

ما شاء الله لا قوة الا بالله

## الجزء الثاني

من مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص  
الفتاح للإمام الخطيب القزويني ومواهب الفتاح في شرح تلخيص  
الفتاح للعقبا بن يعقوب المغربي وعروس الأفراح في شرح  
تلخيص الفتاح للإمام بهاء الدين السبكي  
المصري رحمه الله ونفع بهم

Checked  
1987

(و.ب. التفتازاني)

كتاب الايضاح في علوم البلاغة لأرف التلخيص جعله كالشرح له وبالهامش  
أيضاً حاشية العلامة المدسوقي على شرح السعد المذكور

تنبیه

(قد بدأنا في صلب الصيغة بشرح السعد وثبتنا مواهب الفتاح وثلاثا بعروس  
الأفراح وصدرنا الهامش بالايضاح وبعده حاشية المدسوقي فليعلم)

(اعلان)

كل من أراد هذا الكتاب فليشره في الأصول للكمال بن الهمام وشرح كتف الاسرار للصنف على المنار وشرح  
المسيرة للكمال المذكورين أي جهة كان فليضار حضرة الشيخ فوجا تذكري الكري بالجامع الأزهر بحصر

(حقوق الطبع محفوظة للترجم)

الطبعة الأولى

بالطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٨

هجري  
(بالقسم الأدبي)

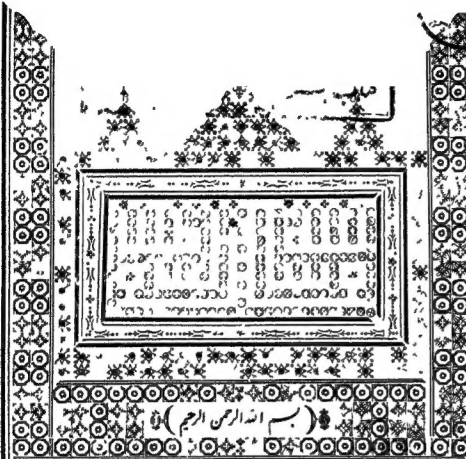
بغت

## في القول في أحوال المسند

أما تركه فليصو ما سبق في باب  
المسند اليه من تخيل العدول  
الى أقوى الدليلين ومن اختبار  
تبه السامع عند قيام القرينة  
أو مصدر تنبه ومن الاختصار  
والاحتراز عن العبث بناء على  
الظاهر امام ضيق المقام كقوله  
\* فاني وقيارها الغريب \*  
أي وقيار كذلك

## في أحوال المسند

أي الامور العارضة له من حيث  
انه مسند التي بها يطابق الكلام  
مقتضى الحال (قوله أما تركه)  
قد تقدم وجه التمييز بها بالترك  
وهناك بالحذف وأما بدأ من  
أحوال المسند بالترك لان الترك  
عبارة عن عدم الاتيان به وعدم  
في الجملة سابق على أحوال الحادث  
(قوله فلما صار في حذف المسند  
اليه) أي من الاحتراز عن العبث  
بناء على الظاهر وتخييل العدول  
الى أقوى الدليلين وضيق المقام  
بسبب القصر أو بسبب المحافظة  
على الوزن وإتباع الاستعمال وغير  
ذلك (قوله أمسى بالمدنية رحله)  
أمسى اما مسندة الى ضمير من وجلة  
بالمدينة فترحله خبره ان كانت  
ناقصة أو حال ان كانت تامة واما  
مسندة الى رحله بالمدينة خبرها  
أحوال كذا في عبد الحكيم (قوله  
فاني وقيارها الغريب) على



## في أحوال المسند

(أما تركه فلما صار) في حذف المسند له (كقوله)  
ومن يك أمسى بالمدنية رحله \* (فاني وقيارها الغريب)

## في أحوال المسند

أي الامور العارضة للمسند التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال بدأ منها بالترك الذي هو عبارة  
عن عدم الاتيان به لان العدم في الجملة سابق على أحوال الحادث وقد تقدم مثل هذا فقال  
(أما تركه فلما صار) في بحث المسند اليه من أن حذفه يكون للاحتراز عن العبث بناء  
على الظاهر وتخييل العدول الى أقوى الدليلين ونحو ذلك كضيق المقام وإتباع الاستعمال  
وغير ذلك وقد تقدم وجه التمييز بها بالترك وهناك بالحذف وذلك (كقوله)  
ومن يك أمسى بالمدنية رحله (فاني وقيارها الغريب)

## في أحوال المسند أما تركه فلما صار الى آخره

(أي) هذا الباب الثالث من الثمانية وأحواله على ما ذكره خمسة عشر الترك والذكر والافراد  
وكونه فعلاً أو اسماً ومقيداً بعمول أو شرطاً أو غير مقيد بهذا أو بذلك وكونه مذكراً وكونه

مذكراً وكونه مذكراً وكونه مذكراً وكونه مذكراً وكونه مذكراً وكونه مذكراً وكونه مذكراً وكونه مذكراً  
لحذف مع الجواب والتقدير ومن يكن أمسى بالمدنية رحله فقد حسنت حاله وسألت حالتي وحلة قيار  
لأن الخ لا يصبغ أن تكون الجملة المقرونة بالقام جوا بالان الجواب مسبب عن الشرط ولا مسببة عنها وجه الظاهر ما قاله الشارح من أن  
لفظ الليث خبر وبمعناه القصر وقوله بها متعلق بغريب والباء محذوف (قوله فاني وقيارها) قد تقدم قيار على قوله لغريب بالاشارة الى  
أد قيار ولو لم يكن من جنس العقلاء لفظه هذا الكرب واشتدت عليه هذه القرينة حتى صار ساوياً بالعقلاء في التشكي منها ومقاساة  
شدة بها بخلاف ما لو أخر فلا يدل الكلام على التساوي لان في التقدير أثر في الادلية

ففي الحذف تكثير الفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكرناه يكون نصافي أحدهما

معاً في صبر وهو جليل ولما كان في الحذف احتمالات كل منها يناسب المقام والقرينة يقتضيهما كل منهما كان الحذف أوسع انفسه تكثير الفائدة الحاصلة بكل من التخليل بخلاف الذي ذكرناه معين لاحدهما التصريحه فيكون أضيق فلا مرد أن يقال المقدر واحد في نفس الامر فلا كثرة لأنقول الاحتمال يكفي في التوسعة والكثرة هنا ولأن يقال القرينة متى تعين فليست دليلاً فلا حذف لأنقول يكفي في دلالتها صلاحية مقاسها لاحدهما لا بعينه ورجح كونه من حذف المستند اليه بكونه أكثر وقوعاً وبغير ذلك مما ذكر في المطولات وما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة احتمال أن يكون التقدير ولا تقولوا لآلهة ثلاثة أو يكون ولا تقولوا لله وعيسى ومريم آلهة ثلاثة في الحذف تكثير فائدة التوسعة بالاحتمال

والبينين وقول الرخشي صناعه البينين هو على عادته في اطلاق علم البيان على المعاني \* بقي هنا سؤال وهو أن من علم ثلاث رجعة الله تعالى وهي غير متناهية كيف يحذف خشيته الانقراض مع أن غير المتناهي يستحيل نفاذه فكيف يحذف نفاذه ما حصل نفاذه والخوف من وقوع السجبل مع اعتقاد استحالة مسجبل \* ثم ذكر ما هو محتمل لأن يكون حذف فيه المستند والمستند اليه كقوله تعالى صبر جميل يحتمل حذف المستند فقد بصره صبر جميل أي أجل ويحتمل أن المحذوف هو المستند اليه تقديره فأمرى صبر جميل وقد اختلف النحاة فيما اذا دار الخلاف بين حذف المبتدأ والتقدير أي صبر جميل بأنه المحذوف كحكم ابن ابي زيد الخليل أو في أنه كونه محط الفائدة وقيل المبتدأ لأنه العامل وأيضاً الحذف من الاواخر أو في وأما خصوص هذه الآية فالمعنى فيها على نسبة الصبر اليه فالاحسن تقديره أمرى صبر جميل وهو الموافق للمدح قال الخطيب ولأن المصادر المنصوبة اذا ارتفعت تكون على معناها في النصب وفي النصب اذا قلت صبرت صبراً جليلاً فانت محبة يحصل الصبر لك المحذوف المبتدأ وافي معنى النصب قلت هذا إن أراد به ما قبله فقد سبق وإن أراد غيره فهو ضعيف لأن المصدر المنصوب لا يدل على نسبة للمتكلم فان المصدر المنصوب بقدر يكون عن صبرت وعن أصبر وليس في أصبر اخبار يحصل الصبر بل وعنده ومن هذا قوله تعالى طاعة وقول معروف يشمل الامرين ومن ذلك وقالت اليهود عزير ابن الله على قرائعهم لم ينون قبل أنه صفته والخبر محذوف التقدير عزير ابن الله الهناو وكثير ما رجع الى نسبة الخبر لا الى صفته وقد سبق ما يعترض به على هذا وأجاب عنه الوديعان عزير ابن الله خبر الجلالة أي فيه لفظهم أي قالوا هذه العبارة القبيحة وحينئذ فلا يقدر خبر ولا مبتدأ وقيل ابن الله خبر وحذف التنوين من عزير للجملة والعلمية وقيل حذف تنوينه لانضمام الساكنين لأن الصفة مع الموصوف كالساكن الواحد كقراءة قل هو الله أحد الله الصمد بل هنا أضع لثاني في جملة واحدة ومن هذه الماد تماز كره المصنف ولا تقولوا ثلاثة اما ان بقدر اهتتا ثلاثة أو لثلاثة من الآلهة ورد المصنف الاول أنه يلزم أن يكون المنفي كون آلهتهم ثلاثة لا كونهم آلهة فان النفي انما يكون بالنسبة المستفادة من الخبر قلت وفيما قاله فطران نفي كون آلهتهم ثلاثة يصدق بأن لا يكون للآلهة الثلاثة وجود بالكلية لانهن السالبة المحصلة لهنما ليس آلهتهم ثلاثة وذلك يصدق بأن لا يكون لهن اسم آلهة

(قوله في الحذف تكثير الفائدة بإمكان الخ) الباء للتصوير أي أن تكثير الفائدة مصوراً يذكر لاعنى كثرة المعنى والاوراد المراد أحد الامرين قطعاً لا كلاهما ان لا يمكن ارادتهم جميعاً وحينئذ فلا فرق بين حالة الذكر وحالة الحذف لأن حالة الذكر أحدهما متعين وفي حالة الحذف أحدهما مبهم فإين تكثير المعنى ويصح أن يراد تكثير الفائدة من حيث التصور لأنه عند الحذف يصور المعنيين وبلاخطان من جهة جهة الجملة على كل تأمل واعلم أن هذا كله مني على ما تقدم من أن القرينة لا تدل على كل من المستند والمستند اليه عند حذفهما معاً ما على أنه لا مانع من أن المتكلم يقصد تخوير حذف كل من المستند اليه والمستند ويجعل لكل قرينة صادقة فتكثير المعنى عند الحذف على حالة الذكر ظاهر ولا إشكال

وقصر التعيين أعم لان اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين على الإطلاق لا يقتضي حوازا تصاقفه به ماعدا ولا امتناعه  
وهذا علم أن كل ما يصلح أن يكون مثالا لقصر الأفراد وقصر القلب يصلح أن يكون مثالا لقصر التعيين من غير عكس وقد أهمل  
السكاكي القصر الحقيقي وأدخل قصر التعيين في قصر الأفراد فلم يشترط في قصر الموصوف أفرادا عدم تنافي الصفتين ولا في قصره  
قليبا تحقق تنافيهما

(قوله وأيضاً يصح) أي على إرادة هذا الاحتمال الثاني (قوله لم يصح قول المستنف) أي في الإيضاح الذي هو كالشرح لهذا  
الكتاب وحاصل كلام الشارح أنه لو كان مراد المصنف الثاني بحسب اعتقاد المخاطب لم يصح قول المستنف في الإيضاح معترضاً  
على السكاكي أنه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين كما شرطناه وذلك لأن السكاكي قد اشترط فيه كون المخاطب معتقداً للعكس  
وهذا هو المراد بالتنافي في اعتقاد المخاطب فدل هذا على أن مراد المصنف تنافي الوصفين في الواقع لا بحسب اعتقاد المخاطب إذ بعد  
أن يعترض المصنف على السكاكي بما هو قائل ومعتز به (١٨٥) وأنما يعترض عليه بمحقق  
إعماله وهو التنافي في نفس الأمر (قوله وعمل المصنف) أي في الإيضاح وأشار الشارح بهذا إلى

وأيضاً يصح قول المصنف أن السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعمل المصنف اشتراط  
تنافي الوصفين بقوله لكون اثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها وفيه نظرين في الشرح (وقصر التعيين  
أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أولاً

السكاكي من إسقاط هذين الشرطين ولا يقال له أنه أراد بشرط عدم تنافي الوصفين أو تنافيهما بشرط الحسن  
في القصرين لأننا لا نسلم أن لا حسن فيما لا تنافي فيه بالنسبة لقصر الأفراد وأيضاً ليس في الكلام  
ما يدل على الحسن وخسر المصنف أيضاً هذا الشرط بقصر الموصوف لأنه أكثر في المشاركة فاحتج  
إلى الشرط فيه بخلاف قصر الصفة فالتنافي في الإيضاح فيها نادراً كما تقدم في قولنا ما يؤيد الأمر  
فكان قصر الصفة لضيف التنافي فيه مخصوص بقصر الأفراد والتعيين فلم يذكروا ولو كان على  
ما ذهب إليه المصنف لا بد من التنافي باعتبارها أيضاً ويحتمل أن يكون تخصيص الشرط بقصر  
الموصوف لعدم اشتراطه في قصر الصفة لا لدور التنافي فيه وهو ما يؤيد بطلان الشرط تأمل والله  
أعلم وأما قيل المصنف شرط التنافي بقوله ليكون اثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها فهو مما  
يؤكد إرادة التنافي في نفس الأمر وفيه بحث لأنه أن أراد أن إثبات المتكلم هو المشعر بتنافي غيرها  
فإذا قصر مشعراً بذلك من غير حاجة للتنافي وإن أراد أن إثبات المخاطب هو المشعر فلا يتوقف  
أيضاً على التنافي بل بقوله منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كان يقال ما يزال كاتب في قول المتكلم  
رداعه ما يزال الأشاعر فما ذكره المصنف من الشرط في القصرين لا يتم إلا أن ثبت بالاستقراء أن  
اللفظة لا يستعملون أحد العصرين إلا بالشرط المذكور ولم يثبت تخمين أن قصر التعيين لا يشترط فيه  
أحد الشرطين فقال (وقصر التعيين) وهو إثبات المتكلم أحد المترددين أو المتردد فيها (أعم) محلاً  
من كل من قصرى الأفراد والقلب لأن الأول على ما مر عليه المصنف محلهما التنافي فيه والثاني محله

لكون اثباتها مشعراً بانتفاء غيرها وقوله (وقصر التعيين أعم) يعني أن اعتقاداً لا تصاف بأحد الأمرين  
أعم من - وإزا اجتماعهما وامتناعه فكل ما يصلح أن يكون مثالا لقصر الأفراد وقصر القلب يصلح أن  
يكون مثالا لقصر التعيين أي من غير عكس قلت ومن هنا بداهة قوله أو تناسوا باعتبار ذلك كل من قصرى

(٣٤ - شروح التخصص ثاني) الشرط وحاصل ذلك النظر أنه أن أراد لكون اثبات المتكلم الصفة مشعراً بانتفاء غيرها وهو  
ما اعتقده المخاطب فقهه أن أداته القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وإن أراد أن إثبات المخاطب الصفة مشعراً بانتفاء غيرها وهي التي  
أثبت المتكلم كلفنا حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فقهه أن إثبات المخاطب لا شعارة بأنه مشعراً أصلاً ادعابة  
ما يفهمه من الإثبات فقط وانتفاء الغيران ففهمه من المتكلم بقرينة أو بعبارة كان يقول ما يزال الأفاعدية قول المتكلم رداعه ما يزال  
الأشاعر ولا يتوقف على التنافي والحاصل أن الشرط بقصر القلب اعتقاد المخاطب بعكس ما ذكره المتكلم سواء تحقق التنافي بينهما أم لا  
وما ذكره المصنف من اشتراط تنافي الوصفين لا يتم (قوله وقصر التعيين) أي وهو إثبات المتكلم أحد الأمرين المترددين أو المتردد فيها  
المتردد فيها وقوله أعم أي من كل واحد منهما على انفراد وليس المراد أنه أعم من مجموعهما بأن يحقق بدون هذا المجموع لأنه لا يمكن أن  
الوصفين فيه امتناعاً بشان أو لا ولا واسطة بينهما فإن كانا متباينين تحقق القلب والتعيين دون الأفراد وإن كانا غير متباينين تحقق الأفراد  
والتعيين دون القلب والعوم باعتبار المحل وليس العوم باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين لأنها باقية لكل من حقيقة القصرين إلا يصدق

قصر الافراد لا عند اعتقاد المشاركة ولا يصدق قصر القلب الاعتقاد العكس ولا يصدق قصر التعيين الاعتقاد عدم الاعتقادين وانما كان قصر التعيين أعجم حاصل من كل من قصرى الافراد والقلب لان الاول على ما مر عليه المذهب محله ما لا تنافي فيه والثاني محله ما فيه التنافي وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فيكون أعجم من الاول لشموله ما فيه التنافي وأعجم من الثاني وهو قصر القلب لشموله ما ليس فيه التنافي والحاصل أن عومله بالنسبة الاول لوجوده في محل الثاني وعومله بالنسبة الثاني لوجوده في محل الاول وليس عومله بالنسبة لهما معا بان يصدق بدون هذا المجموع والالزام وجود محل يصدق فيه وحده وهو ما ليس فيه التنافي ولا غيره وهذا فاسد كالأيتنى (قوله فكل مثال الخ) (١٨٦) اشارة الى أن العوم يحسب التحققي باعتبار اللاحقة لا بحسب الصدق

فكل مثال يصلح لقصر الامراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس (وللقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيره قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا (منها العطف

ما فيه التنافي وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فيكون أعجم من الاول بما فيه التنافي ومن الثاني وهو قصر القلب بما ليس فيه وبه يعلم أن المراد وقصر التعيين أعجم من الاول بخصوصه لوجوده في محل الثاني ومن الثاني بخصوصه لوجوده في محل الاول لانه أعجم منهما ما حاشي بزم وجود محل يصدق فيه وحده وهو ما ليس فيه التنافي ولا غيره فان هذا فاسد كالأيتنى وقيدنا العوم بالحمل الاشارة الى أن العوم باعتبار التصق في محل لا باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين لانه ما سألنا لكل من القصرين اذ لا يصدق قصر الافراد الا في اعتقاد المشاركة وقصر القلب الا في اعتقاد العكس وقصر التعيين الا في عدم الاعتقادين فلفهم (وللقصر طرق) أى أسباب لفظية تفيد وهي كثيرة منها تعريف الجزأين وفصل المتبادر في الفصل وقول المتلا حاز بد نفسه أى لا غيره وقولك زيد مخصوص بالقيام بدون مجرور والمذكور نصف ههنا أربعة وانما لم يذكر غيرهما لان الغراما له ليس معدودا من الطرق اصطلاحا كالتا كيد المعنوي تقولا حاز بد نفسه كالتقدم واماته مخصوص بالسندين كضمير الفصل والافيد كزاييم وامالانه عائدا الى هذه الاربعة كبل التي هي للاضراب ولكن التي للاستدلال لا للعطف لانها مبرجعا الى معنى العطف وازيادة الطرق على الاربعة لم يقل في عداها وهي كذا وكذا بل اتي في عداها بمن مقتضية لبعضها الى ذلك اشارة بقوله (منها) أى من طرق القصر (العطف) مجرور يقتضى ثبوت ضد حكم ما قبله لما بعده والحكم الذي يفيد الحرف ثبوت ضده لما بعده الافراد والقلب قال المصنف وأهل السكاكي القصر الحقيقي ودخل قصر التعيين في قصر الافراد فلم يشترط في قصر الموصوف افراد اعدم تنافي الصفتين ولا في قصره فلما تحقق تنافيهما قيل لا يحتاج الى اشتراط عدم التنافي بين الصفتين في الافراد لان العقل مستقل بالحكم بعدم اجتماع المتنافسين وكذلك التنافي بين الامر في ظاهر في القلب فلا يحتاج لذكره وقيل انما لم يشترط السكاكي التنافي في القلب لانه لا دليل على اشتراطه وما ذكره المصنف لا يدل لجواز ان يكون انتفاء غير حاصل من انبائهما بطريق من طرق القصر مع عدم التنافي اذ لا مانع من أن يعقد الخطأ صفة مكان صفة وهما لا يتنافيان ص (وللقصر طرق منها العطف) أى القصر يكون بالعطف وغيره وقد ذكر المصنف طرقا ونحن نذكر

أو التصق بالفعل (قوله من غير عكس) أى انه ربما صلح للتعيين ما لا يصلح للافراد وهو القلب وربما صلح ما لا يصلح للقلب وهو الافراد (قوله وللقصر) أى سواء كان حقيقيا أو غيره وقوله طرق أى أسباب تفيد (قوله والمذكور) أى والطرق المذكور فقبه تذ كبر الطرق تقرا لفظ آل أو يقال أراد بالمذكور الشيء وهو مذكر وقوله ههنا أى في باب القصر (قوله وغيره) أى كضمير الفصل وتعرف المستند والمستند اليه بالجنسية وتقديم ما حقه التأخير من المفعولات وأما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وكذا التاكيد غير الشئ نحو حاز زيد نفسه أى

لا غيره وانما القصر المصنف على ذكره الاربعة في هذا الباب اما لان القصر اصطلاحى هو ما كان بهذه الاربعة كقولك وما كان بغيرها كضمير الفصل وتعريف المستند والمستند اليه ونحو لفظ الخصوص فليس اصطلاحى وان كان قصر المعنى المعنوي أو ان القصر بضمير الفصل وتعريف المستند والمستند اليه داخل في القصر اصطلاحى بان يكون عبارة عن التخصص بأحد الطرق السبعة ولم يذكر هذه الثلاثة في هذا الباب لاختصاصها بالمستند والمستند اليه وقد تقدم ذكرهما وعلى كلا الاحتمالين التخصص الحاصل بصريح لفظ الخصوص والتا كيد ليس داخل في القصر اصطلاحى هذا حاصل ما ذكره العلامة محمد الحكيم (قوله منها العطف) أى بلاول ولكن وانما قدم العطف على بقية الطرق لانه اقواها لله تصرع به بالطرفين الممتد والمتمنى بخلاف غيرهما الذي هنالك ضمني ثم التنى والاستثناء أسرج من انما وأخر التقسيم عن الكل لان دلالة على القصر ذوقية لا وضعية واعلم أن العطف يكون للقصر الحقيقي والاضافي وذلك لانه ان كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمرو فالقصر اضافي وان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقي

كقولك في قصر الموصوف على الصفة افراد از يد شاعرا كاتب او مازيد كاتب بل شاعر

(قوله زيد شاعرا كاتب) أي لمن اعتقده كاتباً وشاعراً

(١٨٧)

(قوله والثاني بالعكس) وهو أن

الوصف المثنى فيه معطوف

عليه والثالث معطوف

لكن كون ثاني الاثنين

معطوفاً على المثنى محل

نظر لأنه ان عطف بالنصب

على لفظ المنصوب المثنى

لزم عمل ما في المثنى وهي

أنما تعمل في المثنى وإن

عطف بالرفع على محل

المنصوب فالعطف على

محل المنصوب هنا ممنوع

لزوال رعاية اللمعية بوجود

التاسع وأما رفعه بتقدير

الابتداء فيخرج به عن كونه

معطوفاً لأن بل إذا دخلت

على جملة كانت بتدائية

واضربية لا عاطفة لانها

أنما تعطف المفردات

وكلامنا في الآية المصير

بالعطف ويمكن أن يجاب

بأن العطف على المحل

لا يمنع على مذهب البصريين

الذين لا يشترطون وجود

المحرز أي الطالب لذلالة

المحل والمثال جار عليه على

أن المحل وإن كان لا يلقى

مع العامل الغير لكنه

اعتبر هنا للضرورة ولكون

ما ضاعفة للعمل وإنما

ذكر بل بعد الثاني دون

الاثبات لأنها بعد الثاني

تفيد الاثبات للتأنيق فتفيد

القصر وبعد الاثبات

لا ترفع عن التبعوع بل

كقولك في قصر الموصوف على الصفة (افراد از يد شاعرا كاتب او مازيد كاتب بل شاعر) مثل مثالين أو لهما الوصف المثنى فيه معطوف والثاني بالعكس

أما اثبات فيكون الثالث لما بعده نفي (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (افراد) أي قصر افراد (زيد شاعرا كاتب) فقد اثبت الشعر لا بدقيل حرف العطف ونفي به عنه الكتابة التي لا تأتي في الشعر فكان قصر افراد (و) أماني فيكون الثالث بالحرف لما بعده اثباتاً كقولك في قصره افراد أيضاً (ما زيد كاتب بل شاعر) فقد نفي الكتابة أولاً واثبت الشعر فكان قصر افراد فهذا مثالان أولهما عطف فيه المثنى على المثنى وثانيهما بالعكس أي عطف فيه المثنى على المثنى ولكن كون ثانيهما معطوف فيه على المثنى المنصوب بما جعل نظراً له ان عطف على لفظ المنصوب لزم على ما في المثنى وهي أنما تعمل في المثنى وإن عطف بالرفع على محل المنصوب فالعطف على المحل ممنوع لزوال رعاية اللمعية بوجود التاسع وأما رفعه بتقدير الابتداء فيخرج به عن كونه معطوفاً ولا ينافي أفادة المحصر بالعطف ويمكن أن يجاب بأن العطف على المحل لا يمنع على مذهب البصريين والمثال جار عليه وأما الرفع بتقدير الابتداء فيجعل الكلام من عطف الجمل ويراد بالعطف ما هو أهم من عطف الجمل ان شاء الله ما ذكره ثم ذكر ما أهمله في آخر الكلام فنحن طرقة العطف كقولك في قصر الموصوف على

الصفة افراد از يد شاعرا كاتب وما زيد شاعرا بل كاتب وقلنا زيد قائم لا عايد وما زيد قائم بل قائم وفي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعرا لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد قلت أما العطف بلا فأي قصر فيه انما هي نفي واثبات كقولك زيد شاعرا لا كاتب لا تخرج فيه نفي صفة ثالثة والقصر انما يكون نفي جميع الصفات غير الميثاق المحقق أو محجاز وليس هو خاص بنفي الصفة التي بعده روا الخطاب وأما العطف ببل فأي بعد ثبات كقولك ما زيد قائم بل قائم لا عايد لا قصر فيه هو ما يعينم القصر بما قبله لان في الاجماعين نفي واثبات وذلك لا يسفر في بل اذا جوزنا عطفها على الميثاق مثل زيد شاعر بل كاتب ثم اطلاق بل لان العاطفة للقصر لا يصح لا يمتنع أن قولك ليس زيد قائم بل قائم لا عايد لا قصر فيه قائم ليست عاطفة لان بل لا تعطف الا المفرد كما صرح به النحاة في فائدة تتعلق بالعطف بلا ومحققة ملخصاً من كلام الوالد رضي الله عنه وقع السؤال عن قام رجل لا زيد بل يصح هذا التركيب فان الشيخ أباح أن منعه وشرط أن يكون ما قبله لا عاطفة غير صادق على ما بعدها وسبقه ذلك السهلي في تنقيح الفكر وقال لان شرطها أن يكون الكلام الذي قبلها متضمناً لمفهوم الخطاب نفي ما بعدها فقال السائل ان في ذلك نظر الامر مهمل أن قام رجل لا زيد بل قائم رجل وزيد في جهة التركيب فان امتناع قام رجل وزيد في غاية العذلة لان أردت بالرجل الاول لا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيداً لافلا مانع منه اذا قصد الخطاب وإن أردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير بل قائم رجل لا زيد في جهة التركيب وإن كان معناها متعاضداً كين بل قد يقال قائم رجل لا زيد أو بل يلازم من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد ان أردت بالرجل زيدا كان تأكيداً وإن أردت غيره كان فيه التماس على السامع وإيهام أنه عينه والثابت والابواب متضمان في قام رجل لا زيد أو بل فرق بين زيد كاتب لا شاعر وجامع رجل لا زيد بين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالجموع والابواب وإذا امتنع جامع رجل لا زيد كما قالوه فهل يتأني ذلك العام والخاص مثل قام الناس لا زيد وصرح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد وإن كان في استدلاله

تجعله في حكم المسكوت عنه فلا تفيده القصر فتكون ما زيد كاتب بل شاعر معناه نفي الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه ثبت الشعر له مع المسكوت عن نفي الكتابة واثباتها زيد اه سرأعي واعلم ان افادة بل القصرية بمعنى أن ما قبل بل في النفي مقترن بزيادة عليه بالجمهور ما على المسكوت عنه كما قاله بعضهم فلا تفيده فالمنصف سعى على ما قاله الجمهور

وفي قصر الصفة على الموصوف افراد أو قلبا بحسب المقام زيد قائم لا عمرو وأما عمرو فثابتا بل زيد

بالزوم وبقيد بالمطابقة نفي غير من انتسبه الحكم والكلام على تقدير الوحدة فإذا قيل زيد شاعر لا عمرو فبعضه لا عمرو وقفه  
ثأ كيد الوحدة النافذة للتشريك المعنى لأنه كثيرا ما يستغنى عن ذكر تلك الوحدة بالعطف لاستلزامه أنها في الكلام مع العطف  
ثأ كيد هذا الاعتبار اه يعقوب (قوله لكنه خال عن الدلالة على (١٨٩) أن الخطاب اعتقده أنه قاعد أي

لكنه خال عن الدلالة عن أن الخطاب اعتقده أنه قاعد (وفي قصرها) أي قصر الصفة على الموصوف  
افرادا وقلبا بحسب المقام (زيد شاعر لا عمرو وأما عمرو وشاعر بل زيد) ويجوز زمانا لا عمرو وبل زيد  
بتقديم الغير لكنه يجب حشد زرع الاسمين لبطان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد  
صاغا للقلب لا اشتراط عدم التنافي في الافراد

الخطاب عكسه والحكم المنكسر يجب ثأ كيد في اثبات ضدا وخلاف المعتقد في الحكم المعتقد وفي  
العطف بالنفي أو إثبات ثمر ما تقر أو لا فقد توصل بالعطف المخيد للصراحة الى التاكيد  
المناسب للمقام ثم لو سلم عدم الحاجة الى التاكيد في المقام في التعرض لثني اشعار بأن الخطاب اعتقد  
العكس لأن القيد الزائده لا يحتاج اليه تطليبا فائدة وأقرب شي يعتبر فائدة بالذوق السليم  
الرد على الخطاب فان المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا كما تزعم أيها الخطاب وكذا  
قولنا ما كان كذا بل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما تزعم أيها الخطاب بل كذا وأيضا في  
العطف في المتنافيين نفي وهم أن قولهم ماختلف فلا يكون فيه نقض اعتقاد الخطاب فلنستأمل لأفعال  
قد سررت أن مقام قصر القلب مقام انكار وبني أن العطف فيه يفيد التاكيد ومعلوم أن قصر  
الافراد انما يرد في مقام الانكار أيضا ولأن كيد في أملا لأن الحكم مثبت معلوم مسلم ولا معنى  
لثأ كيد فيه والنفي وهو المنكسر يشتمل على أداتة كيد بل يستقيم فيه أن العطف فيه لثأ كيد لا يرد على  
قاعدة الخطاب الانكاري لأننا نقول المنكسر على الخطاب في قصر الافراد هو التثنية والعطف فيه  
يفيد الوحدة بالزوم وبقيد بالمطابقة نفي غير من انتسبه الحكم والكلام على تقدير الوحدة فإذا قيل  
زيد شاعر لا عمرو فبعضه لا عمرو وقفه ثأ كيد الوحدة النافذة للتشريك المعنى لأنه كثيرا ما يستغنى  
ما يستغنى عن ذكر تلك الوحدة بالعطف لاستلزامه أنها في الكلام مع العطف ثأ كيد هذا الاعتبار  
فلنستأمل (د) كقولك (في قصرها) أي في قصر الصفة على الموصوف في صورة تقديم الانبياء (زيد  
شاعر لا عمرو) ه أيضا صلي مثلا لا قصر القلب إذا اعتقد الخطاب أن الشاعر عمرو زيد ومثلا لا قصر  
الافراد إذا اعتقد مشار كد ه ر زيد في الاتصاف بالشعر (د) كقولك أيضا في قصرها في صورة  
تقديم النفي (مما عمرو وشاعر بل زيد) هذا أيضا صلي مثلا لا قصر القلب حيث يعتقد الخطاب أن عرا

الاول عام والثاني خاص فأسوأ درجته أن يكون مثل ما قام الناس ولا زيد وهذا جملته السؤال فأجاب  
ما ذكره السهلي وأوجان ذكر أيضا الذي في شرح الجزولية قال لا يعطف بلا شرط ما يتضمن  
ما قبلها بفهم الخطاب نفي الفعل فيكون الأول لا يتناول الثاني بخلافه بل لا امرأة وعالم لا جاهل  
فلو قلت مررت برجل لا عاقل لم يجز أن ليس في مفهوم الكلام الأول ما يتنفي الفعل عن الثاني وهو لا يدخل  
الاثنا كيد النفي فإذا أردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغرر زيد ويجوز مررت  
زيد لا عمرو ولأن الأول لا يتناول الثاني انتهى وإذا ثبت أنها لا تدخل الاثنا كيد النفي انقض الشرط  
الذكر ولا نفي الخطاب اقتضى في قام رجل نفي المرأة فدخل لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك  
قام زيد لا عمرو وأما قام رجل لا زيد فلم يقتض الفهم نفي زيد فلم يحد نفي يؤكد له وقوله ثأ كيد النفي

فأجابي بالعطف بل بالذوق  
السليم على أنه معتقد لثأ  
خطأ فان المتبادر من قولنا  
كان كذا لا كذا أن المعنى  
لا كذا كما تزعم أيها الخطاب  
(قوله بحسب المقام)  
أي حال الخطاب فان  
اعتقد الخطاب شركة  
زيد و عمرو في الشاعرية  
أوفى انتقاما ما كان قصر  
افراد وان اعتقد العكس  
كان قصر قلب ولا تنقل  
عن كون ثأ في الوصفين  
انما يشترط عند المصنف  
في قصر القلب إذا كان  
قصر موصوف على صفة  
لا قصر صفة على موصوف  
لثأ بشكل عليك كون  
زيد شاعر لا عمرو وقصر قلب  
ومثل المصنف مثالنا  
سبق (قوله لتقديم الخبر)  
أي على الاسم كاهو السابق  
(قوله لبطان العمل) أي  
عمل ما لان شرط عملها ترتيب  
مبوهلها وقد فقد الترتيب  
بين الاسم والمبوهل شاعر  
خير مقدم وهو مستأد  
مستوفى ويجوز أن يكون  
الموصف مبتدا وما بعده  
فاعلا أغنى عن الخبر ان قلت  
ان ما بعده بل مثبت فعلى

تقدير لو جعل عمرو فاعلا بالصفة لم يصح عملها في المعطوف لعدم اعتمادها على حرف التي إذا التقدير ما شاعر زيد بل شاعر عمرو قلت  
العامل في المعطوف ليس صفة مقترنة بل الصفة المعتقد على حرف التي عاملة في المعطوف عليه أسأله وفي المعطوف تعاوونه لبطان  
العمل أي مطلقا عند الجهور والألا إذا كان الخبر نفا عا د ن عصفور وبعض الخاصة لا يقول ببطان العمل مع عدم الترتيب مطلقا كما  
في الرضي يقول الثاني في الطول وقد أجمع الخاصة على وحوب رفع الاسمين لبطان العمل أي أجمع أكثرهم

قوله وتحقق التنافي في القلب) أي وتحقق التنافي وعدم التنافي لا يمكن اجتماعهما في محل واحد وقوله على زعمه أي على مذهب السكاك الذي لا يشترط تحقق التنافي فيه وحينه قال النبال الواحد عنده يصلح لهما (قوله) أورد للقلب مثالا أي غير مثال الأفراد وقوله أورد جوابا لما وقوله مثالا أي واحدا في الالبتة وأخر في النفي وعندهما واحدا نظرا لمعلقة هما (قوله) يصلح لهما) أي لأن ما ذكر من اشتراط التنافي وعدمه إنما يتأتى في قصر الموصوف على الصفة ولا يتأتى في قصر الصفة على الموصوف لانهما في التنافي بين موصوفين والفرق بين القصر بين انما هو يجب اعتقاد الخطأ بقولك ما قام لا يزيد صالح لهما اه سرأي) قوله كل ما يصلح مثالا لهما) أي للأفراد والقلب في قصر الموصوف والصفة (قوله) لم تعرض لذكره) أي لا في قصر الموصوف ولا في قصر الصفة (قوله) وهكذا في سائر الطرق) أي باقي طرق القصر وهي انما والاستثناء والتقديم

وتحقق التنافي في القلب على زعمه أورد القلب مثالا لتناقض فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا في سائر الطرق

هو الشاعر دون زيد ومثالا لقصر الافراد حيث يعتقدني الشعر عنهما معا ومثل بل في ذلك لكن ولا فرق في افادة القصر في هذا المثال بين تقديم الوصف وتأخيره الا انه عند تقدمه يجب رفعه لبطان عمل ما يتقدم الخبر ويجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر ولكن افادة القصر يدل فيها ذكر بناء على أنها افادة ثبوت سند حكم ما قبلها لما بعدهما مع تقرير الذي لم قبله أو ما اذا بني على أنها لنقل الحكم لما بعدهما وصير ما قبلها في حكم المسكوت عنه حتى بعد النفي كما قيل فلا تنفسد قصرا ثم الظاهر أن تمثيل المصنف من غير تعيين قلب ولا افراد في قصر الصفة بمثلين هما في حكم الواحد باعتبار صحة انصاف كل من الموصوفين بالصفة المذكورة فيهما وانما الفرق في مجرد تقديم الالبتة وتأخيرها ولم يخل قصر القلب بما يصلح فيه انصاف الموصوفين مع تلك الصفة كما تقدم في قوله ما أورد زيد عمرو له يريد النفي المؤكدا ولعل مراده أنهما لا تدخل في أثناء الكلام لا النفي المؤكدا بخلاف ما اذا جاءت أول الكلام قد راد بها أصل النفي مثل لا أقسم وقد شرط في ذلك أمران غير ما قاله الابدی أحدهما أن العطف يقتضي المغايرة والمغايرة في إطلاق أكثر الناس تقتضي البائية وإن كان التحقيق أن بين الأعم والأخص وبين العام والخاص وبين الجزو الكل مغايرة فحينئذ متنع العطف في جاه في رجل وزيد لعدم المغايرة أعني البائية فإذا قال أردت غير زيد جاز وليس تخلف فيه ولو قلت جاز زيد ورجل فعناه ورجل آخر لو جوب المغايرة ولذلك لو قلت جاز زيد لا رجل فتعذر به لا رجل آخر لا نحافظ على مدلول اللفظ فيبقى العطف علم على مدلوله من عموم وخصوص واطلاق وتقييد الثاني أن معنى الكلام على الفائدة وقام رجل لا ز يد مع ارادة مدلول رجل المحتمل لا ز يد وغيره لا فائدة فيه مع ارادة حقيقة العطف بل نقول فاسد لانك ان أردت الاخبار بنفي قيام زيد والاخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره متناقض وان أردت الاخبار بقيام رجل غير زيد فبقا أن تقول غير زيد وبهذا تبين أنه لا فرق بين قيام رجل لا زيد وقام زيد لا رجل في الامتناع الآن براد بالرجل غير زيد فصيح فيهما ان صرح وضع لا في هذا الموضع موضع غير فيه نظرو تفصيل والفرق بين العطف بلا ومعنى غير أن العطف يقتضي النفي عن الثاني بالمنطوق ولا تعرض فيه للاول بناء كد النفي بالمفهوم ام سلم وغير تقييد الاول ولا تعرض فيها للثاني الا بالمفهوم ان كانت صفة وان كانت استثناء في كونه بالمنطوق أو المفهوم بحث وهذا الوجهان أحسن مما ذكره السهلي والابدی لان ما بناه على صحة مفهوم القلب وقول السائل بين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كانه تبع فيه الشيخ شهاب الدين العراقي وهو غفلة منه أو تسرع أطلقه لتعلم بعض الفقهاء عن لا اعاط له بالعلوم العقلية وكذلك عجل بالزنا والاحسان وتلك كلها ألفاظ متباينة المعنى والتباين أهم من التنافي وقد أشار إليه البيضاوي في الفصح والتام في قوله والزاوا الاحسان متباينان وكذلك الحيوانية والبياض ويظهر أن يقال يصح قام كاتب لشاعران كاتبا لا يصدق على شاعر ان دعوى الكتابة ليس بمعنى من معنى الشعر بالقصص والصوى الصرف براد أن بناء من هذه الحقائق وأما قام الناس لا زيد ونحوه من عطف الخاص على العام فإن أراد باناس غير زيد جاز وان أراد العموم واخرج زيد بقوله لا زيد على جهة الاستثناء فكان خطري جواز لكني لم أر أحدا من النحاة عدل من حروف الاستثناء وما لو أريد بالناس غير زيد جاز في شريطة العطف ويحتمل أن يتمتع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة انقص من الاول كاحتمال ارادة التقييد في الثاني ولا باق احتمال الاستثناء الثاني وأظن في كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا أنه جعلها بمعنى لا وأما قام الناس وزيد جواز



## (ومنها النسق والاستثناء)

بل خالفناهم لكونه يرى أن قصر الصفة لا يشترط فيه عدم صحة اتصاف الموصوفين بالصفة معا وقد تقدمت الإشارة إلى هذا والواجب أن يأتي مثال التنافي لقصر القلب زيادة على مثال قصر الأفراد كما فعل في قصر الموصوف فيما تقدم وأما قصر التعيين فلم يخل به لأن كل مثال يطلع للأفراد والقلب صالح له ويؤيد بداراة ما ذكرنا من كراهية في سائر الطرق تركه مآل التنافي في قصر الصفة كما تركه مثال قصر التعيين فليقهم ثم المشهور عندهم أن القصر الحاصل بالعطف لا يكون إلا إضافيا لأن الأبحاث أنما هو باعتبار ما نفي بالعطف والحق أنها كبرى لا كلى لصحة كونه من الحقيقي إذا كان النسق هو جميع ما سوى المذكور كقولك زيد عالم بالعدل لا غيره إذا فرض أن لعالم في البلد سواء وكقولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عالم بالأنبياء لا غيره (ومنها) أي من طرق القصر (النسق والاستثناء) ولم يقل ومنها الاستثناء لأن الاستثناء من الأبحاث كقولك جاء القوم الأزدي ليس من طرق القصر إذا الغرض منه الإثبات والاستثناء قيد فكانت قلت جاء القوم المغارون لزيد ولو كان من طرقه لكان أيضا من طرقه فقولك جاء الناس الصالحون بخلاف ما قدم النسق فيه ثم أتى بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه أم لا فإن الغرض منه النسق ثم الإثبات المحققان للقصر والحكم في ذلك الاستعمال والنزق السليم المقرر يتبعه ولذلك يستعمل النسق

واضح وانما جوزت العطف ههنا مع عدم المغارة ومنعته فيما سبق لعدم المغارة لأن العطف يستدعي مغايرة يحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وإن أريد عموميه يحصل به فائدة التقوية فلذلك سلمت ههنا ومنعته في النسق وأما استدلال الشيخ جلال الدين مالك رحمه الله تعالى بعطف جبريل فلهذا يريد أنه مذكور بعد ذلك لأن هذا هو المحتاج إليه في أنه يقتضي تخصيصا ولا وأما قول السائل لا شيء يتبع العطف في نحو ما قام الأزدي لا عرو وهو عطف على موجب فلما تقدم من أن لا يعطف بهما اقتضى مفهوم الخطاب نفيه ليدل عليه صريحنا كيد القهوم والمنطوق في الأول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لأن الثبوت فيه بالقهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفه على النسق وقوله أسوأ دجائه أن يكون مثل ما قام الناس ولا زيد نعم لأن العطف في ولا زيد لا وأو وليس فيه أكثر من خاص بعد عام والعطف بالاحكام يخصه ليس للواو ص (ومنها النسق والاستثناء) من أدوات القصر الاستثناء كقولك في قصر الموصوف ما زيد الأشاعر سواء كان قصر قلب أو أفراد وفي قصر الصفة على الموصوف ما شعر الأزدي قلت والاستثناء قصر سواء كان مع النسق أم لا بيجاب كقولك قام الناس الأزدي أقاله كقصر عدم القيام على زيد لا يقال لو قصر عدم القيام على زيد لكان في قولك قام الناس الأزدي أني أقسام غير الناس لا أقول هو قصر لعدم القيام بالنسبة إلى الناس على زيد كما أن ذلك ما قام الناس الأزدي ثم قصر القيام على زيد مطلقا أنما قصرت عليه القيام بالنسبة إلى الناس فقولهم من طرق القصر النسق والاستثناء لا يظهر فيه مناسبة للعرض النسق ومنها أنما كقولك في قصر الموصوف على الصفة أنما زيد كاتب وفي قصر الصفة على الموصوف أنما قام زيد واعلم أن الصفة يقولون إن الآخر هو المحصور فإذا قلت أنما زيد قائم فالقائم هو المحصور ومقتضاه أن تكون هذه الصفة من قصر الصفة على الموصوف وعبارة البيهقي هي المرة أن الأول هو المحصور والثاني محصور فيه وعبارة الصفة فيها تجوز والاصواب أن الأخير محصور فيه لا محصور غير أنهم تساهلوا في ذلك كتساهل الأصوليون في قولهم المشترك وأنما هو مشترك فيه وقد اختلف في القصر بأنما فتمت بالجمهور ونفاه كثير من المشفقين قبل المنطوق وقيل بالمفهوم واستدل الناهيون إلى أنها القصر بما سوى المطابق العلماء في ذلك فتمت إلى انما صرح عليك المنة بالنصب على أن معناه ما صرح عليك المنة لا المطابق في المعنى لقراءة الرفع قائم القصر فكذلك قراءة النصب والاصل استواء معنى القراءتين واعتراض على هذا

## ومنها النسق والاستثناء

(قوله ومنها النسق والاستثناء) أي النسق بأي أداته من أدوات كلبس وما وان وغيرهما من أدوات النسق والاستثناء بالواحد أي أخواتها ولم يقل المصنف ومنها الاستثناء لأن الاستثناء من الأبحاث كقولك جاء القوم الأزدي لا يفيد القصر لأن الغرض منه الإثبات والاستثناء قيد فصح له فكذلك قلت جاء القوم المغارون لزيد ولو كان الاستثناء المذكور من طرق القصر لكان من طرقه الصفة أيضا فوجها الناس الصالحون بخلاف ما تقدم فيه النسق ثم أتى بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه أم لا محصورا ما جاء في الأزدي فإن الغرض منه النسق ثم الإثبات المحققان للقصر وليس الغرض منه تخصيص الحكم فقط والاقبال جاء في زيدا والحكم في ذلك الاستعمال والنزق السليم ولذلك يستعمل النسق ثم الاستثناء عند التكرار دون الإثبات ثم الاستثناء اه يعقوب

تقول في قصر الموصوف على الصفة افراد اما زيد الاشاعر وقليما من الالفاظ وتعيينا قوله تعالى وما اتزل الرحمن من شيء ان آتم  
 التكنون أي سلمت فدعوا كم الرسالة عندنا من الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعي اذا ادعى بل آتم عندنا كذا ون فيها  
 وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين ما قائم أو ما من قائم أو لا قائم الازيد وتحقق وجه القصر في الاول أنه متى قبل ما زيد  
 نوجه الشيء إلى صفة لا ذاته لأن نفس الذات متخفف فيها وانما تنفي صفاتها كما ينفي ذلك في غير هذا العلم وحيث لا نزاع في طوره وقصره  
 وما شا كل ذلك وانما النزاع في كونه شاعرا أو كائناتنا ولها التي فاذا قبل الاشاعر ما القصر وفي الثاني أنه متى قبل ما شاعر فادخل  
 الشيء على الوصف المستتبوه أعني الشعر لغير من الكلام فيه ما كزيد وعمر ومثلا ووجه الشيء اليهما فاذا قبل الازيد جاء القصر

(قوله ما زيد الاشاعر) أي لم يعتقد (١٩٣) انصافه بالشعر وغيره (قوله ما زيد الالفاظ) أي لم يعتقده فاعده

وانتظم كثر المثل في قصره دون قصرها وهلا اقتصر على مثال واحد لكل منهما ولا يقال أنه لم يكرر المثل في قصرها لصلاحه المثل الذي ذكره لقصر القلب والافراد لانه لم يشترط في قصر الصفة عدم صحة انصاف الموصوفين بها في قصر القلب بخلاف قصر الموصوفين بخلاف قصر الموصوف فانه شرط فيه اذا كان افرادا عدم تنافي الوصفين وقلبا تنافيا مغلغل بمثل فيه عدم التنافي وبالمثل في نفسه التنافي لانا نقول هذا الغرض يحصل بمثل واحد لان الشيء هنا غير مصرح به فان قد كورات في الموصول كقولك كل حجر من المنة لا يقبل لو كانت الحصر لم أن لا يكون غير المذ كورات محرمان لان المعنى تقييد الاكل فلا يدخل غيره ومن أين لنا أن غير هذه المذ كورات في الآتي من الما كورات كان محرم ما ذلك الوقت ومنها أن الالفاظ وما التي فلا بد أن يكون القصر لخصم القصر لاجمع بين الشيء والالفاظ ورد عليه بأن ما كافة لانا في خال الشيخ أو حيان والذي قال ذلك لم يشم رائحة النحو قلت نقل الفراق أن الفارسي قال في الشرايات ما في أعما فاقية لكني رأيت في الشرايات ما لعله أخذ منه وهو أنه قال بعد أن ذكر أن أعما القصر ان الحصر أيضا في شرايات ما في شراياتك ثم قال والاول أسهل من هذا لأن معه عرفا قد قبل عندهم على الشيء فصار حذف حرف الشيء فيه أسهل من هذا الصيام حرف آخر معه مقامه وليس في المثالين الا في شيء من ذلك انتهى وليس صريحا في أنها باقية على الشيء لانه لا منعه عرفا قد قبل على الشيء بريدر فايدل

ففيه من التصريح بالشيء ويستحيل أن يكون منابيا وغير منافي فلا بد فيه من المثالين واعلم أن هذا كله باعتبار ما جعل (ومنها عليه الشارح كلام المصنف والافعال المصنف في حد ذاته ليس فيه تصريح بأفراد ولا قلب حتى تكون الأمثلة لهما فقط (قوله ما شاعر الازيد) أي لم يعتقده أن زيد او عمر شاعر أو عمر فقط (قوله والكل) أي من الأمثلة المذ كوردة لقصره أو لقصرها يصلح الخ وهذا مكر مع قوله سابقا وهكذا في سائر الطرق (قوله والتفاوت) أي التغاير بين ما تقدم والاعتبارين انما هو بحسب اعتقاد الخاطب وقبوه أنه لا اعتقاد في قصر التعيين فكان الاول أن يقول بحسب حال الخاطب وأجيب بأن في الكلام حذف الواو مع ما عطفت أي بحسب اعتقاد الخاطب وعدم اعتقاده فان اعتقد الخاطب الاشتراك فهو افراد وان اعتقد العكس فقلب وان لم يعتقد شيئا فاعتقدين



لحصر الهم الآن بلا حظ أن معنى ما أو لا يحمل وإن كان في الواقع هو الحصر قررره شيخنا العذوي (قوله إلى أنه) أي أنما ليس  
متبعا بمعنى ما أو لا أي أشار بلفظ التضمن إلى أن معنى أنما ليس هو معنى ما أو لا يعني حتى كأنها مرادفة لهما ووجه تلك الإشارة أن  
تضمن الشيء معنى الشيء لا يقتضي أن يكون كهيمن على وجهه بخلاف كونه نفسه ولهذا يقال إن أنما ولو شاركت ما أو لا في أفادة  
القصر تختلف معهما في أن أنما تستعمل فيما من شأنه أن لا يترك وما أو لا بالعكس (١٩٥) كما يأتي ولو كانت أنما معناه هو معنى ما أو لا

كأن المترادفين لم يخص  
عنها بأفادة غير مفادها  
هذا يحصل كلامه (قوله حتى  
كأنها) أي أنما وما أو لا  
لفظان مترادفان هذا انزعج  
على المنع وهو كون أنما  
ملتصبة بمعنى ما أو لا وأنما  
عبر بكان ولم يقل حتى لأنها  
لأن أنما إذا كانت بمعنى ما  
والا لا يكونان مترادفين بل  
كالمترادفين لأن من شرط  
المترادفين أن تصد معنى  
واحد في اللفظ وهما ليس  
كذلك لأن أنما مفرد وما  
والا مركب ولهذا لا يقال  
الإنسان مرادف للصوان  
الناطق (قوله أنظر إلى الخ)  
على التثنية وقوله بين أن  
يكون في الشيء معنى الشيء  
وذلك كما في التضمن كتضمن  
أنما معنى ما أو لا وقوله وأن  
يكون الشيء الشيء على  
الاطلاق أي من كل وجه  
وذلك كما في المترادفين  
فالاول لا يقتضي كونه  
كهومن كل وجه والثاني  
يقتضي (قوله فليس كل  
كلام الخ) تنزعج على قوله  
أنما ليس بمعنى ما أو لا وذلك  
كلامه الذي شأنه أن يترك

إلى أنه ليس بمعنى ما أو لا حتى كأنهما اللفظان مترادفان إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون  
الشيء الشيء على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما أو لا يصلح فيه أنما صرح بذلك الشيخ في ذلك لئلا  
الاجتهاد ولما اختلفوا في أفادة أنما القصر وفي تضمنه معنى ما أو لا بينه بثلاثة أوجه فقال

جعلت كلمة فلا إشكال لأن الكاف جزء للكسوف وإن جعلت فالفية فهي مستقلة والجمع بين حرفين  
مقتضين للتصديق متباينين معنى لا وجهه ولا معنى ليكون المتن على تقدير كون ما تاليفه هو غير المذكور  
لأن المتن هو المولى للعرف نعم إن ذكر ذلك لمجرد المناسبة باعتبار الأصل وهي حالة التركيب كانت  
أمكنت محتمة وبهذا يعلم أنه لم يرد كونه مرادفا لها الحصر بل رد على المخالف كقول بل لما ذكرنا لا طلب  
بذكره في التقديم لم يرد جودا مخالفة فيه أيضا وفي التعبير بلفظ التضمن إشعار بأنها ليست بمعنى  
ما أو لا حتى كأنها مرادفة لهما وذلك لأن تضمن الشيء معنى شيء لا يقتضي كونه هو من كل وجه  
بخلاف كونه نفسه ولهذا يقال إن أنما ولو شاركت ما أو لا في أفادة القصر تختلف معهما في أن أنما  
تستعمل مثلا فيما من شأنه أن لا يترك وما أو لا بالعكس كما سيأتي ولو كانت نفس ما أو لا كما في المترادفين  
لم تختلف عنهما بأفادة غير مفادها وأنما قلنا حتى كأنها مرادفة لهما إشارة إلى أن المترادف الحقيقي  
لا يكون بينهما لأن المترادف اصطلاحا أنما يكون في المترادفين لا بين مفرد كل منهما وإنما مركب كما  
والأفليسهم ولما احتاج إلى بيان أفادة أنما القصر لأن من الناس من أنكروا ذلك استدلالا عليه بثلاثة

سبويه والثاني أنه يجوز الفصل والوصل واليه ذهب الزجاج والثالث أنه يجب الفصل فله ابن مالك  
وقال الشيخ أوجبنا أنه غلط فأحش وسهل لبسان العرب وقول لم يقبله أحد ثم رده بقوله تعالى أنما  
أشكركم بني وحزنني إلى الله وقوله تعالى أنما أعظمكم واحدة وقوله تعالى أنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة  
وقوله تعالى وأنما نفون أجوركم يوم القيمة قال ولو كان على ما زعمه لكان التركيب أنما يشكركم  
وحزنني أنا وأنما يعظمكم واحدة فأوكد ذلك أجمع قلت لسان حال ابن مالك بتلوا أنما أشكركم بني وحزنني  
إلى أقوم كلام ابن مالك هو الصواب وليس منسردا به وتحقق ذلك أن ابن مالك بنى كلامه على قاعدة  
أحداهما أن أنما القصر وهو الذي عليه أكثر الناس والثاني أن المحصور بها هو الآخر لفظا وهذا الذي  
أجمع عليه اللسانيون وعليه غالب الاستعمالات وإذا ثبتت له هاتان القاعدةان صح ما ادعاه لذلك لو وصلت  
لما فهم والتبس قولنا أنما قلت موضوعه لم يقع إلا القيام فلا ورث به ما قام إلا أن لم يفهم ذلك ولا يسيل إلى  
فهمه إلا أن تقول أنما قام أنا كما تقول ما قام إلا أنما جهدا علم أنه لا رما ذكره الشيخ من الإتيان لأن كلامها  
لم يقصد فيه حصر الفاعل بل حصر الأخير ولو قصد حصر الفاعل لاتفصل كما قاله ابن مالك وأجمع عليه  
من سلم هاتين القاعدةين وهم أكثر الناس وقول سيبويه أن الفصل ضرورة لا رده عليه لاتباعه على أن أنما  
ليست للقصر كما هو المنقول عنه وقول الزجاج يجوز الأحرار لا رده عليه لاتباعه على أن أنما وان كانت  
للقصر فليس من شرط المحصور أن يكون هو الآخر بل يجوز أن يفصل ليكون قرينة في حصر الفاعل  
وأن يصل ويريد حصر الفاعل بقرينة معينة كما صرح الشيخ أوجبنا بنقله عنه فثبت أن من خالف

فانه صالح لأن يستعمل فيه ما أو لا ولا يصلح لأنما لأنها أنما تستعمل فيما شأنه أن لا يترك وكذا الزائدة فانه يصلح معها ما أو لا دون أنما نحو  
ما من الله إلا الله ولا يصح أن يقال أنما من الله إلا أن من لا تزداد في الإتيان وكذلك أحدوعرب يصلح معها ما أو لا دون أنما يقال ما أحد  
الأوهو بقول ذلك ولا يقال أنما أحد بقول ذلك لأنما لا يقام في حيز الإتيان فلا كان أنما معناه ما كان كل كلام يصلح فيه ما أو لا يصلح  
فيه أنما (قوله ولما اختلفوا في أفادة أنما القصر) أي في عدم الأفادة فقال بعضهم أنها التقيد وقيل تصديعها فاول على عرفها واستعمالا  
(قوله وفي تضمنه الخ) عطف سبب على مسبب (قوله بينه) أي المذكور من أفادة أنما القصر ومن تضمنها معنى ما أو لا

ولحظة انفصال الضمير معها كقولنا اغايضرب أنا كانه ولم يايضرب إلا أنا

(قوله أي سوى ما ذكر بعد) أي بما يقابله لأن الكلام في القصر الاضافي (قوله ونحو) أي كالاضطجاع (قوله ونفي ما سوا من قيامه وركب الخ) أي فاسوى الحكم المذكور بعد في كل من القصر ين خصوص المظهر أنه لا ينفي كل حكم سواء ولا ينافي هذا أن قصر الصفة قد يكون حقيقيا لأن كونه متشبها بكون باعتبار عموم المنز عنه وان كان الحكم المنفي خاصا (قوله ولحظة انفصال الضمير) أي الاتيان بمنفصل مع انما والحال أنه يمكن وصله والقاعدة أن الضمير إذا أمكن وصله وجب ولا يبدل عن وصله لفصله الا لوجوب وموجبات الفصل اما تنقده على عامه واما وجود فاصل بينه وبين عامه من القواسم التي علم أنها توجب فصل الضمير عن عامه والتقديم هناك لفصل والفواصل المألوفة في التحويلات يصل منها التقدير في مواقع انما والاما لاقتعين كونها القصر كما لا الهذا حاصله واعترض هذا الدليل بأن فيمدوا ونحوه لأن هذه الانفصال متروكة (١٩٩) على التضمن كإلّا الشارح ولا يعرف

التضمن الابحصة الانفصال

الاستدلال به على وجوب بعضهم بأن التوقف الاول وهو توقف صفة الانفصال على التضمن وتوقف حصول والتوقف الثاني وهو توقف معرفة التضمن على صفة الانفصال وتوقف معرفة

وحيث قد عالجها منفكة هذا وكان المناسب أن يقول ولو وجب انفصال الضمير معه كإلّا ابن مالك لأن انفصال الضمير عنده مع

انما واجب إلا أن يقال انما المصنف راعى قول أبي حيان القائل بعدم الوجوب مستدلان بالضمير فلهذا متصلا في قوله تعالى انما

أشكوبني وحسني إلى الله قلم بقل انما أشكوا أنا وأجواب صاحب عروس الافراح بأن جعل كلام ابن مالك إذا كان

الضمير محصورا فيه والموصوف نحو انما زيدا قائما فهو لا يثبت قيامه ونفي ما سوا من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لا يثبت قيامه ونفي ما سوا من قيامه وركب

غيرهما (واحصية انفصال الضمير مع) أي مع انما فهو انما يقوم أنا فان انفصال انما يجوز عند تقدير الانفصال ولا تعذرهما إلا بان يكون المعنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير وعمله فصل لغرض ثم

استشهد على صحة هذا الانفصال ببين من يستشهد به

نقض الحكم كإي قصر القلب والتضمن وإذا كانت لنفي غير المذكور من حيث اثبات المذكور في الجمله مع فيها لقصر الموصوف فيكون النفي المنفي بها في قصر الموصوف هو انما هو انما يقوم أنا فان انفصال انما يجوز عند

غير المنفكة فالذات في قصره انما زيدا قائما أو ثابتا أو انما زيدا قائما ونفي انما زيدا قائما من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف التي هي في ذيل الانصاف بالقيام فقط ولا تصدأ ما لا غير من القعود مثلا كما يعتقد انما ضابط وصح فيها قصر الصفة فيكون الضمير المنفي بها في قصره في قولنا انما زيدا قائما

زيد هو انما زيدا قائما أو ثابتا أو انما زيدا قائما ونفي انما زيدا قائما من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف التي هي في ذيل الانصاف بالقيام فقط ولا تصدأ ما لا غير من القعود مثلا كما يعتقد انما ضابط وصح فيها قصر الصفة فيكون الضمير المنفي بها في قصره في قولنا انما زيدا قائما

زيد هو انما زيدا قائما أو ثابتا أو انما زيدا قائما ونفي انما زيدا قائما من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف التي هي في ذيل الانصاف بالقيام فقط ولا تصدأ ما لا غير من القعود مثلا كما يعتقد انما ضابط وصح فيها قصر الصفة فيكون الضمير المنفي بها في قصره في قولنا انما زيدا قائما

زيد هو انما زيدا قائما أو ثابتا أو انما زيدا قائما ونفي انما زيدا قائما من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف التي هي في ذيل الانصاف بالقيام فقط ولا تصدأ ما لا غير من القعود مثلا كما يعتقد انما ضابط وصح فيها قصر الصفة فيكون الضمير المنفي بها في قصره في قولنا انما زيدا قائما

أى سوى ما ذكر بعد ما في قصر الموصوف نحو انما زيدا قائما فهو لا يثبت قيامه ونفي ما سوا من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لا يثبت قيامه ونفي ما سوا من قيامه وركب غيرهما (واحصية انفصال الضمير مع) أي مع انما فهو انما يقوم أنا فان انفصال انما يجوز عند تقدير الانفصال ولا تعذرهما إلا بان يكون المعنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير وعمله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببين من يستشهد به

نقض الحكم كإي قصر القلب والتضمن وإذا كانت لنفي غير المذكور من حيث اثبات المذكور في الجمله مع فيها لقصر الموصوف فيكون النفي المنفي بها في قصر الموصوف هو انما هو انما يقوم أنا فان انفصال انما يجوز عند

غير المنفكة فالذات في قصره انما زيدا قائما أو ثابتا أو انما زيدا قائما ونفي انما زيدا قائما من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف التي هي في ذيل الانصاف بالقيام فقط ولا تصدأ ما لا غير من القعود مثلا كما يعتقد انما ضابط وصح فيها قصر الصفة فيكون الضمير المنفي بها في قصره في قولنا انما زيدا قائما

زيد هو انما زيدا قائما أو ثابتا أو انما زيدا قائما ونفي انما زيدا قائما من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف التي هي في ذيل الانصاف بالقيام فقط ولا تصدأ ما لا غير من القعود مثلا كما يعتقد انما ضابط وصح فيها قصر الصفة فيكون الضمير المنفي بها في قصره في قولنا انما زيدا قائما

زيد هو انما زيدا قائما أو ثابتا أو انما زيدا قائما ونفي انما زيدا قائما من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف التي هي في ذيل الانصاف بالقيام فقط ولا تصدأ ما لا غير من القعود مثلا كما يعتقد انما ضابط وصح فيها قصر الصفة فيكون الضمير المنفي بها في قصره في قولنا انما زيدا قائما

زيد هو انما زيدا قائما أو ثابتا أو انما زيدا قائما ونفي انما زيدا قائما من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف التي هي في ذيل الانصاف بالقيام فقط ولا تصدأ ما لا غير من القعود مثلا كما يعتقد انما ضابط وصح فيها قصر الصفة فيكون الضمير المنفي بها في قصره في قولنا انما زيدا قائما

زيد هو انما زيدا قائما أو ثابتا أو انما زيدا قائما ونفي انما زيدا قائما من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف التي هي في ذيل الانصاف بالقيام فقط ولا تصدأ ما لا غير من القعود مثلا كما يعتقد انما ضابط وصح فيها قصر الصفة فيكون الضمير المنفي بها في قصره في قولنا انما زيدا قائما

زيد هو انما زيدا قائما أو ثابتا أو انما زيدا قائما ونفي انما زيدا قائما من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف التي هي في ذيل الانصاف بالقيام فقط ولا تصدأ ما لا غير من القعود مثلا كما يعتقد انما ضابط وصح فيها قصر الصفة فيكون الضمير المنفي بها في قصره في قولنا انما زيدا قائما

زيد هو انما زيدا قائما أو ثابتا أو انما زيدا قائما ونفي انما زيدا قائما من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف التي هي في ذيل الانصاف بالقيام فقط ولا تصدأ ما لا غير من القعود مثلا كما يعتقد انما ضابط وصح فيها قصر الصفة فيكون الضمير المنفي بها في قصره في قولنا انما زيدا قائما

زيد هو انما زيدا قائما أو ثابتا أو انما زيدا قائما ونفي انما زيدا قائما من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف التي هي في ذيل الانصاف بالقيام فقط ولا تصدأ ما لا غير من القعود مثلا كما يعتقد انما ضابط وصح فيها قصر الصفة فيكون الضمير المنفي بها في قصره في قولنا انما زيدا قائما

زيد هو انما زيدا قائما أو ثابتا أو انما زيدا قائما ونفي انما زيدا قائما من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف التي هي في ذيل الانصاف بالقيام فقط ولا تصدأ ما لا غير من القعود مثلا كما يعتقد انما ضابط وصح فيها قصر الصفة فيكون الضمير المنفي بها في قصره في قولنا انما زيدا قائما

زيد هو انما زيدا قائما أو ثابتا أو انما زيدا قائما ونفي انما زيدا قائما من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف التي هي في ذيل الانصاف بالقيام فقط ولا تصدأ ما لا غير من القعود مثلا كما يعتقد انما ضابط وصح فيها قصر الصفة فيكون الضمير المنفي بها في قصره في قولنا انما زيدا قائما

قال الفرزدق

كأهل عمرو بن معد كرب

أنا الفائد الحامي النمار وانما

قد علت سلمي وجاراتها \* ما قلص الفارس الا انا

قال السكاكيني ذكر ذلك وجه لطيف يستند الى على بن عيسى الربي وهو اتملا كانت كلمة ان لنا كيدنا ثبات المسند للسند اليه ثم اتصلت بها ما لم تكن كدنا الناقصة كما ظن من لا وقوف على علم النقص ان يضع معنى القصر لان القصر ليس الا ناكيد على ناكيد فان قولك زيدا لا عمرو بن يرد الجي والواقع بينهما فيد انبائه لا يذوق الابتداء صريحاً في الاخر ضماً

(قوله ولهذا صرح الخ) أي لكون البيت المذكور بيت من يستشهد به صرح بامه تقوية للاستشهاد اذا لموجب للكتمان (قوله وهو الطرد) أي بسف أو غيره وعرف الخبز ان القصر حصراً الجنس مبالغة أي أنا الطارئين بعدوا لغيري الامن كان على وصفي (قوله الحامي) أي الحافظ والذمار بالصب على المعهولة والجر على الاضافة كالضارب الرجل والمراد ضمارة (قوله العهد) هذا معنى الذمار لغة يقال فلان حي ذماره أي وفي يهده ومعناه عرفاه وما ذكره الشارح عن الاساس وهو ما يلام الانسان على عدم حاجته من جاءه وسرعه ما خوف من الضر وهو الخلق لان ما يجب حاجته كالقوت انذاره من أي يصيب بعضهم بعضاً على الدفع عنه في الحروب قاله العقوي وقال بعضهم (٣٠٠) انما هي ماذ كزماراً لا يجب على أهله التذمير أي التهمة دفع العار عنه

ولهذا صرح بامه فقال (قال الفرزدق أنا الفائد) من الذود وهو الطرد (الحامي النمار) أي العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا جى ما لم يصبه لم وعنف من جاءه وسرعه (وانما ادفع عن أحاسيم أنا ومثلي) لما كان غرضه ان ينص المدافع للمدافع عنه فصل الضمير واخره اذ قال وانما ادفع عن أحاسيم اصارا للمعنى أنه يدافع عن أحاسيم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود قال لصة ولم يقل وجوب فصل الضمير مجازاً لظاهر ما قبل من انما لا يجب فصل الضمير وما لو كان التحقيق أن الضمير بها يجب فصله عنها حتى قصد الحصر فيه وانما يتصل اذا لم يقصد الحصر فيه ثم استشهد بكلام من يستشهد بكلامه من قصص العرب وسماه لهم لانه ما تقوى الخطة بقوله فقال (قال الفرزدق أنا الفائد) اسم فاعل من الذود وهو الطرد بالسيف وغيره وعرف الخبز ان القصر حصراً الجنس مبالغة أي أنا هو الفائد الحق لغيري الامن كان على وصفي (الحامي) أي الحافظ والحسن (الذمار) بالذال المجعوه وهو ما يلام الانسان على عدم حاجته من جاءه وسرعه وهو ما خوف من الضر وهو الخلق لان ما يجب حاجته يتذامرون أي يحث بعضهم بعضاً على الدفع عنه في الحروب (وانما يدافع عن أحاسيم أنا ومثلي) أي انما وصفت نفسي بالي أنا الفائد لا غيري لانه لا يدافع عن الاحساب

(قوله من جاءه) بيان لما والحي ما يصبه الانسان من مال أو نفس أو غيره قطع الحرص عليه عطف خاص على عام ترزى شينا العدوى وقوله لم البناء للقصر من الملامة وقوله عنف بالتشديد أي شدد عليه (قوله وانما يدافع الخ) الواو ليست بعاطف لان الهمزة تنذية والواو في مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كانه قيل أنا الفائد الحامي لاني شجاع وطامح قال السيرافي والقصر في انما ادفع يحتمل للاقسام الثلاثة بحسب اعتقاد

الام على العين فوزته فلموت فقهه مبالغات حكمت به المصدر والتاء تأنيباً لمبالغة والفاء وهو الاختصاص لا يلائق على غير الشيطان ومنه فهو قولك قائم في جواب زيد ما قائم واقعا على ما ذكره الطيبي في شرح البيان قبل الكلام على كون المسند مفردا فعليا وعده بعضهم من تراكيب القصر ايضا فيداهم ولم يقيم غيره ولم يقيم احد غير زيد وفيه نظر لان هذين تركيبان حصل القصر

الخطاب وهو مسمى على ان انما تستعمل في قصر الافراد في الكلام المعتد به (قوله عن أحسابهم) جمع حسب وهو ما يعتد به المرمن مفاتيح نفسه وآبائه والمراد به هنا الاعراض واما التنب فهو الانتساب للاب قاله السيرافي (قوله لما كان غرضه الخ) حاصله انه اذا ذكر الضمير عن الاحساب بعد فعله كان الضمير محصورا فيه لان المحصور فيه يجب تأخيره فيكون المعنى حينئذ لا يدافع عن أحسابهم الا بالاعراض وهذا الايضاف مدافعة من أحساب غيرهم ايضا ولو اقر الاحساب لكانت محصورة فيها وكان الواجب حينئذ فصل الضمير ويجوز الفعل الى صيغة التكلم فيكون التقدير هكذا وانما ادفع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ولما كان غرض الفرزدق الحصر الاول دون الثاني ارتكب التعبير الاول القليلة وعلينا ان ذلك غرض من خارج وهو فرصة الدح (قوله ان ينص المدافع) أي بالدافعة فهو من قصر الصفة على الموصوف وانما ادفع على صيغة تاسم الافعال (قوله للمدافع عنه) أي وهو الاحساب (قوله فصل الضمير) أي في الاختيار وقوله واخره أي عن الاحدا بل وجوب تأخير المحصور فيه عن المحصور (قوله اذ قال) علمه حذف أي ولو اقر الاحساب واصل الضمير باله لفات ذلك الغرض اذ لو قال الخ (قوله اصارا للمعنى الخ) أي فيكون من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو ليس بمقصود) أي لما فيه من التصور في المدح مع ان المقام مقام المبالغة لانه في معرض التفاخر وعدا لما ترعى ان المدافعة عن أحساب معينة تتأخر عن هو مكره لا يطل

(قوله ولا يجوز أن يقال) أي في منع الاستشهاد بالبيت وحاصل ما ذكرتم من أن فصل الضمير وتأخير دليل على الحصر لا ينافي ذلك الفصل إنما هو تقدير فاعل وهو الذاخر عن ذلك الفصل التقدير فاعل وما المانع من أن يكون الفصل للضرورة لأنه لو قيل وإنما أضاف عن أحسابهم أو مثلي لتكسر البيت فعديل إلى الفعل القية لأنه هو الذي يمكن منه الفصل دون فعل المتكلم لو حوّل استناد الضمير فيه وحينئذ فلا يكون فصل الضمير عن أضاف البيت لتضمنه معنى ما والا فليتم الاستدلال (قوله أنه كان الخ) حاصل ذلك الجواب أن هناك ضرورة عن ارتكاب الفصل المخرج لفعل الفعل غيبة وهو أن يؤتى بفعل المتكلم ثم يؤتى بالضمير لتأكيد المستكن لأنه فاعل مفصول وذلك بأن يقال مثلا وإنما أضاف عن أحسابهم أو أضاف الوزن واحد فلم يكن الحصر موجب لفصل ضمير الفاعل مقصودا لأن ما بالتركيب هكذا فنجبه أن يدعي أنه لا فصل للفاعل فلا قصر وهذا الجواب إنما يتم شأه في قول ابن مالك أن الضرورة هي ما لا مندوحة ولا يخلص الشاعر عنه وأما أن يقال في أنها ما وقع في الشعر مطلقا كان الشاعر عنده مندوحة أم لا ثم وهذا الثاني هو الذي اختاره الدماميني في شرح المعنى ورد ما قاله ابن مالك باقتضائه

(٣٠٩)

أو قال بالان الشعر انما يدون

على تغيير التراكيب

والا تات بالأساليب المختلفة

فلا يتحقق تركيب مفيد

لا مندوحة عنه يعني شئ

آخر وهو أن ما جعل دافعا

للضرورة يلزم عليه عطف

مثلي على فاعل أضاف مع

أنه لا يصح أن يقال أضاف

مثلي لأن المضارع المبذور

بالهمزة لا يرفع الظاهر إلا

أن يقال يفتقر في التابع

ما لا يفتقر في التسويع كما

قيل في قوله تعالى اسكن

أنت وزوجك الجنة أو أن

مثلي فاعل فعل محذوف

أي وأدفع مثلي وهو من

عطف الجمل (قوله) وليست

باموصولة) هذا جواب

عن منع واردي استنهاد

المتن بالبيت وهو أن يقال

ولا يجوز أن يقال أنه محمول على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال إنما أضاف عن أحسابهم أو أضاف على أن يكون أنا تأكيد وليست باموصولة اسم أو تأخيرها للضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما الأنا أو امر كان على أحسن وصفي قالوا ولا يستأنف البياني لا العطف وهي في ذلك في معنى التعليل ومعلوم أنه لا يصلح من القواصل فتغير الأولى إختار كون بعد ما فيكون معنى الكلام لا يدفع عن الأحساب الأنا لاغير وإنما أعز عن الأحساب بعد فصله لأن الحصر فيه يجب تأخير مفيد المعنى المذكور ولو أخر الأحساب أفادت أنها محبت تضمنه معنى ما والا لأنه إنما يدفع عن أحسابهم لأن أحساب غيرهم ويجب حينئذ وصل الضمير ويحذف الفعل إلى صيغة التكلم فيكون التقدير هكذا وإنما أضاف عن أحسابهم وقصد الترتيب في الحصر الأول المقادير هذا التعبير دون هذا إلا ما يطفو وأنبأ أنه في مقام الافتقار واقتضائه لا يدفع عن الأحساب مطلقا وهو مذهب أقوى من إختصاره بأنه لا يدفع إلا عن أحساب هؤلاء دون غيرهم لأنه لا ينافي منه مع كون ليس من الدافعين مطلقا لصحة عروضة الدفع عن أحساب مصونة هي موكرة لا يطل أولها هو عبارة عن الدفع عن أحساب غيرهم بخلاف الوجه الأول لا يقال لا يتعين كون فصل الضمير لا على معنى الحصر الأول كان تقدير فاعل والقرض أن لا فاعل يصلح غيرا لا يفيد الحصر وما المانع من أن يكون الفصل للضرورة قبل إلى فعل القية لأنه هو الذي يمكن الفصل معه دون فعل المتكلم لو حوّل استناد الضمير فيه لا تأقول ههنا مندوحة عن ارتكاب الفصل المخرج لفعل الفعل غيبة وهو أن يؤتى بفعل المتكلم ثم يؤتى بالضمير لتأكيد المستكن لأنه فاعل مفصول وذلك بأن يقال مثلا وإنما أضاف عن أحسابهم أو أضاف الوزن واحد فلم يكن الحصر موجب لفصل ضمير الفاعل لأن ما بالتركيب هكذا فنجبه أن يدعي أنه لا فصل للفاعل فلا قصر وهذا الجواب إنما يتم شأه في قول ابن مالك أن الضرورة هي ما لا مندوحة ولا يخلص الشاعر عنه وأما أن يقال في أنها ما وقع في الشعر مطلقا كان الشاعر عنده مندوحة أم لا ثم وهذا الثاني هو الذي اختاره الدماميني في شرح المعنى ورد ما قاله ابن مالك باقتضائه

(٣١٠ - شرح التلخيص ثاني)

عندنا وجه وجوب فصل الضمير عن غير تقدير كون أنما بمعنى ما والا وحينئذ فلا يتم هذا الشاهد على المراد وهو أن تجعل باموصولة وتأخيرها وجلة يدفع عن أحسابهم مثلها والمعنى حينئذ أن الذي يدفع عن أحسابهم أنا كما تقول الذي ضرب زيد أنا فبعد الكلام الحصر يتغير الجرا من كافي قراءة أنما حرم عليكم المشية بالرفع ويكون فصل الضمير لكونه ضمرا وليس مرفوعا بالفعل حتى يكون مفصولا عنه وحاصل الجواب أن المقام مقام افتقار فلا ينافيه التعبير بما التي هي لغز العاقل مع إمكان التعبير عن واستقامة الوزن فلا وجه للتعمير من البليغ عما في موضع من وأضالو كانت موصولة لكتبت مفصلة عن أن وأيضاً الموافق لما قبله أي قوله أنا الناقد أن لا يكون أنا في قوله وإنما دفع الخ خبر أن أنا في الأول مستند إليه لأنه مبتدأ مقدم (قوله إلا ضرورة الخ) أي وإذا كان لا ضرورة في العدول علم أنه لم يقصد هذا المعنى وإنما قصد ما يدفع الأنا فقد أفادت أنما القصير لتضمنه معنى ما والا وهو الذي قال العلامة الفري وقد وجه ذلك العدول بأن المراد من الموصولة أو وصف أي أن قولاً يدفع عن أحسابهم أنا وحينئذ فهو من قصر الوصف لأنه الأهم في المقام وتأمله

وتنمى التقديم كقولك في قصر الموصوف على الصفة افراد اشاعر هولن يعتقد شاعر او كتابا وقلبا قائم هولن يعتقد قاعدا

(قوله أى تقديم ماحقه التأخير) هذا يشمل تقديم بعض محمولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على الفاعل دون الفعل وفى أفادته القصر كلاما والمرج عدم الأفادة واختر بقره ماحقه التأخير مما يجب تقديمه لاداره كآين ومضى كاحمر عند قول المصنف والخصيص لازم للتقدم فالبا وقوله ماحقه التأخير أى وما بقى بعد التقديم على حاله فحوز بذاصر بت أى كإفى أنا كفت مهمم وهذا ظاهر على مذهب السكاكى حيث يعتبر فى التخصيص كون ما فى الاصل فى كيد الماسر من أن تقديم المسند اليه عنده قد يفسد القصر اذا قدر انه كان فلا فى المعنى ثم قدم نحو ما بعثت فى حاجتك ثم ان تقديم التقديم ماحقه التأخير فظهر على مذهب المصنف وعيد القاهر ان تقديم المسند اليه عندها يفسد القصر وان كان قاراحت كان المسند قبلها لخوا الله بسط الرزق الآن ينى التقديم على الغالب (٣٠٣) (قوله تقديم الخبر على المتبدا) هذا يشمل أقام ثم يبداء على أن قائم

شبر مقدم ما على انه مبتدأ ويريد فاعل فلا يشمله ويجعل كون تقديم الخبر على المتبدا يفسد الخبر ما لم يكن المتبدا مكررا وقدم عليه نظير والا فلا يفيد كاحمر صرحه الشارح (قوله والمحمولات على الفعل) كتقديم المفعول والمحرور والحال عليه (قوله عجمي أنا أى تقديم الخبر على المتبدا مفيد لقصر التكميل على التيمية لا يتبداها القسبة مثلا (قوله كان الانساب الخ) حاصله أن الانساب يصنعه الاتين مثلين أحدهما لقصر القلب وهو ما يتناهى فيه الوصفان والآخر لقصر الأفراد وهو ما لا يتناهى فيه والتيمية والقسبة ان تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للأفراد

(ومنها التقديم) أى تقديم ماحقه التأخير كتقديم الخبر على المتبدا والمحمولات على الفعل (كقولك فى قصره) أى قصر الموصوف (عجمي أنا) كان الانساب كمرئى لان التيمية والقسبة ان تنافيا لم يصلح هذا مثلا للقصر الافراد والام يصلح لقصر القلب بل للأفراد

الجواب ان بنى على أن الضرورة هى ما لا اندوحة للشاعر عنه وأما ان بنى على أنها ما حضر الشاعر فلم يتم ثم ما جعل دافعا للضرورة بل تم فيه عطف مثلى على فاعل أدافع ولا يصح أدافع مثلى ولكن يتفرون فى الثوائى ما لا يتفرون فى الأوائل كما قيل فى قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة ولا يقال أىضا هنا وجه وجب فصل الضمير من غير تقدير كون انما عجمي ما والا فلا يتم هذا الشاهد على المراد وهو ان يجعل ما موصولة وأخبرها بالبعد الكلام الحصر يتعرف الجز من ويكون فصل الضمير لكونه خبرا وليس بدافع رافعه حتى يكون متصلا عنه لا تقول المقام مقام الا فتضا فلا يتناسبه التعبير عما اتى به لغير العاقل مع امكان التعبير بغيره ويستقيم الوزن فلا وجه للتعبير من البليغ بما فى موضع من ولكن قيل ان هذا يمكن أن يوجه بقصد الوصف لانه أهم فى المقام فيكون الموقع موقع ما أى أن الدافع أنا فافادته (ومنها) أى من طرق القصر (التقديم) أى تقديم ماحقه التأخير مثل تقديم المتبدا على الخبر والمحمولات مثل المفعول والمحرور والحال على العامل (كقولك فى قصره) أى قصر الموصوف على الصفة (عجمي أنا) بتقديم الخبر على المتبدا مفيد لقصر التكميل على التيمية لا يتبداها الى القسبة مثلا وانما القصر على مثال واحد مع أن الانساب لصنعه الاتين مثالين أحدهما لقصر القلب وهو ما يتناهى فيه الوصفان والآخر لقصر الافراد وهو ما لا يتناهى فيه لان التيمية يصح أن يكون المنى بأشياء القيسية التى انما يحوز به وانما الحكم بمنزلة انما يزاد قائم وفائدته اجتماعها للدلالة على أن الوسى الى الرسول صلى الله عليه وسلم مقصود على استئثار الله بالوحدانية قلت هذا صريح فى أن أنما بالغ فى القصر وهو صرح التذرع فى كتابه الاقصى القرب ونقله الطبري أىضا وأنه يقلل أن كل ما أوجب أنما بالسكر للقصر أوجب أن أنما بالغ فى القصر وفيه نظر والشبح أوجب انما زعمى الرخصى ما زعمه من أن أن المفتوحة للقصر وقال بلزم انحصار الوسى فى الوحدة وأجبت عنه بأنه حصر مجازى باعتبار المقام قلت وجواب آخر وهو أن هذا لازم سواء كانت أنما المفتوحة لقصر أم لا لان هذا لازم ما من أنما ولو قلت أنما

وان لم تنافيا كان القصر للأفراد ولا يصلح للقلب وقد يجب ان التيمية يصح أن يكون المنى بأشياء القيسية التى تنافى وهى الخفية فيكون قصر القلب باعتبار الخطاب تلك القيسية ويصح أن يكون المنى القيسية الجامعة للتيمية وهى القيسية الخفية أى النسب والطف والنصرة فيكون قصر الأفراد حيث كان الخطاب يعتقد الاتصاف بها معا وما تقدم من أنها آتية المنى كافى العطف فلا بد من مثالين أنما إذ حيث لم يمكن الوصف بهتان ينافى باحدا ما دون الأخرى كإفى هذا المثال والحاصل أن قول المصنف عجمي أنا قصر تعيين اذا كان الخطاب مردد بين فئتين وقصر قلب اذا كان الخطاب ينفصل عن تيمى ويلحق بقبي وقصر افراد اذا كان الخطاب معتدا أنك عجمي وقبي من جهتين وأشار الشارح لما كان الجواب عن هذا البحث بتعبير بالانساب وأما قول بعضهم فى الجواب ان التيمية قد تؤخذ بالقياس الى ما ينافيها كالقسية فهو لقصر القلب وقد تؤخذ بالقياس الى ما ينافيها كالعالية فالقصر للأفراد فيه شئى وذلك لان التيمية انما تقابل فى العرف بالقسية



وفي قصر الصفة على الموصوف افراداً أنا كُفيت مهمك بمعنى وحده على يعتقد أنك وغيرك كُفيت مهمك وقلبا أنا كُفيت مهمك  
بمعنى لاغيري على يعتقد أنك وغيرك كُفيت مهمك وذلك كاتقدم وهذه الطرق تختلف من وجوه

ولا يحسن في العرف مقابلتها غيرها ثم إن ترديد الشارح بقوله لأن التسمية (٣٠٣) والقيسة الخ يقطع النظر عن

(وفي قصرها أنا كُفيت مهمك) افراداً أو قلبا أو تعنيما بحسب اعتقاد الخاطب (وهذه الطرق) الاربع بعد استراكتها في افادة القصر (تختلف من وجوه فدلالة الرابع) أي التقديم (بالقوى)  
تناهيا وهي الحقيقة فيكون لقصر القلب باعتقاد الخاطب تلك القيسة يصح أن يكون المتنى القيسة الجامعة لها وهي القيسة الخلفية مثلا فيكون لقصر الافراد حيث يعتقد ان تصاف بها معا وعلى هذا لا رد أن يقال ان كانت القيسة منافية كل لقصر القلب وان لم تكن منافية كان لقصر افرادا فالقائب الايمان بخالف لان تقول يصلح لهما معا كاتقدم أن مثلا الواحد ايكفي حيث يمكن تقدير الوصف منافيا وغير منافي وما تقدم من أمثلة تعين المتنى كما في العطف فلا يمين مثالان انما ذلك حيث لم يكن للوصف جهتان بنافي باحد اهما دون الاخرى كما في هذا المثال فليقهم (و) كقولك (في قصرها) أي قصر الصفة (أنا كُفيت مهمك) فتقدم أنا عن الفاعلية المعنوية أو بحسب كفاية المهم في المتكلم بحيث لا تتعداه الى غيره فان اعتقد الخاطب كفاية المتكلم مع غيره كان افرادا وان اعتقد كفاية الغير فقط دون المتكلم كل قلبا ولهذا لم يأت بالاعتمال واحدا لقصرها كاتقدم أن المثال الواحد يكتفي في قصرها وأما قصر التبيين فيصح في مثال قصره وقصرها كاتقدم ولكن انما يكون تقديم لفظ أنا في هذا المثال من باب ما تقدم فيه ماحقه التأخير على مذهب السكاكي كاتقدم في احوال المسند اليه وأما على مذهب المصنف فهو من باب التقديم في الجملة وعليه يكون تنقييد التقديم في افادة الاختصاص بأن يكون من تقديم ماحقه التأخير اقليلاً (وهذه الطرق) الاربع المقدمة للقصر بعد تنقيط اشتراكها في مطلق افادتها القصر (تختلف من وجوه) أحد تلك الوجوه ما تضمنه قوله (فدلالة) هذا (الرابع) وهو التقديم على القصر (بالقوى) أي بجهنوم

والقيسة الخ يقطع النظر عن الواقع والافهام متنافان قطعاً تأمل كذا ذكر بعضهم وذكر غيره أن قوله أن تنافيا أي يجعل المعبر في السبب طرف الاب فقط كالمعروف وقوله والا أي وان لم تنافيا أي بان جعل المعبر في النسب طرف الام (قوله) أنا كُفيت مهمك) أي تقدم أنا عن الفاعلية المعنوية أو بحسب كفاية المهم في المتكلم بحيث لا تتعداه الى غيره فان اعتقد الخاطب كفاية المتكلم مع غيره كان افرادا وان اعتقد كفاية الغير فقط دون المتكلم كان قلبا ولهذا لم يأت بالاعتمال واحدا لقصرها كاتقدم أن المثال الواحد يكتفي في قصرها وأما قصر التبيين فيصح في مثال قصره وقصرها كاتقدم ولكن انما يكون تقديم لفظ أنا في هذا المثال من باب ما تقدم فيه ماحقه التأخير على مذهب السكاكي كاتقدم في احوال المسند اليه وأما على مذهب المصنف فهو من باب التقديم في الجملة وعليه يكون تنقييد التقديم في افادة الاختصاص بأن يكون من تقديم ماحقه التأخير اقليلاً (وهذه الطرق) الاربع المقدمة للقصر بعد تنقيط اشتراكها في مطلق افادتها القصر (تختلف من وجوه) أحد تلك الوجوه ما تضمنه قوله (فدلالة) هذا (الرابع) وهو التقديم على القصر (بالقوى) أي بجهنوم

بوسى وحداثة الله تعالى لزيدك وأما الذي أوقع الشك في هذا السؤال قول الزخري وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي مقصور على الرسدانية ما فهم أن هذا القصر نشأ عن كونهما معا للقصر وليس كما قال فلينأمل ومنها حذف المسند لأداء التعيين أو للتعيين نحو يعطى بذرته ويقبل ما شاء كما سبق ومن هنا قال الزخري في قوة تعالى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل معناه لا يقول الا الحق ولا يهدي الا السبيل الحق قال الطيبي ما دلالة وهو يهدي السبيل فظاهر لانه على منوال أنا عرفت وأما والله يقول الحق فلا يمثل الله بسط وهو عنده بقيد القصر انتهى قلت هذا عيب فان أنا عرفت والله بسط حصريه الفاعل ومعنى حصريه الفاعل فيه لا يقول الحق الا الحق والزخري لم يتعرض لذلك بالكلية فانه وجه المعنى هنا ليس على القصر وانما أراد حصريه المفعول الا تراهم صرح بذلك وقال لا يقول الا الحق ولا يهدي الا السبيل لا يقع الطيبي على مرادهم وضوحه فان قلت من أين أخذ الزخري القصر من هذه الآية الكريمة قلت أما أن يكون من مفهوم الصفة عند القائل به وأما من ترتيب الحكم على الوصف الشعر بالعبية ولفظ قال في سورة قافر والله يقضي بالحق معناه من هذه صفاته لا يقضي الا بالحق وحيث وجدت العلة وجد العلول وحيث اتقن العلول ثبت منه فعل هذا يستفاد القصر من (وهذه الطرق تختلف الخ) ش يعني أن هذه الطرق وان اشتركت في افادة القصر فانها تختلف من وجوه من أن دلالة الرابع وهو التقديم بالقوى ودلالة ما قبله بالوضع ونفي

للاختصاص كاتقدم في احوال المسند اليه والمصنف لم يرضه فليس فيه تقديم ماحقه التأخير عند وان افاد القصر من جهة تقديم المسند اليه على المسند الفعلي لانه بقيد القصر دائماً عند كافر وانما مثل به لكونه من باب التقديم للاحقة التأخير في الجملة لانه فاعل في المعنى عند السكاكي (قوله بحسب اعتقاد الخاطب) الاولى بحسب ما عند الخاطب وذلك لان الخاطب في قصر التبيين لا اعتقاد له بل هو شك (قوله فدلالة الخ) أي فالوجه الاول أن دلالة الخ

(قوله أي مفهوم الكلام) هذا بخلاف اصطلاح أهل الأصول لأن الصغرى عندهم مفهوم الموافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة لأن حكم غير المذكور بخلاف حكم المذكور وقوله بمعنى الخبز نان لطريق فهم القصر من التقديم وقرر شيخنا العدوي أن قوله مفهوم الكلام أي ما يفهم منه في عرف المتعاضدين الأسرار وأشار الشارح بقوله بمعنى الخبز إلى أن في كلام المنصف حدا والمعنى أن دلالة التقديم على القصر تأتى في الصغرى أي في ما يفهم منه وبذلك عليه في عرف البلغاء وهو سر التقديم فإذا تأمل صاحب الذوق السليم في الكلام الذي فيه التقديم يطلب سر ذلك التقديم الذي فيه لا يجد ما ينظر القرائن الحالية ما يناسب الجمل عليه سوى المحصر فنقول الشارح أي مفهوم الكلام تفسير للصغرى بالمعنى الحقيقي وقوله بمعنى الخبز إشارة إلى أن في الكلام حدا وعلمت من هذا أن المراد بمفهوم الكلام ما يفهم منه عند البلغاء (٣٠٤) من الأسرار لا مفهوم الموافقة ولا المخالفة (قوله فيه)

أي مفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك (و) دلالة الثلاثة (الباقية بالوضع) لأن الواضع وضعها لمعان تقديم القصر الكلام والصغرى عند الأصوليين مفهوم الموافقة والمفهوم هنا مراد غير المذكور بخلاف حكم المذكور فكأنما أطلق الصغرى على مفهوم المخالفة (و) دلالة الثلاثة (الباقية) وهي ما سوى هذا الرابع وهي ما لا وائما والعطف بلا وشبهها (بالوضع) أي بمعنى ذلك أن التقديم لا يتوقف على معرفة وضع لفظ مخصوص لا عند البلغاء ولا عند غيرهم بل إذا تأمل التامل الذي هو ذوق سليم في التقديم أدرك أن قائمه للمحصر من غير أن يحتاج إلى أن التقديم موضوع عند البلغاء لمحض بخلاف ما سواه فانها ألقاها لا يفهم منها هذا الوضع بليل أن التقديم يفيد ما ذكر في كل لغة ولا يخص وضع دون وضع ولا العاطفة مثلا وكذا أعلوا وما لا يصلح أن تكون في لفظ معنى دون مفادها في لغة العربية فلو لا الوضع ما فهم ما ذكرنا وأيضاً التقديم بمعنى محلي للفظي استعمل في التركيب لافادة المحصر ولكن قوة التقديم يفيد بالصغرى وقد فسرا الصغرى بالمفهوم كالتقديم فيه تسامح لأنه يقتضي أن ثم معنى يفهم من اللفظ يسمى الصغرى وإفادة التقديم للمحصر يكون بواسطة ذلك المعنى وأنت لا تجد السبب في إفادة التقديم للمحصر سوى التامل في سر التقديم في فهمه بالقرائن الحالية أنه لا اختصاص ونفى الحكم من غير المذكور فلو فسرا الصغرى بطلب سر التقديم حتى لا يوجد بالنظر إلى القرائن ما يناسب سوى ما للمحصر فحصل عليه كأنه يقرر بآلكن على هذا الإراد بالصغرى مفهوم المخالفة بل سببه ويحتمل أن يراد بالمفهوم الذي هو الصغرى نفس الاختصاص فيكون التقديم ودلالة التقديم بواسطة كون المحصر غوى أي العطف على معنى عاملين مختلفين (قوله ودلالة الثلاثة) أي وهي العطف والثني والاستثناء (قوله بالوضع) أي بسبب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها لمعان يجزم العقل عند

ملاحظة تلك المعاني بالقصر وليس المراد أنها موضوعة للقصر كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله لأن الواضع المراد بها (والأصل ذكره الشارح من أنها موضوعة لمعان تقديم القصر لا دفعه يقال أنه إذا كان دلالة على القصر بالوضع لم يكن البحث عنهما من طبيعة هذا العمل لأنه انما يصح عن النصوصيات والمزايا الزائدة على المعاني الوضعية أو يقال أن هذه الثلاثة وإن دلت على القصر بالوضع له إلا أن أحواله من كونه أفراداً وقلبا وتعييناً انما تستفاد من المعاني المقام وهي المقصود من هذا الفن دون ما استفيد منه بمجرد الوضع ونظروا إلى الأولى إشارة الشارح ذكره عند الحكيم والثاني نقله سم عن شيخنا السيد عيسى الصفوي وعلى هذا الجواب فيقال لا حاجة لقول الشارح معان لأن الواضع وضعها للقصر لمعان تقديمه تأمل (قوله وضعها لمعان) وهي إثبات المذكور في ما سواه في كل من الثلاثة وهذه المعاني تقديم القصر والاختصاص في عرف النقي وضع لفظي وحرف الاستثناء وضع لاخر أخرج من حكم النقي وبزم من اجتماعهما القصر

أن الأصل في الأول أن يدل على مثبت والمثني جميعاً بالمتن فلا يترك ذلك الأكرهة الاطباب في مقام الاختصار كما إذا قيل زيد به. التصو والتصريف والعروض والقوا في أوزي يدل على التصو وعرو وبكر ونحوه لا يقول فيهما زيد يعلم التصو لا غير وفي معناه ليس الأي لا: التصو لا غير زيد

(قوله أي طريق العطف) ١ ضافة للبيان والمراد أصل الكثير (قوله النص من المثبت) أي على الذي أثبت له الحكم في قصر الصفة أو على الذي أثبت لغيره في قصر الموصوف (قوله والمثني) أي والنص على المثني أي الذي نفي عنه الحكم في قصر الصفة أو نفي عن غيره في قصر الموصوف فتقول في قصرها بالطريق الأول جو با على الكثير قام زيد لا عمرو فقد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد والذي نفي عنه وهو عمرو ونقول في قصره بدقائه لا قاعدة فقد نصت على المثبتان بدوهم القيام والمثني عنه وهو القعود وقوله كما مر أي في الأمثلة التي ذكرت عند ذلك الطريق في طرق الحصر فإنه ذكر هناك أن المعطوف عليه في تلك الأمثلة لا هو المثبت والمعطوف هو المثني وفي بل بالعكس (قوله فلا يترك النص عليهما) أي التصريح بهما (٣٠٥) ولم يقل فلا يترك ذكر أحدهما

الخ إشارة إلى أن الذكر الإجماعي لا يمتنع فإن في قواك لا غير ذكر المثني أجمالاً لا صلحاً لعدم دلالتها على النفي بل خصوصها (قوله الأكرهة الاطباب) أي الأجل كراهية التطويل لفرض من الأغراض كضيق المقام أو لقصد الإيجام أو نافي الانتكاس إلى الحاجة إليه عند عدم التنصيص أو استهسان ذكر المرقولة (قوله كما إذا قيل) أي عند إرادة إثبات صفات لموصوف واحد (قوله أوزي يدل على التصو) أي وأفضل عند إرادة إثبات صفة واحدة لمنصتين زيد يعلم التصو وعرو الخ (قوله أي في هذين المقامين) أي مقام قصر

والأصل أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل (في الأول) أي طريق العطف (النص على المثبت والمثني كما مر فلا يترك) النص عليهما (الأكرهة الاطباب كما إذا قيل زيد يعلم التصو والتصريف والعروض أوزي يدل على التصو وعرو وبكر فتقول فيهما) أي في هذين المقامين (زيد يعلم التصو لا غير)

مفهوم مخالفة وقية تكلف تأمل (و) الوجه الثاني من وجوه اختلاف بين الطرق ما تضمنته قوله (الأصل) أي الكثير (في الأول) وهو طريق العطف (النص على المثبت) أي من جملة ما يختلف فيه تلك الطرق أن الكثير في استعمال الأول منها التنصيص على الذي أثبت له الحكم في قصر الصفة أو نفي الذي أثبت لغيره في قصر الموصوف (و) (النص على المثني) أي الذي نفي عنه في الأول أو نفي عن غيره في الثاني (حكما مر) عند ذلك وفي طرق الحصر فتقول في قصرها جو با على الأول الكثير قام زيد لا عمرو فقد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد والذي نفي عنه وهو عمرو وفي قصره بدقائه لا قاعدة فقد نصت على المثبتان بدوهم القيام والمثني عنه وهو القعود (فلا يترك) ذلك الأصل بالعطف وهو النص على المثبت والمثني معاً (الأكرهة) أي الأجل كراهية (الاطباب) أي لتطويل لفرض من الأغراض كضيق المقام أو لئلا يأتى الانتكاس عند عدم التنصيص إلى الحاجة وشبه ذلك (كما إذا قيل) أي مثال ما يترك فيه التنصيص لفرض أن يقال في إثبات صفات لموصوف واحد (زيد يعلم التصو والتصريف والعروض أو) يقال في إثبات صفة واحد لمنصتين (زيد يعلم التصو وعرو فتقول في ردهما) أي الاتيين (زيد يعلم التصو لا غير) فعلى الأول يكون المثني

الأزبدان وكان الاستثناء مفراً بنحو ما قام الأزبد يظهر أن المستثنى منه ثابت بالمنطوق وساقى في كلام المصنف أن النص فيه على المثبت فقط ولا تنفي ما نفي فيه بل نفي عدم العطف عليه أي لا تقول ما قام الأزبد لا عمرو ولكن تقدم في كلام الوالد أنه ما يفهم من المفرغ وأن كان التقديم نحو نفي أنما الحكم لذكر منطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم وإذا تأملت ما قلنا علمت أن قول المصنف غير مبرأ عن الضيق (و) (الأصل في الأول الخ) ش هذا وجه ثان وهو أن الأصل في الصيغة الأولى وهي العطف ذكر

الموصوف ومقام قصر الصفة أي تقول في رد الإثبات في هذين المقامين (قوله لا غير) حكى في القيام عن السراي أن حذف ما تضاف إليه غير اختياري بل إذا كانت غير مبتدئ ليس وأما لو كانت بعد خبرها من أفعال لا يجوز لها الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع ونجس في ذلك أن هشام وحكم في المثني بأن قولهم لا غير لمن والاختصار أنه يجوز حذف عن ابن الجلاب لا غير ونجس على ذلك شارح حكامه وفي الفصل حكاية لا غير وليس غير وأنشد الإمام ابن مالك في شرح التسهيل في باب القسم مستشهداً على جوازه قوله

جوابه تصوا عند قورنا • لمن عمل أسلفت لا غير تسأل

وهو ثقة لا يشهد إلا شاهد هري اه فرى وأعلم أن كلمة فرى في غير محل نصب عند المرد على أنه خبر ليس واسمها خبر مستتر تقديره ليس هو أي معلومه غير التصوي موضع رفع عند الزياح على أنه اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير التصوي معلومه وأما غير في لا غير فعملها بحسب المعطوف عليه إذ علمت هذا فلا غير عطف على التصوي في الأول في محل نصب وعطف على زيد في الثاني في محل رفع

(قوله أما في الأول) أي أما لا غير، وفي الأول فعنه الخ أي فكون من قصر الموصوف على صفة واحدة عما أثبت المخاطب من الصفات (قوله أي لا التصريف ولا العروض) هذا بيان لأصل التركيب فتدل التخصيص على ما ذكر لغرض من الأغراض (قوله وأما في الثاني) أي وأما لا غير في الثاني فعنه الخ أي فكون من قصر الصفة على واحد من أشتباه المخاطب من الموصوف وقوله أي لا العروض والبيان لأصل التركيب فتدل النص على ما ذكر لغرض (قوله على الضم) أي لقطعها عن الإضافة (قوله بالغايات) أي قبل وبعد وسميت بذلك لأن الغاية في الحقيقة ما بعدها الذي هو المضاف اليه المحذوف لكن لما حذف وقوى معناه وأدى بذلك الطرف معنى غاية (قوله وهذا ذكر بعض النسخة) هو تجميع الأمثلة الرضى وهذا أراد على عدم المصنف لها من طرق العطف (قوله ليست عاطفة) أي لأن العاطفة ينص معها على التثبت والمتنبي جميعا وهما ليس كذلك (قوله بل لنفي الجنس) أي وعلى هذا القول فالقصر حاصل نظر العلى لأن معنى زيد شاعر لا غير ما زيد الأشاعر فيعود إلى النفي والاستثناء كما ذكره الشارح في شرح المفتاح (٢٠٦)

وحيث تدل على كلام بعض الناظرين من أن نحو لا غير طريق آخر للقصر على هذا القول هو كذا في عبد الحكيم وكذا ما في يس عن الأطول من أن الكلام حينئذ ليس من طرق القصر لا يتم تأمل ثمان غير على هذا القول في محل نصب على أنه اسم لا ولا غير محذوف أي لا غير عام في قصر الصفة أو لا غير معلوم له في قصر الموصوف والحاصل أن لا التي بين ما بعدها عند القطع عن الإضافة هل هي لا العاطفة أو التي لنفي الجنس خلاف ذلك وكلاهما يشهد بالقصر فالوجه في الطريق الأول النفي بالإطلاق أي سواء

أما في الأول فعنه لا غير الضم لا التصريف ولا العروض وأما في الثاني فعنه لا غير يبدأ لا غير ولا يكرر وحذف المضاف إليه من غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النسخة أن لا في لا غير ليست عاطفة بل لنفي الجنس (أو نحوه) أي نحو لا غير مثل لا ماسوا ولا من عداه وما أشبه ذلك (و) الأصل (في) الثلاثة (الباقية النص على التثبت فقط) لا غير الضم فيكون من قصر الموصوف على صفة واحدة عما أثبت المخاطب من الصفات والأصل لا التصريف والعروض فتدرك التخصيص لما تقدم إلى الإجماع لغرض من الأغراض وعلى الثاني يكون المتن لا غير فيكون من قصر الصفة على واحد من أشتباه المخاطب من الموصوفين والأصل لا غير ولا يكرر فتدرك التخصيص لما تقدم وقد علم من هذا أن العطف لا يفيده من ذكر المتن لكن الأصل فيه تخصيصه وقد يعدل عنه إلى ذكر ما جاء لا ليس معنى مخالفة الأصل أن لا يذكر أصلا وهذا القصر الإضافي وهو الذي اختلف به العطف على ما تقدم فيه من البص على أنه يصح فيه الخفي وهو في ماسوي المذكور فالأصل ارتكاب الإجماع لتعدد التخصيص والتفصيل غالبا فيقال مثلنا لا غير ولا تأخذ على الله عليه وسلم خاتما لا غير فليأتا ولفظ غير في هذه التراكيب بنى على الضم لقطعها عن الإضافة تشبيها بالغايات وهي قبل وبعد فإذا جعلت لامه عاطفة كما هو مقتضى كلام المصنف وغيره فمحل العطف عليه وإن جعلتها لنفي الجنس كما قال بعض النحويين فهو في محل نصب على التماس لا وأما ليس غير في نحو هذه التراكيب فيصير نصب على لا غير أي ليس معلوم بدغير ذلك والرفع على أنه مبتدأ أي ليس غير ذلك معلوم (أو) تقول (نحو) أي نحو لا غير مثل لا من سواء ولا من عداه في قصر العطف أي لا ماسوي الضم (و) أما (في) الثلاثة (الباقية) وهي ما والا والما والتقديم فالأصل فيها (النص على التثبت فقط) أي التثبت الحكم في قصر الصفة والتثبت لغيره في قصر الطرفين فانه مصرحة بالتثبت والمتنبي كقولك زيد قائم لا ماسوا وهو قائم بل فاعدا ولا غير كذا فالوجه ثلثا لفظ لا غير لا يستعمل مقطوعا عن الإضافة قولنا زيد ذلك لا لمتنبي يقتضي كراهة الاطناب وأما

كانت عاطفة أو تبره فكان أولى (قوله أي نحو لا غير) حيث يرجع الشارح الضم لا غير دون علم أن نحو منصوب لمطرفة على المنصوب ينال أن جزء القول به محل أو يفيد لصورة عامل أي أو تقول فهو ويكون من صف الجمل ولورجع الشارح الضم لا غير زيد يعلم النحو لا غير لكان عطفا على جهة المقول يتأهلها التي هي في محل نصب ويكون نحو زيد يعلم النحو لا غير زيد يعلم النحو لا ماسوا وإنما اقتصر الشارح على الاحتمال الأول لكون الغرض الأهم من قول المصنف أو نحوه بيان أنه لا اختصاص لفظ لا غير هنا لأنه قد يتوهم الاختصاص بقرينة العدوى (قوله مثل لا ماسوا) راجع للأول أي لا ماسوي النحو فلذا أتى بما الموضوع على لا يستعمل وقوله ولا من عداه راجع لثاني أي لا من عداه بدا في معنى الموضوعات للمائل (قوله وما أشبه ذلك) نحو ليس غم وليس إلا (قوله والأصل في الثلاثة الباقية) وهي ما والا والما والتقديم (قوله النص على التثبت فقط) أي التثبت الحكم في قصر الصفة والتثبت لغيره في قصر الموصوف فتقول في ما والا في قصر الصفة ما قائم لا زيد بقصد نصت على الذي أثبت القيام وهو زيد ولم تنص على الذي نفي عنه وهو زيد ومثلا وتقول في قصر الموصوف ما زيد لا قائم بقصد نصت على الذي

أثبت وهو القيام للغير وهو زيد ولم تنص على الشيء الذي تنص عن ذلك الغير وهو الله ونمثلا وتقول في أنما في قصر الصفة أنما قائم زيد وفي قصر الموصوف أنما زيد قائم وتقول في التقديم في قصرها أنا كتبت مهمك أي لا عرو وفي قصر الموصوف زيد اضربت أي لا عروا يعني أني أنصفت بضر بزيد لا بضر بعمرو وقد ظهر لك أن الطرق الثلاثة لا ينص فيها إلا على المبتدأ وانصفت في شيء منها على المتن كان خروجاً عن الأصل كقولك ما أنقلت هذا لأن المتن لم أقله لا تمقول لغيري والاول منصوص والثاني مفهوم وكقولك ما زيد اضربت فان المتن لم اضربه وضربه غيري قال القاري وكبارك الأصل الاول لكرهه الاطبا بتركها أيضاً في مثل ما زيد اضربت وما أنا قلت هذا لأن القصد به قصر الفعل على غير المبدأ كولا قصر عدم الفعل على المبدأ كور كجواهر الخ فيكون النص عينا في لا يما يثبت انتهى واعترض على المصنف بأن قوله والأصل في الثلاثة النص على المبتدأ فقط دون المتن يقتضي أن تقوم مقام القوم لا زيدا خارج عن الأصل لأن الأصل النص على المبتدأ فقط وقد نص في هذا على المبتدأ والمثب والمثب فيكون خارجاً عن الأصل مع أنه جارعي الأصل باتفاق ولم يقل أحد بغير وجه عنه وأجاب بعضهم بأن

(٣٠٧)

لأنه هو الذي من طريق القصر وما هذا أقل من طريق القصر اصطلاحاً ولا يعني ضعف هذا الجواب لأن معنى القصر موجود فيه قطعاً لا احسن في الجواب أن يقال أنتم أن نص فيه على المتن لأن المراد بالنص التفصيل والمثني وهو القوم في المثال المذكور مجمل لعدم النص فيه على الانفراد واحداً واحداً (قوله دون المثني) أي أنه لا يصرح فيها بالمثني وأنما تدل عليه ضمناً كما تقول في قصر الموصوف ما أنا الأعجمي وعني أنا فأنك قد أثبت كونك عجمياً صريحاً ولم تنف كونك

دون المتن وهو ظاهر (والثاني) أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن المتن لا لا الماطفة لا يجمع الثاني أعني التي والاستثناء فلا يصح ما زيدا لا قائم لا فاعد وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين الموصوف فتقول في ما أو لا قصرها ما قائم الأثر بدفد قد نصت على الذي أثبتته القيام وهو زيد ولم تنص على الذي تنص عنه وهو عمرو ومثلاً وفي قصره ما زيدا لا قائم قد نصت على الشيء الذي أثبت وهو القيام للغير وهو زيد ولم تنص على الشيء الذي تنص عن ذلك الغير وهو الله ونمثلاً وكذا أنما قائم بدو أنما زيد قائم وكذا أنا كتبت مهمك أي لا عرو وفهموا قصر الصفة وزيد اضربت أي لا عرو يعني أني أنصفت بضر بزيد لا بضر بعمرو فيكون من قصر الموصوف على هذه الأمثلة نفس فقد ظهر أن طريق العطف بنفس فيه على المبتدأ والمثني معا وقد علمت معنى المبتدأ والمثني ولا يرتكب في ذلك الخواجا عن الأصل والطرق الثلاثة الناقبة لا ينص فيها إلا على المبتدأ ولم يذكر أنه قد نص على المتن في بعضها خروجاً عن الأصل كقولك ما أنقلت هذا لأن المتن لم أقله لا تمقول والاول منصوص والثاني مفهوم وورد على ما تقر بأن ما قام القوم لا زيدا نص فيه على المبتدأ والمثني فيكون خارجاً عن الأصل لأن الأصل النص على المبتدأ فقط وهو جارعي الأصل اتفاقاً وأجيب بأن الكلام في الاستثناء المفرغ وهذا ليس من طرق القصر اصطلاحاً ولا يعني ضعفه لأن معنى القصر موجود فيه قطعاً وأجيب أيضاً بأن المراد بالنص كما تقدم التفصيل ما يعم الاجال والقوم في المثال حال فلم ينص على المبتدأ بهذا الوجه والوجه الثالث مما يختلف فيه هذه الطرق ما تضمنه قوله (والثاني لا يجمع الثاني) أي من جملة بقية الصنف فلا يصلح فيها النص على المبتدأ فقط هكذا قال المصنف ولا يعني أن المتن غير مستفاد نصاً بل يعني أنه لا يذكر بعده التصريح بالثني وقد يترك النص على المتن في الاول رغبة في الإيجاز وقوله (والثاني لا يجمع الثاني) أي التي لا يجمع الثاني والاستثناء

فبما صرح بها وأنما تضمنته ضمناً ولا منافاة بين كون المتن مذكراً ضمناً وكون المتن قد يكون منطوقاً بقوله (قوله إن الذي يسأل) أنما قيد الشارح كلام المصنف ذلك لا يخرج عن المتن بغيرها كليس إذ لا دليل على امتناع ما زيدا لا قائم ليس هو بقاعد أو أقيد لا بالمطرفة أخذاً من قول المصنف لا بشرط المتن بل الخ (قوله لا فاعد) فأقول لا عرو زيد لا فاعد فهل يصح ذلك قال الشيخ يس الظاهر عدم الصحة لأنه وإن لم يكن المعطوف بها متبقياً قبلها لكنه هو أن التراجع في قيام زيد وعرو ولا في قيام زيد وقعوده الذي هو فرض الكلام (قوله في كلام المصنفين) أي لاق كلاماً قبل ولا في كلام البناء الذين يستشهدون بكلامهم ومراره بهذا التعريض بصاحب الكشف حيث قال في تفسير قوله تعالى فإذا عزمت فتوكل على الله أي لأن الأصل لا لا يعلمه إلا الله لا أنت ولا غيره يرى حيث قال

لعلكم ما الإنسان إلا ابن يومه • على ما تجلي به ما لابن أبيه

ولا يقال إن الزمخشري ممن يستدل بتركيبه عند الشارح والسيد وغيرهما لا تقول أنما يستدلون بكلامه فيما لم يخالف فيه الجمهور وهذا مذهب مخالف فيه الجمهور فلا يستدلي به

(قوله حتى كأنك الخ) أي بالكأنية لكون ذلك القول ليس بحقيق والافتاق قوة والاصل في الثلاثة الخ (قوله ومحدوذك) أي كالمستقي (قوله فقد نقتب) بلا عاطفة شأ الخ أي فليزمن التكرار وحسنه فلا يصح ورودها بعد الثاني والاستثناء قبل المنع إذا عطف على المستقي منه وأما إذا عطف على المستقي فهو جازع ولعطفه على المنت فلا يلتصافه القوم إلا زيدا لا عروصه أي أنه مطوف على زيد لا المعنى فني القيام عن القوم وأثبت أنه زيد ثم نفي إثباته عن عروصه ولا النافية على زيد ثابتة القيام فليزمن نفي القسام عن عروصه فلا كما نفي عنه في ضمن القوم أجمالا وفيه تفرع حادثة زمن أن ضمنها لا يد (٣٠٩) أن تكون عروص في غيرها قلها سواء

كان نفيه على جهة الاجال  
أو التفصيل وليس الشرط  
أن لا يكون تنقيها  
تفصيلا فقط حتى يتم هذا  
القفل (قوله وكذا  
الكلام الخ) يعني أنه  
لا فرق بين قصر الموصوف  
على الصفة وهو ماض وقصر  
الصفة على الموصوف وهو  
ما هنا في هذا المثال فالت  
قد نفت فيه القيام عن  
عروبوكر وغيرهما من كل  
ما هو مشاير زيد فلا يصح  
أن تقول ما يقوم الا زيد  
لا عرو (قوله يعني الخ)  
لما كان القصر شاملا  
لغير أدوات التي كفتوى  
الكلام وكان غير مراد  
أن العناية (قوله وفائدة)  
أي فائدة تنقيها الغير يكون  
من أدوات التنفي (قوله  
عمادا كان التنفي مدلولوا  
عليه بفحوى الكلام)  
أي التقديم كما في قولنا زيدا  
ضربت فلما هنا أن يقال  
لا عرو (قوله أو علم التكم)  
أي وإلما أن السمع  
يعلم خلافه فإذا كانت

(٣٧ - شرح التلخيص ثاني) تطهر ضرب زدودن عرو والسماع على بعلك ذلك الانه بعل خلاف ما قلناه ده مقول ضربت ردلا امرا (قوله أو شوزك) أى من الأفعال النخبة للثني وليس هو معناها ضربها كافي وامتنع وكف خان معناها الصريح ثبوت الامتناع والاباوا الكف (قوله كاسيجي) راجع لقوله أو شوزك (قوله لا لقال هذا) أى ما ذكر في بيان قوله بغيرها يقتضى الخ لان المصنف لم يشترطه الا أن لا يكون المثنى متفقا عليها بغيرها ولا بالها والابتداء المراد بغيره لغو عنهما أدوات الثني ويشترط يكون المثال المذكور موصولا ن هتدليس متفقا عليها بغيره أو عمايل منو بها (قوله لا تقول الخ) حاصله أن المراد بغيره شخص لا ومنه لا يرى فيها وحيد فلا يصح المثال لان هتدسنى بغيره شخص لا الداخلة عليها قبل التصريح بها (قوله الضمير) أى في قوله بغيرها

وبجامع الآخرين فيقال انما زيد كاتب لاشاعر وهو ياتيني لاعمر ولان التي فيها

(قوله معلوم الخ) جواب عما يقال ان ما ذكر من الجواب وهو ان شرط المتن بلا ان لا يكون متفقا قبلها بغير شخصها الذي وقع  
التي به يقتضي ان تنفيه قبلها بشخصها الذي وقع التي معان مع انه لا يجوز فكان الواجب الاختراعه وحاصل الجواب ان هذا معلوم  
اصحنا وان كانت العبارة صادقة بما اذا كان محال لا يتأتى وجوده فلا معنى للاختراعه كذا اقر شيخنا العدوي (قوله  
لا متناع ان يتنى) أي كلسا ملا أي الداخلة على هذا في المثال قبل الاتيان بها بل اغتايقي بلا أخرى بما تلها (قوله وهذا)  
أي قول المصنف بغيرها حيث جعلنا الضمير راجعا للشخص لا النوع كما يقال الخ فهو متلقي ان الضمير في كل عائد على الشخص  
قوله ان لا يؤذى غيره أي غير شخصه اعم من ان يكون غير شخصه كراما وبغلا بخلاف لو جعل الضمير راجعا للنوع فان المعنى حينئذ  
ان لا يؤذى غيره في نوعه وغير نوعه هم البغلا فمقتضى بمفهومة انه يؤذى الكرماء وهذا غير مراد (قوله فان المفهوم منه ان لا يؤذى غيره)  
أي فيكون الضمير عائد على ذلك الشخص لا على جنس الكريم أي شأنه انه لا يؤذى غيره شخصه لا يقال انه يقتضي بمفهومة انه يؤذى  
شخصه وهو غير مراد لا نقول هذا (٣١٠) المفهوم مغلط لما هو معلوم بالسادة ان الانسان لا يؤذى نفسه كذا

فزيد بعضهم وفيه تأمل اذ  
لا ضرر في ان اراد ان الكريم  
يؤذى نفسه لاجل نفع  
غيره بل هذا حاصل بقى  
شيء آخر وهو ان جعل  
الضمير عائد على الشخص  
يشافي ما ذكره الشارح في  
شرح الفتاح في قولهم  
دأب الكريم ان لا يعادى  
غيره من ان الضمير عائد  
على الجنس وقد يقال  
يمكن الفرق بان الكريم  
يشافي الايذاء بغير مطلقا  
كرما كان الغير او غيره  
فلذلك جعل الضمير  
في المثال هنا الشخص  
لا الجنس ومعاداة الكريم  
عند ضرورة المعادة لغير

وقيدنا الداخل في غيرها من موجبات التي تكونها جميع أدوات التي لا غيرها لخرج ما واجب نفيا  
من غير أدوات التي كالضمير كافي قولنا بذا ضربت فلا يتنع ان يقال لاعمر وكلم السامع فلا يتنع  
اذا علم السامع ان امرالم يتم ان يقال فامر بلاعمر وكما فلا يتنع ان يقال انما فامر بلاعمر و  
ولو نفعنا التي لعدم كونها من أدوات (وبجامع) أي التي بلا العاطفة (الآخرين) وهما  
انما التقديم (يقال) في مجامعته لالاول (انما انما في لافسوي) يقال في مجامعته التقديم  
(هو ياتيني لاعمر) ويكون المحصر مستغادا منها والعطف بلا كيد ولا ينسب المحصر لتبعيته  
والتقديم في قوله هوالخ ولو كان قد يكون التقوى لكن الفرض منه هنا المحصر بدليل العطف  
المؤكد نعم قد يقال لا تقديم فيه لانه مسند اليه فهو في محله لاسماعيل مذهب غير السكاكي وأما  
على مذهبه فيمكن ان يفضل أنه غيرة أثقلت فلذلك كان الاولى ان يشمل بخصوص بذا ضربت وانما جاز  
عجاجة التي بلا هذين (لان التي) الاعتبار لافادة المحصر (فيها) أي في هذين الآخرين وهما  
يعطف عليه بلا كما تقول امتنع زيد عن المجي لاعمر وروان كان معناه التي ولو صرح بالتي لماسم  
العطف بلا وشرط السكاكي لجواز المجامعة لا لثالث أي القصر باعنا ان لا يكون الموصوف مختصا  
بالوصف كقوله تعال انما يستجيب الذين يستجيبون فان كل واحد يعلم ان الذي لا يسمع لا يستجيب

جنسه وهم البغلا تنقصة فلذلك جعل الضمير في هذا المثال الجنس لا الشخص (قوله وبجامع الآخرين) (غير)  
أي لو يكون المحصر حينئذ مسندا اليها والعطف بلا كيد ولا ينسب المحصر لتبعيته وهذا يتناقض مع السكاكي وأما مجامعة  
التقديم لانما اختلف في الذي يسند له القصر منها فذهب الشارح الى انه يسند الى التقديم لانه أقوى وعكس السيد لان انما أقوى  
فاختلف بينهما فقلنا لانه خلاف في حال (قوله وهو ياتيني الخ) هو فاعل معنى قدم لافادة المحصر والاصل ياتيني هو على أن هو تاء كيد  
مقدم لافادة الاختصاص وجعل مبتدأ ونظير أن التثنية المذكورة بنى على مذهب السكاكي لانه خلافة والاورداه لا تقديم فيه لان  
هو مسند اليه فهو واقع في محله ثم كان الاولى ان عمل زيدا ضربت لاحتمال ان يقال التقديم في هو ياتيني للتقوى دون التخصيص مثل  
أثقلت والتثنية على الاحتمال فيه اولى عما فيه الاحتمال والحاصل ان التقديم في هذا المثال على مذهب السكاكي محتمل لان يكون  
للتقوى ومحتمل لان يكون التخصيص وهذا هو الاقرب بدليل العطف بعينه بلا المؤكدة وأما على خلاف مذهبه فلا تقديم فيه (قوله  
لان التي فيها) على لجواز مجامعة التي بلا الآخرين أي لان التي المعنى فيها لافادة المحصر غير مصرح به أي وانما صرح فيها  
بالايات والتي ضمنى فلم يجمع حينئذ التي بلا ولو لو لم لا العاطفة لا تقع بعد في فلما اراد التي الصريح لا ياتين في الضمير





قال السكاكي شرط مجامعته الثلاث أن لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف كقوله تعالى انما يستجيب الذين يسعون فان كل فاعل يعلم ان الاستجابة لا تكون الا من يسع وكذا قولهم انما يجعل من يخشى القوت وقال الشيخ

(قوله أن لا يكون الوصف) أي الذي أريد حصراً في الموصوف انما يختص بذلك الموصوف وذلك كافي في قوله انما يجيب انا ان التسمية لا يجب اختصاصها بالتكم وهذا شرط بالنسبة لقصر الصفة ويقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة التي بلا العاطفة لانها أن لا يكون الموصوف مختصاً بتلك الصفة فلا يجوز أن لا يحسن أن يقال انما التي متبع منها هي السنة لا البدعة لاختصاص الموصوف بتلك الصفة وكذا لا يقال انما الزمن قاعدة لا فاعل لاختصاص الزمن بالقعود فان قلت القصر لا يكون الا عند الاختصاص كيف يشترط عدم الاختصاص في مجامعته لانما مع أن القصر لا يتحقق الا عند الاختصاص قلت ان المشروط في تحقق القصر اختصاص الوصف بالموصوف والموصوف بالصفة بحسب المقام والمشروط في المجامعة عدم اختصاص الوصف في نفسه بالموصوف وعدم اختصاص الموصوف في نفسه بالصفة ثم ان قوله شرط مجامعته الثلاث أن لا يكون الوصف مختصاً بظاهره أن هذا لا يشترط في صورة التقديم (٣١٣) فيصح أن تقول من يسع تسع لآخيه من يسع وانظرو (قوله

بالموصوف) الباء داخله على المقصود بوجه يقرب منه المثال (قوله فصل الفائدة) أي في مجامعة التي بلا انما أي ولو كان الوصف مختصاً بالموصوف لعدمت الفائدة لان الوصف اذا كان مختصاً بالظفر الى نفسه تنبه الخطاب للاختصاص بأدلى تنبيه على ذلك وتكني فيه كلمة انما فالفائدة في جمع لامعه والقصد الى زيادة التحقيق انما يناسب الحكم الذي يحتمل عدم الاختصاص فيصير الخطاب على انكاره (قوله نحو انما يستجيب الخ) هذا مثال للنفي أي

قال (السكاكي شرط مجامعته) أي مجامعة التي بلا العاطفة (لثالث) أي انما (أن لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف) لفصل الفائدة (نحو انما يستجيب الذين يسعون) فانه يمنع أن يقال لا الذين لا يسعون لان الاستجابة لا تكون الا من يسع بخلاف انما يقوم زيد لا عمر واذا القيام ليس مما يختص بزيد وقال الشيخ

مع ما لا يصح في الصريح فليفهم قال (السكاكي شرط مجامعته) أي شرط مجامعة التي بلا العاطفة (لثالث) وهو انما (أن لا يكون) ذلك الوصف الذي أريد حصراً في الموصوف (مختصاً) (بالموصوف) كما تقدم في قوله عبي انا ان التسمية لا يجب اختصاصها بالتكم وأما ان كان مختصاً فلا يلجئ الى النفي (كما في قوله تعالى انما يستجيب الذين يسعون) فيمتنع أن يقال لا الذين لا يسعون أو لا الصم فان الاستجابة لا تكون الا من سامع ودون من لا يسع فالتأكيد بالتي بلا غير مفيد في نحو ذلك وينبغي أن تنبيهه هنا حقيقة وهو أن الحصر فيها يعلم فيه الاختصاص لا يصح باعتبار الظاهر اذا لم يعد الوصف بل لا يصح حتى يراد ذلك الاعتقاد بالحصر وانما هو لتزيل المتني عنه منزلة من لا تصح له الصفة كما كثر هناء زل منزلة من لا يسع له في عدم قبوله الخ ونزل الخطاب في حصره على هدايته منزلة من اعتقد أنه يستجيب مع عدم السماع ونضمن ذلك التعريض بالكافر بانه من جهة اللو في من لا يسع له فليس هنا في الحقيقة الانقياد للكافر وانباتها للؤمن لكن لما كان الحصر بحسب العطف لا في جواز واستقر به المصنف ولا شك في قرينه بالنسبة الى عدم اشتراط ذلك

فان كان الوصف مختصاً فلا يلجئ الى النفي بلا كما في قوله تعالى انما يستجيب الخ أي انما يستجيب دعاؤه (عبد القاهر) للايمان الذين يسعون سماع تدبر واذا نزل وقول وهم المؤمنون أي من أراد الله ايمانهم فالذين فاعل والمفعول محذوف كآثر ومثل الآية المذكورة في اختصاص الوصف بالكائن فيها بالموصوف انما أنت متشدد من بنحائها فانه معلوم أن الانذار انما يكون لمن يؤمن بالقوم يخشى الاله والوعايب فلا يجوز أن يقال لا من لا يحشوها (قوله لا تكون الا من يسع) أي فاذا قبل لا الذين لا يسعون كان ذلك حشوا في الكلام فلا يقبل فان قلت ان فائدة القصر أن يعتقد الخطاب خلافه وانما لم يخطب هنا ليس كذلك لان كل فاعل يعلم أن الاستجابة انما تكون من يسع أعجب بأن الكفار زلوا من أمره من لا يسع له لعدم قبولهم الحق والتي عليه الصلاة والسلام لشدة حرصه على ايمان الكفار زلوا من أمره من يعتقد الاستجابة من لا يسع غوط بقصر الاستجابة على من يسع قصر قلب فاقصر هنا حقيق لكن بعد تنزيل الخطاب منزلة من يعتقد العكس لاجل ذلك الاعتبار لتطابق ونضمن ذلك التنزيل التعريض بالكافرين بانهم من جهة اللو الذين لا يسع لهم فليس هنا في الحقيقة التي الاستجابة عن الكفار وانباتها للؤمنين لكن لما كان الحصر في من يختص بحسب الظاهر وان لم يكن في الواقع اختصاص لان الاستجابة ليست خاصة بالمؤمنين صحت مراد هذه الظاهر وامتنع أن يقال لا الذين لا يسعون مراد منهم الكافرون نظراً لذلك الظاهر

عبد القاهر لا يخص مجامعته في المختص كما تحسن في غير المختص وهذا أقرب قليل ومجامعته امام التقديم كقوله تعالى انما  
 أنت مذكر نست علمه عسيطر وامام التاخير كقولك ما جاءني زيد وما جاءني عمرو وفي كون فهو هذين هما نحن فيه نظر الرابع ان  
 أصل الثاني ان يكون ما استعمله

(قوله لا يخص مجامعته) أي لا يخصر جماعة التي بلا وقوله الثالث وهو انما والمراد لا يخص حسنا كمالا فلنفي كمال الحسن  
 لا أصله ولا كان عين كلام السكاكي لان الثاني عن الحسن عند البقاء لصحة أو يقال ان قوله كالتحسين قيد في الحسن الذي  
 وحينئذ فيقيد كلامه أن في مجامعته الوصف المختص أصل الحسن والحاصل أن عدم اختصاص الوصف شرط في كمال حسن  
 الجماعة عند لا شرط في أصله كما يقول السكاكي فعلى هذا يصح أن يقال في غير القرآن انما يستحب الدين يسمعون ولا الذين  
 لا يسمعون وان كان غير كامل في الحسن (قوله وهذا أقرب إلى الصواب) أي وهذا

(٣١٣)

الذي قاله عبد القاهر  
 أقرب إلى الصواب مما  
 قاله السكاكي من المنع  
 لا يناء كلام الشيخ على  
 شهادة الأثبات وكلام  
 السكاكي على شهادة  
 النفي وشهادة الأثبات  
 مقسمة على شهادة النفي  
 قوله ألا دليل على  
 الامتناع أي على امتناع  
 جملة النفي بالأثبات  
 إذا كان الوصف مختصا  
 بالوصف (قوله عند  
 قصد زيادة التصديق أي  
 عند قصد زيادة تحقيق  
 النفي عن ذلك الفسر  
 وبأكسده وهذا دلالة  
 السكاكي ان  
 الوصف مختصا امتنعت  
 الجماعة لعدم الفائدة  
 وحاصل ذلك اردنا ١ لم  
 عدم الفائدة إذ قد  
 تحصل فائدة وهي زيادة

(عبد القاهر لا تحسن) مجامعته الثالث (في) الوصف (المختص كالتحسين في غيره وهذا أقرب) إلى  
 الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند عدم زيادة التصديق والتأكيد (وأصل الثاني) أي الوجه الرابع  
 من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء (أن يكون ما استعمله) أي الحكم الذي استعمل  
 فيه النفي والاستثناء

الظاهر في المختص صحت مراعاة هذا الظاهر فتنتع العطف بالأو ويقع فافهم ويمكن وجود هذا في قصر  
 الموصوف كقولك انما النفي متبع طرق السنة لا تتبع البديعة هذا في انما وأما التقديم فلقد ذكرنا  
 فيه هل يجوز أن يقال مثلا مستحب الذي يسمع لأخيه السليم أم لا فانظر وقال (عبد القاهر  
 لا تحسن) جماعة التي بلا العاطفة ذلك الثالث (في) الوصف (المختص كالتحسين) نقول الجماعة  
 (في غيره) أي غير المختص كقولك انما يقوم زيد لا عمرو (وهذا) الذي قاله عبد  
 القاهر (أقرب) إلى الصواب بما قاله السكاكي وهو المنع لأنه لا دليل على امتناع أن يقال انما يفهم  
 المعامل لأخيه عند قصد التأكيدها لحيال الكلام على ما تقدم على تأويل تقول بل المنفي عنه بمنزلة  
 من لا يصدق عليه الموصوف فيه فإسبا التأكيد باعتبار ما في الباطن تأمل والوجه الرابع مما وقع به  
 اختلاف الطرق ما تضمنه قوله (وأصل الثاني) أي النفي مع الاستثناء (أن يكون ما استعمله)

من (وأصل الثاني أن يكون ما استعمل الخ) ش هذا وجه آخر وهو أن الحصر بالاستثناء أصله  
 أن يكون الخطاب يجهل ما استعمله وهو أثبات الحكم المذكور أن كان قصر أفراد أو نفيه ان كان قصر  
 قلب كما تقول لصاحبك إذا رأيت شخصا على بعد ما هو الأزيد ومثله من القرآن وما من له الا اقله  
 هذا هو الأصل وقد يخرج عن ذلك فنزل المعلوم منزلة المجهول لأعتبار مناسبه فيستعمله القصر بما  
 والا أفراد نحو وما محمد الا رسول فانه خطاب للعصاة وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم  
 الآلة نزل استغفارهم له على الموتى بل من يجهل رسالته لأن كل رسول لابد من موته عن استدعونه  
 فكانه استبعد رسالته وهذا هو الصواب وبه يظهر أن هذا قصر قلب لا قصر أفراد ان اعتماد الرسالة وعدم  
 الموت لا يجتمعان وانكارهم الموت يتحقق أن يجتمع معه الاقارب بالرسالة حتى يكون قصر أفراد وهذا يعلم

التصديق والتأكيد نفي عن ذلك الفسر قد يقال ان التأكيدها بالعاطفة للنفي الحاصل بانما خلاف أصل وضعها لان أصل وضعها  
 أن ينفي بها عن التابع ما أوجب التجرع لان بعبادتها النفي لشي قد نفي أولا ونقلت حكما عن ما يريد الاقام لا فاعده مطلقا ولم  
 يقولوا يجوز عند قصد التصديق والتأكد كيدلني فتأمل (قوله وأصل الثاني) أي الكثير الغالب نفيه (قوله ما استعمله) الضمير  
 المجرور باللام مرجع لما وقول السكاكي أي الحكم برفع تفسيره وقوله فيه إشارة إلى أن اللام في كلام المصنف تعني في وقوله النفي  
 والاستثناء بيان للضمير المستتر بقول المصنف استعمل فهو ما تدعى الثاني الذي هو النفي والاستثناء لا على ما وجدته في الأصل جارية على  
 غير من هي فكان الأولى للمصنف أن يقول ما استعمله بـ باراز الضمير لأن قاله انما على مذهب الكوفيين القائلين بعدم  
 وجوب الإبراز عند أمن اللبس كما هنا وأعلى مذهب من يقول ان الخلاف بين البصريين والكوفيين في الوصف لاقى الفعل وأما هو  
 فلا يصح فيه الإبراز

(قوله عما يجبهه الخطاب) أي من جملة الاحكام التي يجبهها الخطاب فخصر بجبهه راجع لما مراد عما يجبهه الخطاب بالفعل وشأنه أن يكون مجهولاً وليس المراد الجهل بالفعل فقط لا بشرط في الحصر مطلقاً أي بأي طريق كان (قوله ونكره) أي وأن يكون من جملة الاحكام التي ينكرها الخطاب والمراد بالحكم المستعمل فيه الذي هو بعض الاحكام المجهولة التي والثبوت بالنظر لخصر القلوب والنفي فقط بالنظر لافراد

(عما يجبهه الخطاب ونكره) بخلاف الثالث) أي انما كان أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه عما يجبهه الخطاب ولا ينكره كذلك في الايضاح نقلاً عن ذلك لا ليعارضه به بحث لان الخطاب اذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مرادهم أن انما تكون خبر من شأنه أن لا يجبهه الخطاب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بأدنى تبيين لعلم امراره عليه وعلى هذا يكون موافقاً لما في الفتاح

أي من أوجه الاختلاف أن يكون الحكم المستعمل فيه النفي والاستثناء (عما يجبهه) أي من الاحكام التي يجبهها (الخطاب ونكره) أي من الاحكام التي ينكرها وظاهره أنه لا بد من الجمع بين الجهل والانكار فلا أنكر معاً اذا كان لتنزيل الاثبات شرطاً للجهل لا بد منه في سائر الطرق ولكن المراد بالجهل هنا أن يكون من شأنه أن لا يزول الا بالثبات كيد على ما سنبيه عليه فيما بعد (بخلاف) الطريق (الثالث) وهو انما كان أصله يستعمل في الحكم الذي أصله أن يعلمه الخطاب ولا ينكره والمراد بعلمه أن يكون معلوماً لكونه من شأنه أن يظهر أمره بحيث يزول انكاره بأدنى تبيين في زعم المتكلم وأما لو كان السراية أن يكون معلوماً بخبر متكررة حقيقة لم يصح القصر باعتباره اذ لا قصر حقيقة الا في الجهل والانكار فالفرق بين الطريقين كون محل الأول مما يحتاج فيه الى اثبات كيد ومحل الثاني مما لا يقتضي ذلك والافلا من الجهل والانكار فيما وجهنا بصح الكلام ويطابق ما في الفتاح ولو كان الطريقان قد يعبرى كل منهما على أصله وقد يخبر عن أصله بتأويل أشار الى

أننا عاقلنا خبر من قول غرنا أنهم زلوا الاستعظام منهم موته صلى الله عليه وسلم منزلة من ينكره وبنت له صفى الرسالة وعدم الموت فيكون قصر افراد لان ما ذكرناه لا يؤدي الى أنهم زلوا منزلة من يعتقد أمرين متنافيين ومثل المصنف لتنزيل المصالح بمنزلة الجهول في قصر القلب بقوله تعالى ما آتاكم الا بشر مثنا فانهم اعتقدوا أن الرسول لا يكون بشراً زلوا علم الرسل بان المرسل اليهم يعلمون أنهم بشر ومنزلة من لا يعلم فذلك خاطبهم بقوله ما آتاكم الا بشر مثنا ثم ذكر المصنف جواب سؤال مقدروه وان الرسل قد علموا أن المرسل اليهم يعلمون أنهم بشر فكيف خاطبهم بالاستعانة في قولهم ان نحن الا بشر مثلك وهو انما يخاطبهم به من يجهل ذلك الحكم فاجابناهم بمحاراة انهم اذ شأن من يدعي عليه خصمه انما خلاف في أمر لا يخالف فيه ان بعد كلام خصمه على صفته ليعتزل الخصم حيث راد بكتيبة أي انعامه واسكاته وليس ذلك لتسلم انتفاء الرسالة وقوله وكقولك مطوف على قوله كقولك لصاحبك وقد رأيت شخصاً وهو مثل لقوله قبل ذلك بخلاف الثالث فالثلث الاول تنزيل الاول والثاني الثاني لفاء ونشراً فالثالث وهو الحصر بانعكس الحصر بالافان الحصر بانما أصله أن لا يكون بل يصل ذلك الحكم الى اثبات كقولك لن يعلم ان زيداً اخوه انما هو اخوك ترقيقاً عليه وقد ينزل الجهول منزلة المعلوم فيستعمل في الثالث

المتكلم فلا يثنى أنه مجهول بالفعل فالجواب عن الطريق الاول أعني النفي والاستثناء الحكم الذي يحتاج (كقولك) لتأكيده لانكاره وكونه مما شأنه أن لا يجبهه ومحل الثاني ما لا يقتضي ذلك لكونه مما شأنه أن لا يكون معلوماً وان كان الجهل والانكار بالفعل لا بد منهما فانهم ما في خبر قصر التعيين كما علمت (قوله لخبر) هو بالتسوية أي الحكم كلام خبري من شأنه أن لا يجبهه الخطاب ولا ينكره أي ولكنه جاهل به ومنكره بالفعل كما يدل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أي التاويل (قوله موافقاً) لتأني الفتاح) أي من أنه لا بد من الجهل والانكار بالفعل

الخطاب وما يجبهها وفي الافراد فيحصل النفي وينكره وفي التعيين يجبهها فقط ولا يثنى فيه انكار فالجهل ظاهر في جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس ظاهراً في قصر التعيين لان المتردداً لا يتركه عنده كذا قرر شيخنا الصديقي وفي الاطويل مانعه عما يجبهه الخطاب وينكره فاستعماله في قصر التعيين على خلاف الأصل (قوله وفيه بحث) أي اعتراض على قوله بخلاف الثالث (قوله لازم الحكم) وهو اعلام الخطاب أن المتكلم عارف بالحكم (قوله وجوابه الخ) حاصله أن قولهم أصل انما أن يكون الحكم المستعمل فيه مما يعلمه الخطاب ولا ينكره مرادهم أن ذلك الحكم مما شأنه أن لا يكون معلوماً للخطاب لكونه من شأنه أن يظهر أمره بحيث يزول انكاره بأدنى تبيين في زعم

كقولك لصاحبك وقد رأيت شخصاً من بعد ما هو الأزيد إذا وجدته يعتقد غير زيد وبصر على الإنكار وعليه قوة تعالى ومامن  
 اله الألفه وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لا اعتباراً مناسباً فيستعمله الثاني أفراد المجهول ومحمد الرسول قد دخلت من قبلة  
 الرسل

(قوله كقولك الخ) تخيل للأصل الثاني أي التي والاستثناء (قوله وقد رأيت شخصاً) الجمله حاله ولكن المناسب أن يقول وقد  
 رأيت لأنه لا يكون الخطأ منكراً كون الشيخ غير زيد إلا إذا ما أو الشيخ يسكن الباء وفيها النقص وقوله من بعد أي من مكان بعد  
 وقيد بالبعد لأن شأن البعد بالجهل والانتكار (قوله ما هو الأزيد) مقول قوة كقولك أي كقولك ما هذا الشيخ الأزيد (قوله إذا  
 اعتقده) أي تقول ذلك إذا اعتقده غير زيد فإن اعتقده زيد أو غيرا كان قصراً فردان اعتقده غيرا كان قصراً فالتثنية  
 القسمين (قوله مصر) أي حال كونه مصر أي مصمماً على اعتقاد ذلك الشيخ غير زيد بهذا المثال قد تحقق فيه الجهل والانتكار  
 فيما من شأنه أن يجهل ويشكر لبعده مضمون جهلاً لا نزول إلا بالتوكيد فاستعمل فيه ما والاعلى أصلها (قوله وقد ينزل) هذا  
 مقابل لقوله وأصل الثاني وقوله المعلوم أي الحكم المعلوم أي الذي (٣١٥)

(كقولك لصاحبك وقد رأيت شخصاً من بعد ما هو الأزيد إذا اعتقده غير) أي إذا اعتقد صاحبك  
 ذلك الشيخ غير زيد (مصر) أي على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار  
 مناسب فيستعمله) أي ذلك المعلوم (الثاني) أي التي والاستثناء (أفراد) أي حال كونه قصراً  
 أفراد (مجهولاً ومحمد الرسول

أتمه الجوابان على الأصل وعلى عدمه فيما يقال (كقولك لصاحبك و) الحال أنك (قد رأيت  
 شخصاً) أي شخصاً (من) مكان (بعد) وقيد بالبعد لأنه مظنة الجهل والانتكار (ما هو الأ  
 زيد) هذا مجهول قوة كقولك أي قولك ما ذلك الشيخ الأزيد تقول ذلك (إذا اعتقده) مخاطبك (غيره)  
 أي غير زيد حال كونه (مصر) أي مصمماً على اعتقاد ذلك الشيخ غير زيد بهذا المثال على هذا  
 تحقيق فيه الجهل والانتكار فيما من شأنه أن يجهل ويشكر لبعده مضمون جهلاً لا نزول إلا بالتوكيد  
 فاستعمل فيه ما والاعلى أصلها (وقد ينزل) الحكم (المعلوم) حقيقة (منزلة) الحكم  
 (المجهول) الفاعل يحتاج في نفي جهله إلى تأكيد ذلك التنزيل (لا اعتبار) أي لا مرمعبر (مناسب)  
 للقائم فيستعمله (الثاني) أي فيسبب ذلك التنزيل يستعمل في ذلك المعلوم الطريق الثاني وهو الثاني  
 والاستثناء ثم ذلك القصير حينئذ إما أن يكون (أفراد) أي قصراً فرد (نحو) قوله تعالى (وما  
 محمد إلا رسول) وقوله الرسول استثناء من مقدمهم على أصل التثنية والمقدري فهو هذا  
 مجهول والمجول يراد به الحقيقة إذ لا يصح في الأصل جعل فرداً الحقيقة من حيث هي متصدة لا يمكن  
 وهو الحصر بأنما نحو اعتكف مصلون فالأصابع لم يكتفوا يعلمون أن الكفار يصلون فكان من  
 حقيهم أن يقولوا نحن الأصليون ولكنهم ادعوا بلسان الحال أن صلاحهم أمر ظاهر لا يستطيع

كون الثاني قصراً فرداً وفيه أن الثاني ليس قصراً فرداً لا بد من تقدير أي حال كون الثاني ذلك قصراً فرداً وإذا قصر أفراداً وحال  
 كون الثاني قصراً قصراً أفراد (قوله ومحمد الرسول) هذا استثناء من مقدمهم على أصل التثنية والمقدري نحو هذا مجول  
 والمجول يراد به الحقيقة إذ لا يصح جعل فرداً والحقيقة من حيث هي متصدة لا يمكن الاستثناء منها من حيث هي وإنما استثنى منها  
 من حيث أفرادها الصادقة على الموضوع فلا بد من اعتبارها على وجه يتناول أفراداً صادقة على الموضوع فلا قبل مشلاماً بالاقائم  
 قدر ما زبد بمصداق الحقيقة من الحقائق وموصوفاً بالاحقيقة القائمة فكانه قبل ما زبد قاعداً ولا مضطجعا ولا كذا من سائر الحقائق  
 الاحقيقة القائمة فهو كائن باهاوا شئت قدرت ما زبد بشئ مما يعتقد أنه إياه الاقائم فعلى وزانه في الآية يكون التقدير بمحمد  
 موصوفاً بالحقيقة من الحقائق التي تعتقدون الاحقيقة الرسول فأنه كائن باهاوا ومحمد بشئ مما تعتقدون أنه كائن إياه الرسول  
 فكانه قبل ما محمد غير ثامن الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب من الحقائق الاحقيقة الرسول ويجب أن يعلم أن معنى قولنا كان  
 هذا ذلك الحقيقة أنه مطابقها واقص بحصة من حصصها لأنه نفسها من حيث انته الحقيقة والا كان الجزئي كلياً والكلي جزئياً اه  
 يعقوب

أى أنه صلى الله عليه وسلم مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك تزل استظالمهم هلا كمثرة انكارهم إياه ونحوه وما أنت  
بجمعهم في القصور أن أنت الانذار فانه صلى الله عليه وسلم كان لشدة عرضه على هداية الناس يكره دعوا المستعين عن الإيمان ولا يرجع  
عنه فكان في معرض من نزل أنه يهلك مع صفة الانذار بإيجاد الشيء فيما يتبع قبوله إياه

(قوله أى مقصور على الرسالة) أى فهو من قصر الموصوف على الصفة فقصر أفراد على ما قاله المصنف وأشار بقوله لا يتعداها  
إلى التبرى من الهلاك أى الموت (٢١٦)

الامة من قصر القلب بأن يكون مصابا قصر الى مفاد الجسلة التي هي في محل النعت عند بعضهم فيكون التقدير وما محمد الارسل خلت الرسل قبله فيذهب كاذبها ويجب التسك بدينه بعده كاييب التسك بينهم بعدهم لا في رسول مخالف لسان الرسل بحيث لا يذهب كاعليه المخطبون يتزبل اعظامهم موته منزلة انكارهم إياه فكأنهم قالوا هو رسول لا يموت فقيس لهم هو رسول يموت كغيره أو بان يتقدموا محمد الارسل لأنه ليس رسول كاعليه المخطبون لأن في الموت عنه الذي نزلوا منزلة التصفيه لا يكون مع الاقرار بالرسالة أى لأنه لا أن في الهلاك الذي جعلوا موصوفه لا يكون الا لاله وفي هذين الوجهين بعد قالة يعقوبى (قوله لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك) أى من الموت وهو الخلود (قوله كانوا

أى مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك) فالخاطبون وهم العصابة رضى الله عنهم كانوا الذين يكون مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلا كه أمر اعظما (نزل استظالمهم هلا كمثرة انكارهم إياه) أى الهلاك فاستعمله التنى والاستثناء

الاستثناء منهم حيث هي وانما يستثنى منهم حيث أفرادها الصادقة على الموضوع فلا بد من اعتبارها على وجه يتناول أفرادا صادقة على الموضوع فإذا قبل مثلا ما زاد الاطام قدما زبد حقيقة من الخلق أى بعد اجابوا موصوفها الاحقيقة القائمة فهو كائن اياها وان شئت قدس ما زيد بشئ مما يعتقد أنه كان إياه الاطام فعلى وزاته في الآية يكون التقدير وما محمد حقيقة من الخلق انى تعتقدون أى موصوفا بذلك الاحقيقة الرسول فانه كائن اياها أو ما محمد بشئ مما يعتقدون انه كان إياه الارسل فكأنه قيل ما محمد متبرئ من الهلاك ولا غرضك مما لا يناسب من الخلق الاحقيقة الرسول ويجب أن يعلم أنه معنى قولنا كان هذا أنك الحقيقة أنه طابقها وانصف بصفة من خصها لأنه كان نفسها من حيث انها حقيقة والا كان الجزئى كليا والعكس وقد صعب تقدير ملاذقة التي فيه على كثير فليتهم نحن ما عهد الا رسول على هذا أنه مقصور على الرسالة دون ما تعتقدونه شارة الرسالة وقية التبرى من الهلاك وإلى هذا أشار بقوله (أى) هو (مقصور على الرسالة) العامة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك كاعليه المخطبون ومعلوم أن اعتقاد المشاركة التنى بهذا الطريق ليو جد من العصابة رضى الله عنهم وسلم عليهم لا يعتقدون أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يهلك أبدا وانهم لا يثبتون ذلك كما أثبتوا الرسالة لكنهم لما كانوا يعدون هلا كه أمر اعظما لمصرهم على بقائه من أظلمهم حتى لا ينادى بخطرهم بالهم الهلاك (نزل استظالمهم هلا كمثرة انكارهم إياه) أى ويلزم من ذلك تنزيل عليهم منزلة جهلهم لأن الانكار يستلزم الجهل ولما نزل استظالمهم ذلك منزلة الانكار الذي يحتاج إلى تأكيد التنى استعمله التنى والاستثناء ووجه التنزيل انهم مستظلم التنى الخرص على عكس ما يمكن في ذلك الشيء لثناه فهو كالنافى على وجه الرضا والهمة وأصل التنزيل تشبيه الشيء بالشيء فليشبهه بالتلقى في ذلك ناسب تنزيلهم منزلة المنكرين فخطوبوا برد الانكار المقدور للاعتبار بالناس وهو الاستعارة بانهم في غاية الاستظالم وغاية الخرص الذي ينزلون فيه منزلة المنكرين وانهم بحيث يخطبون بهذا الخطاب التنزيل رد الهم عما عسى أحد انكاره فلذلك أو البصغة انما التي الأصل في ذلك وإن جاء الانهم هم المقدسون مؤ كذا يعرف الاستفاح بان يجعل الجملة اسمية وضمير الفصل ان كان هم فصلا وتعريف المسند ثم ذكر المصنف أن الانما في القصر مزية على العطف لانه يعلم منها الحكمان المنبث والمنثى معا بخلاف العطف فانها يعلمان

طالعين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك بل جامع بين الرسالة والهلاك والاعتبار لا يتم لا يعتقدون أن النبي لا يهلك أبدا لما نزل عليهم بوجوه منزلة الجهل به والانكاره لاستظالمهم إياه صاروا كأنهم أثبتوا له صلى الله عليه وسلم صفتين الرسالة والتبرى من الهلاك فقصر على الرسالة قصر أفراد (قوله نزل استظالمهم هلا كمثرة انكارهم إياه) أى ويلزم من ذلك تنزيل عليهم هلا كمثرة جهلهم لان الانكار يستلزم الجهل وبهذا اتفق ما قبل ان الملائكة دعوى تنزيل العلم بمنزلة المجهول تنزيل عليهم هلا كمثرة الجهل لاستظالمهم إياه لا تنزيل استظالمهم منزلة انكارهم إياه فليس ولما نزل استظالمهم له هلا كه

أولها كسوة تعالى حكاية عن بعض الكفار أنتم الأبرار مثلنا أي أمت بشر لا رسل نزلوا لخطاطين منزلة من ينكر أنه بشر

منزلة الانكار الذي يحتاج الى تأكيد لنفي استعمال ذلك الاستعظام المنزل بمنزلة انكارهم النبي والاستثناء ووجه تنزيل الاستعظام الهلاك بمنزلة انكاره أن يستعظم النبي المحرم على عكسه لو أمكنه نفي ذلك الشيء لثغاف فهو كالنافي على وجه الرضا والحب وأصل التنزيل تشبيه الشيء بالشيء فليست هي وبالنافي على وجه الرضا تناسب منزلتهم المنكرين فخطوبوا بذلك الانكار المقدور لاجل الاعتبار المناسب وهو الاعتبار بأنهم في غاية الحرص على حياته والاستعظام لولاه الذي ينزلون بسببه بمنزلة المنكرين كذا في ابن يعقوب وقرئنا المدعى أن المنزل بمنزلة الجهول المنكر في مقام الهلاك له المعلم لهم لاستعظامهم أي لأن المنزل الاستعظام وهذا هو المناسب لقول المصنف وقد نزل الخصال فكان المناسب لقوله وقد نزل الخ أن يقول نزل المعلم وهو عدم التعبر من الهلاك أعنى قيام الهلاك بمنزلة الجهول فاستعمل النبي والاستثناء وسبب التنزيل استعظامهم (٣١٧) إياه ليكون الكلام على نسق واحد

(قوله الاعتبار المناسب) (قوله الاستعظام) (قوله الهلاك) (قوله المنكرين) (قوله الجهول) (قوله المعلم) (قوله الاستثناء) (قوله التنزيل) (قوله الخصال) (قوله الخ) (قوله المصنف) (قوله قد نزل الخ) (قوله فكان المناسب) (قوله وقد نزل الخ) (قوله أن يقول نزل المعلم) (قوله وهو عدم التعبر من الهلاك) (قوله أعنى قيام الهلاك) (قوله بمنزلة الجهول) (قوله فاستعمل النبي) (قوله والاستثناء) (قوله وسبب التنزيل) (قوله استعظامهم) (قوله إياه) (قوله ليكون الكلام على نسق واحد)

والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عندهم (أو قلنا) عطف على قوله أفرادا (نحو انتم الأبرار مثلنا) فالخطاطبون وهم الرسل عليهم الصلوات والسلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا بمنزلة المنكرين أن ينسبوا على ذلك الاستعظام عما ينبغي على نفي المستعظم وقد وقع من بعضهم ذلك البناء حتى أنكروا الوفاة وبها وشغل ذلك الانكار عما يقتضيه الحال من الشغل بأقامة الدين من بعده صلى الله عليه وسلم وكان يقول والله لا أجمع رجلا قال مات رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا فعلت به كذا وكذا وقال بعضهم اتناذهب لثلاثة كـ موسى حتى أتى المتمكن الصديق فنسب ذلك وأقام الدين بما أمر الله تعالى به رضوان الله على الجميع على أنهم لهم عذر في ذلك الاستعظام لان وفاة سيد الوصود هو الرضا الأكبر والهول الاخطر الذي يكاد أن تزلزل قواعد التكليف به وبسبب بناءه مضط الاдрالك من أمه جعلنا الله تعالى من المؤمنين بالله العارفين به المحبين لبيته صلى الله عليه وسلم هذا على أنه قصر أفراد وعليه من المصنف ويحتمل أن يكون من قصر القلب بأن يكون مصب القصر إلى مفاد الجاهل التي هي في حقل التفت عند بعضهم فيكون التقدير وما محمد الرسول قلت أرسل قبلة فذهب كما ذهبوا لأن رسول الله لا يذهب كاهليه الخطاطبون بتزليل اعظامهم بمنزلة انكارهم فكأنهم قالوا هو رسول لا يحوت فقبل لهم بل هو رسول يموت كغيره أو بأن يقدر وما محمد الرسول لأن ليس رسول كاهليه الخطاطبون لان نفي الموت الذي نزلوا بمنزلة المصنف لا يكون مع الاقرار بالرسالة أو لأنه لان نفي الهلاك الذي جعلوا موصوفين به لا يكون الا لالة وفي هذين الوجهين الأخيرين بعد (أو قلنا) معطوف على قوله الخ إذا أي اما أن يكون القصر الذي استعمل فيه ما لا للتنزيل قصر أفراد كما تقدم واما أن يكون قصر قلب (نحو) قوة تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل (ان أنتم الأبرار مثلنا) أي ما تصفون أو بالأبشيرة مثلنا لان فيها كما أنتم عليه ومعلوم أن الخطاطبين وهم الرسل على نفيها عليهم أفضل الصلوات والسلام لا يجبهون بشريتهم ولا ينكرونها أو انهم عنهم هذا الكلام وهم الكفار لا يعتقدون على الترتيب قال الخطيب ويختلف ما والافى نحو ما زيد الا فاهم قلت فيه قتلان الاستثناء المفرغ

(٣٨ - شرح التلخيص ثاني) أي المتمكن الصديق فنسب ذلك وأقام الدين بما أمر الله تعالى به رضوان الله على الجميع على أن لهم في ذلك الاستعظام عذرا لان وفاة سيد الوصود هي الرزية العظمى والهول الاكبر الذي يكاد أن تزلزل قواعد التكليف به وبسبب بناءه مضط الادرالك من أمه (قوله عطف على قوله أفرادا) أي وحشد فالعنى ان القصر الذي استعمل فيه ما لا للتنزيل اما أن يكون قصر أفراد كما تقدم واما أن يكون قصر قلب (قوله نحو انتم الأبرار مثلنا) أي نحو قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل ان أنتم الأبرار مثلنا أي ما تصفون الا بالشرية مثلنا لان فيها كما أنتم عليه ومعلوم أن الخطاطبين وهم الرسل على نفيها عليهم أفضل الصلوات والسلام لا يجبهون بشريتهم ولا ينكرونها أو انهم عنهم هذا الكلام وهم الكفار لا يعتقدون على الترتيب قال الخطيب ويختلف ما والافى نحو ما زيد الا فاهم قلت فيه قتلان الاستثناء المفرغ

والتسوية كقوله أنفقوا طوعاً أو كرهاً. يتقبل منكم وقوله اصبروا أو لا تصبروا

(قوله اذليس الخ) على حذف أى يفرض من الامر بين التسخير والاهانة لا الطلب اذ ليس الخ (قوله لكن في التسخير) لما افتاد اشتراك التسخير والاهانة في عدم القدرة على ما يتوهم عدم الفرق بينهما وحسبنا ذلك لوجه لكون الامر في المثال الاول التسخير وفي الثاني للاهانة فاستدل على ذلك ببيان الفرق وحاصل ذلك من الفرق بين التسخير والاهانة اللذين دلت على ارادتهما القرائن في الامر من أن التسخير يحصل فيه الفعل حال ايجاد الصيغة فان كونهم قردة أى مضطرب وتبدل بهم بحال القردة واقع حال ايجاد الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل أصلاً لان المقصود فيها (٢١٨) تحقيق الحاشية وقوله المبالاتهم لاحصول الفعل فقول الشارح لكن في

التسخير يحصل الفعل أى حال ايجاد الصيغة وقوله وفي الاهانة لا يحصل أى

الفعل أصلاً وقوله اذ المقصود

أى من الاهانة قلة المبالات

بهم أى لاحصول الفعل

واعلم أن التسخير قريب

من الاهانة وقد استعملت

صيغة الامر فيه في قوله

تعالى حكاية عن موسى

ألقوا ما أنتم ملقون أى أن

ما حثهم به من الصرخة

بالتسوية المعجزة وانما لنا

أنه قريب منها لان كل

محتقر في الاعتقاد أوفى

الظاهر فهو بهان في ذلك

الاعتقاد أو الظاهر وان

كانت الاهانة انما تكون

بالقول وبالفعل والاحتقار

كثيرا ما يقع في الاعتقاد

والحاصل أنه ان شرط

في الاهانة وهي التسخير

اظهار ذلك قولاً أو فعلاً كما

قلنا كانت أخص من مطلق

التصغير وان لم يشترط فيها

ذلك كائناً واحداً (قوله

اذليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو نجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل أعني صيروتهم قردة وفي الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاتهم (والتسوية نحو اصبروا أو لا تصبروا)

وانما قلنا ان الاول التسخير والثاني للاهانة لتلوهما ليس المراد أنهما كونهم قردة أو نجارة اذ

ليس ذلك مما يكلفه وكذلك ليس المراد في ذلك الامر بالقول للعذاب لان الكفار حال الخطاب بالصيغة

في غصص الذنوب وعنده الفرق بين التسخير والاهانة اللذين دلت على ارادتهما القرائن في الامر من أن

التسخير يحصل فيه الفعل حال ايجاد الصيغة فان كونهم قردة أى مضطرب وتبدل بهم بحال

القردة واقع حال استعمال الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل أصلاً لوجوده قبل بل الغرض منه

اظهار أن لا يعمل لهم في المراتب وتصغيرهم باظهار قلة المبالات والتصغير قريب من الاهانة وقد استعمل

فيه الامر في قوله تعالى حكاية عن موسى صلى الله على نينا وعليه وسلم ألقوا ما ملقون أي أن ما حثهم

بمن الصرخة بالتسوية المعجزة وانما قلنا قريب لان كل محتقر في الاعتقاد أوفى الظاهر فهو بهان

في ذلك الاعتقاد أو الظاهر أى كذلك ولو كانت الاهانة بالقول أو بالفعل غالباً والاستقار كثيراً ما يقع في

الاعتقاد والحاصل انه ان شرط في الاهانة وهي التسخير اظهار ذلك قولاً أو فعلاً كما كثيرا ما يقع فيها تقدم

فهي أخص من مطلق التصغير وان لم يشترط فهم مائى واحد والعلاقة بين الامر والتسخير والاهانة

مطلق الا انما ظان الرجوع بالزام الامور والتسخير والاهانة الزام الازل والهوان والصيغة فيها لا يمكن أن

تكون انشاء أى اظهار العناهما واخبارا بالخبر وتوالمدة فكان على هذا قيل فهم هم بصحت يقال فهم

انهم اذ لم يحتقروا محسوسون كونها الاخبار في الاهانة أظهر منه في المحسوسات (و) كالتسوية

بين شيئين مما بصحت يتوهم الخطاب أن أحدهما يرجع كقوله تعالى قل أنفقوا طوعاً أو كرهاً

يتقبل منكم فانه رعايتوهم أن الاتفاق طوعاً مقبول دون الاكراه سوى بينهما في عدم القبول

وكنا (نحو) قوة تعالى (اصبروا أو لا تصبروا) فانه رعايتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية

الاهانة والى قبله قصد منه ضرورة الشيء الى الخلة التي صدرت بها صيغة الامر فهذا أعظم مما قبله ومثله

المصنف في الانضاح والأصول بقوله تعالى ذق انك أنت العزير الزكريم وفيه نظير لما هو ان تكون

حققة الامر والاهانة مفهومة من أمرهم بذلك مع سكونه فاعلموا قدر (ق) من قوله تعالى ذق

انك أنت العزير الزكريم بالاستعارة التكمية \* السادس التسوية بمثل اصبروا أو لا تصبروا أى صبركم

وعلمه في عدم النفع سواء مع علاقتهم مضادة للتسوية بين الشيتين الرجوع وهو أيضاً خروج من الانشاء

في

والتسوية) يعنى أن صيغة الامر تستعمل التسوية بين شيئين وذلك في مقام توهم أن أحدهما أرجح من الآخر في كقوله تعالى أنفقوا طوعاً أو كرهاً. يتقبل منكم فانه رعايتوهم أن الاتفاق طوعاً مقبول دون الاكراه سوى بينهما في عدم القبول وقوله تعالى اصبروا أو لا تصبروا فانه رعايتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه فليس المراد بالصيغة في الحدين الامر بالاتفاق ولا الامر بالصبر بل المراد كالدلت عليه القرائن التسوية بين الامرين في كلفنا والعلاقة بينهما وبين الامر التضاد لان التسوية بين الفعل والتوهم تضاداً لاجاب أحدهما هذا واعترض بعضهم كون صيغة الامر تستعمل التسوية بأن التسوية قد تستعمل في التركيب الذى فيه النهى كإلى الآية الثانية فيلزم أن يكون النهى التسوية ولم يقل ذلك أحد فالظاهر أن التسوية لا و للصيغة الامر

للتبكي والالام والاضغاث فان من عاذن من ادعى عليه شخصه الخلاف في امره ولا يخالف فيه أن بعدد كلامه على وجهه كأذا قال الثمن من خالرك أنت من شأنك كتب وكبت فتقول نعم أنا من شأنك كبت وكبت ولكن لأتبع من أجل ذلك ما علمت أنه يلزم فالرسل عليهم السلام كانوا انما مقلد من أن أنشئتم منكم هو كما قلتم لا تنكروا ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وأصل الثالث أن يكون ما استعمله مما يعلمه الخاطب ولا يسكره على عكس الثاني

(قوله من العار) أي الامن العتور وهو الاطلاع وقوله ليعثر يتعلق بالمجاعة وقوله وانما يفعل ذلك أي ما ذكر من مجاعة الخضم (قوله وهو الزلة) بفتح الزاي أي الوقوع والسقوط أي لاجل أن يسقط فجميع عما قال إلى الخافي (قوله والزامه) أي بأن رتب على التسليم المذكور بعد استماع الخضم وطعاميته في التفكر ما ينقطع به ما بانها بارأ أنها بعد تسليها لا تستلزم مطلوبه كما أنها تحتاج إلى دليل آخر وأنها تستلزم ما ينقض المطلوب كما تقدم في أمقل أن كان الرجب ولذا فأنا وأول العابد من أي الناقضه فينقطع الخضم في مطلوبه (قوله لا لتسلم انتفاء الرسالة) عطف على قوله من باب مجازاة الخضم أي أن ما قاله الرسل للمجاعة ولم يقولوا لتسلم انتفاء الرسالة عنهم فان قلت أن مجازاة الخضم انما تكون فيما هو مخالف للواقع عند مخاطب كرسل هنا فيسلبه على سبيل التزل وهذا ليس كذلك لان بشرتهم موافقة للواقع وبلا خلاف وحينئذ فلا معنى للمجاعة هنا فقلت (٢١٩) المجازاة تكون وجهين أحدهما الاعتراف بتقدمه مخالفة

الاعتراف بتقدمه مخالفة الواقع على سبيل التزل لسبب عليها ما ينقض المقصود والثاني الاعتراف بتقدمه صحة موافقة الواقع عنده أيضا ليسين أنها لا تستلزم المطلوب ولادخل لها فيه ولا يتوقف عليها كالبشرية هنا فكأنهم قالوا لهم صدقتم في هذه المقعدة لكنها لا تنقدكم شيئا لانها لا تدخل لها في مطلوبكم ولا تنافي مطلوبا وتلزم ذلك أن يقال لمن قال أنا أعرف العربية ما زلت إلا أعجمي الاصل أي لا عربي فيقول

(اليعثر) الخضم من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حدث برادتيكته) أي اسكات الخضم والزامه (لا لتسلم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا انما عذبتهم من كوننا بشر الحق لا تنكروا ولكن هذا لا ينافي أن عين الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا أنشأوا البشرية به لا نفهمهم وأما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخضم

وسبيلته بارعا العنان به تسليم بعض مقدماته محصية كانت أو فاسدة (اليعثر) أي ليسقط ويرث فهو من العثار وهو الزلة الامن العتور وهو الاطلاع وانما يسلم بعض المقدمات (حيث برادتيكته) أي اسكاته وقطعه بأن رتب عليها بعد استماعه وطعاميته في التفكر ما ينقطع به ما بانها بارأ أنها بعد تسليها لا تستلزم المطلوب وأنها تستلزم ما ينقض المطلوب فينقطع الخضم في استدلاله في الاول ما يحتاج إلى دليل آخر أو ينقطع في مطالبة في الثاني (لا لتسلم انتفاء الرسالة) أي ما قاله الرسل الألقاباء ولم يقولوا لتسلم انتفاء الرسالة عنهم وذلك لان المراد ما نحن الانبشرا لسلامة تلك كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية ونفي الرسالة كما تعتقدون فان الله تعالى عن علي من يشا من عباده بخصوصية الرسالة ولو كانوا بشرًا فالمجاعة هنا ليست من باب تسليم المقدمة الفاسدة لسترب عليها ما ينقض المقصود بل من باب تسليم الصحيح وبيان انما يستلزم المطلوب كما لا يخفى لكن اخلاف المجاعة على الاول أكثر واذا كان الايمان بالمحصر حكما على المسلم لرد أن يقال المحصر انما يكون لا تنكروا والخضوم هنا غرض من كون الرسل بشرًا لا ملائمة فلا يناسب المحصر هنا من جهة موافقة حكمائهم عن الخضم موضع يكون الغرض بهما فيه التعريض بأمر وهو مقتضى الكلام بعد ما نحو انما يذ كرأولو الالباب

(ذلك القائل ما أنا إلا بعجمي الاصل) كما قلتم ولكن يجوز في حق الله أن يعلم العربية بل من شاع من عباده يمكن استعمال المجازاة في الاول أكثر قوله فهذا) أي فلو عدم النافي (قوله وأما اثباتها الخ) جواب عما يقال أنه كان يكنى في الجواز أن يقولوا نحن بشر مثلكم فالتنفي والاستثناء ادغوا وليس المراد الا مجرد ادسائ البشرية (قوله على وفق كلام الخضم) أي في الصورة فيكون في الكلام مشاكلة وهذا أقوى في المجازاة وعلى هذا يكون المحصر غير مراد بل هو صوري فقط والصفة مستعمله في أصل الأبيات على وجه التعريض بدوام استعمال اللفظ في بعض معناه وهو الانبشاد دون التثني وحاصل ما ذكره الشارح من التوجيه أن الرسل لم يردوا القصر بل أصل الأبيات على سبيل التعريض بدوام استعمالها بصيغة القصر موافقة كلام الخضم وقد يقال لا يلزم من كون كلامهم على وفق كلام الخضم عدم ارادته المحصر فالاحسن في التوجيه أن يقال ان القصر مراد لهم لان الكفار لما ادعوا أن الرسل لا يكون الاملاكا لا بشرًا ولزعمهم في دعواهم الرسالة منزلة من يدعي الملكية وينكر البشرية فقالوا ان انتم الانبشرا مثلنا بعجمي ما أنتم الا مقصودون على البشرية وليس لكم وصف الملكية فاحاجهم الرسل بقولهم ان نحن الانبشرا مثلكم أي كما نحن الانبشرا على المقصودون على البشرية وليس لنا وصف الملكية كما يقولون لكن لا ملازمة بين البشرية ونفي الرسالة كما تعتقدون فان الله تعالى عن علي من يشا من عباده بخصوصية الرسالة ولو كانوا بشرًا وحينئذ فقول الرسل المذكور ليس فيه انتفاء الرسالة بل تسليم انتفاء الملكية فيكون من باب المجازاة أو الزامهم بقولهم ولكن الله عن علي من



كقولك انما هو اخوك وانما هو صاحبك القديم لمن يعلم ذلك ويقره وتربدان ترقفه عليه وتبته لما يجب عليه من حق الاخ وسوءه  
الصاحب عليه قول أبي الطيب

انما أنت والد والاب القا • طمأني من واصل الاولاد

لم يرد أن يعلم كقولنا انه بمنزلة والد والدك مما يحتاج كقوله في العلم والاعلام ولكنه أراد أن يذكرك منه بالامر المعلوم لي في علمه  
استدعاء ما يوجب

بشأن من عباده لا مادي على هذا الوجه أن يقال كيف صح القصص من أن الخطاب وهم الكفار لا ينكرون البشر بل هي أمر  
مسل عندهم واقعي فلامعني للقصص حيث دللنا على أن الخطاب والاحياء لا رد هذا لعدم الإنكار وغيره مما يوجب إلى الرد إلا أن يجب  
بأن لا نسلم أن القصص انما يكون لرد الخطاب قلبا وأفرادا أو لتعيين بل قد يكون لغرضنا لتسكتة من التكاثر نعم الغالب فيه أن يكون  
لرد أولئك معين وأعلم أن هذا السؤال الثاني بالنظر لحال الخطاب كما أن السؤال الذي قصدا المصنف رد به حسب حال المتكلم اه  
سم (قوله وهذا مثال لاصل انما) (٢٣٠) أي ينسحق على ما يقتضيه قول المصنف بخلاف الثالث من أن الأصل

في انما أن تستعمل فها هو  
معصوم لا يجهل الخطاب  
وعلى هذا فهو مثال لتفريق  
الكلام على مقتضى  
الظاهر (قوله لمن يعلم  
ذلك) أي كون المخبر عنه  
أخاه (قوله ويقره) أي  
بكونه أخاه والمراد أنه يعلم  
ذلك بقلبه وبقره بلسانه  
(قوله أن ترقفه عليه)  
امام ينافي من الرفقة مند  
الغلظة يقال يدق الشيء  
وأرسله ورفقه والتعدي  
يعلى يتضمن معنى  
الاشفاق كما أشاره الشارح  
وحيث دللنا بقرائنا أيضا  
بفاقين والمراد بفق القلب  
وأما بالفاء والفاق من  
الرفق بمعنى اللطف وحسن  
الصنيع يقال رفق به من

ليسانه لا يستلزم المراد بالكافرون هنا حصروا الرسل في البشرية دون الملائكة زاعمين أن ذلك الحصر  
يستلزم في الرسالة التباين بين البشرية والرسالة في اعتقادهم فسلم لهم الرسل الحصر فحكوه عنهم لارده  
بل لتصفقه موبين أنه لا يستلزم في الرسالة حصر الان الرسالة متضمنة للقادر على أن يجعلها فبين يشاء  
من بشر أو غيره كما يقال لمن قال أنا أعرف العرب سنة ما أنت الا أهجي الاصل أي لاخري فيقول ذلك  
القائل ما أنا الا أهجي الاصل كما قلتم ولكن يجوز في حكم الله تعالى أن يعلم العربية بل في شأن من عباده  
فانهم ثم أشار إلى مثال ما تضمنه قوله بخلاف الثالث يعني انما كما تقدم لانه يتضمن أن الأصل في  
انما أن تستعمل فيما من شأنه أن لا يجهل الخطاب فقال (وكقولك) وهو عطف على قوله كقولك  
لصاحبك أي كما تقول (انما هو اخوك لمن يعلم ذلك) أي يعلم كون المخبر عنه أخاه (وبقره) أي  
بكونه أخاه (وأنت ترد) بما قلت (أن ترقفه عليه) أي أن تحدث في قلبه الشفقة والرفقة عليه  
لتذكركه الاخوة مقتضية لذلك ولكن على هذا يكون الحصر لا الانكار بل لتزكته بمنزلة المنكر لعدم  
عمله بوجوبه بالاخوة فقد ذكر الاخوة له ولو كان عالم بالعلم تحدث فيه الشفقة بسماها لان الشيء  
قد وجب بسماعه من الغير مما لا يوجب به عدمه فعلى هذا يكون المثال لا الانحراج على مقتضى  
الظاهر بل على خلاف مقتضاه الأهم الآن يحمل قوله لمن يعلم ذلك أي لمن يتنبه لعلم ذلك بعد جهله  
فانه تعرض بدم الكفار وانهم في حكم الباطل الذين لا يشذرون

عليه وقول الشارح أي أن تحصل الخفية إشارة إلى أن صفة فعل البعل والتصور والمراد أنك  
تحدث في قلب من يعلم ذلك الشفقة والرفقة على أخيه ومبدأ ذلك الاخوة لانهما كان عالما بما قد يحدث في قلبه الشفقة بسماها  
لان الشيء قد وجب بسماعه من الغير مما لا يوجب به عدمه (قوله والاولى بناء على ما ذكرنا) أي من أن انما تستعمل في مجهول  
شأنه أن لا يجهل الخطاب ولا ينكره حتى أن إنكاره زول ما أدى تنبيهه لكونه لا يصير عليه وقوله أن يكون هذا المثال من الانحراج الاعلى  
مقتضى الظاهر أي فالحكم في هذا المثال وهو الاخوة وان كان موقفا للخطاب بل عدمه بوجوبه بالاخوة وأنه وجب عليه  
بما أن يشفق عليه ولا يضر به نزل منزلة المجهول واستعمل فيه انما على خلاف مقتضى الظاهر وعلى هذا الاحتمال يكون قول  
المصنف وكقولك الخ عطف على قوله فهو وما عهده وكون المصنف لم يعتل لتفريق انما على مقتضى الظاهر لكن هذا الاحتمال فيه منقوض  
لانه لا يناسب قول المصنف سابقا لاستعمال الثاني لان الحصر في هذا المثال الذي ترقفه المعلوم بمنزلة المجهول بالطريق الثالث لا بالطريق  
الثاني الأهم الآن يقال قوله فيستعمله الثاني أي متلا وقد يستعمل فيما الثالث كما في هذا المثال وانما قال الشارح والاولى ولم يقل  
والصواب إشارة لا مكان الجواب عنه بأنه يجوز أن يكون هذا المثال على مقتضى الظاهر من غير تنزيل لان المقصود منه ترفيق الخطاب

(وقد)

وقد ينزل الجاهل منزلة المعلوم لادعاء التكلم ظهوره فيستعمله الثالث لجهلهم ادعاء ان كونهم مسلمين ظاهر جلي ولذلك جاء الاثباتهم المفسدون لرديهم مؤكدا بجملة تعريف الجاهل باللام وتوسيط الفصل والتصدير بحرف التنبيه ثم بان وشبه قول الشاعر  
انما صعب شهاب من الله تخلفت عن وجهه الظلمه  
ادعي ان كون مصعب كاذب كرجلى معلوم لكل احد على عادة الشعراء اذا مدحوا ان يدعوا في كل ما يصفون به بمدحهم الجلائل وانهم قد شهر وابهى انه لا يدفعه احد كمال الاخر

وقد قلنا انما صعد عليهم \* وما قلت الا اني علمت سعد

لا ادعي لابي العلاء فضيلة \* حتى يسلمها اليه عدا

وكما قال الجعفي

لا افادة الحكم فكونه معلوما له لا يضر والقصر الى لغة الترقي لانه يفيدنا كيداعى ما كيدوا ويصل قوله الى يعلم ذلك على ان المراد لمن شأنه ان يعلم ذلك ويقر به وان لم يعلمه بالفعل بل هو جاهل به ويزول ما دعى تنبيهه لكن هذا الجواب الثاني بعد قائل (قوله وقد ينزل الجاهل) أي الحكم الجاهل عند الخطيب (قوله منزلة المعلوم) أي منزلة الحكم الذي شأنه أن يكون معلوما عند الخطيب بحيث لا يصير على انكاره فلا ينافي أنه مجهول به بالفعل وليس المراد منزلة

(٢٣١)

المعلومه بالفعل لان المعلومه بالفعل

ليس محلا للقصر (قوله

لادعاء ظهوره) أي وانما

ينزل الجاهل منزلة المعلوم

لادعاء التكلم ظهوره وان

انكاره محلا لنبذ (قوله

فيستعمله) أي فيسبب

ذلك التزليل يستعمل فيه

الطريق الثالث من طرق

القصر وهو انما (قوله

من شأنه أن لا يجيبه

الخطيب) أي وهم

المسلمون وقوله ولا ينكره

أي انكارا قويا وان

كان هو جاهلا وسكرا

له بالفعل والحاصل أن

اصلاح اليهود امر مجهول

عند مخاطبين وينكرونه

(وقد ينزل الجاهل منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمله الثالث) أي انما (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مسلمون) ادعاء أن كونهم مسلمين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجيبه الخطيب ولا ينكره (ولذلك جاء الاثباتهم المفسدون لرديهم مؤكدا بجملة تعريف الجاهل بالاسمية الدالة على الثبات وتعريف الجاهل بالعدم على الحصر وتوسيط ضمير الفصل

بادنى تنبيهه ولذلك قيل ان الاول ان يكون هذا مثلا لخلاف مقتضى الظاهر ولم يقل والواجب ان يكون هذا مثلا للحكم هذه الجمل بعد لفظا ومعنى تأمل (وقد ينزل) الحكم (الجاهل) أي الذي من شأنه أن ينكر ويجهل (منزلة) الحكم (المعلوم) أي الذي من شأنه أن يعلم ولا ينكر وانما ينزل كذلك (لادعاء ظهوره) أي لادعاء التكلم ظهوره وان انكاره ليس محلا لنبذ (هـ) بسبب ذلك التزليل (يستعمله) الطريق (الثالث) من طرق القصر وهو انما (قوله) (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود لعنة الله تعالى عليهم (انما نحن مسلمون) فقد استعملوا انما في اثباتهم الصلاح لانفسهم وهي انما تستعمل في الحكم الذي من شأنه أن لا ينكر ولا يجيب لادعاءهم ظهور صلاحهم ففي استعمالهم انما في اثبات الصلاح لادعاء ظهوره اشعار بان نقضه وهو فسادهم ظاهر الانتهاء حتى لا يحتاج في نقبه الى التاكيد بالنفي والاستثناء فقد انكر والفساد الذي اقصوا به مبالغين في انكاره حيث زعموا أن نقبه من شأنه أن يفيق بالقواهر والضرورات التي لا تنكر (ولذلك) أي ولا جمل ضمن كلامهم المبالغة في انكار الفساد الذي اقصوا به (جاء) قوله تعالى (انما نحن المفسدون) اسما جمل (الرديهم) بآيات الفساد لهم حال كونه ذلك القول (مؤكد بجملة تعريف

انكارا فو بولكن اليهود لعنة الله عليهم بدعون ان اصلاحهم امر ظاهر من شأنه أن لا يجيب فيقول الثالث الدعوى اصلاحهم منزلة الامر الذي من شأنه أن يكون معلوما عند مخاطبين وهو المنكر انكارا ضعيفا بحيث يزول انكاره بادنى تنبيهه فاستعملوا في اثباته لرديهم انما التي شأنها أن تستعمل في ما من شأنه أن يكون معلوما وان كان مقتضى الظاهر التصديق بالنفي والاستثناء لان اصلاحهم امر مجهول منكر وفي استعمالهم انما في اثبات اصلاح لادعاء ظهوره اشعار بان نقضه وهو فسادهم امر ظاهر الانتهاء حتى لا يحتاج في نقبه واثبات نقضه الذي هو اصلاح الى التاكيد بالنفي والاستثناء فقد انكر والافساد المتضمن به في نفس الامر مبالغين في انكاره حيث زعموا أن نقبه من شأنه أن يفيق بالضرورات التي لا تنكر (قوله واذك) أي ولا جمل ادعاءهم ظهور اصلاحهم وبالفهم في انكار الافساد الذي اقصوا به (قوله الرديهم) أي لاجل الرديهم بآيات الفساد لهم وفي اصلاح عنهم (قوله مؤكدا بجملة تعريف) أي بما تعلقه أي مؤكدا كيداعى فهو ردوى (قوله من اراد الجملة الاسمية) أي من الجملة الاسمية الموردة فاضافة اراد الجملة من اضافة الصفة للوصف لان المؤكدا الجملة الاسمية لا يرادها (قوله وتعريف الجاهل الدال على الحصر) أي على حصر المسند في المسند اليه والمغنى لا يفسد الا هم لما تقرران تعريف الجاهل وضيقا لفصل لقصر المسند على المسند اليه

واعلم ان يلزم من ثبوت العطف على طرفي العطف هو انه يعقل منها اثبات القصل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة بخلاف العطف واذا استقرت وحدتها

(قوله المؤكد ذلك) أي العصر المستفاد من تعريف الأخير واعتراض بان خبر الفصل وكذا تعريف الأخير انما يشدان قصر المسند على المسند اليه والقصر الواقع من اليهود العكس وجنث فلا يكون هذا القصر انما عليهم وأوجب بان الراد عليهم حاصله لان المنى في القصر تضمن نفيه اثبات مقابلة كان المثلث فيه تضمن اثباته في مقابلة (قوله وتصدير الكلام الخ) هذا ان كيد آخر واو به عرف التنبيه وهو لا (قوله ومعناه) عطف محبب على سبب أي عطفه خطر وجوب العناية بآثاره (قوله ثم تعقبه) بالمر عطف على تصدير (قوله والتوزيع) عطف تصديري (قوله وهو قوله ولكن لا يشعرون) انما كان هذا بديل على التصريح والتوزيع لا فاداه أنهم من جهة

(٢٣٢)

ومزبه انما أي شرفها وفضلها وهو مبتدأ وقوله أنه يعقل على حذف الخبر أي ثابته أنه يعقل الخ ولولم ان هذا وجه خامس من أوجه الاختلاف لما بعد (قوله انه يعقل منها الحكمان) أي انه يعقل منها حكم الاثبات والنسقي المقادير بالقصر دلالة بحسب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها ليعبر عن فلا يرد أنه قد يلاحظ أحد هاتين الأثر (قوله بخلاف العطف الخ) أي ولا شك ان تعقل الحكمين معاً يرجح اذ لا يذهب فيه الزعم الى عدم القصر من أول الامر كافي العطف واعلم ان هذا المزمع ثابته للتقديم ولتني الاستثناء

المؤكد كقولنا تصدير الكلام بعرف التنبيه الذي على أن مضمون الكلام محال على خطر ومعناه ثم التأكيد بان تم تعقبه بما يدل على التصريح والتوزيع وهو قوله ولكن لا يشعرون (ومزبه انما) على العطف أنه يعقل منها أي من انما (الحكمان) أعني الاثبات للسكوت والني عما عداها (معاً) بخلاف العطف فإنه يفهم منه أولاً اثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا يعاد وبالعكس نحو ما زيد قائم بل ما عدا أي صاحباً كما كيد أمور كثيرة منها كون الحكم في صورة الجسدية اللاحقة المفيدة للدوام والثبوت ومنها تعريف الجزأين أعني المبتدأ والخبر في قوله تعالى هم المفسدون ونعر فيما يشد القصر تضمن التضمن كيداً لان المنى فيه تضمن نفيه اثبات مقابلة كان المثلث فيه تضمن اثباته في مقابلة ومنها توسط خبر الفصل المقيد لكيد القصر المستفاد من تعريف الجزأين مع ان عبارة المقيد لا كيد النسبة ومنها تصدير الكلام بعرف التنبيه الذي على أن مضمون الكلام محال على خطر وجوب العناية بآثاره ومنها تعقبه بما يدل على التصريح والتوزيع وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون لا فاداه أنهم من جهة الموت الذين لا شعور لهم والا لا دركوا فسادهم بل انما كيداً لا غير ما يشد القصر ثابته (انها) أي انما (يعقل منها الحكمان) أي يعقل منها حكم الاثبات والنسقي المقادير بالقصر دفعة واحدة بخلاف العطف فانها اذا قلت قام زيد لا يبرح ويعقل أولاً ثبات القيام زيد ثم يعقل ثابته فيعبر عن عرو وكذا يعقل العكس في قوله ما قام زيد بل يبرح ويعقل أولاً نفي القيام عن زيد ثم ثابته لا يبرح وأما النفي والاستثناء والتقديم فتعبر عن الحكمين أيضاً معاً فظهر هذا المزمع لا محالة على ما ذكره في النفي والاستثناء والتقديم فتعبر عن الحكمين من حيث احتمال كون المقدم معولاً لشيء آخر وعلى النفي والاستثناء من حيث توقف الاستثناء في اللاحقة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف أن صورة العطف يعقل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فينبغي الحكمين واسطة ذلك الارتباط ثم اشار الى أن انما هما واقع وأحسب انما يقصد

فكل منهما متعلق منه الحكمان معاً فظهر هذا المزمع لا محالة

(وأحسن)

عليهما وانك لم تعرض لهما المنصف بل قال ومزبه انما على العطف نعم تظهر مزبه انما اعلم من جهة ان انما تعيد الحكمين معاً فصلان غير توقف على شيء بخلاف التقديم فإنه وان افادهما لكن على سبيل الاحتمال لانه الاسم المذكور هو محتمل أن يكون معولاً للعامل المؤخر فيكون تقديمه مفيداً لهما ويحتمل أن لا يكون معولاً للمؤخر بل لشيء آخر مقدراً فيكون معولاً لشيء آخر بخلاف الاستثناء فإنه وان افادهما لكن افادتهما معاً على المستثنى منه لا يحصل دونه فان قلت ان طريق العطف يعقل منه الحكمان معاً في محسوس بانه لا يبرح ولا يفتقر الى الاستثناء قلت لا نسأل أن طريق العطف كالاستثناء لان صورة العطف يعقل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فينبغي الحكمين واسطة ذلك الارتباط وبين ذلك ان قولك في صورة العطف لا يبرح وانما وضع لشيء الحكمين عرو بخلاف اللاحقة في صورة الاستثناء فإنه وضع للآخر اخرج فلا بد من ملاحظة الفرق بينه فيعقل الحكمان معاً لكن تعقلهما معاً انما أقوى من تعقلهما معاً التي والاستثناء لعدم التوقف على شيء قلنا اخست في الحق بالذكر

أحسن ما يكون موقعا إذا كان التعريض بها التعريض بآخر هو مقتضى معنى الكلام بعدها كافي قوله تعالى إنما يشذرك أولو الألباب فإنه تعرض بزم الكفار وأهم من قرط الصناد وغلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بشيء عقل فأنتم في طمعكم منهم أن ينظروا ويشذروا كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب وكذلك قوله تعالى إنما أنت منكم فمنهم من يشذروا وقال تعالى إنما تشذرو الذين يخشون ربهم بالغيب المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فكانه ليس له أن تشع وتقلب بعقل فلا تدارمه كالأنداز قال الشيخ عبد القاهر ومثال ذلك من الشعر قوله

أنا لم أرزق محبها \* إنما للعبد مارزقا

فإنه تعرض بانه قد علم أنه لا مطمع له في وصلها فليس من أن يكون منها اسما فيه وقوله \* وإنما بعدد العاشق من عشقا \* يقول ينبغي للعاشق أن لا يشكر لوم من يلومه فإنه لا يعلم كنه بلوى العاشق ولو كان قد ابتلى بالعشق مثله لم عرف ما هو فيه فغدره وقوله ما أنت بالسبب الضعيف وإنما \* نجيح الأمور بقوة الأسباب (٢٢٣) فالיום حاجتنا إلى ما

يهدى الطبيب لساعة  
الأوصاف

يقول في البيت الأول

انه ينبغي أن أخصي

أمرى حين جعلت لك

السبب اليه وفي الثاني

إذا قد سلطنا الأمر من

جهته حين استعنا بك فيها

عصرنا لنا من الحاجة

وعزلنا على فضلك فكان

من قول علي الطبيب

فما يعرضه من السقم

كان قد أصاب في فعله

(قوله وأحسن مواقفها)

أي مواضعها أي

المواضع التي تقع فيها

وقوله التعريض فيه أن

التعريض هو استعمال

الكلام في معناه مألوجا

بإلى غيره أي ليفهم

منه معنى آخر ولأن أن الاستعمال المذكور ليس موضعا لأنما تقع فيه فلا بد من تشديد مضاف أي ذوات التعريض وهو الكلام

المستعمل في معناه مألوج بغيره وذكرنا الصار القائل أن التعريض يطلق على نفس الكلام المستعمل في معناه مألوج بغيره وعلى

هذا فلا حاجة للتقدير وإنما كان التعريض أحسن مواقفها لأن ما خلاص حكم الذي شأنه أن تستعمل فيه لا يلزم مخاطب لكونه

معالوما ومن شأنه العلم بخلاف المعنى الآخر المألوج البهارة أهم لكونه مخاطبا جاهلا بمصر على إنكاره (قوله نحو أنما يشذرك

أولو الألباب) أي إنما يشذلق الحق أصحاب العقول فخص بجزء منه ليس المراد من هذا الكلام ظاهره وهو حصر الذكور أي فعقل

الحق في أصحاب العقول لأن هذا أمر معلوم بل هو تعرض بزم الكفار بأنهم من شذوهم ولتأنيبه الغاية القصوى كالمقام

وبترتب على ذلك التعريض التعريض على الشيء عليه الصلاة والسلام فإنه لكال حرصه على إيمان قومه بتوحيه التذكير من

البهائم فجعل الفائتة من هذا الكلام هو التعريض المتوسل إليه به (قوله من فرط جهلهم) أي من تناهيه إلى الغاية

القصوى

(وأحسن مواقفها) أي مواقفها (التعريض نحو أنما يشذرك أولو الألباب فإنه تعرض بزم الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطعم النظر) أي التأمل (منهم كطعمه منها) أي كطعم النظر من البهائم

به التعريض فقال (وأحسن مواقفها) أي أحسن مواضعها (التعريض أي الكلام الذي بقصد التعريض وهو كما يأتي أن يستعمل الكلام في معنى يلوح بغيره أي ليفهم منه معنى آخر لا ظاهره وذلك (لحو) قوله تعالى (أنما يشذرك أولو الألباب) فأنك تميز بأن ليس المراد ظاهره فقط وهو حصر ذكر أي تفصل الحق في أولي الألباب أي أرباب العقول (فاه) معلوم بل هو (تعرض بزم الكفار من فرط) أي تناهي (جهلهم) إلى الغاية القصوى هم (كالبهائم فطعم النظر منهم كطعمه منها) أي ما يصل إليه النظر منهم هو ما يصل إليه من البهائم فكان أن النظر لا يطعم أحد أن يصدر من البهائم فلا يطعم أحد أن يصدر من الكفار وكثيرا ما أراد التعريض بالكلام المتضمن للنصر بطريق من الطرق كما يقال في جنب من يؤذي المسلمين المسلم من سلم السلوة من لسانه ويده تعريضاً بتأيي الإسلام عنه فإن قلت أفادته نحو هذا الكلام لغير المعرض بظاهره لأن حصر الإسلام فعين لا يؤذي يستلزم نفسه عن جنس المؤذي ومن جعله السامع وأما نحو أنما يفهم العاقل وإنما يستجيب السامع فأوجه دلالة على المعنى المعروض فإن دلالة التعريض بطريق الاستلزام قلت الزوم هنا لا يشترط فيه كونه عتقيا على ما يأتي في دلالة الالتزام ولما في جنب من أتهم فلم يفهم أنما يفهم العاقل تعرض بأن لا عقل له لئلا على حصر الفهم على غيره هذا السامع ونفيه عنه أنه قرن بعدم فهمه عند الاستعمال مع وجود من توهم أنه من يفهم تدل على أن الحصر باعتباره وكان الغرض المحصور فيه هو العاقل فإن الكلام ينشأ القرينة مقابلة السامع للعاقل فهم ثنى العقل عنه وأنه منزلة البهامة كالتقديم في إعماله يستجيب الذين يسمعون وإن شئت قلت لما علق الفهم على العقل المناسب والسماع يفهم فهم ثنى العقل عنه الذي

منه معنى آخر ولأن أن الاستعمال المذكور ليس موضعا لأنما تقع فيه فلا بد من تشديد مضاف أي ذوات التعريض وهو الكلام المستعمل في معناه مألوج بغيره وذكرنا الصار القائل أن التعريض يطلق على نفس الكلام المستعمل في معناه مألوج بغيره وعلى هذا فلا حاجة للتقدير وإنما كان التعريض أحسن مواقفها لأن ما خلاص حكم الذي شأنه أن تستعمل فيه لا يلزم مخاطب لكونه معالوما ومن شأنه العلم بخلاف المعنى الآخر المألوج البهارة أهم لكونه مخاطبا جاهلا بمصر على إنكاره (قوله نحو أنما يشذرك أولو الألباب) أي إنما يشذلق الحق أصحاب العقول فخص بجزء منه ليس المراد من هذا الكلام ظاهره وهو حصر الذكور أي فعقل الحق في أصحاب العقول لأن هذا أمر معلوم بل هو تعرض بزم الكفار بأنهم من شذوهم ولتأنيبه الغاية القصوى كالمقام وبترتب على ذلك التعريض التعريض على الشيء عليه الصلاة والسلام فإنه لكال حرصه على إيمان قومه بتوحيه التذكير من البهائم فجعل الفائتة من هذا الكلام هو التعريض المتوسل إليه به (قوله من فرط جهلهم) أي من تناهيه إلى الغاية القصوى

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا يقع بين الفعل والفعل وغيرهما

(قوله على ما مر) أي في تعريف الخبرين وفي غير ذلك من طرق القصر ويحتمل أن المراد على ما مر من كونه حقيقيا أو إضافيا قصر صيغة على موصوف أو عكسه (قوله يقع بين الفعل والفعل) أي بحيث يكون الفعل مقصورا على الفاعل كما يؤخذ من قبيل المصنف فالقصر الواقع بينهما من قبيل قصر الصيغة على الموصوف وأما عكسه وهو حصر الفاعل في الفعل فلا يتوهم إمكانه لأن المصنوع به يجب تأخير على ما يأتي والفعل لا يؤخر عن الفاعل مادام فاعلا فإن خرج عن الفاعلية رجع الأمر لقصر المبتدأ على الخبر (قوله كالفعل والمفعول) أي بحيث يكون الفاعل مقصورا على المفعول وبالعكس وقد مثل الشارح لكل منهما المثال الأول من حصر الفاعل في المفعول والثاني من حصر المفعول في الفاعل (قوله وغير ذلك من المتعلقات) (٢٢٤)

أي كالحال فتقول في قصره على ما صاحبها ما جاء راكبا الأزيد وفي عكسه ما جاء زيدا الأركبا ومعنى الأول ما صاحب الجيء مع الركوب الأزيد أو ما جاءني راكبا الأزيد ومعنى الثاني ما زيدا الأصاحب الجيء وراكبا أو ما زيدا الأبايع راكبا فالأول من قصر الصيغة والثاني من قصر الموصوف وكلاهما كقولك ما طلب زيدا الانفساء أي ما طلب من زيدا الانفساء فهو من قصر الصيغة وكما في ضرورة نحو ما مهرت الأزيد وكما في ضرورة ما طلبت الأعتدك وكما في ضرورة ما جاني وحصل

القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفعل (وغيرهما) كالفعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الأعر أو ما ضرب عمر الأزيد والمفعول نحو ما أعطيت زيدا الأدرهما وما أعطيت درهما الأزيد وغير ذلك من المتعلقات هو العلم بالاولى وحده فهم فليتام (ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر) في تعريف الخبرين وفي غير ذلك من طرق القصر (يقع) أيضا (بين الفعل والفعل) وذلك بأن يحصر الفعل في الفاعل نحو قولك ما قام القوم الأزيد ولا يتوهم إمكان حصر الفاعل في الفعل (و) يقع أيضا بين (غيرهما) أي غير الفعل والفعل وذلك كما بين الفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الأعر أو ما ضرب عمر الأزيد في حصر الفاعل وما ضرب عمر الأزيد في حصر المفعول ومعنى حصر الفاعل حصر فعله في المفعول أو حصره في فعله المتعلق بالمفعول ففي معناه وجهان أن يكون التقدير ما مضى وبزيد الأعر وفيكون من قصر الصيغة وفيه نحويل الصيغة إلى صيغة المفعول وأن يكون ما زيدا الأضراب عمرو أي الأضراب خالدة لا يكون من قصر الموصوف وكذا معنى حصر المفعول حصر الفعل المتعلق به في الفاعل أو حصره في الفعل المنسوب للفاعل ففي معناه وجهان أيضا أن يقصد في ما ضرب عمر الأزيد ما مضى وبزيد الأضراب عمرو أي الأضراب خالدة لا يكون من قصر الموصوف وفيه نحويل الصيغة إلى صيغة المفعول وفيه أصل التركيب ذكر الموصوف المحصور وهو عمرو قبل ذكر متعاني الصيغة ومع ذلك لتزيله بميزة تنفذه على جميع الصيغة وإنما كان بذكر المعنى ما ضرب عمر الأزيد فيكون من قصر الصيغة وقد تبين بما تقرره المحجوز أن يعتبر الحصران في حصر واحد لكن يترجح التباين من التركيب منهما وتبين أن وجهي قصر الصيغة في حصر الفاعل والمفعول حيث كانت صورة الأول ما مضى وبزيد الأعر وصورة الثاني ما ضرب عمرو الأزيد ولقد قدم المحصرين الموالي للأول قبل في الأول ما ضرب الأعر الأزيد وفي الثاني ما ضرب الأزيد عمر الأزيد حصر الصيغة قبل ذكر

ص (ثم القصر كما يقع الخ) ثم القصر ما يقع بين المسند والمستند فيه سواء أكان مبتدأ وخبر أم فعلا وفاعلا ويقع بين غيرهما كالفعل الثاني مع الأول والحال والظرف وغير ذلك ويرد عليه أن القصر لا يقع بين الفعل والمسند المؤكد بالاجتماع فلا تقول ما ضربت الأضراب أو ما قولة تعالي أن تلقن الألفاظا فتدبره قلنا ضعيفا وكذلك لا يقع القصر بين التثنية والمعتوت كما سبق من أمثلة القصر ما ضرب زيد الأعر أو قصر قلب كان أم قصر أفراد قال تعالي ما قلت لهم إلا ما أمرتني به قال المصنف وهذا مثل القصر القلب لا قصر الأفسراد فاه ليس المراد لم أرع على ما مر تنبيه بل المراد أنني قلت ما أمرتني به قلت هنا من المصنف

يعني ما عدا المصدر المؤكد فله لا يقع القصر بينه وبين الفعل إجماعا فلا تقول ما ضربت الأضراب أو ما قولة تعالي أن تلقن (ففي قلن الألفاظا الضميمة لا الضميمة) فهو مصدر قوي ما عدا المفعول معه فإنه لا يجيء بعد الإقلاق ما ضربت أو التثنية وذلك لأن ما عدا الا كانه منفصل من حيث المعنى عاكس له لخالفتها نفيًا واثباتًا فلا تؤن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذلك الواو فاستعمل عمل الفعل مع حرفين مؤننين بالفصل ولذا لا يقع من التوابع بعد الاعطف النسق فلا يقال ما هاهنا بالواو ورواها أو ما وقع وواو الحال بعدها في نحو ما جاني زيدا أو ما جاءه وراكب فليعلم ظهور عمل الفعل لقطا بعد الواو بل هو مقدر كذا في الرضي وهذا ظهر الفرق بين لا تش الاسم زيد ولا تش الأوزيد حيث جاز الأول دون الثاني كما لا يخفى وما ذكر من جواز التفرغ في الصفات أحد القولين للصحة عليه الرخصى وأبو الباقم القول الثاني عدم الجواز وعليه الاختصاص بالفارسي اه يس

ففي طريق النفي والاستثناء يؤثر المقصور عليه مع صرف الاستثناء كقولك في قصر الفاعل على المفعول أفراداً أو قلياً بحسب المقام  
 ما ضرب بزدا لغيره وعلى الثاني لا الأول قوة تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا قهرى وبكم لأنه ليس المعنى أن لم أزد  
 على ما أمرتني به شيئاً أنادى بالكلام في أنه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه ولكن المعنى أنى لم أترك ما أمرتني به أن أقوله لهم إلى خلافه  
 لأنه قاله في مقام اشتغال على معنى التلويح عيسى ترك ما أمرت أن تقوله إلى ما لم أمرت أن تقوله فأتى أمر تلك أن يدعو الناس إلى أنه  
 يعبدونى ثم التفت دعوتهم إلى أن يعبدوا غيرى بديل قوة تعالى (٣٣٥) أنت قلت للناس اتخذوا وأنى

الهيمن من دون الله وفى  
 قصر المفعول على الفاعل  
 حاضر بعمراً الأزدي وفى  
 قصر المفعول الأول على  
 الثانى في نحو سكوت  
 وظننت ما سكوت زيدا  
 الاجبة وما ظننت زيدا  
 المنطوقا وفى قصر الثانى  
 على الأول ما سكوت جنة  
 الأزيدا وما ظننت منطقاً

(قوله في الاستثناء) أى  
 فالقصر فى الاستثناء يؤثر  
 فيه المقصور عليه مع أداة  
 الاستثناء سواء كانت تلك  
 الاداة الأوغرية أو تأخير  
 المقصور عليه مع الاداة  
 بأن يكون المقصور مقدماً  
 على أداة الاستثناء وهى  
 مقدمة على المقصور عليه  
 قال النوبى والسرفى تأخير  
 المقصور عليه أن القصر  
 أثر عن الحسرى الذى هو  
 الاوتمتع ظهور أثر الحرف  
 قبل وجوده اهـ (قوله  
 حتى لو أريد الخ) حتى  
 لتقرر بعنى القاء وقوله  
 القصر على الفاعل أى  
 قصر المفعول على الفاعل

(ففى الاستثناء يؤثر المقصور عليه مع أداة الاستثناء) حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمراً  
 الأزيد ولو أريد القصر على المفعول قيل ما ضرب بزدا لغيره ومعنى قصر الفاعل على المفعول منطوقاً  
 ما تضاف له وفي ذلك إيهام حصول الصفة قبل تمامها كما يأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى ودخل في قوله  
 غيرهما قصر أحد المفعولين على الآخر كقولك ما أعطيت زيدا الأدرهما وعكسه ولا يخف ذلك تأويله على  
 قصر الصفة بان تقول ما أعطى زيدنى الأدرهم أى لا بد من زيدا الموصوف بان تقول ما أنا لا أعطى زيد  
 درهما أى لا أعطيه د سار او دخل فيه قصر الحال على صاحبها كقولك ما جاء عمراً كذا الأزيد وعكسه  
 كقولك ما جاء من دالارا كما معنى الأول ما صاحب الهى مع الركوب الأزيد أو ما جاء عمراً كذا الأزيد ومعنى  
 الثانى ما زيدا لأصاحب الهى مرا كذا وما زيدا لآبائى د كذا فالأول من قصر الصفة والثانى من قصر  
 الموصوف ولا يخفى أن الأول لو قدم فيه ما صاحب الا كان فيه قصر الصفة قبل تمامها أو ما الثانى فهو من  
 قصر الموصوف وسيأتى من يديان في نحوه ودخل فيه الحصر في التميز كقولك ما طاب زيدا لنفسى أى  
 ما يطيب من زيدا لنفسه فهو من قصر الصفة ودخل فيه الحصر في الجزر كقولك ما مرت الأزيد والظرف  
 نحو ما جلست العتلى والصفة كقولك ما جاءني رجل الأفاضل والحصر في البديل كقولك ما جاءني أحد  
 الأخوك وما ضربت بزدا الأرامه وكقولك ما سرق زيدا الأوبه وما عجبني زيد الاحسنه فالتعاضات  
 كلها يجزى فيها القصر إلا المفعول معه فلا يقال ما جاءني زيد الأول الطريق ولا يخف ذلك تأويل الكل على  
 قصر الصفة أن تقديم الموالى للاستثناء يصح قصر الصفة قبل تمامها فيجب تأخيرها عن أثر بدل الجزر  
 على الأصل واليه أشار بقوله (ة) القصر (في الاستثناء يؤثر) فيه (المقصود عليه بأداة) أى مع أداة  
 (الاستثناء) اتى اتصالهم قلذا أريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمراً الأزيد بدوذا أريد القصر  
 على المفعول قيل ما ضرب بزدا لغيره وقصر على هذا سائر المتعلقات وقد تقدمت أمثلتها وقد بين  
 رجوع قصر الفاعل والمفعول الى قصر الصفة أو الموصوف وكذا قصر غيرهما فلا يخف ذلك مما تقدم في علم

يقضى أن قصر القلب ليس فيه نفي لغيره المذكور وليس كذلك الذى قاله من أن المراد أنتى قلت  
 ما أمرتني به صحيح ولا يشأ في ذلك أن يكون نفي الزيادة عليه فهذه هى حقيقة القصر نعم هو قصر قلب الغير  
 ما ذكره وهو أنه واقع في مقابلة قول النصارى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال اتخذوني وأنى الهيمن فان  
 نسبهم ذلك اليه لا يختم مع نسبهم اليه الاعتراف بالوحدانية ثم اختلفت فيه أدوات القصر أن المقصور  
 عليه يؤتى مع كذا الاستثناء من المقصور والسرفى ذلك أن القصر أثر عن الحرف الذى هو الا وبتعنت ظهور  
 أثر الحرف قبل وجوده وذلك سواء كان بين مبتدأ وخبر أو فاعل وفاعل أم غيرهما فتقول ما ضرب الأزيد  
 فزيد مقصور عليه والضرب مقصور وتقول فى قصر الفاعل على المفعول ما ضربت الأزيدا وفى قصر  
 المفعول على الفاعل ما ضرب عمراً الأزيدا وتقول فى قصر المفعول الأول على الثانى ما ظننت قاتماً الأزيدا

(٣٩) - شروح التلخيص ثانى) فالفاعل مقصور عليه والمفعول مقصور (قوله ولو أريد القصر على المفعول) أى قصر الفاعل على  
 المفعول فالمفعول مقصور عليه والفاعل مقصور (قوله ومعنى قصر الخ) هذا جواب عما يقال ان القصر لا يكون الا قصر صفة على  
 موصوف أو موصوف على صفة وكل من الفاعل والمفعول ذات وسيند فلا يصح ان قصر وحاصل ما أجاب به الشارح أن قولهم هذا من  
 قصر الفاعل على المفعول أو من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف أى من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول وقصر  
 الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل لأن ذات الفاعل أو ذات المفعول مقصورة كما توهم السائل (قوله مثلاً) أى أو قصر المفعول على  
 الفاعل أو قصر أحد المفعولين على الآخر أو قصر صاحب الحال على الحال أو قصر الحال على صاحبها

الازدواج وفي قصرى الحال على الحال لما مضى بالازدواج وفي قصر الحال على ذى الحال لما مضى والازدواج بدو الوجه في جميع ذلك  
ان التثني في الكلام الناقص اعني الاستثناء المفرغ من وجه المقدور مستثنى منه ما مناس للستنى في جنسه وصفته اما وجه  
المقدور هو مستثنى منه فلكون الالاتر اخرج واستثناءه الاتر اخرج من جانه وما عومر فليتحقق الاتر اخرج منه والذات قبل ثابت  
المضمر في كانت على قراءة ابي جعفر المدنى ان كانت الاصبة بالرفع وفي ترميها للقول في قراءة الحسن فاصحوا الاتر الامسا بهم  
رفع مسا بهم وفي بقى في بيت ذى الرمة \* وما بينات الاصلوع الحراسع \* فلتطرا الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقضاء المقام  
معنى شئ من الاشياء اما مناسسته في جنسه وصفته فظاهر لان المراد يخمنه ان يكون

(قوله قصر الفعل المسند إلى الفاعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبله، فلا أعني قصر الفاعل على المفعول ثم إن ظاهر كلام الشارح أن معنى قصر الفاعل على المفعول في قولنا ماضرب زيد الأمر قصر ماضرباً عن زيد على عرولها فاعل الفاعل وليس كذلك لأن الضاربة صفة للفاعل فلا تأتي قصرها على النعول بل المراد قصر المضرورة على عرولها صفة للمفعول فلعلني ماضربو زيد الأمر وقد يقال مراده قصر الفعل المسند للفاعل، فينتقل بصغته إلى صفة مفعول تأمل ثم إن ما ذكره الشارح من أن معنى قصر الفاعل على المفعول قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول هو أحد وجهين في معناه والثاني قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول، وحينئذ فحسب ماضرب زيد الأمر ما يدا انما ضرب عروى لا ضربت خالداً مثلاً فيكون من قصر الموصوف على الصفة فنقول الشارح فيرجع في التحقيق إلى القصر (٣٣٦) الصفة فيرفع على ما ذكر من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول وقوله أو قصر

قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البراق في جريح في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف أو قصر الموصوف على الصفة ويكون حقا وشا غير حقيقي افرادا وقلبا وتعيينا ولا يحتاج اعتبار ذلك (وقل) أي جاز على قلته (تقديمهما) أي تقديم المفعول عليه وأداة الاستثناء على المفعول حال كونهما (بجاءهما) وهوان على المفعول وعليه الأداة يصح فيه بالردوجه ويكون ذلك حقيقيا وغير حقيقي فلذا قلت في قصر الفاعل ماضرب زبد الأعرافان أريد ما مضرب زبالا لا مردودون كل ما هو غير مردود وكان حقيقيا وان أريد دون خاله كان اضما فثبت أن أريد الرعي من زعم أي مضرب زبد وهو خاله مثلا كان أفرادا وان أريد الرعي من زعم أن مضروبه خاله دون مردود كان قلبا وان أريد الرعي المزدوج في المضرب منه جاما مثلا كان تعيينا ونحن سائر التعلقات على هذا (وقل تقديمهما على حالهما) أي ووقع على وجه القلة تقديم أداة الاستثناء والمستثنى على المفعول حال كون الأداة والمستثنى على حالهما وهو اتصال وما كسوت حية الزباد في قصر ذي الحال على الحال ما جاء زبالا كإبقاء في عكسه ما جاء زبالا كإبقاء زبدها هو الأصل وقد يقع خلافه واليه أشار المصنف بقوله (وقل تقديمهما بحالهما) احترازا عن تأخير

فيرجع في التصيق إل الخ لاجل موافقة التفرع لفرع عليه قرر ذلك شيئا العدوي رحمه الله (قوله وعلى هذا) أي (لنحو)  
 على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواقي أي تخفى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل التعليل بالمفعول على الفاعل -  
 تخفى ما ضرب عمره إلا زيد ما ضرب عمره والأز يدفع جمع لقصر الصفة على الموصوف وأقصر المفعول نفسه على الفعل التعليل بالفاعل  
 فعني ما ضرب عمره والأز يدفع عمره والأضرب زيد فرفع لقصر الموصوف على الصفة لكن الظاهر الأول (قوله ولا يفتي اعتبار ذلك)  
 أي فإذا قلنا في قصر الفاعل على المفعول ما ضرب زيد الأمر إن أريد ما ضرب زيد الأمر ودون كل ما هو غير عمره وإن كان قصر الصفة  
 قصر استحياء وإن أريدت أن كان قصر الإضافات إن أريد رد على من زعم أن مضرب زيد عمره وولد مثلا كان أفراد أو أن أريد الرد  
 على من زعم أن مضربه مخالف لدون عمره وكان قلبا وإن كان الخاطي مسترددا في المضرب بينهما كان تعيينا وقس على هذا سائر المتعلقةات  
 (قوله حال كونهما) أي المقصور عليه وهو المستثنى وأداة الاستثناء (قوله لهما) أي بالابه إلا بـ أي ملتصق بهما لهما وصفتهما  
 ولما كان ظاهر الصنف أن البقاء بهما المشرط في الصفة وليس هذا مراد أقال الشارع أي جاز على فلة الإشارة إلى أنه شرط في الجوازم  
 الصفة كذا قدر شيئا العدوي وأما لـ أي ما ذكره المصنف من جواز تقديمه على قلته إن شئنا على أنه لا يجوز أن يستثنى إلا بالاشئ  
 واحد لصحفه لأن أصله لا النافية وهي لا تثنى الأشياء واحدا فيعلم مع التقديم حيث بقصد الحصر في مواليها ما هو المراد من التركيب من  
 قصر ما بعد مدخولها على دخولها وأما إن شئنا على جواز أن يستثنى شيئا بلا عطف فيجوز التقديم حيث بقصد الحصر فيما والاها  
 فقط بقوله ولا يفتي هذا لأن التقديم يجب ونحوه أن المراد القصر في مواليها وقصده المقصود القصر في مواليها فقط فلا يصح في هذا

في نحو ما ضرب زيد الامر احدا وفي نحو قولنا ما كسوت زيدا الاجبة لباسا وفي نحو وما جاز بدالا را كبا كائنا على حال من الاحوال  
وفي نحو ما اخترت رفيقا لامتنك من جماعتهم من الجماعات ومنه قول السيد الجري

لو خير المنبر فرسائه • ما اختار الامتنك فارسا

لمناسبة ان شاء الله تعالى ان اصله ما اختار فارسا لامتنك والمراد بصفته كونه فاعلا او مفعولا او ذاعلا او مالا وعلى هذا  
القياس وانما كان التثنية متوجها الى ما وصفته فاذا اوجب منه شي جاء القصر ويجوز تقديم المفعول عليه مع حرف الاستثناء بهما  
على المقصور كقولك ما ضرب الاعرا زيدا ما ضرب الاعرا زيدا وما كسوت الاجبة زيدا وما طلفت الازيدا ما طلفت ما جاءه الارا كبا زيد  
وما جاء الازيدا را كبا وقولك لبعثهما احترازا من الزن الخوف (٢٢٧) الاستثناء عن مكانه بتأخير عن

المقصور عليه كقولك في  
الاول ما ضرب عمر الازيد  
فانه يمثل المعنى فالضابط  
أن الاختصاص انما يقع  
في القى بسلى الاولكن  
استعمال هذا النوع اعني  
تقديمها قبل

(نحو ما ضرب الاعرا زيدا) في قصر الفاعل على المفعول (وما ضرب الاعرا زيدا) في قصر المفعول  
على الفاعل وانما قال بهما احترازا عن تقديمه مع الزن لما عن حالهما بان تؤثر الاداة عن المقصور  
عليه كقولك في ما ضرب زيد الامر ما ضرب عمر الازيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى  
وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بهما

أحدهما الآخر ثم مثل تقديمه على حالهما المحكوم عليه بالقلة فقال (نحو) قولك في قصر  
الفاعل على المفعول (ما ضرب الاعرا زيدا) فقد قدمت عروا وهو المستثنى مع الاداة على المقصور  
الذي هو الفاعل وهو زيد (و) قولك في قصر المفعول (ما ضرب الاعرا زيدا) فقد قدمت الاداة وزيد على  
المقصور الذي هو المفعول وهو عمرو ثم هذا التقديم انما يقع على قل ان بقيت الاداة والمستثنى بهما على  
حالهما كما قبل واما ان قدم المستثنى وحده وجعلت الاعم المقصور وكان يقال في ما ضرب زيد الامر  
ما ضرب عمر الازيد وفي ما ضرب عمر الازيد ما ضرب زيد الامر المحذور وقوله بقله ولا يغيره لانه يقع  
خلاف المقصود ويؤدي الى عكس المراد وانما يجوز ما ذكر على قل ايضا ان يشاء ان لا يجوز ان  
يستثنى بالاشي واحد لضعفه لان اصلها التانيية وهي لا تثنى الا شي واحد افعلم مع التقديم حيث  
يقصد الحصر في موالها ما هو المراد من التركيب من قصر ما بعده مدخولها على مدخلها واما ان يثنى على  
جواز ان يستثنى بهما شيان بلا عطف المحذور حيث يقصد الحصر في ما والا فانه لا يغيره ولا يغيرها  
لان التقديم يوجب ان المراد الحصر في موالها وفيما بعده والمقصود الحصر في موالها فقط فلا يجوز  
على هذا ولو قل ان يقال في ما ضرب زيد الامر ما ضرب الاعرا زيدا رفع زيد ونصب عمر ولا نصيب جوارا  
استثناء شيين ينوهم ان المعنى ما ضرب أحد أحد الازيد ما ضرب الاعرا زيدا ورفع زيد ونصب عمر ولا نصيب جوارا  
المصنف ولذلك حكم بالجواز على وجه القلة وبعضهم حوزة انا صرح بالمستثنى منه كان يقال ما ضرب  
أحد أحد الازيد عمر فالازيد مستثنى من الاحد الاول وعمر مستثنى من الاحد الثاني ثم بين وجه قلته  
حرف الاستثناء والمستثنى على المستثنى منه كقولك ما ضرب الاعرا زيدا وما ضرب عمر الازيد والمراد  
ما ضرب زيد الاعرا احترازا من قولنا ما ضرب عمر الازيد بغير هذا المعنى فانه ليس قليلا وانما كل هذا  
النوع قليلا

مستثنى من الاحد الاول وعمر مستثنى من الاحد الثاني وأورد على القول بامتناع استثناء شيين باداة واحدة من غير عطف قوة  
تعالى وما ترك ان يعلل الا انهم هم ارا ذلكا بادى الى انهم استثنى بالامور والظرف وأجيب بان الظرف منصوب بضمير  
أى انهم على بادى الى ومثل هذا يقال في قوله تعالى ثم لا يحاورونك فيها الا قليلا لمعنى انهم معلونين ايضا فقروا اخذوا الخ  
وليس معلونين حال من فاعل يحاورونك والالزم استثناء شيين باداة واحدة من غير عطف أو ما قول أي البقاء انه حال عماد كقمتي  
على القول بالجواز (قوله وانعكاس المقصود) تفسير لما قبله وذلك لان معنى قولنا ما ضرب زيد الاعرا ما ضرب زيد الاعرا  
ومعنى قولنا ما ضرب عمر الازيد ما ضرب عمر الازيد فاما المقصود في الاول حصر مضمرة زيد في عمرو والمقصود في الثاني حصر  
مضمرة عمر في زيد



لاستلزامه قصر الصفة قبل تحملها كالضرب الصادر من زيد في ماضرب زيد الامر او الضرب الواقع على عمرو في ماضرب عمرو الازيد  
(قوله لاستلزامه) أي لاستلزام التقديم (٣٣٨) في المثالين المذكورين قصر الصفة على الموصوف قبل تحملها

(لاستلزامه قصر الصفة قبل تحملها)

تقديمها بحالها فقالوا وانما قل تقديمها بحالها (لاستلزامه) أي لا إجماع لاستلزام التقديم (قصر  
الصفة قبل تحملها) أما في قصر الصفة فتناهلان الفعل المتعلق بالفعل في قصره على المفعول هو  
المقصود فلا فرق كالمفعول قبل الفاعل لزوم ما ذكره فلا قلت ماضرب زيد الامر أو تووّل في أن المعنى  
ما مضرب زيد الامر ولزم وقدم المقصور عليه وقبل ماضرب الامر أزيد ما تقدمنا معروا هو المقصور عليه  
قبل تمام الصفة المتضمنة للفعل إذ تمامها ذكر الفاعل وكذا الفعل المتعلق بالمفعول في قصره على  
الفاعل هو المقصور فلا قلت ماضرب عمرو الازيد وقد تكرر المعنى ماضرب عمرو الازيد فلا يقدم وقبل ماضرب

(لاستلزامه قصر الصفة قبل تحملها) كالضرب الصادر من زيد في ماضرب زيد الامر او الواقع على عمرو في  
ماضرب عمرو الازيد ومن هذا القليل ما أنشدني

الناس إلى علي بن أبي طالب لنا • الالبسوف وأطراف القنادير

وأشدها صاحب الغريب • فلم يدرك الله ما هيبت لنا • (تبيينه) مقتضى عبارة المصنف والشارحين أن  
الفصير يدور بين الفاعل وبين المفعول الاول والساني ونحوه وفيه نظر فقد يقال بل هو بادئي الجملة  
الفعلية دائري بين الفعل والمقصور عليه فيكون بين الفعل والفاعل وبين الفعل والمفعول وعلى هذا وبشده  
في عبارة المصنف في الايضاح حيث قال لاستلزامه قصر الصفة قبل تحملها والمعنى يشهد لذلك فان  
المقصور والمصدر والمستفاد من الفعل لا الفاعل (تبيينه) قال المصنف في الايضاح وقبل إذا خر  
المقصور عليه والمقصور عن الا وقدم المرفوع كقولنا ماضرب الامر زيد فاقه وكلامان التقديم ماضرب  
أحد الامر وروى بذلك كورنصوب بفعل محذوف كأنك قلت ماضرب الامر أو ما وقع ضرب الا  
منه ثم قيل من ضرب فقلت زيد أي ضرب زيد اصير كالسابق في قوله • ليليك زيد صارغ نصوصمة •  
قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول معاً قلت فيه نظر لانه انما يقتضى  
حصر الفاعلية فقط لا حصر المفعولية ولو اقتضى حصر المفعولية لجلنا ذلك على أنه يعمل مقدراً لا الاول  
ولامعية ثم نقول لماذا ذكر المصنف يبنى على أنه هل يجوز أن يستثنى بادئي واحدة دون مخف شيان  
اولاً وقد تكلم بالدرجته انه على ذلك في كتاب الحلو والانه في تفسيره ناظرين انه وها أنا ذا كرسياً  
منه قوة تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين انه الاختيار أن يؤذن لكم  
حال وبالجملة وقدر ناظرين حال ثان وجوز الشيخ أبو حيان أن السامعية ولم بقدر ناظرين  
حرفا بل قال أن يؤذن في معنى الظرف أي وقت أن يؤذن وأورد عليه أبو حيان أن المصدر لا يكون في  
معنى الظرف وانما ذلك في المصدر الصريح نحوما حيث صاحب الدليل وتنتج من جهة المعنى أن يكون غير  
ناظرين حالين يؤذن وان صرح من جهة لصناعة قال ناظرين وقم الاستثناء على الوقت والحال معاً  
كأنه قيل لا تدخلوا الا وقت الاذن ولا تدخلوا الا غير ناظرين فورده عليه أنه يكون استثناء ظرف وحال بادئي  
واحدة واظهاره أنه قال ذلك تفسيره معنى وقوة وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً أي لان الاستثناء  
لغيره يعمل به قبله فيما بعده فالاستثناء في الحقيقة هو المصدر والمتعلق بالظرف والحال كأنه قيل  
لا تدخلوا الا دخولاً موصوفاً بكذا ولست أريد تقديره مدراجاً بل قال العمل للفعل الفرغ وانما أردت شرح  
المعنى ومثل هذا الاعراب يختلعه في مثل قوة تعالى وما اختلف فيه الا الذين أو لم من بعد ما جاتهم  
البيان بغيرها منهم ولقد تكرر الاختلاف في الفات الحصر ويمكن حل كلامه على هذا وأورد عليه أبو حيان أنه

ثم انما ذكره من استلزام  
تقديم الصفة متى على  
أحد الوجهين في معنى  
قصر الفاعل على المفعول  
وقصر المفعول على  
الفاعل وهو أن بقصر  
الفعل المسند للفاعل على  
المفعول ويقصر الفعل  
المتعلق بالمفعول على  
الفاعل فيكون القصر  
حيثشذ من قصر الصفة  
على الموصوف فادأقدم  
المقصور عليه لزم قصر  
الصفة قبل تحملها كما  
قال وأما في الوجه الآخر  
وهو أن بقصر الفاعل  
على فعله المتعلق بالمفعول  
ويقصر المفعول على فعله  
المسبوب للفاعل يكون  
القصر حيثشذ من قصر  
الموصوف على الصفة  
فالا لزم على التقديم انما  
هو تأخير الموصوف عن  
جميع الصفة وحيثشذ  
فتعليل المصنف قاصر  
لانه لا يجسر في قصر  
الموصوف على الصفة  
وبين ذلك أنك اذا قلت  
ماضرب زيد الامر  
وقد تكرر أن المصنف ما زيد  
الاضارب عمرو يظهر فيه  
عند تقديم المقصور عليه  
قصر الصفة قبل كالمها

بل الا لازم على تقديمه بأن قبل ماضرب الامر ازيد تأخر الموصوف عن جميع  
الصفة وكذا اذا قدر في المثال الثاني وهو قصر المفعول على الفاعل أن المعنى ما عمرو الا مضرب زيد انما فيه عند التقديم تأخيره  
عن جميعها

وقيل اذا أخر المفعول عليه والمفعول عن الاقدم المرفوع كقولنا ما ضرب الامر وزيد انه هو على كلامين وزيد منصوب بفعل مضمر فكأنه  
(قوله لان الصفة الخ) أي فاذا قلت ما ضرب زيد الامر (٢٢٩) وجعل على أن المفعول ما مضروب

زيد الامر وزيد لوقدم  
المفعول عليه وقيل  
ما ضرب بامر الأخر بدقصر  
الصفة وهو الضرب  
قبل عملها ان عملها بدأ

الاول بغير الزم قصر الضرب قبل ذكر متعلقه وهو ظاهر كما تقدمت الاشارة اليه وأما في قصر الموصوف  
كما تقدم في المثال الاول ما زيد الاضارب عمرو فلا يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما فيه في التأخير  
تقديم المفعول على بعض الصفة المنزلة بتقديم الكل وفي التقديم تأخير عن جميعها وكذا  
اذا قدر في المثال الثاني وهو قصر المفعول ما عمرو والاضرب بزيد انما فيه في التأخير تقديم المفعول  
على بعض الصفة فينزل منزلة تقديمه على جميعها وفي التقديم يلزم تأخير عن جميعها وقد تقدمت الاشارة  
لهذا ايضا وان أجريت هذا الاختبار في جميع المتعلقات وجدتها لا تخلو عن مثل ما ذكر وهو لا يصلح

لا يصح أن يكون حال من لا تدخلوا الا يقع عند الجمهور بعد ما لا الا المستثنى أو صفته وهو اراد  
حسب لان الزمشرى لم يرد لا تدخلوا غير ما ظن من حق يكون الخلال قد أخر بعد الا وانما اراد أنه حال من  
لا تدخلوا لا مفرغ فان قلت قولهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان هل هو متفق عليه قلت  
قال أبو حيان من الضويين من أجاز ما أخذ احدى الأجزاء بدرهما قال وضعفه الاخفش  
والفارسى واختلفا في اصلاحها فنقص بعضها عند الاختش أن يقدم المرفوع فنقول ما أخذ أحد  
زيد الادريهما قال وهو موافق لما ذهب اليه ابن السراج وابن مالك من أن حرف الاستثناء انما يستثنى به  
وأحد ونصيحها عند الفارسى أن ترديد منصوب قبل الافتقار ما أخذ أحد شيان بالزبد بدرهما قال أبو  
حسان لم يرد تخريفه لهذا في البدل فيما كاذب البسه ابن السراج أو على أن يجعل أحد هاء بدل  
والآخر مجهول عامل مضمر كما خشي ابن مالك والظاهر من قول ابن مالك خلافا لقوم أنه يعود الى قوله لا

بدلان فلم يبدل خلافا في صحة التركيب والخلاف كاذ كونه موجود في صحة التركيب منهم من قال  
تركيب صحيح لا يحتاج الى تخريج انتهى وحاصله أن غير الفارسى والاخفش يجوز هذا التركيب وهم  
بين قائل هاء بدلان كان السراج وقائل أحد هاء بدل كان ما ليس فيهم من يقول هما مستثنيان  
بداة واحدة ولا نقل ذلك أبو حسان عن أحد وقوله أولا ان من الضويين من أجاز محمول على التركيب  
لا على معنى الاستثناء ولم يتخلص انهم كلام أحد من الصفا ما يقتضي حصرين وقال ابن الحاجب  
في شرح المنظومة في تقديم الفاعل قولك ما ضرب زيد بالامر يجب تقديم الفاعل لان الفرض  
مضروبية زيد في عمرو وخاصة أي ما ضرب بزيد سوى عمرو ولوقدره مضروب آخر لم يستقم فلو قدم

المفعول على الفاعل انعكس المعنى ولا يستقيم أن يقال ما ضرب الامر از بدلان فهو جزو تعدد المستثنى  
المترغ كقولك ما ضرب الزيد امرؤاى ما ضرب أحد أحد الزيد عمرا كان الحصر فيما والفرض  
الحصر في أحد هما جميع الكلام لم يفي آخر غير مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة محتجة لبقائها بال  
فاعل ولا تامة لان التقديم حينئذ ضرب زيد وفي الثانية يكون عمرو منصوبا بفعل مقدّم فيصير جملتين  
ولا يكون فيما تقدم فاعل على مفعول وقال ابن الحاجب في أمالي الكافية اذا قلت ما ضرب الزيد  
عمرا فلا يمكن أن يكون قبلهما طاملان لانه اثبات أمر خارج عن القياس من غير ثبوت يلزم جواز  
فيما فوق الاثنين وهو ظاهر البطالن فلذلك حكموا أن الاستثناء المترغ انما يكون لواحد وهو جزو ما  
ضرب لازد عمرا أي أن يكون عمر منصوبا بضر بعمد وفانتهى قال المؤلف رحمه الله وقد تأملت ما  
وقع في كلام ابن الحاجب من قوله ما ضرب أحد أحد الزيد عمرا وقوله ان الحصر فيه ما معا والسابق

الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره  
وهكذا (قوله وانما جاز على لغة) أي ولا يتجوز

فيسل ماضرب الامر وأى واقع ضرب الامنه ثم قيل من ضرب فقيل زيدا أى ضرب بن داود فيه نظر لاقضائه المحصر فى الفاعل والمفعول جميعا

( قوله ووجه الجميع ) أى ووجه افادة النفي والاستثناء القصر فى جميع ما ذكرهما من المبتدأ والخبر والخرقة وغير ذلك أى كالحال وصاحبها والمفعول الاول والثاني ( قوله ان النسي فى الاستثناء المخرغ ) انما انقصر على بيان الوجه فى النفي والاستثناء المخرغ دون غيره لان افادة التقدمة لا يدركه الا صاحب الذوق وافادة طريق العطف وكذلك النفي والاستثناء اذا كان المستثنى منه مذكورا بن وكذا افادة انما له كونه بمعنى ما والاخبار فى الخلقه الا فى الاستثناء المخرغ لعدم كمال المستثنى منه اهـ عبدالحكم ( قوله الى مقدر ) الى أى شئ يمكن أن يقدر ( ٢٣٠ ) لانساق الذهن اليه ورجوع تفصيل المعنى اليه لانه يتوقف افادة

التركيب للمعنى على ( ووجه الجميع ) أى السبب فى افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ( ان النسي فى الاستثناء المخرغ ) الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعده بالجنسب العوامل ( يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه ) لان الالاترارج والالاترارج يقتضى مخرجهما

أن تعطيل الصنف فاصر وانما قلنا لاجل استلزامه قصر الصفة لان الاستلزام الحقيقى لم يتحقق لان ما به تمام الصفة قد كرهى فى حكم التامة ولهذا لم يمنع التقديم بل بقل ( ووجه الجميع ) أى وجه افادة النفي والاستثناء المحصر فى جميع ما ذكرهما من المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال وصاحبها والمفعول الاول والثاني وغير ذلك ( ان ) ذلك ( النسي ) الكائن ( فى الاستثناء المخرغ ) وهو الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعده بالجنسب العوامل وانما قيد به المخرغ ولو كان المحصر موجودا فى غير من جهة المعنى لان المحصر فى اصطلاحه هو ما يكون بالمخرغ وأما غيره فهو بمنزلة افادة المحصر بغير الاداة كقادته بكلام تام أو وصف أو بشرط أو نحو ذلك مما لا يعد من الطرق فادخلت ما قام أحد الازيد فكلنا قلت ما قام أحد لو لكن فلم يزيد ولو قيل باسواءها ما بعد ( يتوجه ) أى سبب ذلك ان النفي يتوجه ( الى مقدر هو مستثنى منه ) من جهة المعنى على حسب ما يستلزمه الاستثناء وبقتضيه أصل صناعة الاترارج بحيث لو شله التنبه أن يقدر مقدره لاقضاه القواعد بما فالمراد بالتقدير ما كان له لأنه الى الفهم انه لا ضارب الازيد ولا مضروب الامر ولم أجده كذلك وانما معناه لا ضارب الازيد ولا مضروب الامر انما انتفى ضاربه غير زيد لغرضه وواقتضى مضروبه غير من غير زيد وقد يكون زيد ضرب عمرا وغيره وقد يكون عمرو ضرب من غير زيد وغيره وانما يكون المعنى نفي الضاربه مطلقا عن غير زيد ونفي المضروبه مطلقا عن غير عمرو وادخلنا ما وقع ضرب الامن زيد على عمرو والفرق بين نفي المصدر ونفي الفعل أن الفعل مسند الى الفاعل فلا ينتفى عن المفعول الا ذلك الصيد والمصدر ليس كذلك بل هو مطلق فنتفى مطلقا لا الصورة المستثنى عنه بقودها والنفي يظهر له لا يجوز استثناء شئ من اداة بلا خلاف كما لا يكون الفعل فاعلان ص ( ووجه الجميع الخ ) ش هذا الكلام لا يناسب هذا الفصل فان هذا الفصل يتعلق بمبادئ اداة القصر وجاءت هذه القطعة فاصلة فالوجه الجميع أى المحصر فى جميع صور المحصر بما لا اسواء كان بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر وغيرهما ان الاستثناء المخرغ لا بد أن

التركيب للمعنى على  
تفديده فى نظم الكلام  
تفديدا يكون كالمذكور  
بحيث يكون اسقاطه ايجازا  
فلا ينافى هذا ما ساقى من  
أن قوله تعالى ولا يهتقى  
المكر السيى الا بالله من  
الساواة ويقتضى وهو  
ظاهر كلام صاحب الفتح  
أن فى الاستثناء المخرغ  
مقدرا ما حقيقة وأن  
العامل لا يسلط على ما بعد  
الاوجه بانما قلنا استلزام  
ما قام الازيد فى قام ضمير  
يعود على أحد هو مقدر  
ذهنا أى ما أحد فلم  
ويكون الازيد لا يتقدّر  
ضمير يعود على مقدر  
به كرموجود كقولهم اذا  
كان غدا فأتيت أى اذا  
كان ما من فيه من سلامتنا  
غدا فأتيت ولا يلقى ما فيه  
من النصف وما تطر به  
لا يتضح به الامر لوجود

( عام )

الدليل الى فيه بخلاف الاستثناء بعد النفي فان نفس المستثنى هو الذى

يتبادر تسلط العامل عليه والاداة مفرد المحصر اهـ يعقوبى ( قوله لان الاترارج ) على قوله يتوجه الى مقدر وهذا ظاهر فى الاستثناء المتصل لان الاقبة الاترارج وأما النقطع فالاقبة ليست الاترارج بل بمعنى بل فلا تاتى فيه هذا التوجه مع أن مقيد المحصر أيضا فاذا قيل ما جاء القوم الا لاجلهم فالنفي أن لغيره لا يتناول القوم ولا ما يتعلق بهم معاد الخبر وأجب بأن كلامه فى الاستثناء المتصل لان استثناء المخرغ لا يقدر فيه المستثنى منه الامتناء والانتفى يكون متصلا فاما يكون الاقبة الاترارج بدليل قول المصنف ان النفي فى الاستثناء المخرغ يتوجه الى مقدر متناحب المستثنى فى جنسه ( قوة والاترارج يقتضى مخرجهما ) أى وليس هذا الاخذ المقدر فهو مخرج منه واستفيعين كلام الشارح أن الغرض على المقدر كلة الا وكذا على هو مخرجه كذا فى عبدالحكم وما كان

كلامه هذا معقول الظاهر كلام المفتاح السابق فتأمل (قوله عام مناسب الخ) مقتان لمقدر في قول المصنف الى مقدور وانما اشترط عموم المقدور لثبتي لاجل صحة الاستثناء في الازحاج أيضا ان لو ارد بالمقدر البعض فان كان ذلك البعض معينا هو هذا المستثنى كان الكلام متناقضا محضا وان كان غيره فلا اخرج منطل فائدة موضع دلالة الاستثناء وان كان ذلك المقدور بعظمها لم يتحقق دخول المستثنى فيه فلا يتحقق الازحاج فينبط دلالة الاداة فيما وضعت فلم يفهم المعنى واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه فوجب ان يكون ذلك المقدر عام ما يتحقق الازحاج ولهذا يقال الاستثناء معيار العموم وظاهره ان هذا ان المراد بالعموم في كلام المصنف العموم الشمولي لا البدي وان اعتراض بعضهم على هذا الاستثناء من طرق القصر بان صحة الازحاج والتناول يتوقف على العموم ولو على سبيل البديلة لا على خصوص الشمولي والحصر متوقف على الشمولي فيلزم ان الاستثناء محقق بدون تحقق القصر وحينئذ فلا يصح الحكم بان الاستثناء يفيد الحصر ساقطاً (٢٣١)

المقدر بعظمها ثم ان المراد بالعموم الشمولي الذي يتوقف تحقق القصر عليه ان يكون ذلك المقدر بحيث يتناول سائر الافراد ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والاضافي الا انه في الاضافي بقدر لفظ عام يراد به خاص وهو البعض الذي اريد الاختصاص بالنسبة اليه فاندفع ما يقال ان الحصر قد يكون اضافيا فلا يناسبه العموم تأمل (قوله يتناول المستثنى) أي بالنظر لفظ لا بالنظر للحكم لما تقر من أن الاستثناء من قبيل العام المخصوص فالمستثنى منه عموم مرادتنا ولا احكام (قوله في جنسه) أي في كونه جنسه لان المستثنى من افراد المستثنى منه لانه امر مشترك في

(عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الازحاج (مناسب للمستثنى في جنسه) بان يقدر في نحو ما ضرب بالاز بدماء ضرباً واحداً وفي نحو ما كسوه الاحية ما كسوته لباساً وفي نحو ما جاء الاراكيا ما جاء كالنمل من احوال وفي نحو ما سرت الايام الجمعة ما سرت وقتان الاوقات وعلى هذا القياس يتوقف فائدة الترتيب كسب المعنى على تقديره تقدير ابر يكون كالد كور بحيث يكون امطاطه ايجازاً فلا ينافي هذا ما ساقى من أن قوة تعالى ولا يتحقق المكر السلي الا باهله من المساواة ويحصل ظهور ظاهر كلام صاحب المفتاح في أن الاستثناء المفرغ مقدراً ما حقيقة وأن العامل لا ينسبط على ما بعد الاوجه باننا اذا قلنا مثلاً ما قام الا زدي في قام ضمير يعود على احد هو مقدر ذنها فيعم بهوم مصدوقه ويكون الا زيد بدلاو التزم رفعة في هذا القسم لعدم ظهور للمستثنى منه لفظا وتقدير ضمير يعود على مقدمه كرموجود تقولهم اذا كان غدا فأتني أي اذا كان ما نحن فيه من سلامتنا غدا فأتني ولا يخفى ما يمين التسف وما تلزمه لا يتضح به الامر لوجود الدليل الخافي فيه بخلاف الاستثناء بعد التني فان نفس المستثنى هو الذي يبادر لتسلط العامل عليه والاداة فجر الحصر (عام مناسب للمستثنى في جنسه) اما مناسبة المستثنى في الجنبية ان يصدق عليه فلا نه لم يصدق عليه لم يوجب اخرج وأما عمومها فيلصق الاستثناء الذي هو الازحاج أيضا ان لو اريد البعض فان كان ذلك البعض معينا هو هذا المستثنى كان الكلام متناقضا محضا وان كان غيره فلا اخرج منطل فائدة موضع دلالة الاستثناء وان كان بهما لم يتحقق دخوله فلا يتحقق الازحاج فينبط تحقق دلالة الآلة فيما وضعت فلم يفهم المعنى واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه فوجب ان يكون ذلك المقدر عام ما يتحقق الازحاج ولهذا يقال الاستثناء معيار العموم ولا يخفى ما في قوله شوجه التني فيه الى متعدد فهو مستثنى منه لان الاستثناء اخرج فيصنح الى مخرج منه والمراد التقدير المعنوي لا الصنحي فان تقدير المستثنى منه والتفرغ لا يجتمعان ولا بد ان يكون عام ما لان الازحاج لا يكون الامن عام وينبغي أن يحمل العموم على الشمول لمطلقا لخل فيه نحو العدد والجمع المتكررة ولا بد ان يكون مناسباً للمستثنى في جنسه مثل ما قام الا زيد بالتقدير احد ما كالت اعرما التقدير ما كولا ولا بد ان يوافقه في صفته أي في اعرابه وحينئذ وجب القصر انا اوجب منه تني بالا ومقتضى كلام

الجنس كما هو ظاهر المتن فيجزم صحة والحاصل أن ظاهر قوله مناسب للمستثنى في جنسه يقتضي أن الجنس غير المقدر مع أنه نفس المقدور حاصل الجواب أن في الكلام حذفاً أي في كونه جنسه كذا قرر شيخنا العدوي رحمه الله (قوله ما ضرب بالاحد) أي فاحط عام شامل لا يذو غيره ومنسب لمن حيث انه جنس له أي صالح لان يجعل عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وعلى هذا القياس) أي فيقدر في ما صليت الا في المسجد ما صليت في مكان الا في المسجد وفي ما طاب زيد الانصاف ما طاب زيد شيا الانه سابق ما أعطى الادرها ما أعطى شيا الادرها وفي ما ضربت بالاحد الا في يد في ما زيد بالاقام ما زيد حقيقة فمن الحقائق التي يظن كونه ما بها الا قام أي الاحقة قائم وقدر في مثل ما شترت من الجارية الانصاف ما شترت من أمها ثم ان ما ذكر من التقدير في المفردات واضح وأما في الجمل كما ذاقيل ما به زيد الا وهو مضاف فيصطل أن يؤزل المستثنى بالمفرد أي ما جاء كائن على حال كائن على حال الفصل أو يقدر ما جاء وهو يفعل شيأ من الأشياء الا وهو مضاف

وأما في التماسخ المصور عليه فتقول انما زيد قائم وانما ضرب زيد وانما ضرب زيد عرا ومن الجمع وانما ضرب زيد عرا  
 (قوله ويجوز ذلك) أي كالظرفية (قوله فادأوجب) أي أثبت من ذلك المقدور الفاعل لهذه الكلام بالشرط الذي قدره الشارح  
 (قوله بلا) أي بواسطة (قوله بقا ساءه) أي ما عدا ذلك الشيء المثلث وقوله على صفة الانتفاء الاضافية بيانية ولاشك انني  
 الحكم من غير الواجب وانما لذلك (٣٣٣) الموجب وعين الفعور (قوله وفي انما الخ) عطف على قوله في الاستثناء

أي وفي القصر بانما (قوله) يؤخر المصور عليه أي يكون المصور عليه هو الجزء الاخير والمراد بالجزء الاخير ما يكون في الاخر جزاء اذا تاء عمدة وفضلة  
 (و) في (صفته) يعني الفاعلية والمفعولية والحالة ويجوز ذلك وانما كان الثاني متوجها الى هذا المقدور العام المناسب للثني في جنسه وصفته (فاذا أوجب منه) أي من ذلك المقدور في بالاياه القصر ضرورة فهاهنا على صفة الانتفاء (وفي انما يؤخر المصور عليه) تقول انما ضرب زيد عرا فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد ما لا فيكون هو المصور عليه

مناسبة في جنسه من المسامحة لان ظاهر مشاركة المستثنى للمستثنى منه في الجنس والمقصود كون المستثنى منه جنسا للمستثنى بحيث يصدق عليه والاولى ان يكون قري بالان امكن والاولى امكن كلفظ شيء فيقدر في نحو ما ضرب بالازيد ما ضرب بأحد الازيد وفي نحو ما كسوته الاجبة ما كسوته كسوة الاجبة وفي نحو ما جاء كاتنا على حال من الاحوال الا انما كاتنا في ركبنا كاتنا على حال الركوب وفي نحو ما سرت الايام بالجمعة ما سرت وقتان الاوقات الا يوم الجمعة وقس على هذا فيقدر في نحو ما طلب زيد بالاضام ما طلب شيئا بما يتعلق به الانتفاء في نحو ما أعطى الادرمها ما أعطى شيا الادرمها وفي نحو ما سرت الازيد ما سرت بأحد الازيد وفي نحو ما زيد بالافهم ما زيد بحقيقة من الحقائق التي يظن كونه اياها الا فاهم أي الاحقيقة فاهم (و) مناسبة (في صفته) من الفاعلية والمفعولية والحالة والظرفية وغير ذلك كما ذكره في الاشارة فاذا كان شرط الاستثناء الحقيقي في الثاني تقدير عام مناسب لجميع الاخراج حكاه معنى الثاني حيث تسقط على ذلك العام يقتضي ان شيئا من مصدوقاته لا يوجد في ضمن الاثبات (فاذا أوجب) أي أثبت (منه) أي من ذلك الثاني المقدور العام (ثاني) من مصدوقاته التي في ضمن الثاني (بالا) متعلق بأوجب أي اذا أثبت بالاثبات (جاء) القصر لان ذلك يقتضي في الحكم عن غير الواجب وانما هنا في الواجب وهو ظاهره وهذا القصر الحقيقي ظاهر واما الاضافي فيحصل ان يقدّر العام فيه مراد بالذلك الثاني فقط ليرد طريق القصر على طريق واحد وانما اخلفت الارادة ويحتمل ان يكون خارجا عن هذا الكلام فيكون واجب الالافته ان الكلام الذي هو محقق فيه في شيء وثابت غيره قطعاً ما ذكر من التقدير في المفرد واضع وأما في الجمل كما اذا قيل ما جاء زيد الا وهو يفضل فيحصل ان يؤزل المستثنى بالمفرد أي ما جاء كاتنا على حال الا كاتنا على حال الفصل أو بقدر ما جاء وهو يفعل شيئا من الاشياء الا وهو يفضل ثم لما بين ان القصور عليه بالافضل تقدمه مع العلم بمتنع الكيفية لظهور المصور عليه معها اشارة الى ان المصور عليه بانما يخالف ذلك فيصير تأخيره لعدم الدليل على القصر ان قدم فقال هذا في القصر الكائن في الاستثناء (و) أما القصر الكائن في انما في (يؤخر فيه المصور عليه) حيث يستفاد القصر منها فقط في كثير من الصور (تقول) في قصر الفاعل (انما ضرب زيد عرا) بتأخير عرا والى هو المفعول كما تقول في الشارح انه فهم ان هذا على تأخير المصور عليه واحوجه الى ذلك انه رأه فاصلا بين بعض الكلام وبعض الفعل فان الفاعل هنا محصور في الفعل وقدم الفعل عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه فعلم من هذا ان المصور عليه يؤخر ويقدّم المصور عليه لعرض فان قلت لم يكن المثال المذكور من حصر الفعل في الفاعل فيكون جاريا على الاصل في انما من تقدم المصور وتأخير المصور فيه قلت لان الضمير مع انما يجب فصله اذا قصد الحصر فيه فان اتصل تعين ان يكون مقصورا (قوله فيكون القيد الاخير) يعني ما آخر من فاعل أو مفعول ما تقدم ان كلام الفاعل والمفعول فيسد للفعل والفعل مقدمهما

مقبلة القصر بل المقيد القصر هنا التقديم وتقولنا بل يعرض لعارض لتقديره لخراج نحو قوله انما خاف أي لاني  
 فعلت فان الفاعل هنا محصور في الفعل وقدم الفعل عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه فعلم من هذا ان المصور عليه يؤخر ويقدّم المصور عليه لعرض فان قلت لم يكن المثال المذكور من حصر الفعل في الفاعل فيكون جاريا على الاصل في انما من تقدم المصور وتأخير المصور فيه قلت لان الضمير مع انما يجب فصله اذا قصد الحصر فيه فان اتصل تعين ان يكون مقصورا (قوله فيكون القيد الاخير) يعني ما آخر من فاعل أو مفعول ما تقدم ان كلام الفاعل والمفعول فيسد للفعل والفعل مقدمهما



واعلم أن حكم غير حكم الألفاظ القصرين أي قصر الموصوف على الصفة وقصر الموصوف في امتناع جماعته لا العاطفة تقول في قصر الموصوف أفرادا ما زيد غير شاعر وقلبا ما زيد غير قائم وفي قصر الصفة بالاعتبارين بحسب المقام لا شاعر غير زيد لا تقول ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا شاعر غير زيد لا عمرو

### والقول في الإنشاء

الإنشاء ضمير بال طلب

(قوله وغير كالا) أي ولفظ غير كلفظ الألف (٢٣٤) الاستثنائية لانها هي التي تفيد القصرين بخلاف الألف

(وغير كالا في أفادة القصرين) قصر الموصوف على الصفة وقصر الموصوف على أفرادا وقلبا وقصينا (و) في (الامتناع بجماعة لا) العاطفة للمسبوق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو

### والإنشاء

اعلم أن الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام

صحة تقديم الفاعل عليه في فهم من هذا أنها قد لا تفيد المحصور وحدها وأن المحصور معها قد يؤثر أضرار (وغير كالا في أفادة القصرين) أي قصر الصفة وقصر الموصوف أفرادا وقلبا وقصينا كقولك في الأول ما قام غير زيد وفي الثاني ما زيد غير قائم فان أريد الردي على من اعتقد المشاركة كالأفراد وان أريد الردي على من اعتقد اختلاف كالأقليات كان القضاة مستحدا كالتعيينات ويكون القصر بها أيضا حقيقيا وإضافيا فالإضافي كالمثاليين والحقيقي كقولنا لا غير الله تعالى وما خاتم الأنبياء غير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (و) غير كالا إضافي (الامتناع بجماعة لا) العاطفة لما تقدم في التقي والاستثنائي أن شرط لا العاطفة أن لا يثنى المنفي بها بغيرها قبلها وهما موجودا فيه بغيرها قبلها فلا يقال ما قام غير زيد لا عمرو وكالا يقال ما قام لا زيد لا عمرو وفي قصر الصفة وصحة كذا لا يقال ما زيد غير شاعر لا كاتب في قصر الموصوف كالا يقال ما زيد لا شاعر لا كاتب

### والإنشاء

أي هذا مضمونه ثم لفظ الإنشاء في الجملة يطلق على الكلام الذي لا يتضمن له الصدق والكذب لعدم وتقول أفعال غير زيد عمرو ولولفت أفعال غير زيد عمرو ولا وهو عكس ذلك المعنى وهذا الذي ذكره المصنف (وغير كالا في أفادة القصرين وامتناع بجماعة لا) أي حكم غير حكم الألف أفادة قصر الأفراد والقلب وامتناع بجماعة لا لانها لو عرفت استثناء فلا يصف عليها بلا وينبغي أن يفيدها بالاستثنائية أما الصفة فلا وانما لم يرد عليه مثل ذلك في الأولى أيضا تنصيصا وصفة لان وقوع الصفة خلاف الغالب وانما خص الكلام بالأوغير دون غيرهم لمن أدوات الاستثناء لانه يتكلم في الفرع وهو لا يكون بغيرها خلافا لان مالك

### والإنشاء كان طلبا استدعى محطو بال الخ

حقيقة الإنشاء التي يميز بها التبرسقت وهو يتسم إلى طلب وغيره كذا قالوا ولا حسن أن يقال إلى طابى وغيره وقد عرفت من غير الطلبى ثم الرجل زيد وربما نصك عمرو وكما غلام شربت وسمى أن يجي

ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا يصح أن يقال في قصر الصفة ما شاعر غير زيد لا عمرو وذلك لفقد الشرط السابق وأما الذي

### والإنشاء

هذه ترجمة وهو الباب السادس من الأبواب الثمانية المذكورة أول الكتاب فهو اسم للالفاظ المحصورة المذلة على المعاني المحصورة (قوله اعلم أن الإنشاء الخ) أعاد القلم إشارة إلى أنه ليس المراد الإنشاء بالمعنى المتقدم بل معنى اللفظ أي اعلم أن لفظ إنشاء وقوله يطلق أي اصطلاحا وأما اللفظ فهو الابتاع والاختراع

(قوله التني ليس نسبته) أي ليس النسبة المفهومة منه وهي النسبة الكلامية لقوله خارج أي نسبة خارجية (قوله تطابقه) هو صحت التني والافتناء لانه من نسبة خارجية تارة لا تكون مطابقة لنفسه الكلامية وتارة تكون مطابقة لها لأنه لا يصدق مطابقتها لها فاضرب بمثال نسبته الكلامية طلب الضرب ولانه من نسبة خارجية فان كان المتكلم طالبا للضرب في نفسه كانت اخبار جسمية طلب الضرب أيضا وكانت مطابقة للكلامية لأنه لم يقصد مطابقتها وان كان المتكلم غير طالبا في نفسه كانت اخبار جسمية عدم الطلب فلم يكونا متطابقين فان صدق المتكلم المطابقة في القسم الاول كان من باب استعمال الافتناء في انحرافه لصدح كناية تحقق النسبة الخاصة في الخارج كجاء أول الكتاب في التنبيه اذا علمت هذا فقوله تطابقه أعني أي تقصد مطابقتها ولا تقصد مطابقتها فلا بد من هذا (قوله وقد يقال) أي وقد يطلق الافتناء على ما أي على شيء هو فعل المتكلم أعني الاتيان بالكلام الذي ليس نسبته خارج والخ ليس المراد فعل المتكلم المطلق وقول الشارح أعني القاء مثل هذا الكلام لفظ مثل فيه متعمدة لان الكلام الذي ليس نسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أمر كلي لا مطلق ولذا أسقطها في المطلق (قوله كما أن الاخبار كذلك) أي يطلق على الكلام المسمى الذي نسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وعلى القاء نفس هذا الكلام المذكور وانظر ما وجه الجمع بين كذا وكذلك مع أن اللفظ الاول يقتضي تشبيه الافتناء بالخير واللفظ كذلك يقتضي العكس لان مقتضى كآأن الافتناء تشبيهه والخير تشبيهه ومفاد قوله كذلك العكس (قوله والظاهر أن المراد) أي بالافتناء ههنا أي في قول المصنف الآتي ان كان طالبا وليست الاشارة لقرينة كآوجهه كلام الشارح لان الافتناء واقع ترجمة لا يصح أن يراد به واحد من هذين الأمرين (٣٣٥) وقوله هو الثاني أي فعل المتكلم لا الكلام

الذي ليس نسبته خارج  
فصله أن في كلام المصنف  
استخداما حيث ذكر  
الافتناء أولا عني أنه ترجمة  
معنى الالفاظ المخصوصة  
الذات على المعاني المخصوصة  
ثم أعاد عليه للضرب عني  
آخر وهو فعل المتكلم أعني  
القاء الكلام الافتنائي  
والتلفظ به (قوله بقرينة  
تقسيمه) أي تقسيم  
المصنف الافتناء (قوله  
وغير الطلب) الظاهر في

الذي ليس نسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعني القاء مثل هذا الكلام كما أن الاخبار كذلك والظاهر أن المراد ههنا هو الثاني بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب إلى التني والاستفهام وغيرهما والمراد بهما معاني المصدرية لا الكلام المشتغل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوعه كذا وكذا الظهور أن لفظ ليت مثلا

قد صدح كناية تصحها في الخارج كافي لنظره ويطلق على القاء هذا الكلام وإيجاده وهو فعل المتكلم فإذا زيد فيه نظر لان الأول قد يقال انه خبر وقول كثير من الفاتان نعم وبئس لانشاء المدح والذم لا ينافي ذلك لجواز أن يراد باللفظ على ذلك الناشئ في الاخبار قال الطيبي في شرح التبيان قال الاسترأب أي كون فعل التمجيع وعلى المدح والذم وكما في خبره انشاء منظر لاحتمال الصدق والكذب باعتبار نفس الخبر وان لم يحتمل باعتبار المدح والذم ومن ثم لما شرأب أي بينت فقبل نعمت المولودة قال والله ما هي نعمت المولودة قال الجرحاني وهم لان هذه الافعال لا تختملها باعتبار النسبة التي يحصل بها الكلام انتهى ويميل على أنهم مخبران وقوع نعم خبران في قوله تعالى ان الله نعم بما يظنكم به ووقوعها جواب القسم في

محال الاشارة فالاولى وغيره والمراد بذلك القبر ما ذكره الشارح من أفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود الخ (قوله وتقسيم الطلب) من اضافة المصدر لفعله أي وتقسيم المصنف الطلب الخ (قوله وغيرهما) أي كالامر والنهي والثناء (قوله والمراد بها) أي بالتني والاستفهام وغيرهما وهذا في معنى العلة أي لان المراد بها الخ أي بما كان ذلك التقسيم قرينة على ما ذكر لان المراد الخ أي واذا كانت هذه الاصناف معاني المصدرية كان التقسيم كذلك لانه لا يكون بين القسم والاصناف بيان (قوله معاني المصدرية) أعني الالفاظ التي فسأله مقتضى أن التني بالمعنى المصدرية القاعدية التني والاستفهام كذلك القاء صيغة الاستفهام وهكذا فيكون التني والاستفهام وغيرهما تطلق على التانيات التي كسب المخصوصة كما تطلق على الاحوال القلبية كطلب الامر المحبوب بالقسمة التني وطلب التفيهم بالنسبة للاستفهام وهكذا ولما منع من ذلك (قوله لا الكلام المشتغل عليها) أي على أدواتها (قوله بقرينة قوله واللفظ الموضوعه كذا) فيه أن هذا لا يصح أن يكون قرينة لما ادعاه لان التبادر أن الامر في قوة الموضوعه لثبته ومن المعلوم أن الذي وضعه لست مثلا الطلب الظلي لا القاء الكلام المخصوص وهو الذي فليت الهم الآن شكلف بعمل اللام لعل القابلة للتعددية والمعنى أن اللفظ الموضوعه لا يحل القاءوا بمجاد كلام التني لست والمراد بكلام التني الكلام الذي فيه أداته وكذا قال في قوله واللفظ الموضوعه للاستفهام هل وهكذا (قوله لنظره الخ) أي وانما كان قوله واللفظ الموضوعه كذا قدز بتمعني أن المراد بالتني والاستفهام وغيرهما معاني المصدرية وهو القاء كلامها لا الكلام المشتغل على أدواتها

الظهور أن لفظ ليت الخ



(قوله مستعمل بمعنى التثني) أي في معنى التثني وإضافة معنى التثني ببيان أي مستعمل في معنى هو التثني الذي هو المعنى المصدرى  
 أي القام بغيره زيداً فقام هذا ما يقتضيه سابقه وهو غير مسلم لأن ثبت لم تستعمل في فعل المتكلم الذي هو القاء هذا الكلام وإنما تستعمل  
 في نفس التثني الذي هو الحالة الدلالية وذلك يقال إن ثبت تستعمل معنى أي إن قلت تحصل اللاحق في قوله معنى التثني لعله لا الطريقة  
 والمعنى الظهور أن ثبت تستعمل لأجل إلقاء التثني قلت هذا التأويل وإن صحه كلام الشارع هنا لكنه لا يناسب قوله بعد لقولنا  
 الخ تأمل (قوله لا تقولنا لثني الخ) أي لا في قولنا أي مقولنا الخ (قوله فلا نشأه) أي إلقاء الكلام الانشائي ونقسمه للطلب  
 وغيره فظاهر أن الإشباع أطلق في الخارج وإن اختلفا فيهما فإن قلت إن تقسيم المصنف في أول الفن الكلام التام إلى الخبر  
 والانشاء يقتضي أن المراد بالانشاء المقسم لما ذكره الكلام الانشائي كالنيل إلقاء الكلام المذكور والزم أن هذا الفن يبحث عن  
 غير أحوال اللفظ العربي لأن الألفاظ من أحوال الشخص قلت المقصود هنا البحث عن أحوال إلقاء الكلام الانشائي وهو يحسر  
 البحث عن أحوال اللفظ العربي لأن علل الإلقاء المذكور تجري إلى علل الملقى (قوله أن لم يكن طلب الخ) أشار بهذا إلى أن قسم  
 قول المصنفان كان طلباً محذوف (٥٣٦) لعدم البحث عنه هنا (قوله كائنات المقاربة) أي كائنات أفعال

المقاربة وكذا يقال فيما  
 بعده وإنما احتجنا بذلك  
 لأن الإلقاء المذكور هو  
 الفني يصح جعله قسماً  
 من الانشاء بمعنى إلقاء  
 الكلام الانشائي وقوله  
 كائنات المقاربة أي بعض  
 أفعال المقاربة إذ الانشاء  
 إنما يظهر في أفعال الرءاء  
 وهي عسى وحسى وإشأولي  
 ولا يظهر في غيرها من  
 أفعال الشروع والمقاربة  
 (قوله وأفعال المدح والذم)  
 أي كائنات المدح وبسبب لافادة  
 المدح والذم (قوله وصيغ  
 العقود) أي كجست  
 لانشاء الطبع ونكت  
 لانشاء التزوج ولم يقل

مستعمل بمعنى التثني لا لقولنا لثني زيداً فقام فافهم فالانشاء أن لم يكن طلباً كائنات المقاربة وأفعال المدح  
 والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها هنا قلنا المباحث البيانية المتعلقة بها ولأن  
 أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الانشاء

فحقق هذا الضمير في قوله

في قوله تعالى ولنعلم ما التيقن وكذلك ينس قال تعالى وللمش ماشر وأبه أنقسم وأما ما حصل  
 عمر وفلاسا كالذي في كونه خبراً وكذلك كما نظيره قال ابن الحاجب في ما إليه كم رجال عسدي يستعمل  
 الانشاء والأخبار أما الانشاء فمن جهة التكثير لأن المتكلم عبر عما في باطنه من التكثير بقوله رجال  
 والتكثير معنى محقق ثابت في النفس لا بوجوده من خارج حتى يقال باعتبار أن طابق فسدن  
 وإن لم يطابق فكذب ويحتمل الأخبار باعتبار العندية فإن كونهم عنده وجود من خارج فالكلام  
 باعتباره يحتمل الصدق والكذب فهو كلام محتمل لا من باعتبار الاحتمال المذكورين  
 المختلفين قلت هذا الكلام ضعيف والذي يظهر القطع به أن هذا خبر لأن التكثير ليس المعنى يجعل  
 القليل كثيراً حتى يكون السائل معنيها اعتقاداً لكثرة الواقع في النفس والتعبير عن ذلك بكم أخبار  
 عن أمر خارجي وإما تعني بقولنا الخبره خارج ما كان خارجاً عن كلام النفس فتصوطلبت القيام حكم  
 نسبتها لها خارج بخلاف قم كما صرح به ابن الحاجب وغيره فقولنا كم رجال عسدي على الأول من  
 الاحتمالين الذين ذكرهما أخبار عن اعتقاد الكثرة كقولنا اعتقدت هذا كثيراً فليس من الانشاء في  
 شيء وعلى الاحتمال الثاني أخبار عن الكثرة في الخارج وقوله لأن المتكلم عبر عما في باطنه يستلزم أن  
 يكون نحو أنفضت زيدا وعزمت على كذا انشاء ولا فاعل به وقوله إن التكثير معنى ثابت في النفس لا وجود

وإن

وأفعال ليتناول المشتقات كالأفعال والعقود والفسوخ (قوله والقسم) أي

وكقائه لجملة القسم كقسم الله لأفاده انشاء القسم (قوله ورب) أي وكقائه لافادة انشاء التكثير ينما على أنها الانشاء باعتبار  
 أن ذلك أقمتمشلاب جاهل في الدنيا فالمراد أن ذلك يظهر كقائه لجاهل ولا يعترضه تكذيب ولا صدق في ذلك الاستكثار وإن كان  
 يعترض باعتبار وجودهم في الدنيا نظر المدلول في قولنا في الدنيا والحاصل أنه باعتبار نسبة الظرف إلى الجاهل كلام خبري يحتمل الصدق  
 والكذب وأما باعتبار استكثار المتكلم أيهم فلا يحتمل لانه انما استكثروهم ولم يخبر عن كثرتهم بل عن المتبادر منها الأخبار وإن  
 الغرض الأخبار بالكثرة لا مجرد إظهار الاستكثار وحينئذ فيعرضه التصديق والتكذيب (قوله ونحو ذلك) مثل فعل التعجب  
 وكم نظيره المفيدة لانشاء التكثير (قوله لقوله المباحث البيانية المتعلقة بها) وذلك لفظة تدور على الالسة وقد أطلق البيان  
 على ما يعم المعاني (قوله ولأن أكثرها) أي كثر هذه الاشبه الانشائية الغير الطلبية والمراد بذلك ألا كثر ما عدا أفعال الترضي والقسم  
 (قوله نقلت إلى معنى الانشاء) أي نقلت عن الخبرية إلى الانشائية وحينئذ فيستغنى بأدائها الخبرية عن الانشائية لانها تنقل  
 مستغنية عما يكتب في الخبرية

وغير طلب والطلب يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لا امتناع تحصيل الحاصل وهو المقصود بالتلوه هنا

(قوله وإن كان طلباً استدعي الخ) المناسب لتلقاها أن يقول وإن كان طلباً فصحت عنه هنا وإذا قال إن كان المراد بالطلب معناه الاصطلاحي أعني إلقاء الكلام المقصود لا التقوي الذي هو فعل القلب قاله الفسري (قوله استدعي مطلوباً) أي استلزمه مطلوباً أي لأن الطلب نسبته بين الطالب والمطلوب فطلبك بدون أن (٣٣٧) يكون لك مطلوب مما هو محال عند العقل وأما كون غير المطلوب غير حاصل وقت الطلب فلما قال شارح (قوله غير حاصل) أي في إلقاءه المتكلم فيدخل فيه ما إذا طلب شيئاً حاصلًا وقت الطلب لعدم علم المتكلم بحصوله (قوله وقت الطلب) ليرقل وقته ثلاث شهور راجع لقطع ولقوله غير حاصل الخ صفة لمطلوب أي اقتضى مطلوباً من وصفه أنه غير حاصل وقت الطلب سواء طلب حصوله فيما مضى كافي في حصوله مالم يحصل كقولك لبتني جئتكم بالأس أو في المستقبل وهو ظاهر (قوله لا امتناع طلب الحاصل) فيه أن الامتناع العقلي كذا

و (إن كان طلباً استدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب) لا امتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع أجزاً وهي على معانيها الحقيقية وشروطها بحسب القرائن ما يناسب المقام (إن كان طلباً) يعود إلى الانشاء أعني العنوان على هذا المبحث ضرورة لأن المراد منه الجمل المتضمن لهذا الفصل وليس طلباً بل بمعنى مطلق الطلب أو غيره ثم الظاهر أن المراد به حيث فعل المتكلم لا الكلام نفسه ويظهر ذلك بتقسيمه إلى الطلب وغيره ثم تقسيم الطلب إلى التخي وغيره ثم ذكر أن اللفظ الموضوع يقتضي الذي هو من أقسام ذلك الانشاء لفظ ليت ومعلوم أن ليت لم يوضع لنفس الكلام الذي هو قولنا مثل ليت الشباب يعود ليت أفضل المتكلم ولا يمكن رد على هذا أن ليت لم يوضع أيضاً لفعل المتكلم الذي هو إلقاء هذا الكلام وإنما وضعت لنفس التخي الذي هو إلقاء القلبية ولذلك يقال إن ليت تضمن معنى أعمق فإن تووّل على معنى أن لفظ ليت موضوع لأجل أن يوجد أي يلحقه الكلام الانشائي فتشكون العبارة الغائية صحت ذلك في إرادة نفس الكلام التي يكون التقدير أن اللفظ الموضوع للكلام الانشائي على وجهه التي بمعنى أنه موضوع لأجل تحقيقه وتبيينه ولفظ ليت فالأولى أن يراجه المعنى القلبية المتعلق بالنسبة التي إذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة إنشاء فقوله إن سكان طلباً احتريزه مما إذا لم يكن طلباً فلم يتعرض لفتنة الباحث البيانية المتعلقة بفتنة دورها على السنة البغاة وذلك كعض أفعال المقاربة كعسى وإخلاق وحوى وكأعمال المدح والذم كنعيم ونش وكصيف العقود كعبت لإنشاء البيع وتكعبت لإنشاء السروج وكعبت القسم كقسم بالله لإنشاء القسم وكرّب بناء على أنها لإنشاء باعتبار أنك إذا قلت مثلاً رب جاهل في الدنيا والمراد أنك تتكلم الجاهلين ولا يعرفونك تكذب ولا تصديق في ذلك الاستكثار ولو كان يعترض باعتبار وجودهم في الدنيا نظراً لمدلول قولك في الدنيا لكن المنادى أمم الأخبار وإن العرض الأخبار بالكثرة لا يحجر داخلها إلا الاستكثار فيعرضه التصديق والتكذب ويحذف ذلك مثل إلهاء الفرح والفرح مع أن أكثر هذه الأشياء نقلت عن الخبرية إلى الانشائية يستغني بإصنافها النذرية عن الانشائية لأنها تنقل مستحبة لما يرتكب فيها في الخبرية (استدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب) أي أن كان إنشاء طلباً اقتضى مطلوباً من وصفه أنه غير حاصل وقت الطلب سواء حين طلب حصوله فيما مضى كافي في حصوله ما يحصل كقولك لبتني جئتكم بالأس أو في المستقبل وهو ظاهر وإنما استدعي مطلوباً غير حاصل لأن طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبية محال وأما طلبه بالكلام العقلي فلا يستعمل إلا إذا ريد به معناه الاصلي ولذلك

له من خارج صحيح لكن المراد بخارج ما سبق وأما عسى أن يجي مزيد فهو ترج كلفي وسند كره وهو طلي نعم من الإنشاء غير الطلي صيغ العقود وان قلنا أن الوعد إنشاء كما هو مع كلام ابن قتيبة فهو غير طلي إذا تقر هذا قلنا يتكلم فيه لأن هو الإنشاء الطلي وهو يستدعي مطلوباً ضرورة وكونه غير شدة أن طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبية محال لأن الطلب القلبية إما الإرادة أو الهمة والشهوة والإرادة تتعلق بالواقع والشهوة في حصول المشتى لا يتبع به حصوله وإنما تبقى شهوة قديمة وإن أراد بالطلب القلبية الكلام النفساني فهو باطل لأحد هذين وينبغي بالتفاهما (قوله الطلوب) أي لطلب مطلوب حاصل (قوله امتنع أجزاً) أي أجزاء ذلك الصيغ (قوله وتوابعها) أي من تلك الصيغ ما يناسب المقام كطلب دوام الأيمان والتعقوي في قوله تعالي يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ويا أيها النبي اتق الله ثم إن العرض من ذكر هذا المقدمة التي ذكرها المصنف أنهم ليسوا بالمعاني المتولدة من صيغ الطلب المستعمل في مطلوب حاصل

وأشياء كثيرة منها التي واللفظ الموضوع له ليت

(قوله وأشياء كثيرة) هي على ما ذكره المصنف خمسة التي والاستفهام والامر والنهي والنداء ومنهم من يجعل أثر جى قسم سادس ومنهم من أخرج التي والنداء من أقسام الطلب ناعلي أنه لا يقل لا يطلب ما يعلم استحالة التي ليس طلبا ولا استلزاما وأن طلب الأقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صوت ينفخ به الرجل وإن كان يلزمه اه فترى (قوله منها التي) قدمه لعموم، لغيره في الممكن والمنع وعقبه بالاستفهام لكونه متباينة ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالتي لتباينته في الأحكام (قوله وهو طلب الخ) هذا بخلاف مقتضاها سابق الشارح السابق وموافق لما قلنا ما بقا من أن المراد الطلب القلبي اللهم لأن يحمل الطلب في التعرف على الطلب القلبي وهو القاء الكلام فكأنه قال وهو القاء كلام يدل على حصول شيء الخ وقوله وهو طلب حصول شيء أي ولو على جهة التي على سبيل المحبة (٢٣٨) ان قبل هذا التعرف غيرة مانع لأن طلب حصول الشيء على سبيل المحبة

(وأشياء) أي الطلب (كثير منها التي) وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (واللفظ الموضوع له ليت

إذا وردت صيغة الطلب في الحاصل جلت على ما تناسب المقام كافي قوله تعالى يا أيها النبي اتق الله جل على معنى دم على التقوى وكذا يا أيها الذين آمنوا آمنوا أي دوموا على الإيمان وأما قلت يستعمل بالطلب القلبي لأنه أبا ريدا للطلب الإرادة فلا تتعلق بالواقع وإن أريد به المحبة والشهوة فلا تنفي الشهوة في حصول المشتى بعد حصوله وأما تنفي شهوة دوامه وإن أريد به الكلام النفسي فهو تابع لاحد هذين وينبغي انتفاها بمخلاف القلبي (وأشياء) أي أنواع الطلب (كثير منها) أي من تلك الأنواع (التي) وهو طلب حصول الشيء بشرط المحبة ونفي الطماعية في ذلك الشيء فخرج مما لا تشترط فيه المحبة كالامر والنهي والنداء والرجاء من أنه طلب وأما نفي الطماعية فلتعقيب إخراج نوع الرجاء التي فيه الإرادة وإخراج غيره عما تحسه الطماعية ولوشروط المحبة يخرج كل ذلك وقد يفسر التي بأنه طلب حصول الشيء على وجه المحبة فيكون تفسيره بالأعم شهوة بعض أقسام الامر والنهي وغيرهما مما معه المحبة والتعريف بالأعم حوزة بعض القويين والاكثر من الناس على المنع فيكون التفسير أولا أو (واللفظ الموضوع) أي التي (ليت) فإن لفظ ليت موضوع لنفس التي المتعلق بالنسبة فإذا قيل ليت في ما لا استعمل منه أن المتكلم نفي وجود المال وليست أخبارا عن وجود التي والآن جلت ليت حاصل وقت الطلب ضروري لأن الحاصل لا يطلب إلا لإنشاءه لا يتعلق بالاستقلات من (وأشياء كثيرة منها التي الخ) ش أنواع الإنشاء الطلبي كثيرة منها التي واللفظ الموضوع ليت ولا يشترط إمكان المتنى بل قد يكون المتنى غير ما يمثل ليت زيدا يقدم وهو مشرف على القدوم وقد يكون بعدا يمكننا وقد يكون غير ممكن ومنه المصنف بقوله ليت الشباب يعود قال والوالد رجع الله عود الشباب يمكن عقلا منعم فائدة قال السكاكي تقول ليت زيدا جاني فتطلب غير الواقع في الماضي وأقصفه مع حكم العقل بامتناعه وليست الشباب يعود مع زمكانه لا يعود وليت زيدا تأتي قصدتي في حال لا توقعها ولا طمع لك فيها فهذه أحسن من عبارة المصنف والقدر المشترك بين الثلاثة عدم التوقع

موجود في بعض أقسام الامر والنهي وغيره مما معه المحبة وبيان ذلك أن طلب حصول الشيء على سبيل المحبة ان كان مع طمع في حصوله من الخاطب فامر وإن كان مع طمع في الترتك منه فنهى وإن كان مع طمع في إقباله فنداء وإن لم يكن جمع أصلا فهو التي فهذا تعريف بالأعم وهو وإن أجازه بعض المتقدمين لكن الأكثر من الناس على منعه قلت المحبة هنا الواقعة في التعرف مقبلة بالضرر عن الطمع وحينئذ تخرج الأوامر والنواهي والنداء التي وجدت المحبة فيها أنها معصوبة بالطمع أو أن المراد بقوله على سبيل المحبة أي على ما يرضى بفهم منه

المحبة أو أن قد الحنية المعتزلة في التعرف بكتي في دفع النقص إذا المعنى طلب حصول الشيء من حيث أنه محبوب ولا إذا يطلب الحال وهذا يخرج الأوامر والنواهي والنداء لأنها ليست طلبا لحصول الشيء من حيث أنه محبوب بل من حيث قصد وجوده أو عدم وجوده وإقباله تأمل (قوله واللفظ الموضوع) أي التي بالمعنى المصدرى أعنى إلقاء كلامه كما هو سابق كلام الشارح والمعنى واللفظ الموضوع لأجل إلقائه وإيجاد كلام التي ليت فاللام في قوة التعليل لاسم الموضوع لأن ليت لم يوضع لفعل المتكلم التي هو إلقاء كلام التي وأما وضعت لنفس التي الذي هو الحالة القلبية أعنى الطلب القلبي المتعلق بالنسبة فإذا قيل ليت في حال استفيد منه أن المتكلم نفي وجود المال وليس أخبارا عن وجود التي مثل قوله آتني ونحوه والآن كانت ليت جلت ليت هي حرف تصريه نسبة الكلام إنشاء بحيث لا يحتمل الصدق والكذب وتنفذ أن المتكلم طالب لتلك النسبة وحينئذ فلا يقال لتكلم بقولنا ليت في ما لا أحج به أنه صادق أو كاذب في نسبة الشئ لآل لأنه متى تلك النسبة لآل حاله لتصفها في الخارج وإن كانت باعتبار ما وضعت مستلزمة نظير وهو أن هذا المتكلم بتي تلك النسبة ولهذا يقال لإنشاء يستلزم الأخبار

ولا يشترط في التثني الامكان فتقول ليت زيد ايجي عوليت الشباب يعود قال الشاعر \* باليت ايام الصبار واجعا \*

(قوله ولا يشترط) أي في صحة التثني (قوله امكان التثني) أي امكانه لذاته بأن يكون جائزا لوجود العدم بل يصح مع استحالة ذاته وأما وجوبه فقد تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل (قوله بخلاف المترجي) أي غايه يشترط امكانه كأن الامر والنهي والاستفهام والنداء يشترط فيها أن يكون المطلوب ممكنا فلا تستعمل صيغها الا فيما كان كذلك كما قال بعضهم ولعل مراده أن الاصل ذلك والا فالامر بالاحمال بل التكليف واقع ثم ان قوله بخلاف المترجي يقتضي أن بين التثني والمترجي مشاركة في مطلق الطلب وأنه لا فارق بينهما الا اشتراط امكان المترجي دون اشتراط امكان التثني وليس كذلك إذ المترجي ليس من أقسام الطلب على التصديق بل هو ثقل بالحصول قال الشيخ يس أن كان المراد بالامكان التثني اشتراطه في التثني الامكان الخاص الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين فهذا باطل لانه حينئذ يشترطه صدق بالواجب (٣٣٩) مع أنه لا يقع فيه التثني فلا يقال ليت

ولا يشترط امكان التثني بخلاف المترجي (فتقول ليت الشباب يعود) ولا تقول له يعود لكن اذا كان التثني ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطماعة في وقوعه والا لاصار ترجيا

هي حرف تصريه نسبة الكلام انشاء بحيث لا يستعمل الصدق والكذب وتفيد أن في نفس المتكلم كيفية متعلقة بتلك النسبة فهي باعتبار تلك النسبة تفيد الانشاء عليها اذا يقال في المتكلم بقوله ليت ما لا أحج به صادقا او كاذبا في نسبة النبوة لئلا لانه متين لتلك النسبة لانه لا تصح في الخداج وباعتبار ما وضعت لتشعر به فمما تستر به غير وهو أن هذا المتكلم يقتضي تلك النسبة ولهذا يقال الانشاء يستلزم الاخبار (ولا يشترط) في وجود التثني (امكان التثني) بل يصح معه استحالة ما وجوبه فقد تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل بخلاف المترجي فيشترط فيه الامكان ولذا (تقول) في التثني (ليت الشباب يعود) مع استحالة عود الشباب فاذن لا تقول لعل الشباب يعود وقد تقدم أن التثني لا بد أن تكون فيه طماعة فاذا كان ممكنا فلا بد من نفي الطماعة فيه والا كان ترجيا فاذا كان الحال مثلا مرجوا للحصول قلت لعل في هذا العام ما أحج به وان كان لا طماعة فيه ثم لما ذكرنا لفظ الموضوع للتثني وهو ليت أشار الى الفاظ توسع فيها فاستعمل للتثني وهي هل ولو لعل ولم يؤخذ كرهل منها حتى انتهى وحاصله أن ما أفهمه كلام المنصف من أن عود الشباب مستحيل عقلا ممنوع وهو سؤال حسن لكن يمكن أن يقال عود الشباب مستحيل فاذن فسرنا الشباب بالنسب التثني لا يتجاوز الثلاثين وكونه لم يتجاوز ذلك بعد أن جاوز جمع بين التصديق فهو مستحيل عقلا وان فسر الشباب بعود تلك القوة والشايط الحاصل قبل الشفوخة جاء ما ذكره الوردية الله وقد يقال باستحالة أيضا فان نفس تلك القوة يستحيل عودها فالتمكن عقلا عود مثلها لكن القطع حاصل بأن المراد من قولنا ليت الشباب

التثني ليت الشباب يعود أي مع أن عوده محال عادة كذا في ابن يعقوب وهو مسمى على أن المراد بالشباب قوة الشيبوية فتعاقب عودها بالتوسع محال عادة ممكن عقلا وفي عهد الحكمين ان الشباب عبارة عن زمان ازدياد القوى النامية كما مر في اجزاء العتلي واعادة الزمان محال عقلا لاستلزامه أن يكون لزمان زمان (قوله يجب أن لا يكون الخ) لما تقدم أن التثني يجب أن لا يكون فيه طماعة (قوله والا لاصار ترجيا) أي الواجب أن كان هناك طماعة في الوقوع صارت ترجيا وحينئذ لا يستعمل فيه الا الالفاظ الغالبة على الترجي كهل وعسى مثلا اذا كنت تطلب حصول مال في العام متوقعا وطماعة في حصوله قلت لعل في مال في هذا العام أحج به وان كان غير متوقع ولا طماعة اليه قلت ليت ما لا كذا فترجنا العدوى وفي الفري انه اذا كان الامر الممكن متوقعا يستعمل فيه لعل وان كان مطموعا به تستعمل فيه عسى والفرق بين الترجع والطمع أن الاول لا يبلغ من الشاق وإذا أخر الطماعة عن التوقع اه كلامه ويؤخذ من قول الشاعر لكن ان كان الخ التباين بين التثني والمترجي لانهم اوان اشتر كافي طلب الممكن لكنهما مقاربان عباد كرموعلى ما في المطول وهو التصديق من أن الترجي ليس بطلب بل هو ثقل بالحصول يكون التباين بينهما أظهر والطماعة بخلاف الباء ككراهية مستند يقال طمع فيه طمعا وطماعة

وقد يتقن سهل قول القائل هل لي من شفع في مكان يعلم أنه لا شفع له فيه لإبراز المتنى لكمال العناية به في صورة الممكن وعليه قوله  
أصل كتابي عن الكفار فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا

قوله (وقد يتقن سهل) أي على سبيل الاستعارة الشعة بأن شبه المتنى المطلق بمطلق الاستفهام بجماع مطلق الطلب في كل فسر  
أنشبهه إليزيات فاستعيرت هل الموضوع للاستفهام المرفق المتنى المرفق أو على سبيل الجواز الموصول من استعمال المقيد في المطلق  
أم استعماله في المقيد بيان ذلك أن هل طلب الفهم فاستعملت في مطلق الطلب ثم استعملت في طلب حصول الشيء المحبوب من  
حيث اندراج تحت المطلق فيكون (٢٤٠)

(وقد يتقن سهل نحو هل لي من شفع حيث يعلم أن لا شفع) لأنه حينئذ يتعنه جملة على حقيقة  
الاستفهام لحصول الجزم بانتفاءه والتكئة في المتنى سهل والعدول عن ليت هو إبراز المتنى لكمال العناية به  
في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفاءه

بذكرهما مجازاً في غير مناسبة ما ذكره من لولعل فقال (وقد يتقن سهل) أي  
وقد يستعمل المتنى لفظ هل التي هي للاستفهام في الأصل وذلك (نحو) قولك (هل لي من شفع)  
وإنما يقال هذا لقصد المتنى (حيث يعلم أن لا شفع) بطمع فيه ولتضمين المتنى المستلزم لمتنى  
المتنى زبد من التي لا تزداد في الاستفهام الفاعل المنقول إلى التي ومعلوم أنه حيث يعلم أن لا شفع لا يصح  
حل الكلام على الاستفهام المقضي لعدم العلم بالاستفهام عنه ثبوتاً ونفيًا ولكن هذا إنما يصح عدم  
صحته حل الكلام على الاستفهام وأما على خصوص المتنى فيفتقر إلى قرينة أخرى بدليل أن مثل هذا  
الكلام يقال عند العلم بنفي الشفع لقصد مجرد التصريح والتعزّن فانه يقال ما أعظم الحرز لمتنى  
الشفع كذا قيل ولكنك أن تقول لما كان التصريح والتعزّن على نفي الشيء الذي لا يطعم فيه إلا أن  
ولافي المستقبل يستلزم كون الموصوف ذلك بمتنى مافات واللام يتصر عليه كان لا تنافي الكلام غنيا  
في المعنى ولو أمكن أن بقصد مع التعزّن فصم التمثيل بمجرد ما ذكر فليفهم والسرفى العدول عن ليت  
التي هي الأصل في المتنى إلى هل في نحو هذا الكلام إبراز المتنى في صورة الاستفهام عنه الذي لا جزم  
بانتفاءه لاظهار كمال العناية به حتى لا يستطيع الاتيان به إلا في صورة الممكن الذي يطمع في وقوعه  
ووجه كونه من الاعتبار المناسب للقام أن أصل المتنى اظهار الرغبة في الفائم مضياً أو استعقاباً لا  
لمجرد الاعتذار والاستعطاف ليطالب ليرحم المتنى وأما مجرد موافقة الخاطر والترويح على النفس  
والوجه المذكور ما يلحق في هذا الاظهار فاذ القضي القام الاضافة لاحد هذين الوجهين مثلاً عدل عن  
أصل المتنى إلى صورة الاستفهام اظهار إرادة كمال العناية بأمامها الإبلغة للاستعطاف فظاهر كان إذا  
كان الخاطب لا يعطف إلا بالبلغة وأمامها الترويح النفس فلا يتقبلون أن المتنى يمكن أشد

بعد عوده بالجيش أو النوع لا بالخص ببق على المصنف وعلى السامع سؤالات أخرى هو أن  
ما لا يتوقع كيف يطلب فالاصوب ما ذكره الامام وأنبأه من أن المتنى والترجي والقسم والنداء ليس  
فيها طلب بل تنبيه ولا بدع في سمعته انشاء وإنما تنازع في جعله طلباً وسؤال آخر هو قوله ولا يشترط  
إمكانه يقتضى أنه قد يكون رغباً بعدد ما يدخل في ذلك الترجي وظاهر كلام النحاة أنه ان كان رغباً  
فله الترجي وان كان بعد انشاء المتنى وقد صرح بذلك المصنف في آخر الكلام ثم يقتضى كلامه أن  
المستحيل أحد جملة المتنى والذي يظهر أن استعماله فيه يقع على خلاف الأصل وقد أعرب التنوين  
فقال في الاقصى القريب المتنى يكون معشوقاً لنفسه والمربوح قد لا يكون ويكون المرجو متوقفاً

قبل غير حاصل وقت  
الطلب تأمل (قوله) حيث  
يعلم الخ حيث ظرف  
لنحو أي وإنما يقال  
هذا لقصد المتنى حيث  
يعلم الخ وهذا إشارة لقرينة  
أفجاز (قوله) لا من حيث  
أي حين يعلم أنه لا شفع  
وقوله فاصول الجزم  
بانتفاءه أي والاستفهام  
يقتضى عدم الجزم  
بالاستفهام بل الجهل بالشيء  
فلو حل على الاستفهام  
الحقيق لحصل التناقض  
والحاصل أنه حيث كان  
يعلم أنه لا شفع يطمع فيه  
لا يصح حمل الكلام على  
الاستفهام المقضي لعدم  
العلم بالاستفهام عنه ثبوتاً  
أو نفيًا فحمل الكلام على  
الاستفهام يؤدي إلى  
التناقض فتعين الجدل على  
المتنى وقد يقال هذا إنما  
يقصد عدم صحته حل الكلام  
على الاستفهام وأما على  
على خصوص المتنى فيفتقر  
إلى قرينة أخرى معنيته  
ولا تنافي الصارفة بدليل

أن مثل هذا الكلام يقال عند العلم بنفي الشفع لمجرد التصريح والتعزّن فانه  
يقال ما أعظم الحرز لمتنى الشفع ولك أن تقول لما كان التصريح والتعزّن على نفي الشيء الذي لا يطعم فيه إلا أن ولافي المستقبل يستلزم  
كون الموصوف ذلك بمتنى مافات واللام يتصر عليه كان ذلك الكلام غنياً في المعنى ولو أمكن أن بقصد مع التعزّن فصم التمثيل لمجرد ما ذكر  
(قوله) لكمال العناية به أي لاظهار الرغبة فيه (قوله) في صورة الممكن الخ أي والممكن الذي لا جزم بانتفاءه فاحصل مع الاستفهام  
لأن المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكناً لا جزم بانتفاءه بخلاف المتنى فانه قد يكون محسوراً بانتفاءه وإن كان ممكناً

(قوله وقد يتنبى بلو) أى على طريق التصور لأن أصل وضعها الشرطية والتصور فيها مثل ما تقدم فى حل ولم يذكر الشارح تكتة العدل عن التنبى بلبت إلى التنبى بلوكاذ كرى فى وقد يقال ان تكتة الاشعار بعبارة متناه حيث أرى فى مودة مالم يوجد لاني حسب أصلها صرف امتناع لامتناع كذا فى رصنا العدوى (قوله نحو لو تانينى قصدتى) أى لستك تانينى قصدتى (قوله بالنصب) أى بالنصب قصدتى بأن مضرة بعد الفاء جواب التنبى وأما تانينى فهو مرفوع بعبارة مقدرة على الياء المتعلق والفعل المنصوب فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم والمعنى أتتى أيتا منك قصدتى (٣٤١) وسعى ما بعد الفاء جوابا والحال أنه فى تأويل معطوف على مصدر متوهم والمعنى أتتى أيتا منك قصدتى

(د) قد يتنبى (بلو نحو لو تانينى قصدتى بالنصب) على تقدير أن قصدتى فإن النصب فى رتبة على أن لو ليست على أصلها لا ينصب المضارع بعدها بأضمار أن وانما يضر بعد الاشياء الستة والناسب ههنا هو التنبى

تروى بجمان خلافة فإذا كانت فى غاية الامتياز ناسب ما ذكر قبلنا مثل (د) قد يتنبى أيضا (بلو) على وجه التوسع وكان أصلها الشرطية وذلك (نحو) (قوله) (لو تانينى قصدتى) أى لستك تانينى قصدتى (بالنصب) أى بالنصب قصدتى بأن مضرة بعد فاجواب التنبى والمعنى أتتى أن يقع اتان قصدت فافعل المنصوب فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ويسمى ما بعد الفاء جوابا ولو كان فى تأويل مفرولان المعنى كما أشيرنا إليه أن وقع منك اتان فانه يقع تحديث فغدت تضمن الكلام جواب شرط اقتضاء المعنى فالتعب دليل على خروج لو عن أصلها من الشرط اذ لا ينصب الفعل بان مضرة بعد الفاء إلا بعد الاشياء الستة التى هى الاستفهام والتنبى والعرض ودخل فيه التخصيص والامر والنهى والتنبى والناسب أى الاولى أن يجعل عليه هنا كغيره مما يشبهه من هذه الاشياء التنبى وذلك لشبوع استمرتها ذلك ولواحتل الاستفهام والنهى لكن الأكثر شيوعا التنبى فلورفع الفعل بعدها لتخصص التنبى لاحتمال الشرطية حيث ذل ولو التنبى هذه قبل انتهى التى تستعمل مصدرية بعد فعل وقد كثيرا لاستفنا بها من ذلك الفعل وعلى هذا تكون النسب لضمين والمشتق عنه معنى الطلب فيكون جارا على خلاف القياس اذ ليس طلبا محضا ولهذا استصنف وقيل انها تقلت للتنبى مستغلة من غير أن يبقى فيها معنى الشرطية وقيل بقى فله معنى الشرطية وأشر بمعنى التنبى فاذا قبل على هذا لو تانينى قصدتى فالمعنى لو حصل ما يتنبى وهو الاتيان فالتحديث لسرنا ذلك ونحو هذا وهذا شارفا على ما مبسوطه فى النحو ووجعا استعمالها كثيرا التنبى انتهى فى الأصل تدخل على المنوع والحال والحال هو المعنى

والمعنى قد لا يكون فالتنبى أى من التنبى من وجه والتنبى أعظم من الترجى من وجه (تنبيه) قال التنوخي أيضا المرجو بل حصل خبرها لا محبا وقد يكون حصول اسمها خبرها وقد يكون حصول الجلب من اسمها وخبرها انتهى ولعله يريد يحصل اسمها خبرها نحو قولك لعل القيام موجود ويحصل الجلبه فلو لعل أن يقوم زيد وهذا بعينه ينقل الى التنبى وما قاله لا يتحققه فإن المعنى فى الجمع حصول الخبر لا لاس لان الموضوع لا يطلب حصوله ثم قال المصنف وقد يتنبى بل مثل حل من شقيق حيث يعلم أنه لم يكن قال تعالى فبل لئامن شفعنا فيه فقالوا لا يراى التنبى فى صورة الممكن وقد يتنبى بلوكقولنا تانينى قصدتى وانما يتعين ذلك اذا كان بالنصب فان لم يكن احتمل ويجوز طوعا

مفرد تطرا لمعنى الكلام لان المعنى ان وقع منك اتان فانه يقع تحديث فغدت تضمن الكلام جواب شرط اقتضاء المعنى (قوله) فان النصب فى رتبة الخ أى لربنة لفظة والظاهر أنه لورفع الفعل بعدها ان كان هناك قرينة تدل على التنبى على ما اولنا (قوله) ليست على أصلها أى وهو الشرطية والتعلق (قوله بعد الاشياء الستة) وسعى الاستفهام والتنبى والعرض ودخل فيه التخصيص لقرينة والامر والنهى والتنبى وأما الترجى فساقت لانه لا ينصب فى جوابه عند البصريين بل عند الكوفيين والدعاء داخل فى الامر والنهى فادفع ما قال ان الاشياء التى ينصب المضارع بعد الفاء بأن فى جوابها تسعة لاس (قوله والناسب ههنا هو التنبى) أى والاولى بالحل عليه ههنا المثال هو التنبى

(٣١) - مروح الشخص ثانى دون غير من هذه الاشياء وذلك لشبوع استعمال قولك لانه فى الأصل تدخل على الحال والموضوع والحال يتنبى كثيرا وانما احتمل الاستفهام والنهى لكن الأكثر شيوعا التنبى والجل على الشاى اولى وما استعمل من كلام المصنف من أن المضارع ينصب فى جواب التنبى بلونقل السبوطى فى التكت عن ابن هشام عن السفاقي خلافة ثم ان المستفاد من كلام الشارح أن لو التنبى هو الشرطية الا أنها أشر بمعنى التنبى وحيث فلا بد لها من جواب لكن تكتة التزم حذفه وعليه فاذا قبل لو تانينى قصدتى فافعل لو حصل ما يتنبى وهو الاتيان فالتحديث لسرنا ذلك وقيل انها تقلت من الشرط التنبى مستغلة من غير أن يبقى فيها معنى الشرطية وقيل انها هى التى تستعمل مصدرية وعلى هذين القولين فلا جواب لها لغير وجهها معنى الشرطية والتعلق والاختلاف مبسوط فى كتب النحو

قال السكاكي وكان سروف التندميم والتضيض هلا ولا لاقلب الهامزة ولولا ولوما أخوتهم سمار كبتين مع لا وما الزيدتين

(قوله كان سروف الخ) الأولى أحرف بصيغة جمع القلة لأن يقال أنه مبنى على أن مبدأ أجمع الكثرة من ثلاثته وأورد لفظ كان لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز أن تكون كل كلمة رأيتها الآن النصرف في الحروف بعدد وميت سروف التندميم لأنها إذا دخلت على الفعل الماضي أودت بحمل الخطاب نادما على ترك الفعل وميت حروف التضيض لأنها إذا دخلت على المضارع أودت بحمل الخطاب وحسنه على الفعل (قوله أخوتهم سمار كبتين) الضمير منها لهول ولو ومركبتين حال من الضمير المصروع كما أشاره الشارح وقوله مع لا وما طرف لقوله مركبتين وذلك بأن ضمت لامه هل فصارت هلا ثم أبدلت الهاء همزة فصارت الأودضت مع لوفصارت لولا فحصل من التركيب مع لا ثلاثة أحرف وضمت ما مع لوفصارت لوما فلا تكون مع هل ومع لوما تكون مع لوما خاصة لكن قد اشترأن (٣٤٣) مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الأحاد على الأحاد كما في مركب

قال (السكاكي) كان سروف التندميم والتضيض وهي هلا ولا لاقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما) خبر كان أي كأنها مأخوذة من هل ولولاقتن لقتن حال كونهما (مركبتين مع لا وما الزيدتين

كثيرا ثم رقب على كون هل ولولاقتن تصرفا وقع من السكاكي فقال (السكاكي) أي قال السكاكي (كان سروف التندميم والتضيض) مصدر حاضر بمعنى حض بمعنى حدث على الشيء (و) تلك الحروف (هي هلا) بتشديد اللام (والأ) بتشديد اللام أيضا وهي هلا بعينها وانما صارت الأ (قلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة) أي كأن هذه الحروف الأربع مأخوذة (منها) أي من هل ولولاقتن لقتن (مركبتين) أي أخذت تلك الأحرف منهما حال تركبها (مع لا وما الزيدتين) عليهما فلا مركبت مع هلا فصارت هلا ثم أبدلت الهاء همزة فصارت الأ لا مركبت مع لوفصارت لولا فحصل من التركيب مع لا ثلاثة أحرف ومركبت مع لوفصارت لوما فقتن بهذا أن لا وما ليسا مستويين فيما حصل عن تركبهما واتكل في البيان على ظهور المراد ثم في العبارة تسامح لا يخفى لأن ظاهرها أن هلا مثلا أخذت من هل في حال تركبها مع لا وهل في حال تركبها مع لا هي نفس هلا فقد أخذ الشيء من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد أن هلا مشددة مركبت من هل ولا تركبها وأخذها بالفعل إعادة الأخذ هي هل ولو وما في حال أفرادها وتركبها ونفس الأخذ ويمكن أن يعمل على معنى الثاني مذهب سيبويه وأنكره كثير من النحاة والاستدلال على جوازه بقوله تعالى فلو أن لسكرة فتكون من المؤمنين بنصب تكون فيه نظير لجواز أن يكون معطوفا على كذا تقول الشاعر

لنس عبادة وتقر عيسى • أحيائي من ليس الشوف

قال السكاكي وكان هلا والأحرف في التضيض والتندميم أخوتان من هل وكذلك لولا ولوما زيدت على بعضها لأعلى بعضها ما أو ألقبت فيها الهاء همزة وتركبت هذه الحروف ليتوابعها في الماضي التندميم نحو هلا أكرمت زيدا وفي المستقبل التضيض نحو هلا تقوم وقد بقي لعل أي تسعمل لعل فيما بعده ومن

القوم دولهم والامر هنا ليس كذلك وزان هذا التركيب الواقع في المتن أن تقول أكل الزيدان مع عمرو وبكر على معنى أن عمرو صاحب كلام من الزيدتين في الأكل وأن بكر صاحب أحدهما فقط وقد يقال إن ما اشتر هذا أمر أعلى لا على فلا منع في مخالفتها كما صرح بذلك حسواشي الاشعري واعترض على المصنف بأن هذه الحروف إنما أخذت من هل ولو قبل التركيب لافي حالة التركيب لانه يلزم عليه اتحاد الماخوذ والمأخوذ منه لانه قيدا لماخوذة منه بالتركيب المشد كور فالماخوذة هلا والأولولا ولوما والمأخوذة من هل ولو في حال تركبها

لتضمينها

مع لا وما الزيدتين وذلك بعينه هلا والأولولا ولوما فحصل ما أخوذة

ولا يخفى فساد لافيه أخذ الشيء من نفسه وأوجب بأن قوله مركبتين حال مقدرة والمعنى أنها مأخوذة من لو وهل حال كونهما مقدري التركيب مع ما ذكرنا حال حقيقة بحيث يكون المعنى أنها مأخوذة منهما حال كونهما مركبتين عند الأخذ كذا في القنري وديانة لا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير الأولى ما أعياه سم بأن معنى كلام المصنف أن هذه الأربع حال كون كل منها صحيحولا كلمة واحدة قلني واحدا مأخوذة من نفسها حال كونها غير مجعولة كذلك بل حال كونها تكتنن فتغاير اسم هذا الاعتبار وهو معنى قول عبد الحكم إن المأخوذ الكلمات الأربع والمأخوذة من هل ولولا حال التركيب مع لا وما لا بعده فلهذا المأخوذ والمأخوذة على ما فهم والجب الجواب يجعل الحال قد رفع لانه لا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير ١٥ والحاصل أنه على الجواب الأول المأخوذ حقيقة التركيب بالفعل والمأخوذة من قدر التركيب على الجواب الثاني المأخوذ مركب تركيبا لعل فيه الكلمات كلمة واحدة بمعنى واحد والمأخوذة من مركب تركيبا ليس بهذه الكلمات بل هو ضم أحصى الكلمتين أي آخر فيأصل





في الماضي التنديم نحو هلا كرمت زيدا وفي المضارع التضيض نحو هلا تقوم

الكل في أفرادة فيكون في الحروف شبه واطو ولوجعل الحرفان المذكوران من أول الامر التنديم والتضيض لاقتضى أنهما موضوعان لكل منهما ما لا يشترط والتواطؤ قريب من الاشتراك لأن الأصل عدم تعدد الوضع وانما قلنا شبه الخ لأن التواطؤ الحقيقي انما يتصور في غير الحروف (قوله التضمين) بصيغة اسم الفاعل صفة التي جرت على غير من هي فلهذا أبرز الضمير ولو قال أي من معنى التني التي تضمينها مكان أو وضع (قوله في الماضي) أي مع الفعل الماضي (قوله التنديم) أي جعل الخطاب نادما ووجه التوليد انما يتبين انما يكون في الأمور المحبوبة فإذا مات الأمر المحبوب ندم الخطاب عليه وان كان مستقبلا حصة عليه فالقالت ان غيبة المتكلم الشيء لا تقتضي تنديم الخطاب عليه فكيف يتولين طلب المحبوب التنديم قلت ان المتكلم انما يندم الخطاب على الشيء لأجل شقيقته عليه فإذا ترك الخطاب ما هو محبوب للمتكلم بدمه عليه شقيقته عليه وكذا يقال في التضيض (قوله نحو هلا كرمت زيدا) أي نحو قولك لخطابك بعد فوات أكرامه زيدا (قوله على معنى) أي بمعنى لينك أكرمته وذلك لأن الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة (٣٤٤) فغير يمكن تنجيمه لصيرورته محالاً ولما فات وقت امكانه مع ما فيه من

الحكمة المقضية للفعل المعلومة للخطاب صادف في الكلام إشارة إلى أنه كان مطلوباً من الخطاب فعله فيصير الخطاب سماع هذا الكلام المقيد لهذا المعنى نادماً فغره على معنى الخ إشارة إلى أصل التني وقوة قصد الخ إشارة إلى تولد التنديم (قوله وفي المضارع) أي ويتولمته مع الفعل المضارع وكان المناسب أن يقول وفي المستقبل لأن صيغة المضارع مع هذه الحروف تحتمل الحذف والاستقبال والتضيض انما يكون في المستقبل وأيضا صيغة المضارع اذا كانت بمعنى

التي التضمين مما ياء (في الماضي التنديم نحو هلا كرمت زيدا) ولو ما كرمته على معنى لينك أكرمته قصدنا إلى جملته نادماً على ترك الأكرام (وفي المضارع التضيض نحو هلا تقوم) ولو ما تقوم على معنى لينك تقوم قصدنا إلى حصة على القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاك لكنه حاصل كلامه وقوة تضمينه مصدر مضاف إلى المفعول الأول ومعنى التني مفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ تضمينه ما على لفظ الفعل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كان لعدم القطع بذلك

من معنى التني التي تضمينها (في الماضي) أي يتولمته حيث استعملنا مع الفعل الماضي معنى (التنديم) أي جعل الخطاب نادماً لما ظهر أنه كان ينبغي أن يفعل ما فاتته لما فيه من الحكمة المقضية للفعل بصير لقرآننا وما وذلك (نحو) قولك بعد فوات أكرامه زيدا (هلا كرمت زيدا) والفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة بل تنجيمه لصيرورته محالاً ولما فات امكانه مع ما فيه من الحكمة المقضية للفعل المعلومة للخطاب صادف في الكلام إشارة إلى أنه كان مطلوباً من الخطاب فعله فيصير الخطاب سماع هذا الكلام المقيد لهذا المعنى نادماً فغره على كونه مطلوباً وهو الذي أوجب تنجيمه أنه كان ينبغي أن يفعل وقت امكانه فعله نادماً على هذا لينك أكرمته (ولو يتولمته) (في المضارع) أي في الاستقبال لا في مطلق صيغة المضارع فانها قد تكون المعنى المقيد للتنديم (التضيض) أي الحذف على الفعل لا مكان وجوده وقد خرج التني من هذا في هذا عن مفاده الأصلي بخلاف التنديم السابق وذلك (نحو) قولك في الحضر على القيام (هلا تقوم) وانما توصل بالتي إلى هذا الحضر السموات فأطلع فيه جواب الترجي لا ما نقول هذا فن لا ترجع واستند به بعض النحاة على نصب جواب

الماضي كانت تلك الحروف معها التنديم (قوله التضيض) أي الحذف على الفعل (وقد)

لا يمكن وجوده (قوله نحو هلا تقوم الخ) أي نحو قولك في الحضر على القيام هلا تقوم (قوله على معنى) أي بمعنى لينك تقوم وهذا إشارة إلى أصل التني وقوة قصد الخ إشارة إلى تولد التضيض (قوله في الكتاب) أي التني (قوله مصدر مضاف الخ) أي بتقدير الكلام لتضمين الكلام كل ولو معنى التني أي لا إلامها فادتنك لأن التضمين هو الإلزام (قوله لا يوافق معنى كلام المفتاح) أي لأن التضمين عبارة عن الاشتغال سواء كان على وجه الإلزام أو لأوصاف المفتاح عبرة بالإلزام حيث قال مطلوباً بالإلزام التركيب التنبية على الإلزام ولو معنى التني كذا فرب بعضهم وبعبارة ير عدم الموافقة من جهة أن صيغة الفعل تقتضي أن هلا ولا يلائم على أمر زائد على التني بطريق الوضع وليس كذلك بل هلا يلائم بطريق الوضع الأعلى التي كابدل عليه كلام المفتاح ويحتمل أن عدم الموافقة من جهة أن كلام المفتاح يدل على أنه لا فعل ولو على التني بفعل فاعل وجعل حائل فيوافق النسخة التي فيها لتضمين على لفظ الفعل لأن الإلزام في كلامه فعل لازم وهو المتكلم بخلاف التني على وزن الفعل فله يفتش أن دلالة ما على التني أمر ذاتي لا بفعل فاعل فلا تكون هذه النسخة موافقة لكلام المفتاح (قوله لعدم القطع بذلك) أي بالاختلاف المذكور المتفق لتركيبها الجواز

وقد يتنبى بلعل فتعطي حكم لتفعل على أجمع فأزورك بالتصديق بعد المار جوعن المحول وعليه قرأنا صام في رواية خفض لعل أبلغ  
الاسباب أسباب السجوات فاطلع إلى الله موسى بالتصديق

أن يكون كل كلمة برأسها لأن التصرف في الحروف بعيد (قوله وقد (٣٤٥) يتنبى بلعل) التي هي موضوعه لترجي

وهو ترقي حصول الشيء  
سواء كان محمولاً أو يقال له  
قطع حصوله كقطعتنا  
أو مكروهاً ويقال له اشتاق  
نحو لعل أموت الساعة  
فليس الترجي من أنواع  
الطلب في الحقيقة لأن  
المكروه لا يطلب (قوله  
و ينصب في جواب المضارع  
الخ) بيان لاطعاً بحكم  
ليت فلا استعملت لعل في  
موضعها الأصلي وهو  
الترجي ليمتنع المضارع  
بعدها من نصب المضارع  
بعدها من نصب المضارع  
بعدها من نصب المضارع  
مستقلة في التنبى الأعلى  
مذهب البصريين الذين  
لا ينصبون المضارع في  
جواب الترجي إلا جواب  
له عندهم لا على مذهب  
الكوفيين الذين يشنون له  
حجواً ويجوزون نصب  
المضارع في جوابه (قوله  
لعل المار جوع) أي إنما  
يتنبى بلعل إذا كان المرجو  
كالخروج في المثال المذكور  
بعد الحصول فلا لازم  
قوله لعل المار جوع متعلقة  
بقوله يتنبى بلعل كما يدل عليه  
كلام الشارح بعد (قوله  
وهذا) أي وبسبب هذا  
البعث أشبه ذلك المرجو  
البعث للحصول المحال

(وقد يتنبى بلعل فتعطي حكم ليت) وينصب في جواب المضارع على ضمير أن (نحو لعل أجمع فأزورك)  
بالتصديق بعد المرجوع من الحصول) وهذا يشبه المحالات والمكلمات التي للأصابع في وقوعها  
فتوابعها معنى التنبى

لأن التنبى هو عبارة عن الرغبة حتى أنه يتعلق بالمحال فغالب التصديق فاعلم في حلا تقوم ليتك تقوم والمعنى  
في لو ما تقدم وقد علمت أن ليت المقدرة هنا معناها الطلب المؤكد لا التنبى الحقيقي ثم السري في تركيب  
هل ولومع لا راداً فاعلم أن كدرون سائر الحروف أن الطلب مع التنبى عهد فيه في الجملة كونه لتويع  
والترديد كقولك لا أول لم تكرمه فالاول لتويع على عدم الأكرام والثاني للترديد والسكاك ظاهر  
عبارة هو ما قال المصنف وقد أثرنا في تحقيقه أن لا يعبر بكان المتضمنة لعدم الجزم لأن الأكرام  
التصديق على أن الحروف وضعت كذا في أصلها ولا تصرف فيها فصحت أن تكون غير مأخوذة  
بما ذكرته أنه لم يجعل تركيبها بنفس الترديد والتقصيص من أول وهلة بل بتوسط التنبى لأن الترديد  
متعلق بالمضي والتقصيص بالمستقبل فكأنهما يتخلطان فأرتكب معنى التنبى واسطة لاطعاً لطلب في المعنى  
ليكون كالجس له ما فيكون في الحروف شبه أو أطولاً شبه اشتراك لأن التوافق أقرب من الاشتراك  
وإنما قلنا شبه لأن التوافق الحقيقي إنما يتصور في الحروف (وقد يتنبى) أيضاً (بلعل) التي هي  
الترجي والترجي هو ارتقاب الشيء وهو يشمل المحبوب والمكروه فليس هذا من أنواع الطلب في الحقيقة  
لأن المكروه لا يطلب فلا ينصب الجواب بعد لعل كأنه ينصب بعد أنواع الطلب ولكن إذا استعمل لعل  
لعل التنبى (٥) فيمنع ذلك (تعطي حكم ليت) في نصب الجواب التي هي المضارع بعد إتمام تقديره وأول ذلك  
(نحو) قولك (لعل أجمع فأزورك بالتصديق) أي ينصب أزورك على تقدير أن المعنى ليت المار جوع صامني  
فتمتد الزيادة وإنما ينصب كذلك عند قصد التنبى (بعد المار جوع) وهو الخ في المثال (عن الحصول)  
الترجي لا ينافي هذا لأن التصديق ينظر في الترجي والتنبى إلى اللفظ والياني ينظر إلى المعنى وقول المصنف  
(بعد المرجوع من الحصول) قد يقال كيف يجمع ذكر الترجي مع البعد وجوابه أنه ما ذكر الترجي  
الصالح عليه أنه أقرب بل ذكر المار جوع المشتق من الزامه لا شك أن الزيادة لتمامه من القرب  
والبعيد وقول المصنف ليتود وقوله لتضمينهم معنى التنبى يشعر بأن معنى التنبى يجمع مع الاستفهام  
في هل والاولا ومع الامتناع في لولا وأما ما دللنا معنى الاستفهام والامتناع ويحفظه التنبى وفيه نظر  
بأنه في هل ولورساق عن التوضيح تحقيقه في بقاء الترجي مع الاستفهام في لعل وأما الاستفهام في  
هلا والاولا والامتناع في لولا ولوما فلا شك في عدمه إلا أن يذهباً بالتقصيص والترديد ثم قول المصنف  
ليتود منه في الماضي الترديد وفي المضارع التقصيص صواب العبارة أن يقول وفي المستقبل لأن  
المضارع إذا وقع بعده الحروف احتل المضي والاستقبال كما ذكره ابن مالك وغيره والتقصيص  
لا يتعلق بالمضاربة التي هي صفة لفظ الفعل بل بالاستقبال الذي هو أصله وأصله (تنبيه)  
قد تضمن التنبى معنى الخبر قال الخنثى في قوله تعالى ولوترى اذ وقفوا على النار فقالوا بالنيار فزولا  
نكذب بآيات ربنا بنجر وإن يكون ولا نكذب معطوفاً على ترى وأما حال ولا يدفعه قوله تعالى واتهم  
لكا يولن لأنه قد تضمن معنى العدة فتعلق به التكذيب وهذا ما قدمنا الوعد به عند الكلام على حل

بجامع عدم الحصول في كل (قوله فتوابعها) أي في ذلك البعد أو أشبهه المذكور معنى التنبى لما من أنه طلب محال أو يمكن لاطع  
في وقوعه فقد ظهر أن هذا التنبى في هل ولومع في مجازي وفي لعل من مستبعدات التركيب وليس معنى مجازيها كذا في عبيد  
الحكيم والحاصل أن لعل مستعمل في هي جوقه في التنبى في البعد فواضح ذلك الشبه عليه

(قوله طلب حصول صورة الشيء في الذهن) أي طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم وفي هذا التعريف إشارة إلى أن السمع والنه في الاستفهام أي طلب الفهم وأن الفهم هو العلم لأن الحصول هو الإدراك واعترض هذا التعريف بأغبيها منع وذلك لأنه يشعل مثل على صيغة الامر فإنه دال على طلب حصول صورة في الذهن مع أنه أمر لا استفهام فكان على الشارح أن يذكر بدوات مخصوصة ليخرج نحو علمي وفهمي وأجيب بأنه تعريف بالعلم أو بالاصالة للبعد أي طلب مجهود وهو ما كان بالادوات المخصوصة أو أن ال في الذهن عرض عن المضاف إليه أي في ذهن المتكلم وأما علم وفهم فإن كل منهما يدل على طلب حصول صورة في أي ذهن كان ولا يقال أن علمي وحكي وكذلك فهمي يدل على طلب حصول صورة في ذهن المتكلم لأن هذا ليس من صيغة علم وفهم بل من الاتيان بضمير المتكلم وأجاب الحنفية بحجج آخر وحاصله أن المقصود بالذات في الاستفهام المعلوم من حيث صورته السماة بالوجود الظلي أي الذهني لا المعلوم من حيث ذاته فقوله هل فاعلم بالمقصود بذلك الاستفهام حصول صورة القيام في الذهن لتعذروا بوجده فهو المقصود (٢٤٦) بالذات في الامر المذكور وهو العلم من حيث ذاته لا من حيث

صورته لأن المقصود به حصول نفس العلم في الذهن والحاصل أن المراد بالصورة في تعريف الاستفهام المعلوم من حيث صورته وفي ذلك الامر العلم من حيث ذاته وحيث فلا شمول وهذا نظرا لاختلاف أهل الميزان في أن الترتيب على الترتيب طريق الاصلة هل هو المعلوم أو العلم فنذهب بعض إلى الأول والعلم بطريق التبعية وذهب آخرون إلى الثاني والمعلوم بطريق التبعية وهذا من على مغارة العلم للعلوم وذهب الحكماء إلى

(ومنها) أي من أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها فهو لها أو التصديق

فصار يشبه المحالات التي لا طمع فيها فاستعملت فيه لعل كاستعماله للتشابه هذا المعنى لاحتاجنا على هذا فليس غنى حقيقة وهذا بناء على أن لعل لا جواب لها لما تقدم وهو مذهب البصريين والاميل نصب الجواب بعده على تفصيل معنى لست كما هو مذهب الكوفيين (ومنها) أي من أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فإن كانت تلك الصورة المطلوبة وقوع نسبة في الخارج أو لا وقوعها يعني أنه طلب أن وقوع النسبة هل هو محقق خارجيا أو لا لأنه طلب مجرد تصور الوقوع بل الانشام وانظر وقول الزمخشري أن التكدب تتعلق به العدة بخلاف المأذ كره ابن قتيبة من (ومنها) الاستفهام (الخ) من الاستفهام أحد أنواع الطلب استفعال فهو طلب الفهم وتبين يخرج عن ذلك لتعريروا وغيره ولا فاعلم ذلك كرهها المصنف وهي الهمزة وهل وما من وأي وكيف وأين وأنى ومضى وأيا وينتج الهمزة وبالكسر قليل وهي لغسلم وبقي على المصنف أم فاعلم استفهام متصلة كانت أم منقطعة وسياق بسط الكلام على ذلك عند قول المصنف والباقي طلب التصور وكذلك يقع الاستفهام مجعما وكأي وكذلك يستفهم لعل عند الكوئين وقال التنوخي أنها يبق معها استند معنى التبرج قال ابن مالك في المصباح أن ألفاظ الاستفهام غير الهمزة تأتي بعينها إذا عرفت ذلك فاعلم أن الاستفهام قد يكون لطلب التصور فقط وقد يكون لطلب التصديق فقط وقد يكون لطلب أيهما كان وقدم المصنف ما يطلب به أيهما كان لزيد الفائدة فيه لتفصيل الاستفهام عن أيهما شئت بخلاف ما لو قدم

والا

أن العلم عين العلوم حيث غسروا العلم بحصول الصورة وجعلوا الأضاف من قبيل إضافة الصفة

للموصوف أي الصورة الحاصلة وقرى السكا في المفتاح يفرق آخر بين الاستفهام والامر وهو أن المقصود في الامر حصول ما في الذهن في الخارج والمقصود في الاستفهام حصول ما في الخارج في الذهن لكن خصوص الفعل في هذا المثال وهو علمي يقتضي حصول أثر في الذهن ليكون الفعل أمرا فالقصد من قوله هل فاعلم يحصل القيام التفتي في الخارج في الذهن والمقصود من قوله هل فاعلم القيام الذي في الذهن في الخارج وحاصل هذا الفرق أن الاستفهام طلب حصول صورة الشيء في الخارج في الذهن وحيث فلا شمول وعبارته في المفتاح والفرق بين الطلب في الاستفهام والطلب في الامر والسمي والنداء واضح فأن في الاستفهام نطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك فنشر مطابقا له ونفها سواء تنقش في ذهنك ثم نطلب أن يحصل له في الخارج مطابقا فنقش الذهن في الأول تابع وفي الثاني متبوع وتبعه على ذلك العلامة السيد حواشي المطول وفيه نظرا لأن صيغة الامر لطلب حصول أمر مطلقا سواء كان في الذهن كعلمي أو في الخارج كتم فبذلك في الاستفهام بعض صور الامر فالقول عليه الفرق الأول اه غني (قوله فإن كانت) أي الصورة التي طلب حصولها في الذهن (قوله وقوع نسبة بين أمرين) المراد بوقوعها مطابقا للواقع ونفس الامر كأن المراد بوقوعها عدم مطابقا للواقع (قوله تحصلها) أي أدراكها أي قدر ذلك تلك الصورة التي هي مطابقة للنسبة الواقعة تصديقي

والالفاظ الموضوعه الهمة وهل وما ومن وأى وكه وكيف وأين وأنى ومنى وأيان فالهمة طلب التصديق

(قوله والافهم تصور) أى والأتكن الصور وقوع نسبة الأولاد وهما بل كانت تلك الصورة موضوعا أو محمولا أو نسبة مجردة أو اثنين من هذه الثلاثة أو الثلاثة فمصول أى ادراكها تصديق فصل من كلامه أن التصديق ادراك مطابقة النسبة الكلامية لواقع أو عدم مطابقتها وأن التصور ادراك الموضوع أو المحمول أو النسبة (٢٤٧) أو اثنين من هذه الثلاثة أو الثلاثة ثم

ان هذا التقسيم الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد بالصورة فى التعريف المعلوم كما سبق وهو ما ذكره فى حاشية المطالع لان الوقوع والادراك من قبل المعلوم وذلك قال بعد ذلك فصولها تصديق وذهب بعضهم الى أن تلك الصورة هى العلم بنا على أنه لا تفاوت بين العلم والمعلوم الا بالاعتبار

فالصورة من حيث وجودها فى الذهن علم ومن حيث وجودها فى الخارج معلوم وهذا مذهب الحكماء كإمام (قوله الهمة وهل الخ) اعلم أن هذه الالفاظ على ثلاثة أقسام منها ما يستعمل لطلب التصور فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصديق فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصور تارة ولطلب التصديق تارة أخرى فالقسم الثالث هو الهمة والقسم الثانى هل والقسم الاول بقية الالفاظ

وهسذا الاعتبار صارت الهمة أعم فلذا أتمتها المصنف على غيرها (قوله) وادعاه لوقوع نسبة الخ

والافهم والتصور (والالفاظ الموضوعه الهمة وهل وما ومن وأى وكه وكيف وأين وأنى ومنى وأيان فالهمة طلب التصديق) أى انقياد الذهن وادعاه لوقوع نسبة تامة بين الشئين

تحققه خارجا فذلك المطلوب تصديق وإن لم تكن تلك الصورة تحقق الوقوع بل تصور الموضوع أو المحمول المستلزم من غالب التصورات النسبة بينهما فالطلب تصور وورد على حد الاستفهام عاذا كرر أن قول القائل فهنى أو على طلب حصول صورة فى الذهن وليس استفهاما وأجيب بأن الصيغة أى صيغة أفعل لا تختص بالصورة الذهنية والمراد بالاستفهام ما يشعر بذلك بخصوصه وأما صيغة أفعل فلأنه على التخصيص فى الذهن لا فى هذه المادة وبأن المطلوب عاذا ذكر التخصيص لا الحصول ولا يفتى ما فى الجوابين من التكلف والاول أقرهما (والالفاظ الموضوعه) أى الاستفهام كثيرة منها (الهمة وهل) منها (ماو) منها (منو) منها (أى) منها (كرو) منها (كيفو) منها (أينو) منها (أنىو) منها (مقو) منها (أيان) ثم شرع فى بيان مواقع هذه الالفاظ فقال (فالهمة) منها (طلب التصديق) وهو كما تقدم حصول النسبة التامة بين شئين يتحقق وقوعها خارجا وفى ضمنه انقياد الذهن لتلك

ما يرض أحدهما فانه حينئذ لا يحصل الفائدة بل قد القسم الآخر وأيضاً الهمة: م الباب فى الجذرة بالتقديم إذا علم ذلك فهذا ما ذكره أن شالته تعالى ضوابط يتميز بها حقيقة الاستفهام عن التصديق وحقيقة الاستفهام عن التصور ما بين لفظي ومعنوي فمن ذلك الاستفهام عن التصديق حقه أن يوثق بعده بام القطعة دون التصلة والاستفهام عن التصور ما صلح أن يوثق بعده بام التصلة دون القطعة وبعد أن كتب هذا الضابط يفكرى بآيات ابن مالك صرح به فى المصباح بلفظه والله الحمد ومن ذلك الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها واتفائها والاستفهام عن التصور يكون عند التردد فى تعيين أحد شئين فى الاستفهام يعلم أنه أحاط العلم بأحدهما لا بعينه مسند أم مسند اليها أم من تعلقات الأسناد وهذا الضابط هو أيضا ضابط الفرق بين أم التصلة والمفصلة ومن الفرق بينهما أن التصلة لا يكون قبلها الاستفهام أما لفظا ومعنى نحو أزيد أم عرو قائم أو لفظا لا معنى نحو سوا على أئت أم قعدت فإن الاستفهام لفظي لا معنى والقطعة قد لا تاتي قبلها الاستفهام لالفاظا لا معنى وإذا تأملته مع ما بعده علمت أن أم قد لا تكون معها ما يصرفها لالفاظا ولا اتصال حتى يعرض ذلك على المعنى ولنوضح ذلك بالأمثلة فإذا قلت أزيد أم عرو قائم لا يكون المعنى أى الآخرين كل من منه ويكون استفهاما واحد الطلب التصور وأم فيه متصلة وبذلك صرح الشيخ أبو حيان ومثله قوله تعالى أستكبرت أم كنت من العالين الآن الهمة فيه لالتقير برك ذلك أزيد قائم أم هو قاعد ومنه

ولست ألقى بعد فلتى مالكا \* أموتى ناهى هو الآن واقع وكذلك لو كانت الجملتان لتخصين وبذلك صرح الشيخ أبو حيان وأتشدبدر الدين بن مالك رحمه الله \* فقلت أى سرته عادنى حلم \* واحتل أن تكون استفهمت فى هذه المثل عن الاول ثم أردت

عطف الازعان على انقياد الذهن عطف تقسيم المراد بالانضام لوقوع النسبة ادراك وقوعها والادعاه كما قال الهمة طلب التصديق الذى هو ادراك وقوع نسبة تامة بين شئين والادعاه أى ادراك موافقتها للمافى الواقع أو عدم موافقتها وتفسير الازعان بالادراك هو مذهب المناطقة وأما عند المتكلمين فهو قبول النفس لشيء والرضا به فهو رجوع لكلام متقضى وهو قول النفس قبلت ذلك ورضيت به واعلم أن ادراك وقوع النسبة والادعاه كما يسمى تصديقا يسمى حكما أو اسنادا أو ايقاعا أو اتزاعا أو ايجابا أو سلبا فقرة

قبله في الجواب دس تصور الموصوف منهم ما يكون في الأفاء وهو خصوص الدبس وكذا إذا أوجب العسل ويصح أن تكون الهزيمة قبل السؤال تصديق على سبيل الإجمال وهو ادراك أن أحدهما في الاناء والحاصل بعد السؤال تصديق على سبيل التعيين وهو ادراك أن الحاصل في الاناء دبس فإن قلت حيث كان يصح جعل الهزيمة في المثاليين لطلب التصديق فلا وجه له لاقتضارهم على كونها لطلب التصديق إنما اقتصر عليه لكون تصور المسند إليه أو المسند عليه

(٢٤٩)

في المثاليين لطلب التصديق والمراد تصديق خاص فان التصديق الحاصل

(كقولك) في طلب تصور المسند إليه (أدبى في الاناء أم عسل) علما بمحصل شيء في الاناء لطلب التعيين (و) في طلب تصور المسند (أفي الخابية دس أم في الزق) علما بكون الدبس في واحد من الخابية والزق طالبا

بين الطرفين من غير طلب وقوعها أولا وهذا القسم لم يثقل له لأن طلب تصور الطرفين يعني عنه (و) بأنها طلب تصور المسند إليه (ككقولك أدبى في الاناء أم عسل) فان هذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الاناء وحصل الحاصل الذي هو المسند إليه لأنه هو المتصف بكونه حاصلًا فسألته عن هذا قبل مثلاً عسل تصور المسند إليه بمضمونه وأما عسل وهما كتكتان بنى التمه لهما احدهما ان ظاهر ما هنا تأخر التصور عن التصديق والمعهود العكس وجوابه أن التصور المتأخر تصور خاص بآثارنا إليه وأما مطلق التصور أعني تصور المسند إليه فهو متقدم لآنك تعلم أن ثم شيئاً حاصل في الاناء ترين العسل والدبس والآخرى أن السؤال عنه في الحقيقة ولو كان الذي يتبادر هو التصور فقط اغماها التصور مع التصديق فان نفس حقيقة الدبس أو العسل الحاصل بأحداه معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كون الواقع في الاناء خصوص حصول العسل مثلاً لاحقة العسل فالسؤال في الحقيقة عن حصول مخصوص ويتبين بيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص بالكائن بالتصور الخاص لا عن مطلق التصور ولكن لما حصل معه تعيين المسند إليه أو المسند مضمونه وأوسعاً فافهم والدبس هو شراب حلو يتخذ من القمح أو العنب (و) لأنه لطلب تصور المسند كقولك (أفي الخابية دس أم في الزق) فأنك قد علمت حصول الدبس وجعلت ما حصل فيه الدبس هو مسند ويظهر من الجمل بالطرف الجمل بما يتعلق به بمضمونه

أم فاعلم زيد فاستفهام عن المسند لتصوره في متعلقه وإذا قلت أزيد أم عسل فاضرب متعلقه وهو استفهام عن تصور المفعول لهذا كله إذا ذكرت أم فان كنت قد علمت أزيد فاحتمل أن تكون لطلب التصديق وأن تكون لطلب تصور المسند وأن تكون لطلب تصور المسند إليه لأن ذلك قد يصدر من متردد في وقوع قيام زيد ومن حازم وقوع قيام ويشك في المسند إليه ومن جازم وقوع فصل من زيد ويشك أنه القيام أولاً فالخفي على الأول أحتمل ألا وعلى الثاني أحتمل أن يكون عرو وعلى الثالث أحتمل أن يكون قصد وكذلك أزيد فاحتمل غير أن الظاهر أن الاستفهام عن التصديق لأن التسبب في الحدوث بالاستفهام وإن كان ابتداء الفعل الهزيمة بالاستفهام وتأخير الاسم أولى من العكس إذا لقر ذلك فلتلقه بفائدة وهي أن الاستفهام عن التصديق هل يكون المطلوب به الثبوت أو الانتفاء قال ابن مالك في المصباح الاستفهام طلب حافى الخارج أن يحصل في الذهن من تصور أو تصديق موجب قبل أو منسني حكى قولين في أن استفهام التصديق يستفهم به عن الشيء أو لا كونه أشار بقوله قبل إلى ما ذكرناه على الافتتاح ولعله فهم أن الاستفهام عن التصديق تارة يطلب به الثبوت وتارة يطلب به الانتفاء والذي يظهر والله أعلم أن هذا ليس مراده لأن الاستفهام لا يطلب به الثبوت ولا الانتفاء وإنما يطلب به الواقع منهما في الوجود وهو أحدهما لا يبينه فقول السكاكي أو الانتفاء ليس معناه وأطلب تعيين

(٣٣ - شرح التلخيص ثانياً) أن التصور المطلوب به الهزيمة تصور خاص وهذا يصاحبه تصديق خاص وهذا الثاني أن السائل عنده قبل السؤال تصديق إجابي وهو ما ذكره الشارح وهو صاحب تصور المسند إليه أو المسند على وجه الإجمال فرددنا شيئاً العلامة العدوى (قوله في طلب تصور المسند إليه) أي من حيث أنه مسند إليه ولا يقتصر ذاته حاصل قبل السؤال كما علمت وكذا يقال فيما بعده (قوله أدبى في الاناء أم عسل) الدبس عسل مختص من الزبيب والمراد من العسل عسل النحل لأنه المتبادر عند

## لتعيين ذلك

فأنت عنه فادقيل في الجواب هو في الخاتمة مثلا تصور المسند الذي هو كون الدبس حاصل في الخاتمة وفيه التكتنات السابقتان فهنا أيضا تصور سابق هو الموقوف عليه التصديق وهو كون المحصول فيه أحدهذين وتصور خاص متأخر هو المسؤول عنه وهو كونه نفس الخاتمة بخصوصها والرق بخصوصه ثم النظر فإن متصوران لذاتهما أيضا وإن مال عنهما من حيث الحصول فهما بالخصوص ففي هذا التصور تصديق كافى المسند إليه لأن التصديق المعلوم مطلق الحصول في أحدهما ثم سأل عن حصول خاص يتبين بذلك الحصول فيه الخاص ولكن قمح الامثلة وعدمه مع هل انما انوا عليها على ما يتبادر من افادة التصور فبما ذكر على ما يأتي تأمل لا يقال كون أزيد قائم للتصديق وفي الخاتمة دبس أم في الرق للتصور تحكم لأن في الاول ترددين قيام زيد وعدمه وفي الثاني الترددين كون الدبس في الخاتمة وكونه في الرق لا نقول متعلق الشك في الاول حصول النسبة وعدمه وفي الثاني نفس الموصوف بها وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الاتيان بام تناسب كون الاول للتصديق الذي هو العلم بالنسبة دون الثاني ولولزم من الشك في أحدهما شك في الآخر وحاصله أن السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبة المحمول أو سلبها والسؤال عن التصور هو ما يكون عن نفس المحمول أو مقابله فافهم

الاتفاضل المراد طلب تعيين أحدهما وانما بدراين فهمه على غير وجهه وكيف يقتض أن يطلب بالاستفهام احصى القسيتين بعينهما فخصيذا القولان الذي ذكرهما بدراين فاسدان فان قلت لعل صاحب المباح أراد الالتيان والنتي القسيتين قلت ذلك بعيد من كلامه وان أراد ذلك فمتوقع فله يصح لك أن تقول لم يقم زيد وعل الحق أوقعه فيه أن غالب ما ورد من ذلك ليس على باب بل التوبخ والتقرير مثل اليس الله بكاف عبده ألم عمل لك انك لن تستطيع معي صبرا ألم برؤا أنا أن الأرض وقول الشاعر

ألم يأتك والاتبه تنهى • مجالقت لبسون بنى زياد

السم خير من ركب المطايا • وأندى العالمين بطون راح

وقوله

ولكن رد عليه قوله تعالى أفلا تبصرون فقد تقدم أن تقديره عند سبوه أم بصرتم وانما متصلة واذا كانت متصلة كان الاستفهام على باب ويرد عليه اجماعهم على أقام زيد أم لم يقم فان لم يقم مستفهم عنه سواء كانت متصلة أم منقطعة وقد صرح الجزولي وغيره بوقوع الاستفهام المحض عن النفي وانما خالف في ذلك أبو علي الشاويين فنهى ويرد عليه ابن مائث في باب لا بقوله

ألا امطار لى أم لها جلد • اذا لاقى الذى لا قام أمشال

بقى هنا سؤال وهو أنه قد يقال الاستفهام لا يكون الا طلب التصديق لانه اذا قصد تعيين المسند إليه فالت طلب العلم بوقوع النسبة الخاصة من المسند إليه الخاص فاذ قلت زيدا أم عرفت قائم كنت طالبت تصديق معا قيام زيد وقيام عمرو وقد يجب بان طلب القسيتين الخاصتين وقع هنا التزاما وليس هو عين المستفهم عنه بل لازمه وقد ظهر بهذا أن طلب التصديق لا بد منه بكل حال اما استقلاله أو تعاونه فبمكس هذا افعال شكل استفهام فهو طلب تصور ولا نك اذا قلت أقام زيد أم لم يقم فالتصديق أم لم يقم فخصا ما في المحتملين وقع قيامه أم عدم قيامه وأما انما يسأل بام عن التصور فالتصديق أم لم يقم فخصا ما في المحتملين وقع قيامه أم عدم قيامه وأما انما يسأل بام عن التصور فالتصديق أم لم يقم فخصا ما في المحتملين وقع قيامه أم عدم قيامه وأما انما يسأل بام عن التصور فالتصديق أم لم يقم فخصا ما في المحتملين وقع قيامه أم عدم قيامه وأما انما يسأل بام عن التصور فالتصديق أم لم يقم فخصا ما في المحتملين وقع قيامه أم عدم قيامه

الاطلاق (قوله لتعيين ذلك) أى الواحد والحاصل أن المسائل في المثال المذكور عالم بنسبة أعنى ثبوت الكونية للدبس والمجهول له هو الظرف المكون فيه فانه وإن كان معلوما أنه أحدهما الا أنه مجهول من حيث التفصيل أعنى كونه الخاتمة أو الرق لا يقال كون المسموع في أزيد قائم للتصديق وفي قولك أن في الخاتمة دبس أم في الرق للتصور تحكم لأن في الاول ترددين قيام زيد وعدمه وفي الثاني الترددين كون الدبس في الخاتمة وكونه في الرق لا نقول متعلق الشك في الاول حصول النسبة وعدمه وفي الثاني نفس الموصوف بها وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الاتيان بام تناسب كون الاول للتصديق الذي هو العلم بالنسبة دون الثاني وان لزم من الشك في أحدهما الشك في الآخر وحاصله أن السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبة المحمول أو سلبها والسؤال عن التصور هو ما يكون عن نفس المحمول أو مقابله فافهم ذلك الفرق المعنوي

ولهذا لم يبق من أزيد ما لم يعرف

(قوله في طلب تصور الفاعل) أي الفاعل المعنوي

(٢٥٩)

(قوله وذلك) أي بيان ذلك القبح

فيما ذكره من هل في

المرفوع والنصب وعدم

القبح مع الهمزة في

المرفوع والنصب فقوله

لان التقديم أي المرفوع

والنصب (قوله لان

التقديم الخ) فوضع

ذلك أن التقديم يفيد

الاختصاص فيكون مفاد

التركيب الأول السؤال

عن خصوص الفاعل

بمعنى أنه يسأل عن المختص

بالتقديم هل زيد أو عمرو

بعد تعقل وقوع القيام

فيكون أصل التصديق

بوقوع القيام من فاعل

ما لمعلوم عنه فمزمع كون

السؤال عن تعيين الفاعل

ومفاد الثاني السؤال عن

خصوص المفعول أي

الذي اختص بالعرف دون

غيره بمعنى أنه يسأل عن

الذي يصدق عليه أنه

المعروف فقط دون غيره

بعد العلم بوقوع المعرفة

على عمرو وغيره وأصل

التصديق بوقوع الفعل

على مفعول ما لمعلوم وأما

سأل عن تعيين المفعول

فالسؤال في الجلتين لطلب

النسوز فلما سئل فيها

هل لا دلت طلب التصديق

وأصل التصديق معلوم

فيها فيكون الطلب بها

(ولهذا) أي يلحق الهمزة بطلب التصور (المرفوع) في طلب تصور الفاعل (أزيد قام) كما يقع هل زيد قام (و) لم يبق في طلب تصور المفعول (أعرافرت) كما يقع هل عرافرت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل

(ولهذا) أي يلحق الهمزة بطلب التصور دون هل فأنها التصديق فقط كما يأتي (المرفوع) ووردوها في التركيب الذي يكون الاستفهام فيه لطلب التصور كطلب تصور الفاعل في كقولك (أزيد قام) بخلاف ورود هل في هذا التركيب الذي هو لطلب التصور غالباً فلا يقال هل زيد قام الأعلى فيج (و) كطلب تصور المفعول في قولك (أعرافرت) بخلاف ورود هل فيه فيج فلا يقال هل عرافرت الأعلى فيج أيضاً وبوجه كون التركيب لطلب التصور أن التقديم فيها يفيد الاختصاص فيكون مفاد الأول السؤال عن خصوص الفاعل بمعنى أنه يسأل عن المختص بالقيام بالفعل بعد العلم بوقوع القيام من زيد أو غيره فيكون أصل التصديق بوقوع القيام معلوماً عنه فمزمع كون السؤال عن تعيين الفاعل وبمعنى أنه يسأل عن المختص بالقيام بطلبها أيهما كان من تصديق أو تصور ومثل المصنف استفهام التصديق بقوله قام زيد أو قام فلا يحسن على إطلاقه بل ذلك حيث كان المراد أم لم يعم وأردت الانقطاع فإن كان المراد أم عمرو أو أم بعد فلا يحسن فإن قيل عذرهم في ذلك أن هذا الصيغة عند الإطلاق ظاهرة فيما ذكره قلنا طاهر في أن المعنى أم لم يعم لكن ليست ظاهرة في أن أم مغطاة وأما عذرهم في قائم فلا يصح على شيء من التقدير أم على أن يكون المعنى أم عمرو أو أم فاعل فواضع وأما على أن المعنى أم لم يعم فهو لا يصح على رأي المصنف فإنه يرى أن الذي بل الهمزة هو المستفهم عنه فتعين أن يكون هو المسند إليه لا لانه لا يران مسكناً لاوافق المصنف على ما قلناه بل نصنع هذا المثال السابق وأما الاستفهام عن التصور فاعلم أن تصور المسند إليه ومثله المصنف بقولك أدب في الانعام غسل وهو مثل صميم وأما عن تصور المسند ومثله المصنف بقولك في انطاية دبسك أم في الزق وفيه تساهل فإن في انطاية ليس مسنداً بل المسند الاستعداد الذي هو عامل في هذين الجارين والجرورين ويمكن تأويل كلامه على أنه لم يرد المسند الطرف بل الاستعداد الذي يتعلق به الطرف وأما عن تصور شيء من تعقلات المسند ولم يذكره المصنف وكلام الخطيب وهم فيه وليس كما قال وذلك قولك أزيد قام عرافرت بتوضيح التنبيل كما مثل به المصنف الاستفهام عن المسند وهو في انطاية دبسك أم في الزق (ولهذا) أي الهمزة (لاختصاص بتصور ولا تصديق) مغلوباً بصوابه أن يقال لا يختص بها تصور ولا تصديق وإن كان الواقع أن الهمزة لا تختص بالتصور ولا بالتصديق لان كلامهما هو جدي استفهام بغيرها وكل من التصور والتصديق لا يختص بالهمزة لأنها استعملت في الآخر ولكن المصنف يريد أن الهمزة تستعمل فيها والتعبير عن ذلك أن يقول لكون الهمزة لا يختص بها تصور ولا تصديق بل تقتصر عن كل منهما مالا نزل به فيج كذا وكذا ثم على المصنف اعتراض وهو أن عدم قيام مسند كره ليس ناشئاً عن استئذان الهمزة في التصور والتصديق كما ذكره بل هو ناشئ عن استعمالها في التصور فينبغي أن يقول ولكن لا يختص

لتعريف الحاصل بخلاف استعمال الهمزة فإنه لا ضرر فيه لأنها لطلب التصور فإن قلت مقتضى هذا أن استعمال هل فيما ذكر من التركيبين ممنوع لأنه فيج فقط قلت انما يمكن منحوها لوراد أن يكون التقديم لغير التخصيص لأنه لا يتعين أن يكون التخصيص فلذا لم يمنع أصل التركيب ١١ يعقوب

وطلب حصول الحاصل

عبث (قوله وهذا ظاهر

الخ) أي واستدعاء التقديم

حصول التصديق بنفس

الفعل ظاهر في تقديم

المنصوب لأن تقديم

المنصوب يفيد الاختصاص

فالم تقدم قرينة على خلافه

فالم تقدم الاختصاص

وأما كونه للاهتمام أو التبرك

أو الاستلزام فغلاف

العالم وأما تقديم المرفوع

فليس للاختصاص في

العالم بل الغالب فيه أن

يكون لتفويها الاستناد

وأما كونه التخصيص

فغلاف الغالب وحشذ

فلا يكون هل زيد قائم

فيلزم أن كونه يقع لآخر

أو على ما يأتي من أن

هل في الأصل بمعنى قد

فلا يلزم إلا الفعل غالباً

(قوله فليتل) انما قال

ذلك لأن تقديم المنصوب

يكون أيضاً لقب

الاختصاص كالاتهام

فيما هو تقديم المرفوع

من جهة أن كلاً قد يكون

الاختصاص وغيره وحشذ

فلا فرق بينهما وحشذ

فيكون الاتيان بهل فيما

دون الهمزة في تقديم

المنصوب والمرفوع وبجواب

عنه بأن النظر في الفرق

بينهما للعالم فتقدم

فيكون هل طلب حصول الحاصل وهذا ظاهر في أن عمر اعرفت لائقاً أزيد قائم، المتأمل

تعيين القائل ويكون مفاد السؤال عن خصوص المقول أي الذي اختص بالمعرفة دون غيره

بمعنى أنه يسأل عن الذي يصدق عليه أنه هو المرفوع فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على

عمر أو غيره فاصل التصديق ووقع الفعل على مقول ما معلوم وانما سأل عن المقول الذي اختص بها

فكان السؤال في الجنتين طلب التصور فلو استعملت فيه ما هل لأفادت طلب التصديق وأصل التصديق

معلوم فلهما الاتهما للاختصاص فيكون الطلب بها التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب كما ستأتي

الاشارة اليه ثم قد في أن عمر اعرفت ظاهر أن الغالب كون تقديم المقول للاختصاص وأما في أن زيد

قائم ففقه نظر لأنه يكون كثيراً الجرد للاهتمام وشبهه فلا يستدعي التخصيص في الغالب الذي يكون ملازماً

لطلب التصور حتى يفهم من جهة أن هل استعملت فيما يتبادر منه طلب التصور ولم يقع في الهمزة التي

تستعمل لذلك لم يقع مع هل لآخر آخر على ما يأتي من أنها بمعنى قد في الأصل فلا يلزم إلا الفعل غالباً

ولما كانت الهمزة للتصديق والتصوير ناسب أن يذكّر ما يصلح به أنه أريد بها السؤال عن كل تصور

بها تصديق لم يقع أن زيد اضربت وأزيد قائم والذي ذكره السارح أن ذلك حالتين أن أريد التصور

لم يقع وان أريد التصديق فيحتمل ما سبق في وقع نظيره في هل قلت المراد أنك إذا قلت أزيد اضربت

كان محتملاً لأن زيد اضربت أتم تضرب فيكون طلب تصديق فيقع وان يكون المراد عمر أفيدكون

طلب تصور فلا يفهم وهذا الذي ذكره فاسد لأن المصنف والسارح المذكور قالان المستفهم عنه

هو ما يلي الهمزة فتعين أن يكون المستفهم عنه هو زيد أي يكون تصوراً وذلك جزم المصنف بعدم

قبضه لأنه لا يحتمل عنده غير التصور نعم يمكن أن يقال زيداهو المستفهم عنه فتارة يستفهم

عنه أو الذي وقع له التخصيص بالضرب أولاً وذلك طلب تصور وتارة يستفهم عن ثبوت تخصيصه

بالضرب لأن تقديم أزيد اضربت أما اضربت أحد الأزيد وأنت لو صرحت بذلك لكتبت طالبا

التصديق والمستفهم عنه هو زيد باعتبار تخصيصه فلم يخرج زيداً أن يكون مستفهما عنه أي من

اختصاصه كقولك قلت أشارك أحد ألاما قلنا ذلك لم يحفظ على أن يكون المستفهم عنه ما يلي

الهمزة على رأى المصنف في النظر فيما هو موضوع اللفظ والذي يظهر أن قلنا للاختصاص أن

موضوع اللفظ طلب التصديق وأن التفسير أزيد اضربت أحد اغير زيد لكن المصنف قال إن ذلك

لا يصح وكأله لاحظ أن الحق طلب التصور وهو واضح عند تقدير عدم الاختصاص أما على تقدير

الاختصاص ففيه عسر لأن مدلول زيداهو ما عرفت الأزيد إذا دخلت الهمزة صار معناها ما عرفت

الأزيد إذا دخلت استفهام تصديق وما ذكره المصنف يؤدي إلى أن يكون التقدير أزيد الذي ما ضربت

الأهرو في تنزيل اللفظ عليه عسر ثم يشكل على أن ما إذا كان لطلب التصديق في الموجب لخصه قولكم لأن

التخصيص يستدعي حصول التصديق فلنأمل ولكن التخصيص يستدعي التصديق أساساً أصل

الفعل لأحصول التصديق بالاختصاص فتقول أزيد اضربت يستدعي حصول التصديق بأن ثم ضربوا

وليس هو المستفهم عنه بل المستفهم عنه اختصاصه بالمضروبية ولم يحصل به تصديق ويمكن أن ينازع

في أصل حصول التصديق لأن قولك أزيد اضربت إذا جعلناه للاختصاص وحلناه لنفي وأنت ما صار

كقولنا أزيد اضربت الأزيد وأنت لو قلت ما ضربت أحد اغير زيداً لعل على ضرب زيداهو بالمفهوم

الذي يسكره كثير من الناس ولو كانت غير استثنائية فلا استثناء من النفي ذهب ذاهبون إلى أن ليس

المرفوع والمنصوب وان اشتر كافي أن كلاً يكون للاختصاص وغيره لكن الغالب في تقديم المنصوب التخصيص (والمؤول

وفي قوله المرفوع غير التخصيص وحشذ فيكون الاتيان بهل فيصاحون الهمزة في تقديم المنصوب دون المرفوع نظر الغالب فيها



والمسؤول عنه بها هو ما يليه بقول **أضربت زيدا** إذا كان الشك في الفعل نفسه وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده

(قوله هو ما يليه) أي هو تصور ما يليه والتصديق به (قوله إذا كان الشك) أي بقوله إذا كان الشك في نفس الفعل أي من حيث صدوره من الخطاب حتى يصح تعلق الشك به والافتعال في حديثه لا يتعلق به شك ويدل ذلك قول الشارح أعني الخ أي تقول ذلك إذا حصل عندك شك في أن الخطاب ضرب زيد أم لا (قوله أن تعلم وجوده) أي أردت أن تعلم أن الضرب وجوده من الخطاب أم لا (قوله ويحتمل أن يكون الخ) أي فهذا التركيب أعني **أضربت زيدا** وكذا ما ماله من كل تركيب ولو الهمزة فيه فعل محتمل لأن يكون لطلب التصديق وطلب التصور وتعيين أحد (٢٥٣) الآخرين بالفرائض القلبية كالفران

للعادل لما يلي الهمزة أم المتقطعة أو المتصلة فغل **أضربت زيدا** لم لا يطلب التصديق وقوف **أضربت زيدا** أم كرمته لطلب التصور والمعنوية كافي أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه فانه سؤال عن التصديق بالفراغ منه وقوله الذي كنت تكتبه غريبة على ذلك لأنه يفيد أن السائل عالم بأن الخطاب يكتب كتابا وأما قولك أكتب هذا الكتاب أم اشتريته فانه سؤال عن تصور المسند أي تعيينه والغريبة حالة وإذا علمت أن ما ذكره المصنف من المسأل محتمل للآخرين فلهربك أن في كلام المصنف أعني قوله والمسؤول عنه بها هو ما يليه كالفعل الخ نظر وذلك لأنه لا يظهر إلا إذا كان المسؤول

(والمسؤول عنه بها) أي بالهمزة (هو ما يليه كالفعل) أي **أضربت زيدا** إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر من الخطاب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من الخطاب بزيد لكن لا تعرف أنه ضرب أو أكرم

خاص من المسند أو المسند إليه أو شيء من متعلقتهما فأشار إلى ذلك بقوله (والمسؤول عنه بها) أي بالهمزة عند قصد السؤال عن أجزاء الجملة تصور (ما يليه) من تلك الأجزاء وذلك كالفعل في قول الفاعل (**أضربت زيدا**) فان هذا الكلام قوله الشاك في وقوع ضرب منك على يدعي أنه يشك هل وقع ضرب على زيد أم وقع أصلا كذا قبل ولكن على هذا تكون التصديق في أصل الفعل فلا يكون بعض أجزاء الجملة أولى بآيلا منها من بعض وقد يجب بانه لما كان الغرض السؤال عن أصل النسبة المتعلقة بالفعل وأصل النسبة للسند والمصدق كان الفعل هو المسؤول وإنما يتضح وبعبه إذا كانت التصور ولو كان التصور لا يتصل عن مرهاه التصديق كما تقدم وأما أن كنت التصديق المحض فلا يتضح ما ذكر لأن أحد أجزاء الجملة ليس أولى من الآخر في الإيلاء كما يجب عليه أن يقال ينبغي أن يجري الكلام حينئذ على أصله قبل الاستفهام ولهذا قررنا كلامه على ما إذا رد بالهمزة التصور وقد تقدم البعث فيما لم يفسر به معنى الكلام المولى الفعل فيه الهمزة وأن ذلك يناقض ما قرئ

بأنبات ثم قال (والمسؤول عنه بها هو ما يليه) أي المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليه ما مثل ذلك **أضربت زيدا** إذا استفهمت عن المسند وان استفهمت عن المسند إليه قلت **أزيد أم عمرو** قائم أو عن متعلق الفعل قلت **أزيد أم عمرو** اضربت وأقائم أم بالساحرت وقوله (كالفعل في **أضربت زيدا**) عبارة توهم أن المراد الفعل فقط ويكون تصور المسند واعتراي يدعي وجود الفعل ويكون استفهام تصديق كآيته في الإيضاح وقد تقدم الكلام على ما في هذا المثال من النظر وقوله (والفاعل في أنت ضربت) يرديه الفاعل المعنوي لا الصانحي فانه لا يتقدم على فعله وقد يقال هذا يفتي إلى أن **أزيد أم عمرو** استفهام عن زيدا عن القيام وذلك يفتي إلى أنه لا يصح **أزيد أم عمرو** فعدوا أنه لا يصح **أزيد أم عمرو** كذا حتى يكون الفعل قد تحقق وقوعه وقبه بعد ثم يحدش فاجزأوا به من أن المستفهم عنه ما يليه نص سبويه فبما قلنا شيئا أو حان عنه قال في غمته **أزيد أم عمرو** وأزيد أم عمرو أم بشرنا فتقديم الاسم أحسن ولو قلت أفتيت زيدا أم عمرو كان جائزا أحسن وأقلت أعتدل زيدا أم عمرو كان جائزا أحسن

عنه تصور المسند أو المسند إليه أو شيء من متعلقتهما لا هذا هو الذي يتأق بالإيلاء لها ولا يظهر إذا كان المطلوب بها التصديق وقوع النسبة إليه لفظ واحد بل الهمزة بل دأب بين المسند والمسند إليه فليس أحدهما أولى بالإلام من الآخر وقد يجب بانه لما كان الغرض عند السؤال بها عن التصديق السؤال عن حال النسبة وهي جزء مدلول الفعل فلا بد أن يفي الفعل الهمزة هذا وبضمهم حمل كلام المصنف على ما إذا كان المسؤول عنه أحد الطرفين لا النسبة ولا وجهه كما علمت في بحث آخر وهو أن الشارح حمل المتن على صورة التصديق وحمل صورة التصور واحتمل الأعم أن التصديق إنما يحصل بالطرفين قبل التصديق الذي هو المسؤول عنه الهمزة تفهلا محل المتن على صورة التصور ابتداء كذا في يس والجواب عنه ما علمته فتأمل (قوله لكن لا تعرف أنه ضرب أو أكرم) أي وأردت بالاستفهام تعيينه

وتقول أنت ضربت إذا كان الشك في الفاعل من هو وتقول أزيد اضربت إذا كان الشك في المفعول من هو وهل لطلب التصديق

(قوله والفاعل الخ) عطف على الفعل وينبغي أن يراد هنا بالفاعل المعنوي لا الصناعي إذ لا يجوز تقديمه على فعله (قوله إذا كان الشك في الضارب) أي تقول هذا (٣٥٤) الكلام مخاطباً إذا كنت تعلم أن شخصاً صدر منه الضرب وشككت في

كونه المخاطب أو غيره فكانت نقول له أنت صدر منه الضرب أنت أم غيره فالتشكك هنا في الفاعل فالسؤال هنا لطلب التصديق (قوله إذا كان الشك في الضروب) أي أن هذا الكلام إنما تقوله إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحد أوجهات عين ذلك مضروبك ما هو هل هو زيد أم غيره فالتشكك هنا في المفعول ولا يذهب عنك ما بينهما عليه اتفاق أن الاستفهام الذي كروا أنه يراد به التصور هنا لا يتناول عن مراعاة التصديق الخصوص ولهذا صرح بالطلاق للشك فيما هو تصور سؤال عن تصور الفاعل أو المفعول مع أن الشك إنما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل والمفعول من حيث ذاتهما فافهم (وهل) من حروف الاستفهام إنما تستعمل (لطلب التصديق) والمراد هنا مطلق وقوع النسبة أولاً وقوعها لا متى علم أصل الوقوع وطلب

كأما أن زيد عندك أم عمرو وتقدم الامين جميعاً ثم وإن كان ضعيفاً انتهى كلامه بسببه به واختاره الشيخ أبو حنيفة ثم يقول إذا كان مع الهمزة تأم وحطنا المستفهم عنه ما يليها بزم تقدم الامين لأن المستفهم عنه أحد ما فلا يحصل تقدم المستفهم عنه لا يتقدمهما وقد قال سيبويه أنه ضعيف ثم إن السكاك والمصنف جعلاناً أمثلة لاستفهام عن التصديق فوالأزيد ينطلق ولو كان المستفهم عنه هو زيد لكان ذلك طلباً للتصديق لا للتصديق ثم تقول التصديق ليس له لفظ واحد بل الهمزة قبل معناه دائر بين المبتدأ والخبر فلا يمكن أن ينفك الهمزة إلا بقال المعترف به هو الفعل ثم يقول يستعمل أن على الهمزة المستفهم عنه بل بعضه لا ترى أن المستفهم عنه في قولك أزيد اضربت أم عمراً المضروب بهما لا يزيد فقط ثم قوله تعالى آفة أذن لكم بزم أن يكون استفهام عن المسند إليه وليس كذلك بل عن النسبة دليل أم على الله تفرون وقول المصنف (والسؤال عن ضمها هو ما يليها) ظاهر وقوله بها وذكرنا ذلك في هذا المحل وقطعه الظهيرين التظهيرون ذكرنا ذلك في أول الكلام وأخره يقتضي أن غيرهما من أدوات الاستفهام لا يطلب بها ما يليها وليس كذلك بل غيرها يشاركها في ذلك وقد ذكرنا كسر الطبع في البيان (تنبيه) قولنا لا يستفهم عن المسند إليه حتى يتحقق حصول مطلق النسبة قد بزم أن تكون النسبة ماضية فلا يصح أن يسبق مفعول أم عمرو وليس كذلك بل يستفهم عن الفعل المستقبلي وعن فاعله إذا ترجع وقوعه وهذا مع كونه انضماماً صريحاً صاحب الأقصى القريب (تنبيه) أن نسل التصديق مسبق بالتصور فلا حصل التصديق كيف يطلب التصور وقد قلنا أنه لا بد من بيان أن التصديق مسبق معلوم قلنا إنما يقتضي بالتصديق اعتقاد وجود النسبة فمن قال أزيد قام أم عمرو مصدقاً بآن ثم قياماً للكنهيه جعل فاعله من (وهل لطلب التصديق الخ) من الاداة الثانية

جئت ونحو ذلك أم مطول وأزيد كرام المفعول المطلق لأنه لا يتقدم على طامه لأنه بمنزلة التأنيل كيدل ادعي بعضهم أنه في كيد لفظي اصطلاحاً كما هو مسطر في كتب القراء لكن انظر المصدر المين للتوابع والعدد هل يتقدم أم لا وحده (قوله وهل لطلب التصديق) أي لطلب أصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة أولاً وقوعها فلا يرد أن الهمزة أيضاً لطلب التصديق دائماً لأنها لطلب التصديق خاص وإن كان الغرض من منه قد يكون تصور المسند إليه والمسند

(حسب)

**غيب كقول هل قام زيد وهل عمرو قاعدها لهذا امتنع هل زيد قام أم عمرو**

كأمر ولذا قال العلامة يعقوبى المراد بالتصديق هنا مطلق ادراك وقوع القسبة أولا وقوعها لا معنى علم أصل الوقوع وطلب الاعلام بوقوع مخصوص عدو ومن باب التصور (قوله غيب) أى اذا عرفت أنها الطلب التصديق فغيبك هى أى هذا المعرف فغيب مبتداً لكن جملة ليس وفعلا لا معنى بعد حذف المضاف اليه على الضم وماه التصديق طلب التصديق وان كان ليس من طرقه اه أطول (قوله وتدخل على الجلتين) أى اسمية والفعلة بشرط أن تكون الجملة مثبتة فلا تدخل على منى فلا يقال هل قام زيد انتهى فى الأصل معنى قد وهى لا تدخل على المنى فلا يقال هل قام زيد وأعلم أن عدم دخول هل على المنى لا ينافى أنها الطلب التصديق مطلقاً أعنى الإحصاء والسلب فيصور أن يقال هل قام زيد ولم يقم كأمير ذلك العلامة الهلجى فى شرح جمع الجوامع وإذا على النتائج السبكي فى المتن المذكور حيث فهم من قولهم أنها لا تدخل (٣٥٥) على منى أنه لا يطلب بها التصديق

السلبى (قوله فهل قام زيد وهل عمرو قاعده) أورد مثالين دفعا لتوهم اختصاص هل بالفعلة لكونها فى الأصل معنى

(غيب) وتدخل على الجلتين (فهل قام زيد وهل عمرو قاعده) إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام بدو القعود لعمرو (ولهذا) أى ولا اختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو) لأن وقوع المفرد هنا بعد دليل على أن أم متصلة وهى لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم

قد (قوله إذا كان المطلوب حصول التصديق الخ) الأولى أن يقول إذا كان المطلوب التصديق بثبوت القيام زيد الخ وذلك لأن التصديق كأمير حصول وقوع النسبة أولا وقوعها فبطل المعنى إذا كان المطلوب حصول الخ ولا معنى له الآن مجرد التصديق عن بعض معناه وهو الحصول ويراد به الوقوع فكانه قال إذا كان المطلوب حصول الوقوع لثبوت القيام زيد

الاعلام بوقوع مخصوص عدو ومن باب التصور (غيب) أى فطلب التصديق بها حسب أى كالمستدل عن طلب التصور فلا يتعدى بها من التصديق إلى التصور فلا تستعمل فيه وتدخل عند استعمالها فى التصديق الذى يختص به على الجلتين الفعلة (نحو) قولك (هل قام زيد) الاسمية كقولك (هل عمرو قاعده) وانما تستعمل فى التركيب إذا أريد فيها السؤال هل حصل القيام زيداً ولم يحصل له أصلاً وهل حصل القعود لعمرو ولم يحصل له أصلاً (ولهذا) أى ولا لاجل اختصاصها بالتصديق (امتنع) استعمالها فى تركيب قرئت فيه عماد على السؤال عن التصور ونحو قولك (هل زيد قام أم عمرو) لأن أم هنا واقع بعد ما فرغ من دل على كونها متصلة والمتصلة تدل على كون

هل وهى لطلب التصديق وقول المصنف (غيب) أى فقط وهذه الكلمة ملازمة للاضافة معنى وقطع عنها لفظا تنبى على الضم إلى الاكروية وأخصنا ما يربى بطلب التصديق فى الهمزة ومثله وهى منها أمثلة الاستفهام هل وعبرة الطيى فى التبيان هل مختصة بطلب التصديق وهى فاسدة والصواب أن طلب التصديق يختص بها وذلك كقولك هل قام زيد ولا يحتاج أن نقول هنا على أحد التقادير لأنه لا يصلح إلا للتصديق فعمل عليه وقوله وهل عمرو قاعده به ما سبقت من البحث وذكر المثلين لأن أحدهما لاسمية والاخر فعلة ثم قال (ولهذا) أى ولكون هل لا يطلب بها إلا التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو) لأن أم المتصلة انما تستعمل عند طلب التصور وادنا تعيين بعد العلم بالنسبة والتصديق

أى ادراك أن هذا الثبوت مطابق للواقع مع العلم بحقيقة كل من المسنين تأمل (قوله ولهذا امتنع هل زيد الخ) أى امتنع الجسم بينهما وبين ما يدل على السؤال عن التصور ونحو قولك هل زيد قام أم عمرو (قوله لأن وقوع المفرد هو هنا أى بعد أم الواقعة فى حيز الاستفهام مبدل على أن أم متصلة إذ لو كانت منقطعة لوجب وقوع الجملة بعدها بأن يقال أم عندك بشر ولا يقال أن ذلك المفرد الواقع بعدها هنا خبر من جملة وأما منقطعة لأن وقوع المفرد الذى هو خبر جملة بعد أم المنقطعة جوارزه مشروط بكونها بعد الخبر نحو أنها لا يل أم شاه وهى ليست واقعة بعد الخبر وانما سميت أمه من منقطعة لانتقطاع ما بعدها عما قبلها لأن القرين من الاتين بها الانتقال من كلام إلى كلام آخر فلذا كانت بمعنى بل الاضربا وانما سميت أم المتصلة بذلك لاقصاف ما قبلها بما بعدها (قوله وهى لطلب تعيين أحد الأمرين) أى المفرد الذى قبلها والمفرد الذى بعدها وأما المنقطعة وهى التى بمعنى بل فطلب التصديق فيعوز وقوعها بعدها تأكيذا (قوله مع العلم بثبوت أصل الحكم) أى المحكوم به بالعلم بثبوت المحكوم به تصديق وحاصله أنها لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم فان قلت التصديق مسبق بالتصور فكيف يصح طلب التصور بأم المتصلة

ولم يزل يذاخر بتناسق أن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل والشك فما قدم عليه ولم يقع

مع حصول التصديق في نحو أزيد قام أم عرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة الأقيام إلى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحد معاً على التعيين وهو غير الصور السابق على التصديق لأنه التصديق لا معاً التصديق جملتها (قوله وهل انما تكون لطلب الحكم) أي التصديق أي قام التمسك تفيد أن السائل عالم بالحكم وهل تفيد أنه جاهل به لأنها الظلمة وحينئذ فيجب هل وأما المذكور تدافع وتناقض فيفتح الجمع بينهما في تركيب واحد وتفصيل الحكم بالتصديق بناء على أن التصديق بسيط وأنه عبارة عن الحكم وأن تصور المسند والمسد اليه النسبة أي أدراك كل منهما ثبوت التصديق لأجزائه وهذا هو مذهب الحكماء وهو المختار وقيل أن التصديق مركب من تصور المسند

(٢٥٦)

وهل انما تكون لطلب الحكم فقط ولولت هل زيد قام بدون أم عرو الفصح ولا يمنع لما سيرو (و) لهذا أيضاً (فلم يزل يذاخر بتناسق أن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل) فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال

السؤال عن الصور لهما التعيين أحد الشيتين المنهين وقعت منه النسبة منها بعد العلم بأصل تلك النسبة وقد تقدم أن هل لطلب أصل النسبة فقتضاها جهل أصل النسبة إذ لا سئل عن معلوم ومقتضى أم النسبة العلم باقتناها ولولم يزد كرام مع هل أصلاً أو ذكر كرت منقطعة بأن أراد الانتقال من كلام إلى آخر فيقول مثلاً هل زيد قام أم وهل زيد قام أم وعرو قائم يعني بل عرو قائم على وجه الأضراب لم يجمع ولم يتبع كما سيأتي في (و) لاجل اختصاصها بالتصديق (فلم يزد) استعمالها في تركيب هو منقطة العلم يحصل أصل النسبة وهو ما يتقدم فيه المفعول عن الفعل نحو قول القائل (هل زيد اضربت) بتقديم زبدي ضربت وإنما كان منقطة العلم يحصل أصل النسبة (لأن التقديم) أي تقديم المفعول (يستدعي) أي يقتضي غالباً (حصول التصديق) أي أن المستلزم حصله تصديق (بنفس) وقوع (الفعل) الذي هو الضرب أو اعتباراً عن تعيين المفعول فكأنه يقول هذا الضرب بالصدرينك من الذي وقع عليه هل هو زيد أو غيره فالجهول هو المفعول فعلى مقتضى ظاهر الاستعمال والغالب يكون سوياً لغير المفعول لأن ثبوت أصل الفعل وعلى مقتضى أصل استعمال هل يكون سوياً لغير أصل الفعل وهو طلب لمحصل الحاصل وهو بحيث يتناول باب الملاحة منزلة الحال فكان بين ظاهرهما التناقض فيجب نحو زبدي طلب النسبة قبل علم طلبها وكونها حاصلة وهما متغايران قال السراج تبعاً لصاحب المفتاح بخلاف أم المنقطعة فيصور أن تعادل هل فتقول هل قام زيد أم فبعد بشر قال سيبويه تقول هل تأتيني أم تحدثني قلت أم لا تقع بعد هل المنقطعة لأنها لا يطلب بها إلا التصديق ولا تكون أم معاً المنقطعة كالسبب ولا شرط في اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهمزة قال ابن الهيثم لا يجوز استعمال أم بعد هل إلا أن تريد المنقطعة كقوله

ألا تشعري هل تغتري الرى \* روى الحرب أم أضحت بفلج كماها  
قال سيبويه هو على كلامين فقول السكاكي حينئذ امتنع أن يقال هل عندك عرو أم بشر بخلاف أم

النسبة الواقعة أوليت  
واقعة فإن قلت لم لا يكون  
المطلوب بصورة تامة هل  
زيد قام أم عرو الأمرين  
معاً ففي طلب التعيين  
وطلب الحكم بأن يكون  
المطلوب بهل التصديق  
وأما التعيين بقصدان  
معاً بالفتن في اختلافين  
أطلب التعيين لم يقصد  
بهل بل بأم وطلب الحكم  
لم يقصد بأم بل جهل  
وحيث قد فسوغ الجمع  
بين هل وأما التمسك  
قلت المبراد أن الجملة  
الواقعة فيها هل لا تكون  
الأطلب التصديق والجملة  
الواقعة فيها أم لا تكون  
الأطلب التعيين فالجمع  
بينهما يؤدي إلى التناقض  
على أن طلب التعيين بأم  
يستلزم كون التصديق  
بأصل الحكم حاصل إذ  
قد قلنا أنها لطلب تعيين

أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل تنفضي عدم حصوله وحينئذ فلا يمكن الجمع بينهما فلابد توجه السؤال من أصله (قوله ولولت الخ) أفذهذا أن عمل امتناع المثال المتقدم عند الاتيان بأمر بعد هل فلو لم تذكر أنه لا يجمع هل يكون فيقال سيبويه من قول المصنف لأن التقديم الخ (قوله ولهذا أيضاً فم) أي لواجل اختصاصها بالتصديق فمع استعمالها في تركيب هو منقطة العلم يحصل أصل النسبة وهو ما يتقدم فيه المفعول على الفعل سواء كان ذلك المفعول مفعولاً نحو هل زيد اضربت أو غير نحو في الخارج بلسان أو كما يجب وأما عندك فلم عرو (قوله لأن التقديم) أي تقديم المفعول على الفعل (قوله يستدعي) أي يقتضي غالباً (قوله حصول التصديق) أي حصول العلم بالتكلم (قوله بنفس الفعل) أي بنفس وقوع الفعل كالضرب بأي أن التقديم يقتضي أن المستلزم عالم بوقوع الفعل (قوله فتكون هل الخ) أي لأنها لطلب التصديق (قوله وهو محال) أي حصول الحاصل محال وحينئذ فيكون طلبه عبثاً

(قوله وانما لم يمتنع) أي مع أب العلة المذكورة تقتضي منه لاحتمال أن يكون زيدا في المثال المذكور مفعول فعل محذوف أي مقدر له ويكون مفعول المذكور محذوفاً والتقدير هل ضربت زيدا ضرر به وحسنه فلا يكون هناك تقديم حتى يستدعي التصديق بمصول نفس الفعل (قوله أو يكون التقديم لجراد الاهتمام) أي لاهتمام الجراد عن التخصيص أي وحسنه فلا يكون التقديم مستدعياً للتصديق بمصول الفعل فلا تكون هل المطلب حصول الحاصل (قوله لكن ذلك) أي ما ذكر من كون زيدا مفعولاً للمحذوف أو مفعولاً لذ كورفد لجراد الاهتمام لا للتخصيص (قوله خلاف الظاهر) أي لما يلزم على التقدير الأول من منع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل وهو قبيح ولما يلزم على الثاني من مخالفة الغالب المتبادر إذا فالجواب تقديم المنصوب كونه للتخصيص ومخالفة الغالب قبيحة وإذا علمت ما يلزم على كل منهما ظهر لك أن كلامنا الاختصاص (٣٥٧) به مدح وجوح الأنهم عليه يكفي في تجميع قواك هل زيدا ضرر به فلذا علمه المصنف فيصالحا لمتنا بقى شيء آخر وهو أن مقتضى ما ذكر أنه إذا قدم المفعول بقصد الإهتمام به وجوه الحبيب أغنى كان فيصالحا لمتنا بقى الغالب قال العلامة البعوي في قبل ولا فائز به وعلى هذا فيكون القبح محضوماً بقدر العمل وحسنه فبرأيي ما حصل في نفس الأمر فإن قصد التخصيص امتنع وإن قصد تقدير الفعل لم يمتنع في قصد الاهتمام لم يمتنع بل يرفع ولا يراى في التبع كون التقديم مظنة للتخصيص سواء قصد أولاً كما هو ظاهر كلام الشارح وفي هذا المقام بحث ذكره مضافاً الشهاب المسولي في شرح ألفه وحاصله أنه إذا نظرنا إلى الاحتمال لم يجوز

وانما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لجراد الاهتمام لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيدا (ضرب به) فإنه لا يقيح (لجواز تقدير المفسر قبل زيدا) أي هل ضربت زيدا ضرر به

المثال سائر المتعلقات نحو هل في الدار حلت وهل راكباً حلت وهل عندك قام عمرو وانما لم يمتنع لعدم لزوم إرادته ما يذهب فالبان التقديم الذي هو السؤال عن المفعول بعد العلم بأصل الفعل لجواز أن يكون زيدا مفعولاً لفعل محذوف فلا يفيد الاختصاص ولكن في هذا التقديم ومنع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل وهو قبيح فالقيح على هذا الاحتمال يكون من تبادل التخصيص ومن قبح المقدر وقيل لجواز أن يكون التقديم لجراد الاهتمام فالقيح على هذا التقدير من تبادل التخصيص وعلمته ويلزم عليه القبح ولو تحقق الاهتمام وجد كقوله هل وجه الحبيب يتخى قبل ولا فائز به وعلى هذا يكون القبح محضاً صان تقدير العمل وحسنه فبرأيي ما حصل في نفس الأمر فإن قصد التخصيص امتنع وإن قصد تقدير الفعل لم يمتنع وإن قصد الإهتمام لم يمتنع بل يرفع ولا يراى في القبح المظنة كما أثرنا إليه قبل وظاهر كلام المصنف ما مررنا به تأمل ثم القبح المذكور كما يكون حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال (دون) ما إذا اتصل به حقوق العمال (هل زيدا ضرر به) فإنه لا يقيح لأن الفعل لما اتصل بالشاغل الذي هو الضمير لم يمتنع التخصيص المفيد حصول العلم بأصل القصة وانما لم يمتنع (لجواز تقدير) الفعل (المفسر) بقى السبع (قبل زيدا) فيكون الأصل هل ضربت زيدا ضرر به وإذا اندر قبل زيدا لم يمتنع خصوصاً عندك بشر معنى ياب هذا التركيب مجتمع وإن أمهذه متصلة وقد عرض عليه في ذلك ولا تخاف لأنه يعنى أنا إذا لم تقدر عندك قبل العاطف تكون أمهذه متصلة وهذا التركيب مجتمع عند البياتين لما قاله وعند النحاة لعدم تقدم الهمزة ولو ساغ هذا التركيب لكانت أمهذه متصلة نعم إطلاق امتناع هل قام زيداً ممر من السكاك والمصنف فيه نظر لأنه انما يمتنع حيث لم يقدر قبل العاطف فأن قدر جازوا كما في كلامي كالمسرح به ابن الصائغ واقضاء كلامه به ونص عليه ابن مالك في شرح الألفية وقال السكاك أنه يقيح أعندك زيداً عندك عمرو بانقطاع أم قلت بل ينبغي أن يمتنع لأن الظاهر من أمهذه أنها متصلة فإنه على معنى أعندك زيداً ممر ولا فرق بينهما إلا أن هذا جتان ولا أثر لذلك في

(٣٣٣ - شرح التلخيص ثاني) مثل هل قام زيداً ممر ولا احتمال تقدير فعل بعدم تكون منقطعة وإن كان خلاف الظاهر إذا مخالفة الظاهر لا تقتضي الامتناع على ما ذكرتم وإن اقتضت القبح واجاب بأن يجوز لم يمتنع في كلام العرب حتى يشكك صحتهم ولو على وجه أدام النقطه المذكور بعدها المفرد للمعول محذوف انما انطقوا به بعضاً لغير نحو ابن ابل أم شاء وأما المذكورة في الاستفهام فلن ينطقوا بعدها إلا بالجملة بخلاف نحو هل زيدا ضرر به وحسنه فلا يكون مفعولاً لتكلف صحتهم ولو على وجه أن تكون كل متعلقاته انطقوا به (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) أي فيكون العمل عليه بعيداً والعمل على التخصيص أرجح وإذا كان مقتضى الامتناع راجحاً كان هذا المثار قبيحاً مع ذلك الاحتمال المرجوح الكافي في تحصيله (قوله دون هل زيدا ضرر به) أعاد المصنف بهذا إلى أن القبح المذكور حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال السابق أما إذا اتصل به كهمثال المثال فلا يقيح (قوله لجواز تقدير المفسر بل) أي لجواز ذلك لجواز إرجاعه إلى أصل تقديم العامل على المعول وحسنه فلا يستدعي حصول

وجعل السكاكي قبح نحو هل رجل عرف فلانك أي لما قبح هل زيد اضربت و يلزمه أن لا يقبح نحو هل زيد عرف لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق

التصديق بنفس الفعل لأن السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت الفعل لا عن المفعول بعد العلم بأصل الثبوت وحيث كان لا يستدعي حصول التصديق فتكون هل طلبه فخصص وعما قلناه من أن المراد بالجواز إلجاء اندفع ما يقال أن مطلق الجواز لا يختص من التباحة ولا يدهها وانما عبر بالجواز إشارة إلى أنه قد لا يستدل بالمفسر قبل زيد بل بعده وهو جائز أيضا لكن مرجوحية ويكون التقديم (٢٥٨) هل زيد اضربت ضربه ويكون على هذا من باب التخصيص

(وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف فلانك) أي لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الأصل عرف رجل على أن رجل بدل من الضمير في عرف فقدم للتخصيص (ويلزمه) أي السكاكي (أن لا يقبح هل زيد عرف) لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه قبح باجماع الصائغ

فلما قبح هل لان السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت أصل الفعل لا عن المفعول به بعد العلم بأصل الثبوت كما في المثال الأول (وجعل السكاكي قبح) قول القائل (هل رجل عرف) التثنية على قبحه (أجل ذلك) المذكور وهو كون التقديم للتخصيص المقيد للعلم بأصل الثبوت المنافي لقتضى هل وانما جعله فلانك لأن مذهبه كما تقدم أن نحو هذا المثال يقتضيه أن رجلا مقدم عن تأخير هل عليه فاعل معنى فالأصل في هل رجل عرف عنده هل عرف رجل على أن رجلا بدل من الضمير فالتقديم قيد للتخصيص المنافي لقتضى هل ولم يصحبه متمم الجواز أن لا يقدم التخصيص بل بمجرد الاحتكام أو يكون الكلام متقدرا فعلم يكون رفع الوجدان (ويلزمه) أي ويلزم السكاكي حيث جعل على القبح تقدما بعيدا قيد للتخصيص (أن لا يقبح) ما لا يصح فيه التقديم للتخصيص لا تنفاد على القبح عنه نحو قولك (هل زيد عرف) فان تقديم المعلوم فيه ليس للتخصيص المستدعي حصول التصديق

الاحتمال وعنده من بل يكون المعنى على كلامي في الشافعية ما استفهام مع اضرب وهذا المثال يظهر منه أنه استفهام واحد لا اضربا فظاهر أن أمه متصلة وأنه لا يجوز زوالة وقع هل زيد اضربت لأن التقديم على ما قرره يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل والمستفهم عنه لا بد أن يكون غير حاصل وقت الطلب فقول هل زيد اضربت لا يكون استفهاما عن التصديق لانه لم يحصل الحاصل ولا عن التصديق لأن هل في موضعه وقد تقدم ما علم من الاعتراض قال الشارح وانما قال قبح ولم يقل امتنع وان كان ما ادعاه جعاب من متنافين فهو يقتضي المنع لانه يحتمل أن يكون مفعولا لمحمد وفي تقديره هل ضربت زيد اضربه لكن هذا التقدير بعيد لأن فيه حذف عامل المفعول المذكور وحذف مفعول الثاني فلذلك كان بعدا فكان الجمل على غير دراجا وقبل اتحاحكم بقصده دون امتناعه لأن الذي أدى إلى الامتناع هو التخصيص والتخصيص ليس بالأزيم بل رابع ولا سيما في نحو هل رجل قام فلو كان التخصيص لازما لامتنع هذا التركيب لما كان المقضي إلى الامتناع دراجا كان هذا قيدنا لخالفته الرابع قال المصنف (دون ضربه) أي لا يقبح هل زيد اضربه لان القبح انما جاء في هل زيد اضربت لصيق

ويلزمه الفساد السابق والحاصل أن هذا المثال يحتل احتمالين أحدهما رابع والآخر مرجوح ويلزمه الفساد قبل على الرابع فلهذا كان خاليا عن القبح (قوله لما سبق الخ) أي وانما حصل قبحه لأجل كون التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق الخ (قوله فقدم للتخصيص) أي والتقديم للتخصيص يستدعي حصول التصديق بنفس المعرفة والجمل انما هو بالفاعل فالسؤال عن تعيينه فيكون السائل طالبا للتصريح هل اطلب التصديق فتكون طلب حصول الحاصل ولم يحصل المثال المذكور مجتمعا لجواز أن لا يكون تقديمه من تأخير للتخصيص بل مجرد الاحتكام أو يكون الكلام متقدرا

فهل رافع لرجل (قوله ويلزمه) أي حيث جعل على القبح في المتكررون التقديم لما كان مؤثرا وقبه للتخصيص (قوله ليس للتخصيص عنده) بل للاهتمام أو التقوى لأن اعتبارا التقديم والتأخيرا قادة للتخصيص في رجل عرف لكونه لا سب سواه لكونه مبتدأ تنكر وأما المعرفة فغنية عن اعتبار كون التقديم والتأخير فيها للتخصيص وإذا كان تقديم المعرفة لغیر التخصيص فلا ضرر في كون هل لطلب التصديق (قوله حتى يستدعي الخ) تقرير على المتن أي ليس للتخصيص الذي يترفع عليه استظهار الخ (قوله مع أنه قبح باجماع الصائغ) مرتبط بقوله ويلزمه أن لا يقبح وجهه فيه الفصل بين هل والقبح بالاسم مع أنها انذارا للفعل في حينه لا ترضى الاعتناء عنه وعدم الانفصال عنه ان قلت كيف يكون قبحا بالاجماع مع أن صاحب الفصل خرجها على تقدير الفعل قلت ما ذكره صاحب الفصل من الترجيح انما هو تخصيص لتطابق الوجه القبح لأنه لو جبه له مع كونه شائعا حسنا

أن ماد كره المصنف من  
الزوم غير لازم للسكاكى  
لان انتفاء علته من علل  
القيح وهى كون التقديم  
للتخصيص لاستلزام انتفاء  
جميع العلل فلا يلزمه أن  
يقول بجهن هذا التركيب  
بل يجوز أن يقول نفسه  
بالقيح لعله أخرى ألا يلزم  
من نفي علته نفي جميع العلل  
فاللزام على ما قاله عدم  
وجود القبح لتلك العلة لا  
نفي القبح مطلقا كما قال  
المصنف اه لكن هذا  
الجواب انما يظهر اذا لم تكن  
علة القبح مخصصة عند  
السكاكى فبما ذكره وظاهر  
عبارة بقيد الاختصاص  
حيث قال للاختصاصه  
بالتصديق فيجوز هل زيد  
عرفت الآن قال بتقديم  
قوله للاختصاصه لا  
الاختصاص بل الفرض  
آخر (قوله لان ما ذكره)  
أى المصنف (قوله لجواز  
أن يتبع) أى هل زيد عرف  
عند السكاكى لعله أخرى  
هى ما ذكره غيره من أن  
هل فى الأصل بمعنى لقد  
مخصصة بالفعل فكذا ما  
كان معناها يكون السكاكى  
فانما يعمل بغيره فى قبح  
هذا التركيب (قوله  
وعلى غير وجههما بأن  
هل الخ) أى على غيره  
وجهما بعله أخرى غير

وفيه نظر لان ما ذكره من لزوم ممنوع لجواز أن يقيح لعله أخرى (وعلى غيره) أى غير السكاكى (قبحهما)  
أى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف

بأصل الفعل المنافي للطلب جهل بل للاهتمام والتقوى كما تقدم اذ لا يصح تقديم تأخير على أنه فاعل معنى  
كما قدر السكاكى فى هل رجل عرف مع أن هذا التركيب أعنى هل زيد عرف فيجوز الاجماع واجب  
عن هذا بان انتفاء علة من علل القبح وهى كون التقديم للتخصيص لا يستلزم انتفاء جميع العلل فلا  
يلزمه أن يقول بجهن هذا التركيب بل يجوز أن يقول فيه به بالقيح لعله أخرى ألا يلزم من نفي علته نفي  
جميع العلل فاللزام عدم وجود القبح لتلك العلة لا نفي القبح مطلقا كما قال المصنف (وعلى غيره)  
أى غير السكاكى (قبحهما) أى على قبح المثالين وهما هل رجل عرف وهل زيد عرف بعله أخرى  
التقديم المقضى للاختصاص المقضى لحصول التصديق بالنسبة وأما هل زيد اضربه فيجوز أن يكون  
العامل فى زيد امتداده على التقدير هل ضربت زيد اضربه فلا يكون فيه تقديم فلا اختصاص فليس فى  
الجملة ما يقتضى التصديق فصيح الاستهلام بل عن التصديق قلت وما ذكره المصنف من صحة هل زيد  
ضربه وعدم قصود من قبح هل زيد اضربه بالتقضى لجوازه فى الجملة ممنوع فان أدوات الاستفهام غير  
المسماة اذا وقع بعدها الفعل والاسم قدم الفعل على الاسم ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل الا فى  
ضرورة شعر هذا نص ابن عصفورى فى المغرب وقال سيبويه فى باب ما يختار فيه النصب من أبواب الاشتغال  
ولو قلت هل زيد ذهب لم يجوز كذلك قال غيره وقال خضعا أو سمانا لو قلت هل زيد اضربه لم يجوز الا فى  
الشعر فاذا جاء فى الكلام هل زيد اضربه كان ذلك على الاشتغال هذا مذهب سيبويه وخالفه السكاكى  
وجوز أن يليه الاسم وان جاء بعده الفعل انتهى وانما المصنف تبع فى ذلك قول الزمخشري فى المفضل  
فانه قال فصل وقديمى الفاعل ورافعه مضمر الى قال والمرفوع فى قولهم هل زيد خرج فاعل فعل مضمر  
يفسر الظاهر لا يقال اذا قدر الفعل قبل الاسم فاعلموا الفعل لا تقول امر ادهم ان يليها الفعل لغنا  
وهذا كما أن لم وقد وسوف ولنى لما كان الفعل مختصا بالملها الا صرح الفعل وكذلك على مذهب  
البصريين وان كان الصحيح خلافه لمصداقه لقوله تعالى قل لو اتهم غلظكون ثم تقول ان جاز ذلك على  
رأى الكسائى وجب فيه الاشتغال وتقدير الفعل فيه وحيد فلا تقدم فلا اختصاص فلا قبح حينئذ قبح  
هذا باطل قطعاً بل هو بمنزلة امتناع وحسن فجاز مع قبحه لم يقل به فائق ثم رد على الزمخشري من جهة  
المضى ما ساقى ثم اعترض المصنف على السكاكى بأنه جعل قبح هل رجل عرف للتقديم المفيد  
للاختصاص قال ويلزمه أن لا يقيح هل زيد عرف لانه يرى أن فهو زيد عرف ليس فيه اختصاص قلت  
ومن ابن الصنف أن السكاكى يوافق على قبح هل زيد عرف اذا كان المقضى لقبح هل رجل عرف عنده  
انما هو التقديم المفيد للاختصاص فقد لا يقول به نعم رد على السكاكى أنه يقول فى محمود رجل عرف أنه  
لا يلزم أن يكون للاختصاص بل قد يكون وانما يقوله غالباً اذا لم يكن الا ابتداء ما منكرة  
مستوخ سواه وقولنا هل رجل عرف الا ابتداء بالثبوت فقيم مسوخ وهو صرف الاستفهام فليس متبنا  
للاختصاص ولا راجعاً فيه فكان من حقه أن يفصل فيه بين أن بقصد الاختصاص فيجوز أو لا فلا يقيح  
والزمخشري لا فرق عندى بين زيد عرف ورجل عرف فى أفادتهما الاختصاص وقد جوز هذين التركيبين  
ولم يقصهما وسببه أنه يرى أن العامل سابق فلا تقدم فلا اختصاص لكن يلزمه القول بقبحهما لأن  
المستفهم عنه ما يلى الآداة فيلزم أن يكون هو المسند اليه هنا فيكون تصورا وهو لا يجوز بل ولا عذر  
عن ذلك الآن يقال المستفهم عنه ما يليها المفعول وتقديره والذى ولىها تقديرا المفعول (وعلى غيره)

ما عمل به هو وهى أن هل دلنا بمعنى قد فى استعمالها الاصل والاستفهام مأخوذ من همزة متقدمة قبلها فاصل هل عرف زيد هل

بان أصل هل أن تكون بمعنى قد إلا أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثر وقوعها في الاستفهام

عرف زيدا داخل همزة الاستفهام على هل التي بمعنى فـ فكأنه قيل أقدر فعرف زيدا فقوله الشارح وأصله أي أصل هل بمعنى قد أهل همزة الاستفهام إشارة لذلك قال أبو جيان في الإفصاح وذكر جماعة من التصويين وأهل اللغة أن هل قد تكون بمعنى قد مجزوءة عن الاستفهام وربما سر وأذلك قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الزمان الطويل الممتد لم يكن شيئا مذكورا كذا في الكشف وفسرها غيره وقد خاصة لكن جعل قد على معنى التحقيق لا على معنى التقريب وجعلها بعضهم على معنى التوقع وكأنه قيل يقوم ثم يقومون الخبر في شأن آدم قد أتى على الإنسان (٣٦٠) وهو آدم حين من الدهر لم يكن فيه شيئا مذكورا وذلك

(أن هل بمعنى قد في الأصل) وأصله أهل (وترك الهمزة قبلها لكثر وقوعها في الاستفهام) فأقيمت هي مقام الهمزة وتطغلت عليها في الاستفهام وقد من خواص الأفعال فكذا ما هي بمعناها وأعمالها فيجوز هل زيد قائم لا ما إذا تم الفعل غير ما عاينه السكاك في هل رجل عرف وهى (أن هل) كانت (بمعنى قد في الأصل) أي في أصل استعمالها أصل هل عرف زيدا هل عرف زيدا داخل همزة الاستفهام على هل على أنها بمعنى قد فكأنه قيل أقدر فعرف زيد (و) هذا أصل استعمالها ثم (ترك الهمزة قبلها) أي قبل هل أي أسقطت (لكثر وقوعها) أي هل (في إرادة الاستفهام) بمعنى أنتم أي أريد بالاستفهام عن فعل مع قصد إفادة معنى قد واستعملت فيه هل دون قد فلما كثر استعمالها كذلك أقيمت مقام الهمزة التي كانت تصاحبها كثيرا والتي فيها معنى قد فتمت الهمزة أصلا بل تطغلت عليها هل في إفادة معناها لاجل أنها بمعنى قد في الأصل أدخلت على الفعل دون الاسم كقصر اعلم معناها الأصلي ولكن اعتبارا بى فيها معناها الأصلي في لزوم موالاتها الفعل إذا وجد الفعل في التركيب وأما الذي يوجد أصلا روى فيها معنى الاستفهام الذي نقلت به جاز دخولها على الاسم فلا يقع أن يقال هل زيد قائم وإنما يقع أو يقع نحو قولك هل زيد قائم والفرق بين التركيبين أنها كما تقدم حيث تم الفعل في حينها تأسلت عنه ولم تعد كر أي على غير السكاك فيجوز هل زيد عرف وهل رجل عرف (بان هل في الأصل بمعنى قد) كما به في قوله تعالى هل أتى على الإنسان فإذا استعملت في الاستفهام كان أصله أن يوقى معها الهمزة لأن أصلها كثر وقوعها في الاستفهام تركوا الهمزة وكالقب قد زيد عرف فيجوز هل زيد عرف هذا معنى كلام المصنف قلت قوله أصل هل أن تكون بمعنى قد أي بانها حال كونها استفهامية بمعنى قد فهو بعيد لأن ذلك يخالف أطباق المعربين على تسميتها حرف استفهام وإن عني أن معناها الأصلي قد ثم استعملت في الاستفهام فذلك ممنوع ولوصح لا يقتضى مساواتها للقد في هذا الحكم وقولهم أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثر وقوعها في الاستفهام يعني أنها لما كانت متعينة للاستفهام استغنى عن ذكر همزته وفيه نظر لأنه ليس كل شيء كان متعينا لشيء بل تم فيه ترك أداتك الشيء فترك الهمزة قبلها لئلا يجمع بين حرفي استفهام لا لكثر وقوعها في الاستفهام والذي أوقع المصنف في ذلك كلام الزمخشري في

العين من كونه طينا (قوله بمعنى قد) أي ملتبسة بمعنى قد وهو التقريب أو التحقيق أو التوقع على اختلاف في ذلك (قوله وترك الهمزة قبلها) أي قبل هل وأشار بقوله لكثر وقوعها إلى أنها قد تنفع في الخبر كأي قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر كما ترك (قوله وقوعها في الاستفهام) أي في الكلام الذي راد به الاستفهام (قوله فأقيمت هي مقام الهمزة) أي والتي فيها معنى قد (قوله وتطغلت عليها في الاستفهام) أي في إفادته وفيه أن هذا يقتضى أن هل غير موضوعة للاستفهام فيبقى ما سبق من أنها موضوعة لطلب التصديق وأجيب بأن

وضعها ذلك باعتبار العرف الطارئ لا بتأني أنها تطغلت على الهمزة في إفادته معناه (قوله وقيل من خواص الأفعال الخ) هذا من قيمة التعليل وكذا ما هي بمعناها لهما كان الفرع لا يعطى حكم الأصل من كل وجه جاز دخول هل على الاسم أما يتبع أن كان في الجمله فصل أو بدونه لم يكن فيها فصل فهو هل زيد قائم لما ذكره الشارح بخلاف ذلك أن دخولها عليه ممنوع (قوله وإنما لم يقع الخ) هذا جواب عما عاينه المقتضى هذا التعليل أن يقع دخولها على الجمله لا الجملة التي طرفاها محتمل نحو هل زيد قائم أن يأتى بلاقع فأى فرق بين ما إذا كان الخبر فعلا قلتم بعبه وإذا كان اسميا قلتم بعدم قصه مع أن مقتضى التعليل استواء الأمرين في اللفظ وحاصل ما أجابه الشارح أن يفرق بين الأمرين وذلك لأنه إذا كان طرف الجمله اسميا لم ترهل الفعل في حينها فتدخل عنه وبرأى فيها معنى الاستفهام الذي نقلت به وإذا كان الخبر فعلا رأت هل الفعل في حينها فلا ترضى الإجماع بعبه قلنا لمعناها الأصلي وهو كونها بمعنى قد المقتضى بالدخول على الفعل



فلا يصح أن يقال هل تضرب زيداً وهو أخوك كما تقول أنضرب زيداً وهو أخوك

(قوله فلا يصح الخ) أي فلا جمل أنها تخصص المضارع بالاستقبال لا يصح أن تستعمل فيما يراد به الحال كما في قولك هل تضرب زيداً وهو أخوك ووجه عدم الصحة أن هل للاستقبال والفعل الواقع بعدها حالاً فقد تناقض الأمران والرد على أن الفعل هنا حالي أن جملة وهو أخوك حالية مضمونها حاصل في الحال ومضمون الحار قيد في عاملها فلما كان مضمون الحال وهو الأخوة ثابتاً في الحال وقيد العامل وهو الضرب بذلك كان العامل أيضاً واقعاً في الحال والحاصل أن مضمون الحال قيد العامل ثم إن كان مضمون الحال حاصل في حال التكلم كما في هذا المثال لزم أن يكون مضمون العامل حاصل في ذلك الحال أيضاً لوجوب مقارنة المقدس بقيد الزمان وإن لم يكن مضمون الحال ثابتاً في حال التكلم كما في قولك جاء زيداً كما لم يكن مضمون العامل حاصل في تلك الحال كذا قرر شيخنا العدوي وظهر لك منه أن المراد بعدم الصحة في قول المصنف فلا يصح عدمها بحسب الاستعمال وإن أمكن عتلاً وبإيقال إن إطلاق عدم الصحة مشكل (٣٦٣)

(فلا يصح هل تضرب زيداً) في أن يكون الضرب واقعاً في الحال على ما يفهم عرفاً من قوله (وهو أخوك) كما يصح أنضرب زيداً وهو أخوك

في الحقيقة انما هو بحكم الوضع كالسين وسوف وكل ما يعطل به فليضبط القاعدة بأداة مناسبة (١) لاجل أنها تخصص المضارع بالاستقبال (لا يصح) أن تستعمل فيما يراد به الحال كما في قولك (هل تضرب زيداً وهو أخوك) فإن تعيد الضرب بالأخوة تعيد شيئاً أحدهما الانكار لأن من أنكر لما كثر ضرب الأخ صدقاً ونسباً ولا أخو الحال لأن الأخوة حالية إذا أراد استقبلها ولا مضياً لأن الاستفهام الانكاري لا يناسبه عرفاً إلا الحال إذا لمعنى لقولنا أنضرب زيداً وهو سيكون لك أخاً وقد بعى وهو عدو الآن الأعلى تصف وإذا كانت حالية وهي قيد في الفعل فأدت إرادة الحال في الفعل لمقارنة الحال بغيرها ولما كان هذا هو الكثير في استعمال هذه الجملة لمعرفاً فزاد وهو أخوك ليدل على إرادة الحال في الفعل وإذا كان المراد به الحال وهو يتأني مقادير في المضارع وهو الاستقبال فلم يصح أن يقال ما ذكر (كأصح أنضرب زيداً وهو أخوك) لأن الاستفهام بالهزئة يصبح فيه إرادة الحال ومعناها الانكار واقع هذا امر المصنف ومراده بالحال حال الضرب فلا يترجم ما يوجهه كلام بعضهم من أنه يتبع لاجل الحال الصناعية في قوله وهو أخوك وكلام السكاك شاهد لما قلناه قال وهو في حال الفعل لم يتبع إلا أن يقال لا نسلم أن التوبيخ لا يكون الأعلى مستقبل فربما يوجب على مستقبل لظهور القرائن من وعد وغيره على أنه سيقع ثم وقعت بنفسه لعلنا قلنا أنه مراد المصنف وهو أن سيبويه قد سدر في قول الشاعر

فأنا والسيرة متلف \* يسبح بالذكر الضابط

ما كنت وقد ربي قولهم كيف أنت وقصة من تريد كيف تكون المضارع قال ابن ولاد وجماعة انما قد ركت مع ما قد ركت مع كيف لأن ما أنت والسيرة استفهام توبيخ وهو لا يكون الأعلى ماض

في هل المنقولة للاستفهام لاق هل مطلقاً كما مر اه بس (قوله في أن يكون) متعلق بقول يهدؤف أي فلا يصح قولك هذا في حالة كون الضرب واقعاً في الحال فإن في كلام الشارح مصدرية وهل يصح أن تقرأ بالمد وتكون بمعنى زمن أي لا يصح قولك هذا في زمن يكون الضرب واقعاً الخ والظاهر عدم الصحة لأن جملة يكون الضرب الخ صفة لأن ولا عائد فيها (قوله على ما يفهم) أي وهو هنا كذلك على ما يفهم عرفاً من قوله وهو أخوك فإن الشائع في الصرف أنه إذا قيل زيد أخوك كان معناه أنه متصف بالأخوة في الحال وانما قيد العرف لأن معنى زيد أخوك بحسب الوضع أنه ثبت له الاتصاف بالأخوة ساعة ما ولقي الماضي كذا قرر شيخنا العدوي والحاصل أن تعيد الضرب بالأخوة تعيد شيئاً أحدهما الانكار لأن من أنكر لما كثر ضرب الأخ صدقاً ونسباً ولا أخو الحال لأن الأخوة حالية إذا أراد استقبلها ولا مضياً لأن الاستفهام الانكاري لا يناسبه عرفاً إلا الحال إذا لمعنى لقولنا أنضرب زيداً وهو سيكون لك أخاً وبعبارة أخرى وهو عدو الآن الأعلى تصف وإذا كانت حالية وهي قيد في الفعل فأدت إرادة الحال في الفعل لمقارنة الحال بغيرها ولما كان هذا هو الكثير في استعمال هذه الجملة لمعرفاً فزاد وهو أخوك ليدل على إرادة الحال في الفعل وإذا كان المراد به الحال وهو يتأني مقادير في المضارع وهو الاستقبال فلم يصح أن يقال ما ذكر (كأصح أنضرب زيداً وهو أخوك) لأن الاستفهام بالهزئة يصبح فيه إرادة الحال ومعناها الانكار واقع هذا امر المصنف ومراده بالحال حال الضرب فلا يترجم ما يوجهه كلام بعضهم من أنه يتبع لاجل الحال الصناعية في قوله وهو أخوك وكلام السكاك شاهد لما قلناه قال وهو في حال الفعل لم يتبع إلا أن يقال لا نسلم أن التوبيخ لا يكون الأعلى مستقبل فربما يوجب على مستقبل لظهور القرائن من وعد وغيره على أنه سيقع ثم وقعت بنفسه لعلنا قلنا أنه مراد المصنف وهو أن سيبويه قد سدر في قول الشاعر

بالأخوة في الحال وانما قيد العرف لأن معنى زيد أخوك بحسب الوضع أنه ثبت له الاتصاف بالأخوة ساعة ما ولقي الماضي كذا قرر شيخنا العدوي والحاصل أن تعيد الضرب بالأخوة تعيد شيئاً أحدهما الانكار لأن من أنكر لما كثر ضرب الأخ صدقاً ونسباً ولا أخو الحال لأن الأخوة حالية إذا أراد استقبلها ولا مضياً لأن الاستفهام الانكاري لا يناسبه عرفاً إلا الحال إذا لمعنى لقولنا أنضرب زيداً وهو سيكون لك أخاً وبعبارة أخرى وهو عدو الآن الأعلى تصف وإذا كانت حالية وهي قيد في الفعل فأدت إرادة الحال في الفعل لمقارنة الحال بغيرها ولما كان هذا هو الكثير في استعمال هذه الجملة لمعرفاً فزاد وهو أخوك ليدل على إرادة الحال في الفعل وإذا كان المراد به الحال وهو يتأني مقادير في المضارع وهو الاستقبال فلم يصح أن يقال ما ذكر (كأصح أنضرب زيداً وهو أخوك) لأن الاستفهام بالهزئة يصبح فيه إرادة الحال ومعناها الانكار واقع هذا امر المصنف ومراده بالحال حال الضرب فلا يترجم ما يوجهه كلام بعضهم من أنه يتبع لاجل الحال الصناعية في قوله وهو أخوك وكلام السكاك شاهد لما قلناه قال وهو في حال الفعل لم يتبع إلا أن يقال لا نسلم أن التوبيخ لا يكون الأعلى مستقبل فربما يوجب على مستقبل لظهور القرائن من وعد وغيره على أنه سيقع ثم وقعت بنفسه لعلنا قلنا أنه مراد المصنف وهو أن سيبويه قد سدر في قول الشاعر

(قوة قصد الخ) أي يقال كل من التائب في حالة القصد إلى انكار الفعل أو تنويعه إما حاله كونك قاصدا انكار الفعل الواقع في الحال لا قاصدا الاستفهام عن وقوع الضرب أو لا بمعنى الاستفهام عن الضرب المقارن لكون المضروب أنا (قوة بمعنى الخ) متعلق بانكار أي قاصدا انكاره هذا المعنى وإنما قد بذلت إشارة إلى أنه انكار توخي وهو مستلزم لوقوع الفعل لأنه انكار تكذيب وإبطال مستلزم لعدم وقوع الفعل والورد عليه أن انكار الفعل الواقع وبقية باطل وسياق أن شاء الله تعالى أن انكار يكون لهذين المعنيين (قوة لا ينبغي أن يكون ذلك) أي أن يقع منك الضرب فالانكار إنما ينطلي على الاتفاء (قوة لأن هل الخ) هذا تعليل لعدم النجاسة في المثال الأول في كلام المصنف والعصاة في المثال الثاني فيه وهذا التعليل بشرط قياس من الشكل الأول - ذقت كبراه وقطعه هكذا هل يخص المضارع بالاستقبال وكل ما يخص الفعل المضارع بالاستقبال لا يصلح لانكار الفعل الواقع في الحال ينتج هل لا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال وذلك لثنا في مقتضى ما يلزم من ذلك عدم صحة المثال المتخوى عليها إذا كان الفعل حاليا كما في المثال الأول فقول

(٣٦٣) الشارح فلا تصلح الإشارة للتنجئة والدعوى لازمة لها (قوة وقولنا) مستند وقوة ليعلم خبره (قوة في كل ما) أي في كل تركيب يوجد فيه قرينة تدل على ما أبدا به الحال وإن لم يكن قرينة به الحال وإن لم يكن قرينة غاية الأمر ألا تطلع على

قصد إلى انكار الفعل الواقع في الحال يعني أنه لا ينبغي أن يكون ذلك لأن هل يخص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة فانها تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال لأنها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال وقولنا في أن يكون الضرب واقعا في الحال - لم - هذا الامتناع جاري في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك أنضرب زيد أو هو أخوك أولا كقوله تعالى أنفعلوا على الله ما لا تعلمون وكقولك أنزعي أباك وأنشمت الأمير فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع ومن العجائب

بمعنى لا ينبغي أن يقع منك هذا الضرب فالانكار إنما ينطلي على الاتفاء ويحتمل أن ينطلي على ما لم يقع من الضرب لأن الحال أجزاؤه معنى بعضها باقي البعض وإنما قلنا كذلك لأن انكار الواقع معنى تنفيه لا تباين في فعله كما ذكرنا من أن زياده هو أخوك ليعلم منه أن المراد بالفعل الحال فيمتنع دخول هل عليه أن كل فعل مضارع يدل عليه الحال يمنع دخول هل عليه سواء قيد جملة حالية أو لا وذلك كقوله تعالى أنفعلوا على الله ما لا تعلمون فإن القرائن تدل على أن المراد انكار القول الحالى لا الاستقبال والمضى وكذلك أنزعي أباك وأنشمت الأمير حال الأذية وأنشمت هذه المواضع وأمثالها ليست مواضع لهل لأن المراد بالفعل فيها الحال وهي مخلصه للاستقبال ولا يصح ما قيل هناك من أن المراد بخلاف كيف أنت وقصعة من تريد ونقل ذلك جماعة من النحاة ولم يدعوا على القائل أن استفهام التوبيخ لا يكون إلا على ما مضى بل منهم من وافقه ومنهم من قال إن سببه لم يقصد ذلك فثبت بهذا أن استفهام التوبيخ لا يكون إلا على ما مضى ذكرنا ذلك في باب المفعول معه ثم رأيت القاضي التنوخي قال في الأصل القريب أن الانكار قد يكون على مستقبل وجعل منه قوة تعالى أنحكم الجاهلية ينفون وقوة تعالى أليس الله بعزيرى انتقام قال أنكر أنحكم الجاهلية مما ينبغي لحضارته وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى وهو منك في الماضي والحال والاستقبال وهو كلام لا ينبغي تدفع

البطال بدون القرينة الاله في نفسه غير صحيح لا يسوغ للسعل وكلام الشارح وهم حصر الامتناع في القرينة اه سم (قوة) سواء عمل الخ) الأوضح أن يقول سواء صحت أو قرينة لفظية كما إذا عمل المضارع في جملة حالية كقولك أنضرب زيد وهو أخوك فإن قولك وهو أخوك قرينة على أن الفعل المنكروا في الحال أو كانت

حالية كقوله تعالى الخ فإن القرينة في الأمثلة الثلاثة المذكورة حالية وهي التوبيخ لأنه لا يكون إلا على ما مضى في الحال أو في الماضي لا على المستقبل وقد يقال يبعد كون الفعل واقعا في الحال في الأمثلة الثلاثة القول ووقع من الخطاين المنكر عليهم بما مضى قبل التكلم وكذا الإذناء الآن قال لما كان هذا الخطيب واقعا عقب القول والفعل من غير فصل كان كل منهما حاليا أو أن كلا منهما حال من حيث الدائمة عليه كذا قرر شيخنا العدي (قوة أقولون الخ) الخطيب ليعود والتصاري ومن زعم أن الملائكة نبات الله (قوة فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع) أي التي دلت فيها القرينة على انكار الفعل الواقع في الحال وإنما لم يصح وقوع هل فيها لأن هل للاستقبال المنافي لحصول الفعل الحالى (قوة ومن العجائب الخ) اعلم أن السبب في عدم صحة المثال على كلام شارحنا كون الفعل المضارع معناه واقعا في الحال وهل لا تدخل عليه لأنها إذا دخلت على مضارع خلصته للاستقبال فلو دخلت على الحاصل في الحال لحصل التنافي والسبب في الامتناع على كلام ذلك البعض هو أن هل لم تدخل على الفعل المضارع صيرته نعم في الاستقبال

وحينئذ فلا يجوز تنقيده بالحال وهو في المثال قد قيسها

(قوله ما وقع بعضهم) هو العلامة الشريفة في شرح هذا الموضع أي من المفاتيح (قوله لا يجوز تقديسه الخ) وذلك لعدم مقارنة الحال للاستقبال والتقدير والتدبير اقترانها في الزمان أي وهو في هذا المثال قد قبلها وعمل بقوله وأعماله فيها عطف لازم على ملزوم (قوله ولعمري الخ) أي لو كان في انقضائه هذا البعض كذب من غيرته فالفقره بالكذب والمرة بالسلك وفي تسميته ذلك مرة به تسمي لان الافتراء تصمد الكذب وهو غير موجود هنا (قوله سيجي زيدا الخ) أي فالجواب مستقبل بدليل السن وقد قبل بالمال المفردة وكذلك بقوله بعد ما ضرب زيدا فإنه مستقبل بدليل السن وقد قبل بالمال التي هي جملة اسمية لنكتة والنكتة في تعداد الامثلة الاشارة الى أنه لا فرق بين أن تكون الحال التي قبلها الفعل المستقبل مفردة أو جملة (قوله كيف وقد قال الخ) أي كيف تصح مقالة هذا البعض والحال أي الله تعالى قال سيدخلون جهنم داخرين أي صاغرين فإن الدخول استقبال بدليل السن وقد قبل بالمال وهي قوله داخرين قيل في تفسير الشارح بهذه الآية وما بعدها تعريض بذلك البعض وهذا خلاف الظن بالشارح مع مثل هذا الامام (قوله انما يؤخرهم الخ) فالتأخير لئلا يكون اليوم وهو يوم القيامة استقبال وقد قبل بالمال وهي قوله مطعنين أي مسرعين (قوله وفي الحاشية) هود وان لا ينعم جمع فيه كلام الله رب المتعلق بالحاشية أي

(٣٦٤)

الشجاع والمراذبة النفس في البيت الدخس من باب اطلاق المازوم وارادة الا لازم وبالسيف متعلق بأفعل وهو على تقدير مضاف أي باستعمال السيف في الاعداء وجالبا حال من فاعل وأفعل وهو هل الاستشهاد لان حامل الحال فعل مستقبل بدليل اقترانه بالسن وعلى متعلق بجواب وقضاء الله بالرفع فاعل جالبا الاول وما كان جالبا مفعوله والقضاء بمعنى اليحكم والمعنى سأدفع عن نفسي العار باستعمال السيف في الاعداء في

ما وقع بعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقديسه بالحال وأعماله فيها ولعمري ان هذه فقره ما فيها امرية اذ لم ينقل عن أحد من العلماء امتناع مثل سيجي زيدا كما صا ضرب زيدا وهو يندي الامر كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم شخص فيه الا بصار مطعنين وفي الحاشية

سأغسل عني العار بالسيف جالبا \* على قضاء الله ما كان جالبا

أن هل يتم دخوله على الفعل المقيد بالجملة الحالية أو ما يشبهها لانها تقتضف الفعل للاستقبال والفعل الاستقبال لا يتقبل بالحال فان امتناع تقديس الفعل الاستقبال بالحال عماد الدليل عليه فلا يمنع أن يقال سيجي زيدا كصاحبنا ضرب زيدا عند ابن ذي الامر بل هو ما قام الدليل على عكسه قال تعالى سيدخلون جهنم داخرين أي صاغرين وانما يؤخرهم ليوم شخص فيه الا بصار مطعنين أي مسرعين وفي شرح الحاشية أي الشجاعة

سأغسل عني العار بالسيف جالبا \* على قضاء الله ما كان جالبا

أي سأغسل العار عني باستعمال السيف في الاعداء ولا يصدر في ذلك ما يصاحبه مما يجلبه القضاء على ما ذكره الائمة من أن الاثنين لا دليل فيهما لان انكارهما وقوع على حاضر وان كان منكرا سواء وقع ما مضى أم مستقبلا ولا شبهة لقوله تعالى استبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير لان الاستبدال وهو طلب البديل وقع ما مضى نعم قد شبهه قوله تعالى اختلون رجلا أن يقول ربي الله وكذلك قول الشاعر

حال جلب حكم الله على الشيء الذي كان يجلبه من عداوته الاعداء وانكارهم وأديتهم وإذا دفع العار في عذة الحالاة ونكرو نكده في غيرها بالاولى فالغصود بالمبالغة في أنه لا ترك دفع العار في حال من الأحوال ويصح نصب القضاء على أنه مفعول جالبا وقاعده ما كان جالبا وعلى هذا فالمراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدر وضافته لله لكونه بمعنى أمانة الله والماء في سادع العار من نفسي باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب الموت الشيء الذي كان جالبا على فهي حال سببية على الاحتمالين رابعة الظاهر والضمير العائد ذي الحال منها هو ضمير في المطلقة بحالها الثاني على الاحتمال لثاني لانه من متعلقات السبي وبحالها الاول على الاحتمال الاول والضمير في ما كان على هذا التقدير الثاني عائد على ما هو اسم كان جالبا خبرها وأما على التقدير الاول فالضمير في كان عائد على القضاء وكان الواجب ابراز بل بانه على غير من هوه والعائد على الموصول او الموصوف محذوف وبعد البيت المذكور

وأذهل عن داري وأجعل هدمها \* لعرضي من باقي المذمة حاجبا  
ويصرفني عني تلاذي اذا انتت \* يعني بدارك الذي كنت طائفا

بريداني أمرك داري وأجعل خرابها وقاية لعرضي ويخفف على قلبي تركها خوفا من حقوق العار ويقطع في عيني انفاق تلاذي أي مالى

القديم عند انصراف معنى حادثة الطلب (قوله وأمثال هذه) أي ونظا وهذه الامثلة والشواهد أكثر من أن تحصى أي أكثر من ذي أن تحصى أي أكثر مما يمكن أن يحصى هذا هو المراد إذا لانه تسرع في العبارة واعتقاد على ظهور المراد وجم هذا الاندفاع ما يقال ان ما بعد من وهو الاحتماء الضبط بالمد لا يصلح أن يكون مفضلا عليه إذ ليس مشاركا لمباغية في الاصل الكثرة فلا صحة لتعبر باسم التفضيل (قوله وأجيب من هذا) انما كان أجيبا لمجيب فاسد يظهر مجابته لدلائل على دعواه أعني قول النجاة لان ذلك في الجملة الحالية لا في علمها وقوله انه أي ذلك البعض وهذا الذي قاله هنا مخالفا لما في القول بأنه يقتضي أن ذلك السامع المستدل بكلام النجاة بعض آخر غير الاول وكذا كلام العلامة يعقوبي (قوله لاسمع قولنا المتأخرا) اعلم ان النجاة اشترطوا في الجملة الحالية أن تكون غير مصدرة بعلم الاستقبال لان العرض من الحال تخصيص وقوع مضمون علمها بوقت حصول مضمون الحال وذلك شافي الاستقبال واعتراض عليهم بأن الحال بالمعنى التي نحن بصدد مجامع كلامنا الزمنية الثلاثة ولا مناسبة بين الحال المذكورة وبين الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في خلاف لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا (٣٦٥) وذلك لا يقتضي امتناع تصدير

الحال بعلم الاستقبال وأجيب بان الافعال اذا وقعت قبور الماهية اختصاصا بأحد الازمنة فمفهومها استقباليها وحاليتها وماضيتها بالنظر ان ذلك القيد لا يتناول زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم من اشتراط التعرير بمن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلية بالنظر الى علمها اه تصرف (قوله عن علم) أي علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن وهل (قوله بحسب الظاهر) أي وان لم يكن هناك تنافس بحسب نفس الامر اذ الكلام في الحال التصورية وهي لاتتأق الاستقبال

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى وأجيب من هذا انه لاسمع قول النجاة انه يجب تغير بصدور الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتناق في الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز ان يني زبد سركب أولي يركب فهم منه انه يجب تغير بد الفعل المعامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل يضرب وسيفرب ولن يضرب بالحال

من عدوا معاد او ساكر منكر وانه مؤثر وغير ذلك لظهور أن مضمون الافعال المقدمة هذه الاحوال استقبالي ومثال هذا أكثر مما ذكر وهو بعيد من أن يحصى والحاصل من هذا أن المراد فان هل لا تدخل على المضارع الحالي لانما تعظمه للاستقبال وأما التنبيل بما فيه التقييد بالحال فلا دلالة به على أن المراد بالفعل الحال لان ذلك مدلول تلك الحال عرفا وليس المراد ان هل تخلص الفعل للاستقبال فيجتمع تقييد مدخولها بمجهلة محالة أو شبهها لان تقييد الفعل بالاستقبالي بالحال مجتمع فان ذلك فاسد لا قورنا وما يطابق هذا الفساد ما فهمه بعض الناس من كلام التصوين وجهه دليلا على هذا الفساد وهو أنهم ذكرنا انه يجب أن لا يتصل صدر الجملة الحالية بعلامة الاستقبال فلا يقال يا نبي زبد سركب ولا يا نبي لن يركب وذلك أن العامل في الحال ولو كان استقباليا كجملة فيصح تقييدها من جهة العقل لكن منع من ادخال علامة الاستقبال على جملة الحال معه تنافي الحال في الجملة ومدلول علامة الاستقبال فاقتضت المناسبة اللفظية منع ذلك في العربية محافظة على المناسبة في الجملة وسنذكره في التذنيب الموضوع للفعل ولما سمع هذا فهم منه أن الفعل المعامل في الحال يجب تغير بد من علامة الاستقبال لان الفعل الاستقبالي لا يعمل في الحال كما قيل أولا قال فلذا لا يقال هل يضرب زبد وهو أخوك كما لا يقال يضرب أولي يضرب عمر وزبد وهو راكب مثلا لان هل تخلص الفعل للاستقبال كالسين وسوف ولن والعامل في الحال لا يتصل بعلامة

أترك أرفلت دراهم خالده • زيارته الى اذا لشم

( ٣٦ - شرح التقييد ثاني ) بل يمكن أن يكون زبنا ماضيا وعلما مستقبلان الواجب انهما مشاركتا لعلما فزبنا من علمها أما كل والنساقية انما هو الحال الزمانية المقابلة للماضى والمستقبل (قوله على ما سنذكره) أي في بحث الحال في أو غير باب الفصل والوصل في التذنيب (قوله حتى لا يجوز) تفرع على قوله يجب تغير بد أو على التنافي (قوله فهم منه الخ) جواب لما هو الذي فهمه من كلامهم غير ما قالوا فاذ ادعاء النجاة وجوب تغير بد الحال من علامة الاستقبال والذي فهمه وجوب تغير بد الفعل المعامل في الحال من علامة الاستقبال لان نفس الحال كما هو الواقع في كلام النجاة وبين الامر بين زبد ولعل متناقض فهمه كما في عبد الحكيم انه فهم من الجملة الحالية الواقعة في قول النجاة الجملة التي وقعت الحال قيد الهماع أن مرادهم بالجملة الحالية التي وقعت حالا (قوله حتى لا يصح الخ) غاية لوجوب تغير بد الفعل المعامل في الحال من علم الاستقبال لامتناع عمل المستقبل في الحال (قوله مثل هل يضرب) أي فلا يقال هل يضرب زبد وهو راكب مثلا ولا يضرب زبد وهو راكب ولان يضرب زبد وهو راكب

ولهذين أعني اختصاصاً بالتصديق وتخصيصاً بالمضارع بالاستقبال كان لهما من اختصاصهما ما كونه زمانياً أظهر

(قوله) وأورد هذا (المقال) أى كلام التكملة وهو أنه يجب تجر بد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال في الظاهر وقوله دليل على ما دعاه أى من وجوب تجر بد عامل الحال من علم الاستقبال وفي بعض النسخ وأورد هذا المثال بالشاء المثلثة أى يأتي زيد يسير كركب أولى بركب ظالم المثال حسبه أى أنه أدى وجوب تجر بد عامل الحال من علم الاستقبال واستدل على ذلك بمنع يأتي زيد يسير كركب أولى بركب (قوله) ولم يتطرق في صدر هذا (المقال) أى وهو قولهم يجب تجر بد صدر الجملة الحالية الخ قولنا تأمل أدنى تأمل فيما قالوه وجد أن الذي تجر بد صدره هو الجملة الحالية لا عامل الحال فخصان من لا يسم وروى نسخة ولم يتطرق في صدر هذا المثال بالشاء المثلثة يعني يأتي زيد يسير كركب أى فلو تطرق في صدره لعرف أنه ليس في صدره علم استقبال وانما هو في آخره في الجملة الحالية (قوله) أنه لبيان امتناع الخ) أى للبيان (٣٦٦) امتناع تصدير العامل في الحال بعم الاستقبال (قوله) ولا اختصاص

وأورد هذا المقال دليل على ما دعاه ولم يتطرق في صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعم الاستقبال (ولا اختصاص التصديق بها) أى لتكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها الغير التصديق كاذر فيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لهما من اختصاصهما ما كونه زمانياً أظهر) وما موصولة وكونه مبتدأ خبره أظهر زمانياً خبر الكون أى بالنسبة الذي زمانية أظهر

الاستقبال لامتناع عمل المستقبل في الحال وهذا الكلام فيه خلل أن أحدهما أن هذا المعنى لا يصح لقيام الدليل على عكسه كالتقدم والآخر أنه فهم من كلام النحويين ما لا يدل عليه لأن قولنا يجب تجر بد صدر الجملة الحالية بعم علامة الاستقبال لا يدل قطعاً على قوله يجب تجر بد العامل في الحال من علامة الاستقبال ولو تأمل أدنى تأمل فيما مثله لوجد المقام لوجد الذي يجر بد صدره هو الجملة الحالية لا العامل في الحال كما هو مدلول كلامهم المثل في المراد فخصان من لا يضل ولا ينسى (وأجل) (اختصاص التصديق بها) أى بمل ومعنى كون التصديق مختصاً بها أم لا تعدى التصديق إلى التصورات أن التصديق لا يتعدا إلى الهمة فالساعة في قوله هذا داخل على المقصور لا على المقصور عليه فهي هنا غيرتها في قولنا نخسر ربنا بالعبادة يعني أن عبادتنا مقصورة عليه تعالى لا نعدى إلى لا يكون له غيرها (و) لاجل (تخصيصها) أى تفسيرها الفصل (المضارع) مخصوصاً (بالاستقبال) كالتقدم (كان لها) تتعلق به العلتان السابقتان يعني أن اختصاص هل التصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال أو بوجوب لها كل منهما أن يكون لها (من) أى زيادة (اختصاص) بموالات (ما) أى لفظ (كونه) أى من وصف ذلك اللفظ الذي لهما من اختصاص بموالاته أى كونه (زمانياً) أى دال على الزمان (أظهر) من (و) (اختصاص التصديق بها إلى آخره) ش يريد أن هل لهما من اختصاص بموالاته أظهر في الزمان عن الهمة كالنفع فان الفعل أظهر في الزمان من الاسم لا يدل عليه تضمنا في الصبح والاسم المشتق وان دل على الزمان فدلالة التزامية وقوله كالفعل مقتضى الكاف أن شيئاً آخر أظهر في الدلالة على الزمان من غيره ويحتاج إلى مثال فان دلالة الفعل على الزمان أظهر من دلالة الاسم وليست المقصور عليه إذ التصديق يتعدا إلى الهمة فاللهما بمنزلة في قولنا نخسر ربنا بالعبادة

(كالنفع)

معنى أن عبادتنا مقصورة عليه تعالى لانه تعالى لا يكون له غيره وهذا بخلاف الباقي قوله بعد وتخصيصها المضارع بالاستقبال فانها داخل على المقصور عليه فقد جمع المصنف في العبارة بين استمالي التخصيص (قوله) وعدم الخ) هو بالجر عطف على طلب التصديق (قوله) كاذر فيما سبق) أى في قوله وهل لطلب التصديق غيب (قوله) من اختصاص (أى اختصاص زائد وانما قال من بدلان للاستفهام مطلقاً عن اختصاص بالفعل كما هو معروف في علم النحو والمراد باختصاص الارتباط والتعلق لا الحصر لانه لا يقبل التفاوت أى أن تعلّقها بالفعل ودخولها عليه أز بدو كشر من دخولها على الاسم والمراد به الاستدعاء أى أن استدعاءها بالفعل أز بدو كشر من استدعاء غيرها (قوله) كونه زمانياً) أى عموماً كونه زمانياً فيه حذف مضاف (قوله) أظهر) أى زمانية غيره كالاسم

كالفعل أما الثاني فنظائر وأما الأول فلأن الفعل لا يكون إلا صفة والتصدق بحكم اليقوت أو الاتفاق والنفي والاثبات اغنيان وجهان إلى الصفات لا الذات

(قوله كالفعل) أي التصويروا لاثبات بالكاف يقتضي أن زمانيته أظهر من غيره بشئ الفعل وغيره وليس الأمر كذلك إذ ما زمانيته أظهر من غيره فاصم على الفعل وكان الأولى أن يقول وهو الفعل ويحذف الكاف لأن يجعل الكاف استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول هذه بأن يقول كان لها من هذا اختصاص بالفعل إشارة إلى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهر زمانه لا من جهة أخرى كدلالة على الحديث مثلا ويصح أن يكون تشبيها باعتبار الاختصاص العقلية لما كونه زمانيا أظهر فأن مفهومه أعم من الفعل وإن المحصر في الخارج فيه لا باعتبار داخلها الاسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لأجل لفظ الفعل كما قال النووي لأن هذا يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وأن لها من هذا اختصاص به دون بقية الجمل الاسمية ولم يثبت ذلك فتأمل (قوله فإن الزمان الخ) على أن يكون الفعل زمانيته أظهر من الاسم وقوله حزم من مفهومه أي ودلالة الكل على جزئه أظهر من دلالة الشيء على لازمه (قوله حيث يدل) أي إذا دل عليه بأن كان وصفا كالأضارب لأن (٣٦٧) أوغدا (قوله بعروضه) أي

بسبب عروض الزمان  
لذلك الاسم أي بدلوله من  
عروض اللازم للزوم  
وذلك لأن اسم الفاعل  
موضوع لذات قام بها الحدث  
ومن لوازم الحدث زمان  
يقع فيه فالحاصل أن  
الفعل من حيث هو فعل  
لا يتفقد الزمان بحسب  
الوضع بخلاف الاسم فإنه  
قد سبق له عن من حيث  
هو اسم وهذا لا ينافي  
عروضه أي لزومه لدلوله  
إذا كان وصفا (قوله  
أما اقتضاء الخ) مصدر  
مضاف إلى فاعله ومفعوله  
قوله لمزيد اختصاصها  
والإلام للتقوية بتعلفه

(كالفعل) فإن الزمان حزم من مفهومه بخلاف الاسم فإنه لا يدل عليه حيث يدل بعروضه أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فنظائر وأما اقتضاء كونهم المطلب التصديق فلهذا فلان التصديق

غيره في دلالة ذلك الغير على الزمان فكونه مستندا وأظهر غيره على أنه مستند أو زمانيا غيره أيضاع على أنه طالب غير منصوب ككان (كالفعل) فإن كونه زمانيا أظهر من كون الاسم زمانيا ولو كان مصدرا أو مشتقا لأن دلالة الفعل على الزمان بالتضمن أدهو حزم بدلوله ودلالة الاسم عليه في بعض الأحيان بالاتزام والأولى أقوى من الثانية فدلالة الفعل على الزمان أظهر والتشليل مستقص لما تكون زمانيته أظهر أذ ليس عندنا ما تكون زمانيته أظهر غير الفعل وأما اسم الفعل فغيره من الخلاف في دلالاته بالتضمن على الزمان ما على فادخله فيما زمانيته أظهر تعسف على أنهم لم يذكروه فبالهال أولو يهيم والتشليل بما يستقصي أفراد الحقيقة جميع لانها من حيث هي أعم من الفرد ولو انحصرت فيه ويحتمل أن يكون اسم الفاعل دخلا فيكون التشليل جارا على الكثير ثم أنه قد على المصنف كونها لها من زيد الاختصاص بالفعل أدهو الذي زمانيته أظهر بعين كالتقدم أحدها تخصيصها المضارع بالاستقبال والأخرى كونهم التصديق أما اقتضاء العلة الأولى وهي تخصيصها المضارع بالاستقبال لولا أنها الفعل دلالة الاسم أظهر من غيره وغيره ما لاجل بالكلية على الزمان الآن يقال إن اسم الفعل يدل على الزمان دلالة متوسطة بين دلالتى الفعل وسائر الأسماء إذا تقرر هذا فلهذا الاختصاص بالفعل نشأ عن كل واحد من الأمرين السابقين أحدهما تخصيصها بالمضارع وهذا واضح لانها إذا كانت تخصص

بأقتضاء لاهلها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشئ والمضارع مفعول تخصصها وقوله بالفعل لم يقل نحو الفعل إشارة إلى أن الكاف في قوله كالفعل ليست بمعنى مثل بل استقصائية (قوله فنظائر) وذلك لأن هل إذا كانت تخصص الفعل المضارع زمان الاستقبال كان لها ارتباط وتعلق بالفعل لأن الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان له تعلق بالواقع كان له تعلق بالجنس ولأنها إذا كانت تخصص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير وتأثيرها في المضارع دليل على أنها من بدلوله تعلق بجنس الفعل والآنما أثرت في بعض أنواعه وبما ذكرناه اندفع ما قال أن غاية ما يفيد هذا التشليل الثاني الواقع في المتن أن هل إذا دخلت على المضارع خصصته بالاستقبال ولا يلزم منه حزم اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها عليه كزمن دخولها على الأسماء حتى يتم ما ذكره بل هو أن تدخل عليه قلبا وإذا دخلت عليه خصصته ونظير هذا أن قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي أكثر من دخولها على المضارع وما سئل النعم أنها لما كانت تخصص المضارع بالاستقبال دون الاسم كان لها من بدلولها ارتباط بالفعل دون الاسم لأن الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان لازما للواقع كان لازما للجنس وأعلن أن تفصيل الشارح يقتضي يفيد أن اختصاصها بمآ زمانيته أظهر نشأ من كل واحد من الأمرين السابقين لآمن مجموعهما (قوله لذلك) أي لمزيد اختصاصها بالفعل وهو مفعول بأقتضاء والإلام للتقوية

(قوة هو الحكم بالثبوت والانتفاء) السداد بالحكم الادراك وأما الثبوت والانتفاء فمقتضى أن راديهما الوقوع والادووع بالنسبة الحكمية فكانت قال فلان التصديق هو ادراك وقوع الثبوت وأدراك عدم وقوع الثبوت الأول في القضية الموجبة والثاني في السالبة وهذا مبني على أن النسبة في القضية واحدة وهي الثبوت ويحتمل أن يكون مراده الثبوت والانتفاء بنفس النسبة الحكمية فكانت قال فلان التصديق هو ادراك النسبة الحكمية أعني الثبوت والانتفاء أي ادراك مطابقتها أو عدم مطابقتها وهذا مبني على أن النسبة في القضية السالبة علمية (قوة والتي والاثبات الخ) فيه أن التي والاثبات هو الحكم الذي هو ادراك وقوع الثبوت في القضية الموجبة وادراك وقوع الانتفاء في القضية السالبة والحكم بالثبوت وجه للعاني والاحداث وانما المتوجه بهما النسب وهي الانتفاء والثبوت فكان الأولى أن يقول والانتفاء والثبوت انما يتوجهان الخ وأجيب

(٣٦٨)

هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والتي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني والاحداث التي هي مدلولات الافعال لان الذوات التي هي مدلولات الاسماء (ولهذا) أي الأولى لئلا يسهل من حيث اختصاص بالفعل

فظاهر لان اقتضاءها كون المضارع للاستقبال فيه دلالة على زمن مخصوص فيكون مقتضاها تفصيل الزمان فتكون موالاتها لما فيه الزمان الذي لها تفصيل فيه وتخصيص وتصرفاً أحق وهو الفعل وأما اقتضاء كونها التصديق لموالاتها الفعل فلان التصديق اثبات حقيقته لا ثمرى أو سلبيها عنها ودلالة الفعل على نسبة حقيقة لا ثمرى أظهر من دلالة غيره لانه انما موضوع لدل على نسبة حدث لغرضه بخلاف الاسم فاما بدل في الأصل على الذات أي الحقيقة والحقيقة من حيث هي لا نسبة فيها فتفسير الثبوت والتي ولهذا يقال ان الافعال هي التي تثبت وتنتفي أي نسبتها هي التي تثبت وتنتفي بخلاف الأسماء فهي تدل على القوآت أي الحقائق ولا تعرض لها بثبوت عن غيرها أو سلبيها عنها إلا باعتبار النسبة التي دلالة الفعل عليها أظهر والجملة الاسمية ولو كانت فيها نسبة لكن المحمول فيها الذي هو صاحب النسبة مفصول يتبعه بينه بالموضوع فليست أولى بهل بخلاف الفعل وقد يقال ان الاحداث التي هي مدلولات الافعال هي التي تثبت وتنتفي فغالباً وأما الذوات التي هي مدلولات الاسماء أي كثر انفس هي لاحالاً ولما لا كانت تثبت ولا تنتفي وهذا كلام ظاهري يمكن رده الى ما ذكرنا من الخطب في هذا سهل فان المراد تعطيل ما نقلنا من نسبة للضبط وضيق القاعدة فانهم (ولهذا) أي ولاجل أن هل لها مزيد اختصاص بالفعل بحيث اذا عدل فيها عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول اليه المضارع الاستقبال صار له انفسه تأثير يوجب اختصاصاً اذا كان لها تأثير في المضارع وهو أخص من الفعل صار لها تأثير في مطلق الفعل ضرورة الثاني اختصاص التصديق به لان الفعل صفة لكونه عرضاً والمطلوب بالتصديق لا يكون الا صفة لا محكم بالاثبات والتي لانه لا يتوجهان الى الذوات من حيث انها ذوات بل لما يتعلق بهما من وجود وعدم فثبت لكل واحد من الآخرين أنه هل لها مزيد

زيادة تعلق بالفعل لانها مخصصة بها وجيب ان تلك المعاني والاحداث كلها مدلولات الافعال (كان) مدلولات ايضا للاسماء المشتقة لكن امده مدلولات الافعال بطريق الاصالة ومدلولات المشتقات بطريق التسعة فلذا كان لها مزيد تعلق بالافعال فقول الشارح التي هي مدلولات الافعال أي بطريق الاصالة وأما في الاسماء المشتقة فبطريق العروض والتبع (قوله لاي القوآت) أي الامور القائمة بنفسها لانها مستمرة ثابته نسبتها في جميع الأزمنة على السواء لان القوآت ذوات في الماضي والحال والمستقبل وأورد على الشارح أن هذا التوجه انما ينتج زيادة تعلق هل بالفعل وأولويه بالنسبة للاسم المفرد بالنسبة للصفة الاسمية لانها مستغنية ايضا للنسبة التي تتوجه للعاني والاحداث وأجيب بان صاحب النسبة في الاسماء انما هو وقد فصل بين هل وبينه بالموضوع فصارت الجملة المذكورة ليست أولى بهل لما يلزم من دخولها عليها لفصل بينهما وبين مطالوبها بخلاف الفعل اذا دخلت عليه هل فلا يلزم عليه فصل بينهما من مطالوبها فلذا كان أولى بهل على أن النسب في الجمل المذكورة مدلولات الروابط (قوله مزيد اختصاص بالفعل) أي بحيث اذا عدل يسهل موالاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول اليه

كان قوله تعالى فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون وقولنا فهل أنتم تشكرون لأن إرازما يستبعد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بمحموله من إبقائه على أصله وكذا من قولنا

(قوله كان فهل أنتم شاكرون) أي الذي عدل فيه عن الفعل إلى الجمله الاسمية (قوله أدل) خبر كان وقوله على طلب الشكر أي على طلب حصوه في الخارج لأنه المرادون الاستفهام لامتناعهم من علام القيوب كذا قال العلامة السيد وتبعه عليه غيره وهو يفيد أن المقصود بالاستفهام هنا طلب حصول الفعل وأن المعنى المراد حصول الشكر وهذا معنى آخر غير ما تقدم أهل في أنها الطلب التصديقي والمذكور هنا معنى مجازي لها مرسل علاقته الاطلاق والتقدير كذا قرر بضنا العدوي (قوله من فهل تشكرون) الحاصل أن الصوريست لأن الاستفهام ما بهل أو بالهمزة وكل منهما ما داخل على جلة فعلية أو اسمية خبرها فعل أو اسم وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من الجملة الباقية بعده ما ذكره المصنف وجعل هل داخل على جلة اسمية خبرها فعل نظر الصورة (قوله مع انه مؤكلاخ) الضمير لآل الثاني وهو فهل أنتم تشكرون (٣٦٩) تشكرون (قوله فعل محذوف) أي خلاص هل تشكرون تشكرون فحذف الفعل الأول فافصل الضمير وانما كان أنتم فاعلا محذوف كما قال لما تقدم من أن هل أذارات الفعل في حيزها لا ترضى الإبقاء فتسه وما ذكره من أن أنتم فاعل محذوف مبني على الأصح ويجوز أن يكون فاعلا معنى ثم تقدم على مذهب السكاكي (قوله لأن إراز الخ) هذا علة العلمة أو للعلم مع علته والمراد بالاراز الاظهار (قوله ما يستبعد) أي ما يتقدم وجوده زمن الاستقبال الذي هو مضمون الفعل المضارع الواقع بعد هل كالشكر لاها متخصص المضارع بالاستقبال (قوله في معرض الثابت) أي في

(كان فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل أنتم تشكرون) مع انه مؤكدا بالشكر لأن أنتم فاعل لفعل محذوف (لأن إرازما يستبعد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بمحموله) من إبقائه على أصله

(كان) قوله تعالى (فهل أنتم شاكرون) حيث عدل فيه عن الفعل إلى الجمله الاسمية (أدل على طلب الشكر) أي أكثر لانه على نا كد طلبه (من) أن يقال مثلا (فهل تشكرون) بإدخالها على الفعل بلا فصل (و) من أن يقال (فهل أنتم تشكرون) بإدخالها على ما فيه الفعل مع فصل بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لأن هل في مثل هذا داخل على فعل محذوف كما تقر في التصور في الجمله تا كيد المحذوف بالمذكور ومع ذلك ليس فيها كد طلب النيت للشكر كما في الجملة الاسمية مع المجرى بانها على أصلها على ما سنده كرونا كان أدل (لأن إراز) أي اظهار (ما يستبعد) الذي هو مضمون الفعل وهو الشكر (في معرض) أي في صورة (الثابت) حيث دل عليه بالجمله الاسمية على الفعل على النيت (أدل على كمال العناية بمحموله) من إبقائه على أصله كما تقدم أن الطالب إذا كثر رغبته في شيء عبر عنه

اختصاص بالفعل (ولهذا) أي إذا ثبت هذا الاختصاص (كان قوله تعالى فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون وقولنا فهل أنتم تشكرون لأن إرازما يستبعد) وهو الفعل في قالب الثابت المستقر بحيث تكون الجمله اسمية والمبتدأ والخبر فيها اسما (أدل على كمال العناية بمحموله) من إبقائه على أصله من الاثبات بالفعل وكذلك فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من أفانتم شاكرون لأن ترك الفعل من هل أدل على كمال العناية بصوره عن أصله بخلاف الهمزة وقول المصنف فهل أنتم تشكرون أخذ من السكاكي وفيه نظر فإن هذا التركيب لا يصح كاسبق من وجوب تقديم الفعل فيه على الاسم لفظا لأن كان فترعه على القول الضعيف وقد أورد أن ما ذكره المصنف قد يعكس

صورة الامر الثابت في الحال الغير المقيد بزمان (قوله أدل) أي أقوى دلالة على كمال العناية أي الاعتناء وقوله بمحموله أي بمحمول ما يستبعد وقوله من إبقائه أي من إبقائه ما يستبعد وقوله على أصله أي الذي هو إرازه في صورة ما يستبعد وهي الجمله الفعلية والاسمية التي خبرها فعل ووجه كون إرازما يستبعد في معرض الثابت يدل على كمال العناية بما يستبعد أن إرازما مكان وجوده مقيدا بالاستقبال في صورة الثابت الغير المقيد بزمان يدل على طلب حصول غير مقيد بزمان من الزمنة ولا شك أن المعنى من طلب حصول مطلق أقوى دلالة مما يأتي عن طلب حصول مقيد بزمان ثم أن هذا الكلام يطلب أسهل الشكر لكون المقام مقتضا لذلك كابدل عليه قول المصنف أدل على طلب الشكر لا يطلب استمرا الشكر فلا يردهما قبل أن لا استقرار القيد على المستفاد من هل أنتم تشكرون أمس بالمقام من الاستقرار النيتي المستفاد من فهل أنتم شاكرون دلالة على طلب استمرار الشكر على سبيل التصد الاشد على النفس المستند إلى زيادة الثواب وحينه فلا يتم ما ادعاه المصنف من أن فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل أنتم تشكرون أخذ ذلك العلامة عبد الحكيم فإن قلت فلما أن هل في هل أنتم تشكرون داخل على الفعل تقدير الشكر كما كان في قالب الجمله الاسمية وجد



ولهذا لا يحسن هل زيد مطلق الامن البليغ وهي قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء

(قوله أي ولا هل أدى للفعل) أي بحيث لا يعدل عنه معها الأشدة للاهتمام والاعتناء بمعدول الاله (قوله هل زيد منطلق) أي دون أن يقال هل منطلق زيد (قوله الامن البليغ) أي لامن غيره ولوراي ما ذكرناه اذا اتفق له مراعاة ما ذكر في وقت كان عبارة الامور الانفاقية الحاصلة بلا قصد (قوله لانه الذي يقصد الخ) أي لانه الذي يشاهه مراعاة الاعتبارات والاختلافات بالعبارة فاداء صدر منه مثله هل زيد منطلق (٣٧١) فله يقصده الدلالة على الثبوت

والاستمرار وقوله وباراز يحذف على الدلالة أي ويقصد به باراز ماسيوجد في معرض المسويجود الناسين الجملة الاسمية وحاصله انه اذا صدر هذا القول من البليغ كان المتطور اليه معنى لطيفا وهو الاستفهام من استمرار فاطملا زيد وكان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر وهذا من فن البلاغة لاحاطة علمه بما تقتضيه هل من الفعل بخلاف ما اذا صدر من غير البليغ لان استعمال اللفظ في غير موضعه انما يكون عن جهل لامن تطرفا معنى لطيف فيكون هذا القول منه قياسا على فرض أن يقصد نكتة فلا اعتداد بقصده لانتقاه بلاغته (قوله بسيطة) يطلق البسيط على ما لا حرفة كالجواهر الفرد وعلى ما يكون أقل أجزاء بالنسبة لغيره المقابل

(ولهذا) أي ولا هل أدى للفعل من الهمزة (لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) لانه الذي يقصده الدلالة على الثبوت وباراز ماسيوجد في معرض الموجود (وهي) أي هل (قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أولا وجوده

يعني لان ترك الالزام لا يكون الاشدة للاهتمام بخلاف ترك غير الالزام (ولهذا) أي ولا هل فيها هذه القطيعة وهي أنها أدى للفعل فلا يترك معها الاشدة للاعتناء بمعدول اليه بخلاف الهمزة (لا يحسن) المعدول فيها عن الجملة الفعلية الى الاسمية فيقال مثلا (هل زيد منطلق) دون أن يقال هل ينطق زيد (الامن البليغ) أي لا يحسن هذا التركيب الامن البليغ لانه الذي يتألفه مراعاة الاعتبارات واقتداء الطائفة بالعبارة فيعتبر ان هل زيد منطلق لا يراز التجدد في معرض الحاصل لشدة الاعتناء بشأه وغير البليغ ولوا اتفق له مراعاة ما ذكر في وقت فلا يحسن اذ هو عبارة الامور الانفاقية الحاصلة بلا قصد لا يقال الاعتناء بالثبوت المفاد للجملة الاسمية هنا مع هل بقوت معه الاستمرار والتجدد شيئا فشيئا وهو آكد من مطلق الثبوت لان المطلوب من الشكر التجدد المستمر لا نقول اذا اقتضى المقام مطلق الثبوت لم يكن الفعل آكدا وهما يمكن أن يقال الاعتناء بالثبوت فان تحصيل الشكر ولورم أنه انسب الفضل الالهي اذ لا يقوم أحدهما شكره فيحصل بالاعتناء بالثبوت المطابق للمفاد للجملة على أن نقول بعد تسليم أن المناسب استمرار الشكر ان الجملة الاسمية تدل على الدوام بالقرآن غالبا وذلك أو كمن التجدد المستمر فافهم (وهي) أي هل (قسمان بسيطة) أي أحد القسمين ما يسمى بسيطة وهي (التي يطلب بها وجود الشيء) أي هي التي يسئل بها عن التصديق بوقوع نسبة بين

قد يكون للهل المخفى ثم هذه العبارة لا ينبغي أن يقع المضارع بعدها لعل بل الصواب أن يقال يخصص الاستقبال بالمضارع بمعنى أنه لا يكون المضارع الا الاستقبال وهو المقصود وكذلك قوله في الهمزة مقلوب كما سبق من (وهي قسمان الى آخره) من يعني أن هل قسمان أحدهما تسمى بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء كقولنا هل الحركة موجودة والثاني مركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء شيء كقولنا هل الحركة دائمة وذلك أن نقول لا يطلب وجود شيء الا شيء لان الوجود لا يقوم بنفسه ولكن المراد بالاول الصفة والثاني حال بعرض لصفة ثم أن نقول ذلك ولكن لا يخص جهل بل الهمزة كذلك ثم البساطة والتركيب ليسا في هل بل في متعلقها ثم قوله يطلب بها وجود رده على أنه قد يطلب العلم والتحقق أنه لا يطلب الا النسبة الواقعة من وجود وعدم فليصل قولهم الوجود على تحقق النسبة من وجودها وعدمها (تبينه) ذكر بعضهم أن الهمزة لا يستفهم بها حتى يمحس في النفس اثبات ما يستفهم عنه بخلاف هل فله لا يرجع عنده في ولا اثبات فله شيئا أو

له والبساطة بهذا المعنى أمر نسبي وهذا المعنى هو المراد هنا وبساطة هل وتركيبها بالنظر لما تدخل عليه كالحركة في البساطة والحركة والدوام في المركبة وسياق ايضاح ذلك (قوله وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أعنا التي يطلب بها التصديق بوقوع وجود الشيء ليوافق ما مر من أن هل طلب التصديق أي بحيث يكون الوجود محمولا على مدخلها كأي هل زيد موجود وهل النار موجودة أي هل زيد ثبت له الوجود في الخارج وهل النار ثبت لها الوجود والتحقق في الخارج قد ظهر أن المطلوب بها التصديق بوقوع النسبة التي بين الموضوع ووجوده أو بعدم وقوعها وأن المراد بالشيء في كلام المصنف الموضوع بالوجود الواقع محمولا لوجوده الخارجي وهو التحقق في الخارج لا الوجود بمعنى النسبة

كقولنا هل الحركة موجودة وهي كية وهي التي يطلب بها وجود الشيء كقولنا هل الحركة دائمة والالفاظ

(قوله هل الحركة موجودة) يقال هذا بعدمعرفة الحركة المطلقة وهي خروج الجسم من حيز إلى حيز وقوله موجودة أي ثابتة في الخارج ج  
ومتخصصة فيه وقوله أولا موجودة أي وأولست ثابتة في الخارج بل هي أمر اعتباري وهي (قوله أولا موجودة) فيه أن هذا يناق في ما تقدم  
يعتبر من أن هل لا تدخل على معنى وان كانت لطلب التصديق مطلقا بحيث لا يوجب ما يليق مراد الشارع أنه  
يفر هذا السلب بالسؤال بأن يقال هل الحركة لا موجودة بل قصد بيان ذلك السؤال اذا وقع على وجهه لا ليجاب كان المراد منه  
طلب بيان أحد الأمرين أما الإيجاب أو السلب وبعض الافاضل حل الثاني في قولهم هل لا تدخل على نقي على الثاني السبط وقولنا هل  
الحركة لا موجودة معدولة وبعضهم قال إنها لا تدخل الاعلى موجب والسلب في قولنا هل الحركة موجودة أو غير موجودة معطوف على  
هل الحركة موجودة قصد أن هل لا تدخل الاعلى موجب لأنه يعطى عليه سلب اه يس (قوله يطلب بها وجود الشيء) المراد  
بالوجود هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الاولى فان المراد بالثبوت في الخارج والمراد وجود الشيء غير الوجود فخرجت البسطة  
واقترعت على ذلك المقابلة والالفاظ لطلب البسطة أيضا وجود الشيء هو الوجود الشيء كالحركة (قوله فان المطلوب وجود الدوام للحركة أي  
ثبوته لها فظهر مما قلنا أن الوجود هو أن أحد ما را بطي وهو النسبة بين المحمول والموضوع وهذا ثابت في كل قضية وهذا هو المراد  
في المركبة وغیر را بطي وهو ما يكون مطلوباً لنفسه لا لربط كإلى قولنا في البسطة هل الحركة موجودة فان الوجود فيه مطلوب لنفسه  
والحاصل أن المركبة وان شاركت (٢٧٣) البسطة في أنه يطلب بها وجود الشيء كوجود الدوام للحركة

في المثال الا انها تخالفها

من جهة أن البسطة يطلب بها وجود نفس الموضوع والمركبة يطلب بها وجود المحمول أيضا الوجود في البسطة مقصود في ذاته لا ضمنيت للموضوع والوجود في المركبة ليس مقصودا في ذاته لانه رابطة بين المحمول والموضوع وهذا كلفنا دفع ما اورد على قول المصنف في تعريف البسطة وهي التي

(كقولنا هل الحركة موجودة) أولا موجودة (وهي كية وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أولا موجودة (كقولنا هل الحركة دائمة) أولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة ولا وجود لها وقد اعتبر في هذه شيان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهي بسطة بالنسبة اليها

موضوع ما هو محمول هو عين الوجود ذلك الموضوع (كقولنا هل الحركة موجودة) أولا موجودة (وهي كية وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أولا موجودة أي التي يسأل بها عن التصديق بوقوع نسبة بين موضوع ومحمول وغير الوجود ذلك الموضوع بل هو وجود الشيء آخر (كقولنا هل الحركة دائمة) أولا ليجاب بالثبوت أو بالسلب لوجود الدوام للحركة ولما اعتبر في السؤال في الاولى وجود نفس الشيء وفي الثانية وجود نفس الشيء آخر سميت الاولى ببسطة لبساطة المسؤول عنه فيها والثانية مركبة لوجود ما اعتبر في الاولى فيها وازدائه في شأن البساطة والتوكيد فان قولنا هل الحركة موجودة المعترية وجود الحركة وقولنا هل الحركة دائمة المعترية وجود الحركة ودوامها فان نظر الى غير حيان ولا همزة وهل أحوال معنوية تستعملها فصلا في آخر الباب ولها أحكام لغوية محلها علم

يطلب بها وجود الشيء من أن المركبة كذلك وحسن ذلك تعريف غير مانع ومحصل الجواب التفريق بين الوجودين (والباقية)  
المطلوبين هما (قوله وقد اعتبر في هذه) أي المركبة شيان تحت استنفهم بها عن الثبوت الحاصل بين شيئين هما الموضوع والمحمول كالحركة والدوام ولوله غير الوجود أي المضاف للمحمول وهو النسبة وقوله في الاولى أي البسطة شيء واحد هو الموضوع كالحركة وذلك لانها استنفهم بها عن الثبوت الحاصل بين الشيء ووجوده وهما كالشيء الواحد لان الوجود عين الموجود على ما فيه فلهذا استنفهم بها عن ثبوت بسطة والثانية عن ثبوت مركب والحاصل أن كلا من البسطة والمركبة داخل على جملة شتملة على ثلاثة أجزاء الموضوع والمحمول كدوامه في الثانية ووجوده في الاولى ونسبة وهي وجود المحمول للموضوع أي شئونه كثبوت الدوام للحركة في مثال المركبة وثبوت الوجود أي التصديق في الخارج كالحركة في مثال البسطة ولما كان المحمول غير الموضوع في المركبة كان الثبوت المستفهم عنه بها رابط بينهما مراكما ولما كان الوجود الواقع محمول الوجود الواقع موضوعا في مثال البسطة صارا ثبوت المستفهم عنه بها رابط بينهما ببساطة فان قلت حيث كانت الجملة التي تدخل عليها البسطة لا بينهما من نسبة ثبوت المحمول للموضوع كان على الشارع أن يقول وقد اعتبر في الاولى شيء واحد غير الوجود أي المضاف للمحمول كالحركة في المركبة قلت في كلامه حذف من الثاني لانه الاول كذا قد قرر شيئا العدي على عصبه صاحب الرجاء والضمان وحاصل ما أنه اذا نظر لغير الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعترية في أولهما شيئا واحدا وهو الحركة وفي ثانيهما شيئين هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعترية في الاول شيئين وفي الثاني ثلاثة

والباقية لطلب التصور فقط أما ما قبل يطلب به ما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء

وعلى كل حال فلا اعتبار الأول فيه ساطعة بالنسبة إلى الثاني بمعنى فله المعتبر وكفرته (قوله والباقية من ألفاظ الاستفهام) أي المذكورة سابقا وذلك الباقي نسمة وهو ما عدا الهمزة وهل فإن حكمهما قد مر وبقولنا أي المذكورة سابقا لنزوع ما يقال أن من جملة بقية ألفاظ الاستفهام أم المقطعة ولا تكون الالطالبتين التصديقيين فلا يتم قوله والباقية لطلب التصور فقط (قوله تصوريين) أي تصوريين بخلاف لشيء المطالبين بتصوره بآداة أخرى وحاصله أن ما سوى هل والهمزة من ألفاظ الاستفهام اشتركت في طلب التصور واشتلت في التصورات ولا يقال إن متى وأيا بل كل منهما يطلب تعيين الزمان ونصوره فقد اتحد في التصور لا تفرق أن أحدهما الزمان المطلق والآخر المستقبل كما أتى وحسنه تفهيمًا مختلفان فيه (قوله قبل الخ) القصدي ذلك مجرد العزو والتسعة القائل لا لا يترجم من هذا القيل فاته كلام حتى ومقابل هذا القيل قول السكاكي الآتي (قوله فطلب عما) أي التي هي من ألفاظ الاستفهام السابقة (قوله شرح الاسم أو ماهية المسمى) أي وتعيين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أي الكشف عن معناه وبين مفهومه الإجمالي الذي وضع له في اللغة أو الاصطلاح فذلك المفهوم الموضوع هو المطلوب بشرح حويياته كما إذا سمعت لفظًا لم تفهم معناه فقلت تقول ما هو طالب الأنا يعين فطلبه القوى أو الاصطلاح وأراد بالاسم هنا ما قبل المسمى (٣٧٣) فيشمل الفصل والحرف

أدشرح الاسم لا يختص بالاسم المقابل للفعل والحرف (قوله ما العنقاء الخ) حكى الزمخشري في ربيع الاررار ما حاصله أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شيء من الألوان وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي إلى أطفالهم وصغارهم فقطفهم وتقرب بهم نحو الجبل فتأكلهم فتشكوا ذلك إلى بنينهم صالح عليه السلام فدعا الله عليها فاهلكها وقطع عنها ونسلها فسميت عنقاء

(والباقية) من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنها (الطلب التصور فقط) وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منهما تصوري آخر (قبل فطلب به ما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء) طالبا أن يشرح هذا الاسم وبين مفهومه

الوجود في الأمرين ففي أولهما شي واحد هو الحركة وفي ثانيهما شيان هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك ففي الأول شيان وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال فلا اعتبار الأول فيه ساطعة بالنسبة إلى الثاني بمعنى فله المعتبر وكفرته فافهم (والباقية) أي والألفاظ البوافية من ألفاظ الاستفهام وهي ما سوى الهمزة وهل لا تصح كون طلب التصديق وانما تكون (الطلب التصور فقط) فالبوافية تشترك في مطلق كونها تصورية لكن تختلف في أن المطلوب تصوري واحد منها بخلاف المطلوب بالآخر (قبل فطلب عما) التي هي من ألفاظ الاستفهام السابقة (شرح الاسم) أي بيان مدلوله في الجملة سواء كان ما شرح مفردا أو مركبا بشرط أن يكون فيه إجمال (كقولنا ما العنقاء) حال كوننا طالين شرح هذا الاسم ببيان مدلوله لغة في الجملة فيصيب بإيراد لفظ أشهر ولو كان أعم لانه

الضوء من (والباقية يطلب بها التصور إلى آخره) ش هذا هو القسم الثالث وهو ما يطلب به التصور فقط وهي بقية ألفاظ الاستفهام وقد استدلل عليه بقوة تعالى ويقولون متى هذا الوعدان كنتم صادقين فان ان كنتم صادقين يدل على أن المطلوب التصور وعلى أن من شرط طلبه تقديم التصديق

الآراء معلقا على الصدق وبقية ألفاظ الاستفهام تقاس على معنى وقوله الباقية أن أراد بالباقي ما ذكره (٣٥ - شروح التلخيص ثاني) مقرب لذلك (قوله طالبا أن يشرح الخ) حال من تأني قوله كقولنا ما العنقاء المراد طالبا كل متنا والضمير في قوة كقولنا العنقاء الواحد العنقاء نفسه فاندفع الاعتراض بأن المناسب لقوله كقولنا أن يقال طالين (قوله وبين مفهومه) أي مدلوله الإجمالي الذي لا يعرف منه الماهية وهذا هو المناسب لقول الشارع فيصيب بإيراد لفظ أشهر وهذا عطف تفسير والحاصل أن قول السائل ما العنقاء مثلا في معنى قوة ما مدلول هذا اللفظ الموضوع وعلم أن ما المطلوب به ما شرح الاسم على قسمين الأول أن يطلب بها بيان أن الاسم لا يسمي معنى وضع وما ك هذا البيان إلى التصديق دون التصور لأن مقصود السائل هو التصديق بأن اللفظ موضوع في مقابلة أي معنى سواء كان يعرف ذلك المعنى الذي هو موضوع بيان أم لا أم مفصلا وجوابه إيراد لفظ أشهر وهذا القسم بالباحث الغريبة أنسب لأنها ببيان مدلولات الألفاظ إجمالا لأن أهل اللغة يعتبرون بالعرف الإجمالية كقول الجوهري في الصحاح الخب ضرب من العدو والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والثاني أن يطلب بها تفصيل مدلوله الاسم إجمالا بأن يكون السائل عالما بمدلول الاسم إجمالا ويطلب تفصيله وجواب هذا الإجمالي وما ك هذا الجواب للتصور لأن قصد السائل تصور مفهوم الاسم تفصيلا وهذا القسم بالباحث الحكيم أنسب لإجماله البيان تفصيل الحقائق الموجودة والمفاهيم الأصلية مثال الأول قول السائل ما العنقاء فحال كونه يعرف معنى الاسم من حيث هو وأنه نوع من

احياناً وصحواً معتبرين ولا يعرف من حيث انه مدلول لفظ التضغير نقص السائل ان يعلم ان لفظه موضوع لا معنى فيجاب  
 باراد لفظ أشهر وهو أسد مثال الثاني قول السائل ما العنقاء والحال انه يعرف مدلوله اجمالاً بأنه نوع من الطير ومقصود ان يعرفه  
 مفصلاً فيجب بالحد الاسمي ان يقال طير صفته كذا وكذا علمت هذا فقول الشارح طاب الله ان يشرح هذا الاسم وبين مفهومه ان اراد  
 بشرح الاسم وبين مفهومه بيان المعنى الذي يوضع له اللفظ كما هو المنادى منه كان قوله فيجب الخ تعصياً لكن ما حيث لطلب التصديق  
 لالطلب التصور كما هو الموضوع وان اراد بشرح الاسم وبين مفهومه تفصيل مادل عليه الاسم اجمالاً كان التمثيل بمصطلح ما حيث  
 لطلب التصور ولكن قوله فيصالح نفسه نظراً لان الجواب حيث بالحد الاسمي وهو الرمز لا باراد لفظ الأشهر الذي هو تعريف لفظي  
 تأمل (قوله فيصالح باراد لفظ أشهر) أي مرادف له أشهر منه عند السامع سواء كان من هذه اللغة التي سأل بها السائل أم لا كذا في رسم  
 وعم ليس فقال أشهر منه سواء كان مرادف له أم لا كما يقال في جواب ما العنقاء طائر وفي جواب ما العنقاء شعر وقوله باراد لفظ أي مفرد  
 كقولك في جواب ما الانسان بشر بل لا يعرف مدلول الانسان سواء عرف مدلول البشر اجمالاً بان عرف أنه نوع من الحيوان أو عرفه  
 تفصيلاً ثم ان قوله فيصالح باراد لفظ بيان لما حق الجواب ان يكون عليه أي ان حق الجواب حيث ان يكون باراد لفظ مفرد أشهر  
 هذا السامع وذلك لان مفهوم الاسم (٢٧٤) امر مجمل فاذا اجيب بحر كبدخل في الجواب تفصيل ليس من المسؤول

عنه فاذم يوجد مفرد أشهر  
 عدل الى لفظ مركب  
 كقولنا في جواب ما العنقاء  
 طائر عظيم يختلف الصدان  
 ولا يكون التفصيل المستفاد  
 من التركيب مقصوداً  
 فلذا حصل المفهوم سال  
 عن ماهية ذاتيات  
 أفسادها فيؤتى بجملد  
 عليها (قوله أو ماهية  
 المسمى) بالمرعطف على  
 الاسم أي وأشرح ماهية  
 المسمى وأراد المصنف  
 بالمسمى المفهوم الاجابى  
 وبما هيته أجزاء ذلك

فيصالح باراد لفظ أشهر (أو ماهية المسمى) أي حقيقته التي هو بها هو

مبين في الجلة كان يقال هي طائر أو طائر عظيم يختلف الصدان كما روي أنها كانت طائراً في زمن أصحاب  
 الرس يختلف الصدان فينقبز بالصدان الى جهة الجبال فيسكنوا ذلك في بني زمانهم فذاع الله عليها  
 فأهلك نسبها ولم تعقب ولا عثر بها بالصدان يقال لها تنقاع مغرب (أو) يطلب بها شرح (ماهية  
 المسمى) وأراد بالماهية الحقيقة الوجودية وهي التي بها أفساد الشيء وتحقق بحيث لا يزداد في  
 انقراض علمها الا بالعوارض كان يقال ما الانسان فيقال الحيوان الناطق وذلك في الافراد على هذه  
 الحقيقة الا بالعوارض ولم يرد الماهية التفصيلية ولو لم يوجد لها فرد ويصح نسبها لأعد ودون الوجودية  
 وانما جلنا على ذلك بدليل قوله وتقع هل البسطة بينهما لان الماهية الوجودية هي التي تقع هل بينها  
 فصح وان اراد بانى لفظ الاستفهام فبرعله أم المقطعة كما نعتت الاشارة اليه فانها لا تكون  
 الا لتصدق بخلاف المتصلة فانها لا تكون الا لتصور ولشأن أنهما من أدوات الاستفهام وقد عدها  
 معهن السكاكي في الفتح ووجه أنهما كانت متصلة بالاستفهام فيها وانما أخرجها منقطعة فهي مقدرة  
 ببل والهمزة لا يقال ان كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام لانها لا تستعمل الامع الهمز وان  
 كانت منقطعة ففيها اضراب لاننا نقول كون المتصلة لا تستعمل الامع الهمزة ولا يجرهما عن الاستفهام

المفهوم الاجابى الى معنى الماهية التفصيلية التي عرفت بالوجود حتى يكون الجواب المبين لها تعريفاً (كقولنا

حقيقاً فالانسان مثلاً مفهومه الاجابى الذي هو مسماه نوع مخصوص من الحيوان وماهية ذلك المسمى حيوان ناطق (قوله  
 أي حقيقته الخ) أشار بذلك الى أنه ليس مراد المصنف بالماهية ما يقع جواباً لها هو لا تفاسل لما يكون شرحاً للاسم من المفهومات  
 الهدومة بل مراد الماهية الوجودية وقوله التي هو المسمى وقوله بها أي بالحقيقة أي بسببها وقوله هو أي نفسه مثلاً مفهوم  
 الانسان الاجابى وهو النوع المخصوص من الحيوان صواب سبب ماهيته وهي الحيوانية والناطقية انساناً فالمسمى ملاحظ اجمالاً  
 والحقيقة ملاحظة تفصيلاً فاختلف السبب والسبب باعتبار الاجال والتفصيل وأما اختلاف المبتدأ وانظر في اطلاق المبتدأ  
 وتقسيداً لغيره السبب أو علاحظة المبتدأ أو مخصصاً مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر مخصصاً معنواً بكذا  
 ووصف الشارح الحقيقة بالتي هوها اشارة الى أن المراد بالحقيقة الماهية الثابتة في نفس الامر التي بها تحققت أفساد الشيء بحيث لا يزداد  
 في الخارج علمها الا بالعوارض كان يقال ما الانسان فيقال الحيوان الناطق فأفراد الانسان لا تزداد في هذه الحقيقة الا بالعوارض  
 ولم يرد المصنف بالماهية التفصيلية ولو لم يوجد لها فرد والدليل على أن مراد المصنف بالماهية الحقيقة الثابتة في نفس الامر  
 لا مطلق ماهية متصلة ولو معدومة قوة وتقع هل البسطة في الترتيب بينهما لان الماهية الوجودية هي التي تقع هل بينها وبين شرح  
 الاسم وقوله قولنا ما الخ كقولنا لا شك انهم موجودون لا افراد

كقولنا ما الحركة والقسم الاول يتقدم على قسمي هل جميعا والثاني يتقدم على هل المركبة دون البسيطة فالبسيطة في الترتيب واقعة  
بين قسمي ما

(قوله اى ما حقيقة سمي هذا اللفظ) سماء نوع مخصوص من العرض وحقيقة ذلك السمي الذاتيات التي يجاب بها بأن يقال  
في الجواب مثلا هي حصول الجرم حصولا اوليا في الحيز الثاني (قوله فصيا بياراد ذاتياته) من الجنس والفصل كأن يقال في جواب  
ما الانسان حيوان ناطق بعد معرفة ان الانسان شئ موجود في نفسه وانما قيدوا بذلك لاجل ان يكون الجواب قعر فالحقيقة  
والا كان تعسر بقاءها وكانت ما هي التي يطلب بها شرح الاسم لا التي يطلب بها الماهية وربما ذكر الزوم في مقام الحدود توسعا  
واضطرارا كما في شرح الاشارات وحسنه فقوله الشارح فصيا بالذاتيات اى حق الجواب عن ما التي اطلب شرح الماهية ان يكون  
كذلك ولذلك لما سأل فرعون موسى عن حقيقة الله بقوله وما رب العالمين اجابهم موسى بذكر بعض خواصه وصفاته تعالى حيث  
قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين تنبيه على ان حقيقة تعالى

(٢٧٥)

لنا تعلم الاذكر الفصول  
المقومة لها ولا مقوم لها  
اذ لا تركب فيه سبحانه  
وتعالى ولما يتبينه فرعون  
لذلك بل عذابه غير  
مطابق قال لمن حوثة  
الاستعون يعني انا سألته  
عن حقيقة فاجابني بصفاته  
فلم تعرض موسى عليه  
السلام لطالبه هذا بل  
ذكر صفات ايتين حيث  
قال ربكم ورب آبائكم  
الاولين لعل يتبينه فليتنبه  
قرب فرعون لصفة الله  
عليه موسى عليه السلام  
الى الجنون وقال على  
وجه الاستهزاء ان رسولكم  
الذي ارسل اليكم لم ينون  
فذكر موسى عليه السلام  
ما لصفات ايتين بقوله رب  
المشرق والمغرب وما بينهما

(كقولنا ما الحركة) اى ما حقيقة سمي هذا اللفظ فصيا بياراد ذاتياته (وتقع هل البسيطة في  
الترتيب بينهما) اى بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية

وبين شرح الاسم وبدل عليه المثال ايضا هو قوله (كقولنا ما الحركة) لانها موجودة الانفرادى فيقال  
في الجواب مثلا هي حصول الجرم حصولا اوليا في الحيز الثاني فكأنه قيل ما حقيقة سمي هذا اللفظ  
فاجيب بياراد ذاتياته كاذكرنا (وتقع هل البسيطة) وهي التي يطلب بها نفس وجود الشئ (في  
الترتيب) الطبيعي (بينهما) اى يقع السؤال البهل بين السؤال عما التي هي لشرح الاسم وبين التي لطلب  
الماهية وذلك لان مقتضى الطبع اى العقل المراهي للنسبة انه اذا سمع اسما لم يعرف ان له مفهوما  
طلب له مفهوم ما في الجملة ثم اذا وقع على مفهومه طلب وجوده لاحتماله طلب جرمه مفهوم اللفظ قبل  
العلم بان له مفهوم اذ لعله مهمل ثم اذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم في الحدود المتضمن للنسب  
والفصل ولكن في هذا الكلام بحث من وجهين وانما حكمه بصفة التريض اجمدهما ان ماذكر  
من استعانة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على ان الاصل  
ولاشك ان كل واحد مما قبلها وما بعدها مستفهم عنه وكون المنقطعة فيها اضرب لا يضر جها عن  
ان تكون استهامية لان الاستفهام جزء معناه او احد معنيها وانما معنى المنقطعة التي فيها  
الاستفهام دون المنقطعة للاضرب وقد صرح الصائغ بعد اتم من سرف الاستفهام ذكره الشيخ اوجيان  
 وغيره اذ عرف ذلك فمن الفاظ استفهام التصور ما وطلب بها احد امرين اما شرح الاسم اى شرح  
مدلول الاسم لفظة وكان الاولى ان يقول الكلمة تلم الفصل والحرف لكنه ذكر الاسم لما كتبه لسمي  
او يقال الاستفهام عن الفصل والحرف يرجع الى الاستفهام عن الاسم لانه اذا قلت ما ضرب وامن  
تقديره ما مدلول ضرب وما مدلول امن وامن اطلب بها ماهية السمي كقولنا ما الانسان وتريد شرح  
الحقيقة الانسانية وانما سمي الاول شرح الاسم لان تقديره ما مدلول هذا الاسم وما وضعه وتقديره

وقال عيسى ان كنتم تعلمون فاشار الى ان السؤال عن حقيقة الرب ليس من دأب العقلاء اه كلامهم قال الشيخ يس وهل يؤخذ  
من كلامهم هذا ان كل بسيط لا يسأل عن حقيقته اه والظاهر انه كذلك (قوله وتقع هل البسيطة) اى وهي التي يطلب  
بها نفس وجود الشئ اى يقع السؤال البهل البسيطة بين السؤال عما التي لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية (قوله في الترتيب)  
اى في حال الترتيب اى ترتيب الطلب (قوله اى بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية) اى لطلب شرحها وبيانها المعاني  
ان قول المصنف واما هي السمي عطف على الاسم ومحمتم انه عطف على شرح وبدل معناه واعلم ان مقتضى الترتيب الطبيعي وقوع  
هل المركبة بعدما الى اطلب شرح الماهية كما هي ولذا يقال ان هل تقع بين ما من وما تقع بين هلين وقد اسقط المصنف والشارح هذه  
الترتبة فيقال مثلا ولما العظام ثم ثيابا هل هي موجودة ثم ثيابا هل اى ما ماهيتها وحقيقتها فاذا عرفت الحقيقة قلت رابعا هل  
العظام مادة وكذا اتقول ما البشر فتجيب بانسان ثم تقول هل هو موجودا ولا فتجيب بوجوه ثم تقول ما ماهيته وحقيقته فتجيب بهيوان  
ناطق ثم تقول هل يمشي على اربع او على رجلين ونحو ذلك من الاسوال العارضة

(قوله يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي) أي العقل نسبة الطبيعة على العقل أذهو المرامي للناسات والترتيب الطبيعي هو أن يكون التام شرفاً على المتقدم من غير أن يكون المتقدم عليه تقدم المفرد على المركب والواحد على الاثنين ووجه كون ما ذكره المصنف مقتضى الترتيب الطبيعي أن مقتضى الطبيعة أي العقل المرامي للناسات أن الشخص إذا سمع اسماً ولم يعرف أنه مفهوم ما طلبه مفهوم ما لي وجه الإجمال ثم إذا وقف على مفهومه طلب وجوده لاستحالة طلب وجود مفهوم اللفظ قبل العلم بأنه مفهوم ما أذاعه مهمل ثم إذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم بالحد المتضمن للجنس والفصل وإذا علم تفصيل ذلك المفهوم سأل عن أحواله العارضة كدوامه (٢٧٦) لأن العلم بدأ بهما الذي يستدعي سبق العلم بحقيقته كذا قيل

قال السبكي ولا خلاف أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولاً شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف أنه موجود استحالة منه أن يطلب حقيقته وماهيته إذا حقيقة لعدم ولا ماهية

في اللفظ وضع المفهوم ما تم على تقدير تسليمه فأمّا ذلك إذا لم يعرف أنه مفهوم أصلاً كما قررنا فإما أن عرف أنه مفهوم أو لم يوقف على ما بينه في الجلالة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانها ما شرح الاسم لا يتعين أن يكون بالاجمال حتى يتوسط هل البسيطة بينهما وبين التفصيل الحقيقي لجواز أن يسأل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسأل عن وجوده فلا يحتاج بعد إلى سؤال آخر لما تقرر أن مفهوم اللفظ إذا عرفت تفصيله الذي يصير حقيقة عند السؤال بعد تقرر وجوده فلا يفتر إلى سؤال آخر الإجمال المركبة التي يسأل بها عن أحوال الشيء الزائفة على حقيقته وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره المصنف اللهم إلا أن يكون شرح الاسم مخصوصاً اصطلاحاً بالسؤال عن مدلول الاسم في الجلالة لا لسؤال اصطلاحاً عن التفصيل لا عند تحقق الوجود وهذا لا يكاد يصدق مع ما تقرر من أن أول ما يوضع في كتب العلم التي يقتصر فيه إلى التعليم الحدود الاسمية وهي مفهومات الالفاظ المفصلة التي تثبت لعدم والموجود فأذا برهن على وجودها صارت تلك الحدود هي نفس حدودها الحقيقية التي هي للوجودات فخط كما يقال في أوائل الهندسة أن المثلث هو ذو الأضلاع الثلاثة ثم يبرهن على وجوده فلا يفتر بعد إلى أحد فكيف يصح أنه لسؤال اصطلاحاً عن المعنى في الجلالة دون التفصيل ولا يجب بالتفصيل إلا بعد تحقق الوجود وقد تضمن هذا الكلام شيئاً كما أشار ابن سينا إلى ذلك في الشفاء أحدهما أن الموجودات لها حقائق ومفهومات لأن معنى اللفظ لا يسمى حقيقة إلا بعد تحقق وجوده فلها حد وحقيقة ولو وجودها واسمية باعتبار الوضع الذي لا يشترط فيه الوجود وان المفهومات ليس لها إلا المفهومات لعدم وجود معنى ألفاظها فلا حد ودلها لا يصحب الاسم لأن الحد الحقيقي

الثاني ماهية الماهية التي هي مسمى هذا الإنسان فان الشخص قد يعرف أن الإنسان اسم لرجل من بني آدم تقول ما الإنسان سأل عن حقيقته وأول هذين القسمين وهو السؤال عن الاسم يكون متقدماً في الزمان عن قسمي هل أي عن الاستفهام بهل البسيطة وبهل المركبة لأن شرح الاسم سابق عليهما لأن الاستفهام عن ثبوت شيء أو عن ثبوت شيء لشيء يفرع عن معرفة معنى اسم ذلك الشيء فتقول أولاً ما المعنا ثم تقول هل هي موجودة ثم تقول هل هي تستمر أبداً أو ما القسم الثاني وهي ما التي يطلب بها المعنى فهو متقدم على المركبة فهي متوسطة بين هل البسيطة وهل المركبة لأن طلب وجود الشيء

نظر لأنه إذا كان السؤال عن الوجود يستدعي سبق علم الماهية فالسؤال عن الوجود كذلك وحينئذ فلا فرق بين هل البسيطة والمركبة كطرس ذلك التعليل اه وقد قال إن وجود الشيء منه بخلاف الدوام وحينئذ ففرق بينهما تأمل (قوله شرح الاسم) أي بيان مفهومه الإجمالي وقوله ثم وجود مفهوم أي ثم يطلب بهل وجود ذلك المفهوم وقوله ثم ماهيته أي ثم يطلب بيان ماهيته بما الثانية وقوله لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ أي الإجمالي على أن يكون مقتضى الترتيب العقلي ما ذكر وقوله استحالة منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم أي الإجمالي وذلك لاحتمال أن يكون اللفظ السمعوي مهملًا وقوله استحالة منه أن يطلب حقيقته أي

التفصيلية (قوله لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي مفهومه من حيث انتمدلول اللفظ استحالة منه أن يطلب وجوده فأن دفع ما يقال إن ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسر بل قد يطلب بناء على أن الأصل وضع اللفظ المفهوم ما تم على تقدير تسليمه فأمّا ذلك إذا لم يعرف أنه مفهوم أصلاً وأما أن عرف أنه مفهوم ما لم يوقف على ما بينه في الجلالة فلا مانع من السؤال عن وجوده لأنه إذا عرفت أنه معنى فقد تنوّره باعتبار ما معنى للفظ وإن كان مبهماً وهذا التصور كلف في طلب وجوده والسؤال عن خصوصيته (قوله إذا حقيقة لعدم ولا ماهية) العطف مرادف ووجه كون المعدوم لا ماهية أن الماهية ما يكون الشيء المتعارف وهو الموجود وهو المعدوم لا وجوده فلا ماهية أيضاً

(قوله والفرق الخ) أتى بهذا فعلمنا ان المصنف جعل ما قسم في الاول ما يطلب بيان مفهوم الاسم والثاني ما يطلب بيان ماهية السمي وهل هما الاثنى واحد وحاصل ذلك التبع ان الاسم انما هو واحد من حيث الجنس والاختلاف من جهة الاجال والتفصيل فربما يشوبهم شبهة عدم الفائدة في التصديسواء كان اسما أو حقيقة ادفعه بقوله والفرق الخ والفرق مبتدا وقوله غير قليل خبر مفعلي كونه غير قليل انه كثير والمراد بالقليل الخفاء (قوله بين المفهوم من الاسم) أي بين الذي يفهم من الاسم أي من اللفظ وبدل عليه (قوله بالجنس) متعلق بالمفهوم والباله للاستدلال على المفهوم المتبني بالجنس أي بالاجال أي بين المفهوم الجمل أو الاجال أي وانه حال من المفهوم أي حال كونه اجالا أي جملا (قوله التي تفهم من الجنس) أي من لفظ الحد وفي كلامه اشارة الى ان الحد يطلق على اللفظ المعنوي عن اجزائه الماهية كانه يطلق على مجموع اجزائها (قوله بالتفصيل) متعلق بتفهم أي تفهم تفصيلا من الحد وانه صفة للماهية أي الماهية المتصلة بالتفصيل أي الماهية المفصلة التي تفهم من الحد (قوله غير قليل) (٢٧٧) أي يظهر فلا يتوهم اتحادها

لان الحد ودوهو ما يدل عليه اللفظ ويفهم منه الماهية المحددة والتي يفهم من الحد الماهية المفصلة ولا شك ان الماهية المحددة غير نفسها حال كونها مفصلة كما هو ظاهر (قوله فان كل الخ) هذا من باب التبيين لامن الدليل اذا لا يروا الواضحة ليقام عليها دليل نعم قد ينه عليها ازالة ما يعرض لها من الخفاء بالنسبة لبعض الاذهان (قوله فهم فهماما) أي فهم منه الماهية فهماما جاليا ففهمول فهم محدود (قوله ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم) أي وقفا جاليا وهو تفسير

والفرق بين المفهوم من الاسم بالجنس وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهماما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان طالبا بالقلية والحاد فلا يقف عليه الا الرأى بصناعة المنطق فالوجودات لها حقائق

لا يكون الا بعد تحقق الوجود فلذلك يطلب وجود المنطق بعد حده الحد الاسمي كما تقدم ان اول ما يوضع في التعليم الحدود الاسمية ثم يرس على وجود حصصها في الافراد وتكون تلك الحدودات بذلك الاعتبار موجودة وثانيهما ان لفظ معنى جلدوا وتمتد الى اوزان تصور باعتبار الواضحة اجتنابا على ان الفع اصطلاحية فيمكن ان يتصور المعنى تفصيلا تتصور اجزا ثم جنسا وفصلا ثم بعين اللفظ بازائه وان يتصوره اجالا لا يشي بما يساوي به عينه لا اللفظ وهذا هو الذي دلت عليه تعاريفه بل الفقه وأما الاول فلا يكاد يحصل الا من الفرائض بصناعة المنطق يستخرج الحقيقة اجزائها الثانية من الجنس والفصل ويتصور ايضا باعتبار المجيب فتدتين بهذا ان معرفة المعنى في الجملة لا تستلزم معرفته تفصيلا لان المعرفة الاولى جدي من علم موضع الاقاط لعله لا يقف بذلك على حقيقة في الجملة بخلاف الثانية وهي المستفادة من الحد المنطق وتسمى الاولى تصوير مجموع والثانية مجموع تصورات فصاح الى الثانية بعد الاولى وذلك يظهر الفرق بين الحد والحدود وقد تجهل الجملة من دلالة لفظ من الالفاظ تبيين بدلالة لفظ آخر بالاجال ايضا ثم سأل عن التفصيل وقد بين التفصيل من اول وهلة زيادة لفائدة وألعد حصول لفظ يدل اجالا فلعل بذلك ان معنى التعريف مطلقا التبيين على ان المعنى مسبوق بالعلم بما هيية ذلك الشيء تقول ما الحركة فاذا عرفت ملولها لعل تقول هل هي موجودة فاذا عرفت انها موجودة تقول ما هي أي ماهياتها فاذا عرفت تقول هي دائمة لان الاستفهام من وجود الشيء لا يشترط ان يكون مسبوقا بالعلم بما هيية ذلك الشيء وأما العلم بدوام ذلك الشيء فانه يستدعي

لماسله لان فهم الشيء هو ادراكه والوقوف عليه (قوله اذا كان طالبا بالقلية) أي بوضعها ما غير العالم بوضوحها فلا يفهم من الاسم الخطاب بشا فاذا كان الخطاب على الواضحة والخطاب بلفظ انسان فهم منه فواعم الحيوان خصوصا (قوله والمراد به هنا الماهية التفصيلية لا اللفظ الدال عليها بدليل قوة فلا يقف عليه الخ) وكان المناسب لقبه ان يقول والذي يفهمه الحد الماهية التفصيلية وان كان لا يقف الخ وقوله الا الرأى بصناعة المنطق أي العالم بالثبوت لها وذلك لان الحد عبارة عن الماهية التفصيلية كما عرفت ولا يعلم الحقائق المفصلة الا من له اتقان لعل المنطق لعل حقيقة الغائيات أعني الجنس والفصل منه وفيه ان الغائيات انما تعرف بالنقل أو بحض فرض العقل على الاصح فالأول راض في صناعة المنطق لا يفهم معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المراد في صناعة المنطق يستخرج الحقيقة اجزائها ثلثات من الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالوجودات الخ) الفاعلة في جواب شرط مقدري ادخلت ما ذكرناه من انه لاحقيقة للمععدم ولا ماهية له وأردت الفرق بينه وبين الموجودات فنقول ان الفرق بينهما ان الموجودات الخ وأراد بالوجودات الامور التي لها ثبوت في نفس الامر لا المتصورة في الخارج فقط (قوله لاحقائق) أي ماهيات مركبة من الغائيات المحلولة باعتبار التحقق في نفس الامر وهي حقيقة ذلك الموجود

(قوله ومفهومات) أي صور حاصل في العقل مسددة من الالفاظ الدالة عليها واسطة معرفة ومنه ما لها والحاصل أن كلامنا للوجودات والمعدومات وضعه أنماط لأن الوضع لا يشترط فيه تحقق الموضوع وثبت الالفاظ الموضوعية بذكر العقل منها صوراً بواسطة معرفة وضعها وتلك المسود هي مفهومات الالفاظ (قوله فلها حدود حقيقية) أي تدل على الحقائق (قوله واسمية) أي لفظة تدل على المفهومات من الأسماء (قوله فليس لها الالفاظ المفهومات) وهي الصور العقلية المدركة من أعيانها (قوله لا ينحسب الاسم) أي لا ينحسب الذات وكان الأولى أن يقول فلا تعسر يفهمها لا ينحسب الاسم لأن الحد ما كان بالانتياب وهي لا ذاتيات لها (قوله دن الحد ينحسب الذات) أي بالنظر للذات أي الحقيقة (قوله حتى أن ما وضع الخ) غاية لقوله لأن الحد ينحسب الذات لا يكون إلا بدخلاً وحاصل كلامه أن الحد الأسمى قد يتقلب حقيقة فالواضع إذا عقل نفس الحقيقة ووضع الاسم بإزائها فقبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون تعريفاً عما بعد العلم بوجودها يتقلب حداً حقيقياً فلها حقيقة والحد الأسمى لا منافاة بينهما إلا بذلك الاعتبار مثلاً تعريف الشكل المثلث المتساوي الأضلاع بما أطا به ثلاث خطوط متساوية حد اسمي وبعد ذلك وجوده بالشكل الأول من التعريف يصير حداً حقيقياً وكذلك إذا قلنا إن لا يعرف معنى لفظ صلاة الصلاة عبادة ذات أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير محبته بالتسليم كان ذلك حداً اسمياً فإذا علم الخطأ بمثل ذلك بوجودها بأن سأل عن وجودها قال هل هي موجودة فقلت إن التي قد أمر بها وكل ما أمر به النبي فهو موجوداً فقلت ذلك الحد الأسمى حداً حقيقياً في شيء آخر وهو أن الحد الأسمى إذا انقلب حداً حقيقياً هل في هذه الحالة يقال له حد اسمي أو أن الشرط في كونه اسمياً عدم العلم بوجود تلك الحقيقة فإذا وجد العلم أن في هذه ذات الاسم (قوله في أول التعاليم) جمع تعاليم والمراد به (٣٧٨) التراجم كالفصل والباب وقوله من حدود الأشياء بيان لما موضع ذلك مثل

حد الصلاة المذكور في أول بابها (قوله يبرهن عليها) أي على وجودها (قوله في أثناء العلم) أراد بالعلم القواعد المتعلقة بأشياء الحدود المذكورة في تلك الترجمة وفي بعض النسخ في أثناء التعليم أي في أثناء الترجمة (قوله حدود اسمية) أي رسوم (قوله ثم	ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية وأما المعدومات فلا لها الالفاظ ومات فلا حدود لها إلا بحسب الاسم لأن الحد ينحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات موجودة حتى أن ما وضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن عليها في أثناء العلم إنما هي حدود اسمية ثم إذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعضها حدوداً حقيقية جميع ذلك مذكور في الشفاء
--	--

أذ برهن عليها) أي على تلك الأشياء أي أقيم البرهان على وجودها (قوله وأثبت وجودها) أي بالبرهان والمراد الوجود (و) انطرح لا مطلق الوجود (قوله صارت تلك الحدود) أي التعريف وقوله حدوداً حقيقية أي بحسب الحقيقة فانقلب الاسم حقيقياً وجعل هذا كباقي رسوم لأن الحد الأسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع في مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضاً للأفراد لا ذاتيات لا يمكن بعد إثبات الوجود أن يصير حداً حقيقياً لأن الحد الحقيقي عبارة عن جميع ذات الشيء الموجود مثلاً مفهوم الماشي حد اسمي لأننا نرى بعد إثبات الوجود لا يكون حداً حقيقياً لأنه ليس عبارة عن جميع ذاتيات الأفراد كذكر دجاجة وفسلاد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد إثبات الوجود يمكن أن يصير حداً حقيقياً بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الأفراد كذا ذكره العلامة السيد في حواشي المطول وفي الغنائي أن الواضع إذا تصور حقيقة الشيء وعين الاسم بإزائها فظاهر أن التعريف حد اسمي قبل العلم بوجوده حقيقياً بعد العلم بالوجود وإذا تصور ما ينحسب عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بإزائها فظاهر أن ما ينحسب حد اسمياً بالنظر لتلك الاعتبارات بعد العلم بالوجود يكون حداً حقيقياً بالنظر إليها باعتناء وأما بالنظر لنفس الشيء فترسم اسمي قبل العلم بالوجود وترسم حقيقياً بعده ويستثنى فلا حاجة لما ذكره العلامة السيد من التقيد وهذا كله إذا زاد بالحد والرسوم المعنى المصطلح عليه عند أرباب العقول وما إذا أريد بالحد المعرف مطلقاً فالامر بظاهر (قوله كذا في الشفاء) كتاب لابن سينا وعلم من كلامه أن الجواب الواحد يجوز أن يكون حداً بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس إلى شخصين وبالقاس إلى شخص واحد وفي وقتين أما الثاني فكما مر في مثالي المثلث والصلاة وأما الأول فكما إذا سأل سائل عن مفهوم الإنسان فقال ما الإنسان أي ما مفهوم هذا اللفظ وكان شخص حاضر يعلم مفهومه وأنه موجود ولكن لا يعلم تفصيل ذلك المفهوم فقلت له حيوان ناطق فهذا حد اسمي بالنظر للسائل وحقيقياً بالنظر للسامع (١) قوله جهل أن التفصيل الخ كذا بالاصل وجوده أم معصية



(قوله العارض المتخصص في العلم) لما كان المتبادر منه أن المراد بالعارض المتخصص خصوص الوصف الذي يعين ذا العلم كقولنا في جواب السؤال المذکور الرجل الطويل الذي يقيته بالامس اذا كان التعيين يحصل بتلك الاوصاف أشار الشارح بقوله فيجاب بزید وأخوه الى أن المراد بالعارض المتخصص في العلم الامر المتعلق به سواء كان علمه أو وصفاً فإصابه كافي للمثال المذکور وسواء عارض المتخصص كافي للمثال الاول أو تعدد كافي الثاني وليس المراد المعنى المتبادر فقط ونرجع بالمتخصص العارض الغير المتخصص وهو الامر العارض العام ككتاب ونحوه فلا يصح أن يقع في جواب (٢٧٩) السؤال بمن لأنها وان كانت

عارضة لحقيقة الانسان لكنها غير عينه قال ابن يعقوب ولما كانت

من ههنا في غاية الاهتمام يكن فيها اشعار بخصوصية الجواب بزید تصور السائل من ذلك الجواب ذات زید فلذا كانت التصورات ان لم من ذلك تصديقي يكون خاص في الدار وأما قولنا

فما تقدم أدس في الأنفام غسل فالجواب مستشعر من السؤال فلم يزاد الجواب تصويره ولهذا قلنا ما تقدم انه يرجع الى التصديق في التحقيق وعلى هذا يقاس ما يأتي في ما ونحوها اه ومن هذا اتعلم أن قولهم من ونحوها لطلب التصور أي أصالة فلا ينافي أن طلب التصديق انحصار لازم لها هذا وذكر السبكي في عروس الافراح نقلاً عن والده أن الجواب بزید مفرد لا مركب ولا يتصدر مبتدأ ولا خبر فاذ قلت

(و) يطلب (عن العارض المتخصص) أي الامر الذي يمرض (الذي العلم) ليفيد تشخصه وتعيينه (كقولنا من في الدار)

أعلم (ويجب) معطوف على عاى ويطلب عن (العارض المتخصص) أي الامر الذي يمرض ويوجب تشخيصاً وتعييناً (الذي العلم) بحيث يميز به عما سواه من الافراد ذوات العلم سواء كان ذلك العارض علماً أو غير معروف (كقولنا من في الدار) فان هذا سؤال عن الوصف الذي يعين الشخص الكائن في الدار من أهل العلم فيجاب بزید ونحوه بما يفيد تشخصه كذلك الرجل الطويل الذي يقيته بالامس عند تعينه بهذه الاوصاف وسواء اتخذ العارض كافي للمثال الاول أو تعدد كافي الثاني وقبل ويدخل في المتخصص المتخصص النوعي يعني القوي الشامل لاصناف فعل هذا الناقل من في هذا القصر وقيل مثلاً الانسان الصقلي وإذا قيل من في السماء من أنواع العالمين وقيل الملك مثلاً كان تشخيصاً بالعارض وهذا بعيد من عبارة المصنف ونرجع بالمتخصص العارض الغير المتخصص ككتاب ونحوه ثم ان من فالسؤال عن الوجود كذلك ص (و) من عن العارض المتخصص في العلم كقولنا من في الدار) ش من ألقاظ الاستفهام عن التصور من فان قلت اذا كانت من لا يسأل بها الا عن التصور فكيف حصل الجواب عن قول عيسى صلى الله عليه وسلم من أن أنصاري الى الله وهو يطلب تصور كذا عرجوا بالتصديق وهو قول الحوارين نحن أنصاراته قلت أجباب والدرجة الله في بعض تعاليقه عن ذلك بان من وان كانت سؤالاً عن التصور فالسائل بها تارة يميز بمصطلح المذهب ولكن يسأل عن تعيينه وتارة لا يميز بكن برحموا نصراً يجوز أن لا يوجد ويرجو أن يوجد ويطلب تعيينه فقوله من أنصاري محمول على ذلك فانه عيسى عليه الصلاة والسلام راجعاً من الله تعالى فأما ناصره سائلاً عن عينه فهو سؤال عن التصديق والتصوير لكنه أخرجه مخرج التصور ثقة بالله سبحانه وتعالى وأدا معه تعالى ومع السامعين فكان الاكل السؤال عن التصور وجعل السؤال عن التصديق مطلوباً فيه والحواريون نقطنوا ذلك فاجابوا بالتصديق ليحصلوا المقصودين معاً كأنهم قالوا ههنا من نصرنا وهم نحن وقالوا أنصاراته لان نصرته نصرته الله يعني نصرته دينه وليبينوا أن نصرتهم هي خاصة الله لا يشوبها غيره من مخلوقات البشرية (تنبيه) قولنا من عندك يطلبها التصور لا التصديق كما سبق لانه يشتمل امرين أحدهما استقرار تشخص أو انحصار عند المخاطب وان المتكلم عالم بذلك فلا يسأل عنه والثاني تعيين ذلك الشخص أو الانحصار وهو المطلوب بالسؤال فهو تصور محض وان كان يستلزم نسبة الاستقرار عند المخاطب الى ذلك الشخص وهو انحصار من النسبة التي كانت حاصلة للتكلم أو لانها نسبة الامم ذكره والدرجة الله قال ومن هنا غلط بعض الناس قلن أن المطلوب بها التصديق

من عندك فقل زید كان مثله قولك ما الانسان فتقول حيوان ناطق فهو ذكر حد في التصور فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وأما قوله في الآية الاخرى خلقهم العزيز بالعلم فهو ابتداء كلام يشتمل الجواب وليس اقتصاراً على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها (قوله الذي العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول الباري تخوفاً من ريباً باموسى (قوله تشخصه) أي تشخيصاً تشخيصاً أو نوعياً كما إذا قيل من في هذا القصر فقل مثلاً الانسان الصقلي وكذا اذا قيل من في السماء من أنواع العالمين فقل الملك والمراد بانواع القوى الشامل لاصناف (قوله وتعيينه) عطف تفسير (قوله من في الدار) أي اذا علم السائل ان في الدار أحد لكن لا يشخص عنده فيسأل عن من تشخصه

فصاحب زيد ونحوه مما يقيد تشخصه (وقال السكاكي يسأل بامعن الجنس

ههنا كانت في غاية الانهزام فلا اشعار فيها بخصوصية المجابهة فاذا قبل زيد تصور السائل منه ذات  
زيد كانت التصور ولزم من ذلك تصديق بكون خاص في الدار وما قولنا فيما تقدم ادبس في الاء  
أم عمل فالجواب به من تشعير من السؤال فلا يز الجواب تصوره ولهذا انما فيما تقدم انه رجوع في التحقيق  
الى التصديق وعلى هذا نقاس ما يأتي في ما ونحوها (وقال السكاكي يسأل بامعن الجنس) والمراد  
(فائدة) تنزب على هذا ذكرها والى ايضا ان الجواب مفرد لا مركب ولا يقدر له مبتدأ ولا خبر  
فاذا قلت من عنده فقص زيد كان بمنزلة قولك ما الانسان فتقول حيوان ناطق فهو ذلك كرحمة زيد  
التصور فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم لمقولن الله وقد سأل في الآية الاخرى خلقهم  
العرز والعلم وهو ابتداء كلام تضمن الجواب وليس اقتضاه على نفس الجواب بـصـلـاف الـآية قبلها  
(فائدة أخرى) تنزب على ذلك قال في الجواب عن ذلك زيد ان كان واحدا اوز بدو عرو ان كانا اثنين  
اود بدو عرو وبكران كانوا ثلاثة وعلى هذا الى ان يستغرق ولو ذكر بعض من عنده لم يكن جوابا بصيا  
بل الجواب المطابق ما لا زيد ولا ينقص كأن الجواب الصحيح بالحد أن يكون جامعاً لما عاين من هنا تعلم  
أن المسؤول عنه من هو ماهيتي عنده أعم من الثقل والكبر وبه تعلم أن من الاستفهامية ليست  
العموم في الأفراد بل للماهية بخلاف ما قاله الأصوليون حيث استدلوا بذلك على العموم فان أرادوا العموم  
بالمعنى التخيدي كراهة فصيح وان أرادوا انها تدل على الأفراد فممنوع (فائدة أخرى) من صالحة لذلك  
والوقت والفرد والتمني والجموع هذا حفظ التصوي منها وظ الاصولي انها العموم قال الواو الدرجة انه  
فهل العموم في جمع هذه السراتب اوفى الاحاد وتظهر فائدة ذلك ان قال من يدخل دارى من هؤلاء  
فاعطه درهما فان قلنا بالاول اخذ كل واحد درهما وان قلنا بالثاني اخذ كل واحد درهما بدخوله  
واصف درهم بدخوله مع آخر وان دخل ثلاثة فعلى الاول يعطيه ثلاثة لكل واحد درهم وعلى الثاني  
يعطيه ثلاثة بدخول الواحد لكل واحد درهم ودرهما بدخول الثلاثة لكل واحد ثلاثة وثلاثة لان  
صفة الامة فيهم ثلاث مرات فيستحقون بها ثلاثة لكل واحد درهم فممنوع ما يستحقونه سبعة وعلى  
هذا القياس قال ولم ارمع نقولا ولا مختصر عنه فيما يظهر لى الا ان الآن يقال لا عموم لها الا في مراتب  
الأفراد ولكن الاسبق الى الفهم انها عامة فيما يصلح وهى تصلح للأفراد وجميعهم الأفراد ولكل مرتبة  
من مراتب المتنى والجموع وفيه احتمال آخر وهوانه لا يعطى الجموع الادرها وما أخذها ما حققناه  
من أن من لا تدل على الأفراد بل على الماهية مجردة عن وحدته وتعدد و يظهر أن ذلك في التنى فاذا قلت  
لاتشتم من يشتمك فالظاهر ان المراد الحقيقة ومقتضاها غير معنى لاتشتم كل من شتمك اذا عرف ذلك  
فقول المصنف يسأل بامعن العارض يعنى ان الكلى لا يوجد في الخارج الا في ضمن جزئ وذلك  
الجزئ شخص انك الكلى فز بدمشلا عارض لمجابهة الانسان الكلى وشخص لها تقدير كلامه  
يسأل عن من الذى العارض للماهية الكلية الشخص لها فتقول من في الدار فتقول زيد المعنى أى  
عارض شخص حقيقة الانسان هو ومثله المصنف في الايضاح بقوله من فلان فتقول زيد وهو فاسد  
لان فلانا كناية عن العلم فكيف يجب ذكر العلم ولعل المراد اذا قال شخص فلان يعمل كذا  
فتقول من فلان فقال زيد لكن فى الاستفهام عن ذلك عن نفسه نظر فنبين أن يقال ما فلان  
لانما استفهام عن الاسم ولكن بما سبق وأورد عليه المصنف ان ما ذكره لا يطرد ذلك فتقول  
من زيد كقوله صلى الله عليه وسلم لغيره السواد امن أنا وقوله تعالى من فرعون على قراة  
الاستفهام ولست تطلب بها شخصاً الى العلم لان زيدا هو الشخص (وقال السكاكي يسأل بامعن الجنس

ما هيته أو بنسبه بالعارض  
القامته قاله عبد الحكيم  
أو المراد يكون عارضاً للذات  
أنه متعلق بما دلالاته  
عليها كما قال في الطول  
وأما الجواب بنصير جمل  
فاضل من قبله كذا ونحو  
ان فلان وأخو فلان فانما  
يضم ذلك من جهة أن  
المخاطب يفهم منه  
التشخيص بحسب المحضر  
الافصاف في الخارج في  
شخص وان كانت تلك  
الافصاف بالنظر الى  
مفهوماتها كليات (قوله  
وقال السكاكي) أى فى  
الفرق بين من وما وهذا  
مقابل للقبيل المتقدم (قوله  
يسأل بامعن الجنس) أى  
من ذوى العلم أو من غيرهم  
والمراد بالجنس الماهية  
الكلية سواء كانت متصفة  
بالافراد أو مختلفة بها بحجة  
أو مفصلة فيتمل جميع  
أقسام المقبول في جواب  
ما هو وهو النوع والجنس  
والماهية التفسيرية  
والاجالية فاذا قبل  
ما زيد هو فيصيب بانسان  
وما الانسان والقدر  
فصاحب بحسبوان ناطق  
أو فرغ من الحيوان فطلب  
بما قصد السكاكي شرح  
الاسم وشرح الماهية  
الموجودة الامة مختص  
عنده بالامر الكلى وعند

تقول ما عندك أي أي أجناس الاشياء عندك وجوابه انسان أوفرس أو كتاب أو نحو ذلك وكذلك تقول ما الكلمة وما الكلام وفي التزليل لما خطبكم أي أي أجناس الخطوب بخطبكم وفيه ما تبعه دون من بعد أي أي من في الوجود تؤولونه للعبادة أو عن الوصف تقول ما زيد وما غيره وجوابه الكريم أو الفاضل ونحوهما وسؤال فرعون وما رب العالمين ما عن الجنس لا اعتقاد له بله بالله تعالى

المصنف بالجنس الجنس القوي فيدخل النوع سواء كان حقيقياً أو اصطلاحياً فهو قولنا ما الكلمة أي أي جنس من أجناس الالفاظ فيصيب بأنها لفظ مفرد مستعمل (قوله أي أي أجناس الاشياء الخ) أي أي جنس من أجناس الاشياء عندك لأن المسؤول عنه ليس هو الجمع (قوله وجوابه) أي جواب ما عندك لأجواب أي جنس من أجناس الاشياء عندك لأن قول المصنف أي أي أجناس الاشياء عندك إنما أتى به للتفسير من جهة المعنى وذلك لأن السؤال بأي أي يكون عن المميز كما سيذكر المصنف قريباً وأما ما قلناه يسأل به الجنس فليس يمكن جواب أي معاً فالحال هو ما ذكرناه لأن الجواب به عن ما قلناه الجنس ككتاب أوفرس والجناب به عن أي الجنس وبما قلناه هو الفصل نحو في مكتوب أو شيء عاقل أو شيء ملبوس أو نحو ذلك لكن لما كان هذا الجنس يستشعر منه الجنس لأن الشيء المكتوب مثلاً يستلزم الكتاب في (٢٨١) ذكره عن الجنس الذي عنده فقد

ذكر الجنس الذي عنده فسر المصنف ما عندك بأي جنس عندك تسامحاً لتلائم جوابيها هذا يحصل ما قلناه العقوي ومم قال عبد الكريم لا يتوهم من تفسير المصنف مطلب ما يطلب أي التحداهما فإن ما يطلب المميز والمطلب الماهية الا انه لما كان مطلب ماهية الشيء مستلزم المطلب تميز تلك الماهية بعينها عما عداها من حيث اشتغالها على الخصوصية أي مطلقاً أي مقام مطلب ما وإذا اتحد جوابهما فيقال كتاب ونحوه لأن من حيث اتهمتم على بيان

تقول ما عندك أي أي أجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه (ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة فنحو ما الكلمة أي أي أجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع (أو عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه

الجنس هنا الجنس القوي الشامل للنوع وسواء كان حقيقياً أو اصطلاحياً (تقول في الحقيقي ما عندك أي أي) جنس من (أجناس الاشياء عندك وجوابه) أي وجواب ما عندك (كتاب ونحوه) كقصر وإنما قلنا جواب ما عندك لأن قوله أي أي أجناس الاشياء عندك إنما أتى به للتفسير من جهة المعنى لأن السؤال بأي أي يكون عن التمييز فلا يطاق جوابه جواب ما عندك لأن السؤال به عن أي هو أن يقال شيء مكتوب أو شيء عاقل أو شيء ملبوس ونحوه عما فيه ذكر المميز الجنس الموجود فافهم وإنما قلناه المراد الخ ليدخل فيه النوع الذي هو الماهية والحقيقة ولو كانت اصطلاحية فنحو قولنا ما الكلمة أي أي جنس من أجناس الالفاظ هي فيصيب بأنها لفظ مفرد مستعمل (أو عن الوصف) هو معطوف على قوله عن الجنس أي يسأل بما عن الجنس وعن الوصف (تقول في السؤال عن الوصف ما زيد) أي أي وصف يذكرك عند وصفه فكانه قال هل يقال فيه كريم أو بخيل أو غير ذلك وإنما قلنا كذلك لأن المعنى ما وصفه كان المناسب للكريم ونحوه تأمله (وجوابه الكريم ونحوه) تقول ما عندك أي أي أجناس عندك (وجوابه انسان أو حيوان مثلاً لأن الجنسية شاملة قال تعالى فما خطبكم أي بالمرسلون أي أي جنس خطبكم فكان جوابهم بعين جنسهم وهو قولهم أنا أرسلناك بالبعثات أي أي أجناس عندك (وجوابه انسان أو حيوان مثلاً لأن الجنسية شاملة قال تعالى فما خطبكم أي بالمرسلون أي أي جنس خطبكم فكان جوابهم بعين جنسهم وهو قولهم أنا أرسلناك بالبعثات

(٣٦ - شروح التلخيص ثاني) الجنس أجمالاً لأجواب لما من حيث اشتباهه على الخصوصية الميزة عن الأجناس الاخر جواب لا يحد استغناء من شرح العلامة الشارح للفتاح اه فانت تراه جعل جواباً واحداً بالذات مختلفاً بالاعتبار وعلى هذا فيصير جعل ضمير وجوابه لما عندك ولاي الأجناس عندك تأمل (قوله ونحوه) أي كقصر وجاروا انسان (قوله ويدخل فيه) أي في السؤال عن الجنس السؤال عن الماهية والحقيقة أي التي هي النوع سواء كان حقيقياً فنحو ما الانسان أو اصطلاحياً فنحو ما الكلمة وأشار الشارح بهذا أن مراد المصنف بالجنس الجنس القوي وهو ما صدق على كثير من الأجناس المنطقية فهو مقابل للنوع (قوله والحقيقة) عطف مرادف (قوله ما الكلمة) أي ما مدلول هذه اللفظة (قوله أي أي أجناس الالفاظ هي) أي أي جنس من أجناس الالفاظ هي أي أي نوع من أنواعها لأنها تنتوع لأنواع مفرد ومركب وموضوع وغير موضوع ومستعمل وغير مستعمل (قوله أو عن الوصف) عطف على قوله عن الجنس أي يسأل بما عن الجنس أو عن الوصف (قوله تقول ما زيد) أي تقول في السؤال عن الوصف ما زيد أي أي وصف يقال فيه أي هل يقال فيه كريم أو بخيل أو غير ذلك وإنما قصرنا ذلك لقول المصنف وجوابه الكريم فلو كان المراد الوصف القاطبة لكان جوابه الكريم ونحوه (قوله ونحوه) أي كقصر والجناب وكلنا الاولى للصف أن يقول وجوابه كريم بالتنكير

أن لا مورد مستقل بنفسه سوى الأجسام كما أنه قال أي أجناس الأجسام هو وعلى هذا جوارح موسى عليه السلام بالوصف لتثنيه على النظر المزدوي المعرفته لكن لما بطابق السؤال عند فرعون عجب الجملته الذين حولهم من قول موسى بقوله لهم ألا تسمعون ثم لما وجدته مصر على الجواب بالوصف أن قال في المرة الثانية ركب ووب آتاكم الأولين استهزأه ووجنته بقوله أن رسولكم الذي أرسل إليكم ليخونون حين رآهم موسى عليهما السلام لم يقضوا ذلك في المرتين غلظ عليهم في الثالثة بقوله أن كنتم تعقلون وأما عن الوصف طعنا في أن يسلك موسى عليه السلام في الجواب معه سلك الحاضر ينو كما هو المثلون مكانه لشهرته بينهم رب العالمين لدرجة دعت الصرة أنذر فوا الحق أن عتقوا فلوهم آثار رب العالمين بقوله رب موسى وهو روث نفيلاتها مهمهم أن عتقوه وجهه بهال وحى إذ لم يكن جمعها قل ذلك مجلس دليل قال أولو شئت بشئ من قال فأنت بهان كنت من الصادقين فحين سمع الجواب تعداه عجب واستهزأ وأجبت وتفتيح بما تفصح من قوله لئن اتخذت الهائقى لا بعلمك من المجنونين \* وأما من فقال السكاكي هو للسؤال عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل بمعنى أنشروا أملاك أمجنى وكذا من ابليس ومن فلان ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون فئن ربك يا موسى أي أملاك هو أم شر أم حتى منكرا لأن يكون لهم بسواء لا دعاة الربوية لنفسه ذاهبا في سؤاله هذا إلى معنى الكار بسواى فأجاب موسى (٢٨٤) عليه السلام بقوله ربنا الذى أعطى كل شئ خلقه ثم هدى كانه قال نعم نار ب

(و) يسأل (عن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أي أنشروا أملاك أمجنى وفيه نظر) إذ أناسم أنه للسؤال عن الجنس كالشجاع والخبيل والحيان والاولى أن يقال كريم باشكير وقال السكاكي أيضا (و) يسأل عن (عن الجنس) الكائن (من ذوى العلم تقول) في السؤال عن الجنس من ذوى العلم (من جبريل) فتسأل عن جنس جبريل بعد العلم بأنه من ذوى العلم معنى السؤال (أنشروا أملاك أمجنى) لأن السائل عن هذا يعلم أنه شخص ويجهل جنسه فصبأ بان يقال ملك فلم يسأل عن شخصه كما تقدم ويؤيده هذا قوله أو أنارى فقلت منون أنتم \* فقالوا الجن فقدسوا عن وأجابوا بالجنس ولوفهم أن السؤال عن الشخص لقول افلان وفلان (وفيه نظر) أي وفي كون السؤال عن يكون عن جنس ذوى العلم نظر لأن المنقول أنه أنما يسأل به عن الشخص كما تقدم وأما قوله فقالوا و عن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أي أنسى أملاك قال فرعون عن ربك يا موسى أي من أي جنس قال المصنف وفيه نظر ريد أنه لا يقال في جوابي من زدهو وشروحوه كذا ادعاء قبل وهو ممنوع بل يقال في جوابه ذلك قلت لعل المصنف لاحظ أن من أنما استعمل لما يقتل والجنس الكلى ليس بمعاقل لا حقيقة كلفوا لا يسأل عنه من ذلك قال الصفا أنه حيث أريد بالجنس يؤتى عا وقال بعض شراح المفتاح أنه يسأل عن عن الجنس أي الحقيقة والحقيقة أعمن من المطلقة والمقيدة فإذا قيل من فلان

سواله هو الصانع الذى اذا ملك الطريق الذى بين يديه لما أراد وتقدمه ما به على ما قدر واتبع فيه الخريت (قوله و عن عن الجنس) عطف على ما من قوله يسأل بمعنى الجنس فهو من جهة مقول السكاكي والمراد الجنس الغورى فيشمل النوع والصنف (قوله من ذوى العلم) أى الكائن من ذوى العلم وذلك بأن يعلم السائل أن المسؤول عنه من ذوى العلم لكنه يجهل جنسه وقضية

التقدير بذوى العلم تقتضى أنه لا يسأل بهما عن الجنس مطلقا (قوله تقول من جبريل) أى تقول في السؤال وأنه عن الجنس من ذوى العلم من جبريل أي ما جنسه إذا كنت عالما بأنه من ذوى العلم جاهلا بجنسه وجوابه ملك (قوله وفيه نظر) أى وفيما قاله السكاكي بالنظر للشئ الثانى وهو جعل من السؤال عن الجنس نظرا وحاصلا أناسم ورود من في اللغة للسؤال عن الجنس فالجواب ما من من أنما للسؤال عن العارض الشخص ورجع بعضهم النظر إلى قوله وعن الوصف أيضا فان المطلقين قالوا لا يسأل بهما عن الصفات المعينة بل بأى وأجاب بأن مراد السكاكي ما قد تخرج عن حقيقة ما يستفهم بهما عن الصفات اه يس فان قلت قد يستدل على وروده في اللغة لسؤال عن الجنس بيت الكتاب وهو قوله

أو أنارى فقلت منون أنتم \* فقالوا الجن قلت عواظلا ما فان الجواب دليل على أن السؤال عن الجنس اذ كان السؤال عن الشخص لقول افلان وفلان قلت أناسم أن المسؤول عنه الجنس بل الظاهر أن الشاعر ظنهم من الشرف أنهم من شخصهم واتهم من أى قبيلة فأجابوا بأناسم من جنس الشرقي تفصح عن الشخص والمعنى في إجابته بيان الجنس الغير المطابق للسؤال تنبيه على خطأ السائل في هذا الظن فكان الجيب يقول ليس الأمر كما ظن من أناسم أشخاص الأعمى ففصيحك بما بعيننا وأناسم من جنس الجن والظن في السؤال واردة (قوله اذ أناسم أنه) أى من في اللغة للسؤال الخ

الماهر وهو العقل الهادي عن الضلال (رمك الاعتراف بكونه مبرأواً لا برب سواه وأن العبادته متى ومن انطلق أجمع حق لا مدفع له وقيل هو السؤال عن العارض المتخصص في الطرود وهذا أظهر لانه

(٢٨٣)

انما قيل من فلان يجاب زيد ونحوه بما يفيد التخصص ولا نعلم صحة الجواب بنحوه شر أو حتى كما زعم السكاكي وأما في السؤال عما عجز أحد الملتزم ركس في أمر بهما يقول الغائل عندي ثياب فتقول أها الثياب هي فتلطف منه وصفا عجزها عندك عما شاركها في الثوبية وفي التستريل

وانه يصح في جواب من جبريل أن يقال ملك بل بقدر ملك من عند الله يأتي بالو كذا وكذا عما يفيد تخصصه (ويقال بأي مما عجز أحد المتشاركين في أمر بهما)

الجن فليس جوابا عن السؤال مطابقة بل بخطة السؤال فكانه قيل ليس كالتن من أنا أشخاص الآخرين فخصيت بما يصنعنا وانما نحن من جنس الجن والتطعية في السؤال الواردة وانما كالتننا بما يقصد في السؤال وعلى هذا فلهذا السؤال لا يقال فيه ملك كما اقتضى ذلك كون المعنى أبشره وأمهلاً أم جن وانما يقال فيه لتخصصه من بين أشخاص الضلال ملك يأتي بالو لا لانيه معلوم أن العقل لا يحال له هنا وانما يرجع في هذا الى الجماع (د) يسأل (بأي مما عجز أحد المتشاركين) يعني اذا كان من أمرهم شيئاً أو أشياء بحيث وقع فيه الاشتراك أو رديقياً أحد الشئتين أو الأشياء المشتركة (في أمر بهما) أو بهما فانه يسأل بأي مما عجزت للبسم الذي هو صاحب الحكم لان العلم بالمشتركة فيه وهو

فالسؤال عن الحقيقة المقيدة بالتخصص فجاب بالحقيقة المختصة كما يقال انه بشر صفته كبت وكبت فصيح الجواب بصريحه أو بشر لا مطابقة بل بقدر ما قيل الغائل الذي ورد صاحب الايضاح ليس متافهما قاله صاحب الفتاح والذي قاله في الايضاح أنه يجاب بـ يصح لان معنى زيد البشر التخصيص بمقتضى معينة انتهى ولا يرتاب أن من يسأل بهما عن الشخص كما قال المصنف ويدل عليه قراءة بعضهم من فرعون على قراءة الرقيم وقوله صلى الله عليه وسلم من أنا هو وسؤال عن الصفات وقد وقع السؤال بهما عن الاسم كعبدت الاسرامن أنت قال أن جبريل قيل ومن معك قال محمد صلى الله عليه وسلم وقيل انما ظرفه من جهة ان قوله يسأل بهما عن الجنس وعن الوصف يخرج عنه السؤال عن النوع وعن الحد وفيه نظر لانه انما أراد بالجنس الكلي وهو أهم من الجنس والنوع يدل عليه انه جعل من جبريل سؤالاً عن الجنس وقال ان جوابه يصح بان يقال بشر وهو نوع لا جنس ويحتمل أن يكون ظرفه من جهة فقوله السكاكي انه يسأل بهما عن الوصف فان المتطابقين قالوا لا يسأل عن الصفات المميزة بما يل يسأل عنها بأي وانما يسأل بهما عن مفهوماً اللفظ وعن حقيقة الشيء وذلك انفراد النوع والجنس بان كلامهما مقول في جواب ما هو بخلاف الفصل والخاصة والعرض العام وقد يجاب عنه بان مراد السكاكي أنهما قد يخرج عن حقيقة ما يستفهم بهما عن الصفات وهذا لا نافي كلام المتطابقين فانهم انما يتكلمون في موضع اللفظ الحقيقي وما ذكره السكاكي وافق كلاما للشمسري فانه قال يقال ما معك فتقول درهم أو دينار أو نوب أو نورس وبقال من معك فتقول زيد فقال بعد ذلك في السؤال في صفته نماز يد فتقول رجل فقيه أو طوبى أو بوز انتهى ولم يذكر المصنف أن من يسأل بهما عن الوصف وقال بعض الشارحين ان من يسأل بهما عن الوصف كما يسأل عما لا فرق بينهما الا انما لا يعلل بقوله قلت وهذا الفرق يلحق أني انما لا يسأل بهما عن الوصف لان الوصف ليس بهما قل فلا يسأل عنه عن التي هي العاقل فانه أراد بالوصف شئ عالم قائم فانه يسمى وصفاً باصطلاح الفاعلة فتدخل ذلك في قولنا ان من يسأل بهما عن العارض المتخصص على ما سبق (تنبيه) قد يتعرض على السكاكي في قوله يسأل بهما عن الجنس فيقال ما عندك أي أي الاحساس فيقال أي مما عجز أحد المتشاركين عن الآخر في أمر بهما وما على رأي السكاكي سؤال عن الجنس وكيف يفسر أحدهما بالآخر وجوابه ان يقال الاحساس مشترك في مطلق حقيقة الجنسية فبالأى عن الجنس أي تعيين الجنس من بين الاحساس فثاني بأي تعيين جنسنا معنيين من مطلق الجنسية ص (ويقال بأي مما عجز أحد المتشاركين في أمر بهما نحو

(قوله وانه يصح أي ولا نعلم انه يصح قوله بل يقال ملك أي بل يقال في جوابه ملك من عند الله الخ (قوله كذا وكذا أي الى الانبياء من عند الله وقوله عما يفيد الخ بيان لكذا وكذا أي واذا كان لا يجاب الا بذلك فتكون من لطيف العارض المتخصص الذي العلم كما مر فان قلت ان السكاكي ادعى أن من في قوله تعالى حكاية عن فرعون فنربكنا باموسى السؤال عن الجنس قلت كلامه ممنوع لم يجوز أن يكون السؤال عن الوصف كما يدل عليه الجواب على أنه يجوز ان يكون الجواب عن الاسلوب الحكيم إشارة الى أن السؤال عن الجنس لا يليق بحياه تعالى انما الاثنى السؤال عن اوصافه الكاملة فكانه قيل

لفرعون دع السؤال عن الجنس فانه معلوم بالعلان لان ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل الاثنى بجمله ان يسأل عن صفاته (قوله أحد المتشاركين) هو بصيغة التثنية وهو اقتصر على أقل ما يحصل فيه الاشتراك والافاض كما يسأل بهما عما عجز أحد المتشاركين يسأل بها

أي القريتين خير مقام أي نحن أم أصحاب محمد عليه السلام وفيه أيكم يأتي بعرضهما أي الانس أو الجني

عما عرفت أحد المثار كقوله في أمر بهما متعلق بالشاركتين وأقوى المصنف بهذا لزادة البان والابض المشاركة إذا الامر الذي  
تشارك فيه الشيان لا يكون إلا عامهما كما ذكرنا قبل وفيه بحث لأن المثاركتين في دار أو مال لا بد بأي عيب بهما إلا إذا جعل  
داخلين تحت أمر بهما ولو كان ذلك الامر بهما مع قوم المثاركتين في هذا المال أو في هذه الدار قاله عبد الحكيم وحاصل ما ذكره  
المصنف إذا كان هناك أمر بهما شيئين أو أشياء بحيث وقع فيه الاشتراك وكان واحد منهما أو متهما كماله بحكمه وهو محمول عند  
السائل أنه وصفا عند غيره وعينه وأريد عينه فإنه يسأل بأي عن ذلك الموصوف بوصف عينه وهو صاحب الحكم لأن العلم بالمشتركة  
فيه وهو الامر العام مع العلم بنسب الحكم لأحد المثاركتين أو المثاركة كانت لا يستلزم بالضرورة العلم بتعيين صاحب الحكم من  
الشيئين أو الأشياء فبما لا يأتى عن الموصوف بالوصف المميزه فقول المصنف عما عرفت المراد عن موصوف ما عرفت أي عن موصوف وصف  
بميز الخ لقوله بعد أي نحن أم أصحاب محمد فالسؤال عنه بأي الأشخاص الموصوفون بالكون كافرين أو الكون أصحاب محمد فقول  
الشارح بعد أو أي عاين أي (٣٨٤) عن موصوف ما عرفت وقوله مثل الكون الخ تمثيل لما عرفت مثل (قوله

وهو مضمون ما أنصف اليه أي (نحو أي القريتين خير مقام أي نحن أم أصحاب محمد) فلو لم نؤمن  
والكافرون قد اشتهر كافي القرية وسألو عاين أي أحد هما من الآخر  
الامر العام مع العلم بنسب الحكم لأحد المثاركتين أو المثاركة كانت لا يستلزم ضرورة علم بتعيين صاحب  
الحكم من الشيئين أو الأشياء فبما لا يأتى عن المميز في ذلك سواء كان الامر المشترك فيه الذي قصد  
التمييز فيه هو ما أنصفت اليه أي أم غيره فالاول (نحو) قوله تعالى حكاية عن المثاركتين في سؤالهم  
اليهود (أي القريتين خير مقام) فقد اعتقدوا أن السؤال عنهما نبئت له نظرية والقرية تصدق على  
كل منهما ولم يميز عندهم من نبئت له نظرية بل هوها وذلك ظاهر أو أي عاين القرية التي نبئت له نظرية  
فكانت منهم فالواحد غير أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ولهذا فسر أي القرية بقره (أي نحن  
أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم) فيقع بالمميز وجود المميز هنا وجود الكافرين حال كونهم  
أي القريتين خير مقام أي نحن أم أصحاب محمد أي من أمهات الاستفهام فإذا أراد الاستفهام  
يسأل بها عن شيء يميز أو يعين أو قال يطلب بها التمييز لصنع وقوله في أمر بهما متعلق بالشاركتين والمراد أنه  
يطلب بأي عينة أحد المثاركتين في أمر من الأمور شامل لهما سواء كان ذاتيا أم غير مثاله قول أي  
الرجلين أو الرجال عندك فالرجلان مثلا مثاركتان في الرجولية وهو أمر بهما والذي عرفت أحدهما هو  
الوصف الذي ذكرناه الجيب وغيره يقع باعتبار النسبة التي تضمنتها عندك ومنه قوله تعالى أي القريتين  
خير مقام الامر ان المشترك كان هما القرية ولكن لا بأس باعتبار ما يشتركان فيه أيضا من الأقامة  
المدلول عليها بقوله تعالى خير مقام والذي عرفت أحدهما من الآخر هو الجواب بالتعيين والامر الذي يقع  
التمييز به هو الأخير بهذا هو الظاهر والمراد بالهم حينئذ عوم الشمول ويحتمل أن يقال معناه ما عرفت أحد

وهو أي الامر الذي  
بهما مضمون الخ يعلم أن  
الامر المشترك فيه الذي  
قصد التمييز فيه نارة يكون  
هو ما أنصفت اليه أي  
ونارة يكون غيره فالاول  
كثالث المصنف فانهما  
مشتركان في القرية  
والذي عرفت أحدهما هو  
الوصف الذي يذكره الجيب  
مثل الكون أنتم أو أصحاب  
محمد ونحو أي الرجلين  
أو الرجال عندك فالرجلان  
مثلا مشتركان في الرجولية  
وهو أمر بهما والذي عرفت  
أحدهما هو الوصف الذي  
يذكره الجيب والثاني  
قوله تعالى حكاية عن  
سليمان علي نبينا وعليه

أفضل الصلوات السلام أيكم يأتي بعرضهما أي أي الانس والجني يأتي بعرضهما فإنا الأقرب فيه أن الامر  
المشتركة فيه هو كون كل منهما من جنس سليمان ومقادير الامر وهذا تعليل ما في قول الشارح وهو مضمون ما أنصف اليه أي يمكن  
بتكليف أن يجعل الامر المشترك فيهما من هذا المثال مضمون المضاف اليه عني كون كل منهما مخاطبا بالاضطرار فأمس (قوله نحو أي  
القريتين الخ) هذا حكاية لكلام المثاركتين لعلماء اليهود فهم معتقدون أن أحد القريةتين نبئت له نظرية والقرية تصدق على  
كل منهما ولم يميز عندهم من نبئت له نظرية فكانت منهم فالواحد غير أم أصحاب محمد وقد أجابهم اليهود بقولهم أنتم وقد كنتم في هذا  
الجواب والجواب الحق هو أصحاب محمد وكل من الجوابين حصل به التمييز (قوله أي نحن الخ) هذا تفسير للقريتين (قوله قد اشتهر  
في القرية) لم يقل قد اشتهر كافي أمر بهما وهو القرية لئلا يشار إلى أن قوله في المتن في أمر بهما لأجابه إلى التاكيد  
ودفع التوهم صكذا قال بس وقد علمت ما فيه (قوله وسألو) أي الكافرون اعني مشركي لعرب أحبار اليهود (قوله عما عرفت  
أحدهما) في الكلام حذف تأخر أي وسألو عن موصوف ما عرفت أي ما أو عن القرية الموصوف بالوصف الذي عرفت أحد القريةتين  
عن الآخر

مثل الكون كافر ين قائلين لهذا القول ومثل الكون أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام غير قائلين (و) يسأل (بكم عن العدد) فحسب رسول بني إسرائيل كم آتيناكم من آية من آية آتيناكم

قائلين لهذا السؤال أو بعضه بالأكفر من المصدق وذلك بأن يقال أنتم أو وجود المؤمنين حال كونهم غير قائلين لهذا السؤال والمراد المؤمن المصدق أيضا بأن يقال في الجواب أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وعلمون أن قول المجيبين وهم اليهود أنهم غير متعين الموصوف بالغيرية فلا يخافونهم لضعفه الله عليهم من أن في هذا الجواب كاذبون ولو قالوا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وقع غير الموصوف بالغيرية لغيره بالصحة فيكون مطابقا للعق وقولنا حال كونهم قائلين وحال كونهم غير قائلين حال تقدير بأن باعتبار المعنى يتبينهما من صدقهما هذا السؤال ولأن سقنهما ولأنما مثل كون الجواب أنتم أو أصحاب محمد كان أخضر وأوضع والثاني وهو ما كان الأمر المشترك فيه غير ما أضيق إليه أي كونه تعالى حكما عن سليمان على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام أيكم بآتي بعرضها فإن الأقرب فيه أن الأمر المشترك فيه هو كون كل منهم من جند سليمان ومنقاد الأمر ولو كان يمكن بالكفاف أن يحصل المشترك فيه مضجوع المضاف إليه بمعنى كون كل منهما مخالفا لطلب الأضمار وقوله بهما كالتأكيد في الاشتراك في الأمر إذ لا يكون المشترك فيه إلا ما هو (و) يسأل (بكم عن العدد) حيث يكون مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره حيث يكون على ظاهره كما قال كم غنما ملكك فقال مائة أو ألقا فلا ودن يكون السؤال بهما عن العدد على غير ظاهره (نحو) قوله تعالى (س) بني إسرائيل كم آتيناكم من آية من آية تميزكم وكم مفعول بآتيناكم والتقدير كم آية آتيناكم عشر من أم ثلاثين أم غير ذلك وجر التمييز عن هنا الفعل بين كم وعينه بفعل متعد فلو لم يدخل من على التمييز لزم أن مفعول للفعل ولقد قدم هنا في كم التمييز هناك وانما افتتان السؤال على غير ظاهره لانه ليس المقصد إلى استعمال مقدار عدد الآيات من جهة بني إسرائيل لأن الله تعالى علام الغيوب فلما أراد يجردهم بمقدار الآيات لتولي الله تعالى الإلام بقدرها

المشاركين بالنسبة إلى أمرهم بما باعتبار الصلاحية فتقول أي الرجلين قام بكون الأمر أن فيه الرجلين والأمر الذي بهما باعتبار الصلاحية هو القيام وهو الذي يقع التمييز فيه فان قلت السكاك قال أنه بدل عن الجنس فتقول من جبريل أمك أم بشر وقد قال هنا في أيكم بآتي بعرضها معناه الانس أو الجنس فليزم اتحاد الاستفهام عن وبأى قلت أخذه هناك باعتبار الجنسية ومنها باعتبار دورانيين ما يصلح فيه ولا شك أن بين السؤال بأي وعن على رأى السكاك محمول وخصوصا من وجه فان ما يلصق بها تميزا أحد المتشاركين في شيء أم من أن تكون تلك الأفراد أجناسا أم غيرها إلا أنه خاص بتلك الأفراد وبالسؤال عما عن الأجناس أم من أن تكون محصورة في أشياء معينة ولا إلا أنه خاص بالأجناس وأعلم أن إطلاق السائس هنا يقتضي أن أي يسأل بهما عن المتشاركين في أي شيء كان وهو محال فكلام المنطقين فأنهم جعلوا السؤال عن الجنس والنوع عامه والسؤال عن الفصل أي شيء وهو هو يقتضي أن لا يقال أي شيء يزيد ويريد السؤال عن الجنس أو النوع يقع على المصنف في قوله أحد المتشاركين فله أن كان قاله بالثنية فقدر عليه الجمع مثل أي الرجال وهم مشاركون لا مشاركان وان كان قال مشاركين بالجمع والواو والنون فقدر عليه نحو الشيا أو الثوبين فله أن يقال فيه مشاركون بل مشاركة أو مشاركين وقد صحب بأنه إنما قال مشاركين بالثنية ومرادهم بما المسؤول وغيره سواء كان واحدا أم أكثر فاذا قلت أي الرجال فام معان ذلك غير ص (وبكم عن العدد) فحسب رسول بني إسرائيل كم آتيناكم من آية من آية ش كم تقع في الغالب للاستفهام عن العدد إذ قلت كم درهما لك وكم رجلا رأيت أعمشرون أم ثلاثون أم كذا فتكون التي وواحد فيكون التمييز لاجرا أنه وقد حذف المميز ويقال كم درهما لك وكم مالك أي كم دنقا وكم فوط أي كم شبرا وكم زيدا مكث أي كم يوما وكم رأيتك أي وكم مرة وكم مرت

أم كذا وتقول كم درهما لك وكم مالك أي كم دنقا وكم شبرا وكم زيدا مكث أي كم يوما وكم رأيتك أي كم مرة وكم مرت أي كم فريضا أو كم يوما قال الله تعالى قال قائل منهم كم لبتم أي كم يوما أو كم ساعة وقال كم لبتم في الأرض عدد سنين وقال سل بني إسرائيل كم آتيناكم من آية من آية ومنه قول الفرزدق (قوله مثل الكون كافر ين) اسم الكون ضمير ثابت عنه آل وكافرين خبره أي مثل كونهم كافرين وقوله قائلين حال من الواو في سألو بينهما من صدق منه القول أعنى قوة أي الفرق بين خبرهما وما لو قال بدل قوله مثل الكون الخ من كون الجواب أنتم وأصحاب محمد كان أخضر وأوضع (قوله و) يسأل (بكم عن العدد) أي المعين إذا كان مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره كما قال كم غنما ملكك فقال مائة أو ألقا ولا يصح الجواب بأنوف وبحمل الاحتياج للجواب المعين لقدر العدد إذا كان السؤال مبهما على ظاهره كما مثلنا ولا يكون السؤال بهما عن العدد على غير ظاهره كما في الآية التي ذكرها للصف كما قال الشارح فلا يحتاج لجواب

كم مرة لا يجبر روحاً • فدعا فحلبت على عشاري

فمن روى بالنصب وعلى رواية الرفع تحمل الاستهامة والخبرية وأما كيف فلا سؤال عن الحال اذا قيل كيف زيد فجوابه صحيح وأوسع  
أو مشغول أو فارغ ونحو ذلك

(قوله أعشرين أم ثلاثين) دليل من كم (قوله مئزر كم) أي وكم مقبول لأن لا يتناهم مقدم عليه وقوله فن آية عجز كم في الكلام حذف أي وإنما كان المعنى ما ذكر لأن من آية عجز كم (قوله لما وقع الخ) أي لوقوع وهذا، لأن زائدة من أي فلو لم تدخل من الزائدة على هذا التفسير لزم أنه مقبول الفعل (قوله كما ذكرنا) أي وهذا نظير ما ذكرنا في حكم الخبرية في قول الشاعر سابقاً  
وكم دنت عي من تحامل حادث • وسورة أيام حوزن إلى العظم  
وان كانت كم هنا في هذا الآية استهامة على أن يجوز أن تكون هنا خبرية والمقام لا ياباه كإنيته الخسري (قوله فكم هنا السؤال عن العدد) هذا صريح في بقاء كم (٢٨٦) على حقيقتها من الاستهامة وأن الفرض منه التوزيع فهو وسيلة البسه

أعشرين أم ثلاثين فن آية عجز كم زيد من كم لما وقع من الفصل بفعل متعددين كم وعجزها كما ذكرنا في الخبرية فكم هنا السؤال عن العدد ولكن الفرض من هذا السؤال هو التوزيع والتوزيع (و) يسأل (يكيف عن الحال

لنبيه صلى الله عليه وسلم وإنما قصد التوزيع على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبساتها أي قل لمسه ذلك ووجهه كما يقال في التعميم بكم نعمة أنفصل بها عليك ومع ذلك لم تذكر شيئاً قبل وبمعنى أن يكون السؤال على ظاهره ما يكون المقصد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل النبي إسرائيل حقيقة ليعلم من قبلهم مقدار الآيات لأنه لم يكن يعلمها بلا إعلام وقد تكون الحكمة أنما هي في علم مقدارها من قبلهم لكن بدل التوزيع الأول قوله تعالى ومن يبدل نعمة الله الآية (و) يسأل (يكيف عن الحال) يقال كيف وجدت زيداً أي على أي حال وجدته فيقال في الجواب صحياً وسعياً وليست ظرفاً لو كان يقال في تفسيرها في أي حال وجدته لأنه نفس بمعنى كإقبال أي كم فرضاً أو كم يوماً قال تعالى قال قائل منهم كم لبستم أي كم يوماً أو كم سنة أو كم ساعة قال الفرض في

كم مرة لا يجبر روحاً • فدعا فحلبت على عشاري

قال المصنف على رواية النصب وعلى رواية الرفع تحمل الاستهامة والخبرية فعلى الأول قدر المئزر منصوباً وعلى الثاني مجروراً قلت والذي يظهر من جهة المعنى أن المراد الخبرية وقول المصنف أنه على رواية النصب تعين الاستهامة ليس مصححاً فان كم الخبرية قد نصب المئزر وعلى ذلك أنشدني بديوه هذا البيت وأنشدنا من عصفور على ذلك وأما على رواية الجر فتعني الخبرية أيضاً ص (وبكيف عن الحال) من أي ويستفهم بكيف الاستهامة عن الحال تقول كيف زيد أصح أم مقم أم أو بل

من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات ففيه توزيع لهم بعدم إقبالهم مع كثرة الآيات والفرق بين كم الاستهامة والخبرية بأن الاستهامة لعدد بهم هند التكلم معلوم عند المخاطب في ظن التكلم والخبرية لم تعد بهم هند المخاطب بما يعرفه التكلم وأما المحدود فهو مجبول في كل ما قلنا احتج إلى المميز للعدد ولا يحذف الأدليل وأن الكلام مع الخبرية يحمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستهامة وأن التكلم مع الخبرية لا يستدعي جواباً من

مخاطب لا يخفى والتكلم مع الاستهامة يستدعي له تسخير وغير ذلك مما هو مذكور في معنى وبأين اليب (قوله ولكن الفرض من هذا الاستفهام هو التوزيع والتوزيع) أي على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبساتها وحينئذ قلنا في قل لهم هذا الكلام فإنا أجابوا بأننا آتيناهم آيات كثيرة فوجههم في عدم الانباع مع كثرة الآيات وإنما كان الفرض من هذا الاستفهام التوزيع والتوزيع وليس الفرض به استعمال مقدار الآيات من جهة بني إسرائيل لأن الله تعالى علام الغيوب فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لأعلم الله فيه بقدرها وتولى ذلك الإعلام فتعين أن يكون الفرض به التوزيع والتوزيع قبل وبمعنى أن يكون الاستفهام على ظاهره ما يكون المقصد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل النبي إسرائيل حقيقة ليعلم من قبلهم مقدار الآيات لأنه لم يكن يعلمها بلا إعلام وقد تكون الحكمة أنما هي في علم مقدارها من قبلهم لكن بدل التوزيع الأول قوله تعالى ومن يبدل نعمة الله الآية (و) يسأل (يكيف عن الحال) يقال كيف وجدت زيداً أي على أي حال وجدته فيقال في الجواب صحياً وسعياً وليست ظرفاً لو كان يقال في تفسيرها في أي حال وجدته لأنه نفس بمعنى كإقبال أي كم فرضاً أو كم يوماً قال تعالى قال قائل منهم كم لبستم أي كم يوماً أو كم سنة أو كم ساعة قال الفرض في



وأما إن فسّر السؤال عن المكان انفاً فيسأل أين زيد فجوابه في الدار وفي المسجد وفي السوق ونحو ذلك

أي الصفة التي عليها الشيء كالصفة الموضع والركوب والمشي فيقال كيف زيد وكيف وجدت زيداً أي على أي حال وجدته فيقال صحيح أو مريض ويقال كيف جازد فيقال ركباً وما شياً وأليست كيف ظرفاً وان كان يقال في تفسيره أي على أي حال وجدته لانه تفسير معنوي كما يقال في تفسيره الحال في قولنا جازد ركباً أي جاز في ركوب وانما هي بحسب العوازل في قولنا كيف وجدت زيداً تكون مفعولاً أو حالاً وفي قولنا كيف زيد تكون خبراً (قوله عن المكان) فيقال أين جلست بالاسم مثلاً أو جواباً أمام الاسم وشبهه ونحوه وأين زيد جوابه في الدار وفي المسجد مثلاً (قوله ماضياً كان أو مستقبلاً) فيقال في الماضي مثلاً متى جئت والجواب صحراً أو نحوهم ويقال في المستقبل متى تأتي فيقال بعد شهر وكان يمكن الشارح أن يزيد أحوالاً له يسأل متى عنه أيضاً لأفلا يوجهه اقتضاه (قوله عن الزمان المستقبلي) فيقال أيان يأتي هذا الغرس فيقال بعد عشر من سنة مثلاً ويقال أيان تأتي فيقال بعد غد ونظام المصنف أن أيان الاستقبال ولو وقع بعد ما ليس نحو أيان مرها (٣٨٧) وقال ابن مالك أنها المستقبلي إذا

ولها فصل بخلاف ما إذا وقع بعد ما ليس كقوله تعالى أيان مرها قال بعضهم وفيه نظر لأن مرها امرأته الاستقبال إذا المراد أيان الزمان الذي ترمى وتستقر فعمل هو زمان قريب أو بعدد قبل أن أصل أيان أي أو أن لحذف إحدى الياءين من أيما والهمزة من أو أن فصاروا وان فقلت الواو به وأدغمت الياء في الياء فصار أيان ورة ذلك بأن كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو بأي أن يكون أصله ذلك لأنه تنقيح في مقام التخصيف اللهم إلا أن يقال الكسر موضع عن الياء مذكورة والحق أن كون الاسم غير ممكن بأي التصريف

وأين عن المكان ويعني عن الزمان) ماضياً كل أو مستقبلاً (وبأيان عن) الزمان (المستقبل قبل وتستعمل في مواضع التخصيم مثل يسأل أيان يوم القيامة في تفسيره والحال في قولنا جازد ركباً أي جاز في حال الركوب وانما هي بحسب العوازل في المثال السابق تكون حالاً أو مفعولاً وفي قولنا كيف زيد تكون خبراً (و) يسأل (أيان عن المكان) فيقال أين جلست بالاسم مثلاً والجواب أمام الاسم وشبهه (و) يسأل (أيان عن الزمان) ماضياً كان أو مستقبلاً فيقال في الماضي مثلاً متى جئت والجواب صحراً ونحوه وفي المستقبل متى تأتي فيقال بعد شهر مثلاً (و) يسأل أيان عن المستقبل فيقال أيان يثمر هذا الغرس فيقال بعد عشر مثلاً (قبل وتستعمل في مواضع التخصيم) أي عند تعظيم المسؤول عنه وقصد التوبيخ بشأه (مثل) قوله تعالى (يسأل أيان يوم القيامة) فقد استعملت أيان مع يوم القيامة للتوبيخ ولأنه يوم القيامة من أجله كما فسر في كلام بعضهم أنه انما يسأل بها عن الصفات الغريبة لا الخارجية وأنه لا يقال كيف زيد أظلم فأعد قلت وورد عليه قوله تعالى أي شتمت فانه معني فأمرتكم كيف شتمت على ما ذكره وهو في حال غير غريبة وفي كلام الصائغ وغيرهم ان معنى كيف على أي حال ولا تنوهم من هذا أن كيف أخص من أي قال بدر الدين من ما ليست كيف موضوعة لهذا المعنى بل تستلزمه الأثر أي أن جوابها انما هو بالصفات لا بالاصدار أنه قال شخصاً أو حيواناً وهو كلام جيد ص (وبأيان عن المكان) ويعني عن الزمان من يعني أيان إذا كانت استعملها ما وهذا واضح تقول أين زيد جوابه في السوق وفي البيت وتقول متى يحضر لجوابه اليوم أو غدا ص (وبأيان عن المستقبل قبل وتستعمل في مواضع التخصيم مثل يسأل أيان يوم القيامة) ش أيان يستعملها عن الزمان تقول أيان تأتيه وقصرها المصنف على المستقبل في هذا المختصر ولكنه في الإيضاح أطلق أنها الزمان وكذلك أطلقه السكاكي وقد مثله بأيان حيث وهو صريح في أنها تستعمل في الماضي فهو مختص بالكلية هناك ما ذكره هنا وهو الصواب

المدكور انتهى في ترمي (قوله قبل وتستعمل في مواضع التخصيم) أي في المواضع التي تصدقها تعظيم المسؤول عنه والتبؤ به بشأه ثم ان هذا الكلام محتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا في مواضع التخصيم فتكون مختصة بالأمور العظام نحو أيان مرها أو أيان يوم الدين وعلى هذا أقل يقال أن تمام ما قاله السيد محتمل أن المراد منه أنها تستعمل للتخصيم كالاستعمل في غيره وهو ظاهر كلام النجاشي حيث قالوا انها حتى تستعمل للتخصيم وغيره (قوله يسأل أيان يوم القيامة) أي فقد استعملت أيان مع يوم القيامة للتوبيخ بل والتخصيم بشأه ونحوه وهذا السؤال يومهم على النار يقتضون فإن قلت أن الأخبار بأيان عن يوم القيامة مشكل وذلك لأن اسم الزمان لا يغير به إلا عن الحدث ولا يغير به عن الحقة ويوم القيامة كالصفة قلت في الكلام حذف مضاف والتقدير أيان وقع يوم القيامة يقع في أي زمان فلهذا الخبر المذكور فإن قلت ان السؤال عن زمان وقوع اليوم الذي هو من أسماء الزمان يلزم عليه أن يكون الزمان زمان يقع فيه قلت يجوز أن يعبر الأخص طرفاً للاعم والعكس وما هنا من هذا القبيل وذلك لأن المستقبل أعين من يوم القيامة لأنه من التخصيم الثابتة المدخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار واعترض على المصنف والشارح في تعليلها بأيان يوم القيامة وأيان يوم الدين بأنه

واما اني فتشعل نار بمعنى كيف قال الله تعالى فأتوا سرنكم أي شتم أي كيف شتم

كلام يحكى عن الانسان الذي يحسب أن لن يجمع الله عظامه وهو لا يقصد تخفيف يوم القيامة لانه لا يقرب به اليهم الا ان يقال ان التفتيم قد تحقق باعتبار هذا القائل بقول هذا السؤال بناء على اعتقاد الحاطب استهزاء وانكارا عليه أو يقال ان هذه الحكاية عن ذلك الانسان بالحق وغير فيها يقتضى التفتيم اشعارا بعظم اليوم في نفسه وان كان الحاحا لا يقربه (قوله واني) أى لاستفهامه وقوله تشعل النار فيكون حقيقة في الاستعجال فتشعل من قبل المشتري وأن تكون مجازا في أحدهما وسأني في الشارح (قوله تارة) أى مرة بعد مرة كافي الصراح جردت عن بعض معناها (قوله ويحب أن يكون بعدها فعل) أى بخلاف كيف وظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره وهو كذلك فالأول كالآية المذكورة والثاني كقوله تعالى اني يحيي هذا مائة بعد موتها (قوله فأتوا سرنكم أي شتم) قيل ان أي في هذه (٣٨٨)

شرط الاستفهام ان يكفى بما يصله من فعل نحو واني يكون ولدا واسم نحو واني لهذا بل هي شرطية بمعنى كيف الشرطية وجوابها محذوف أي اني شتم فأتوا وحذف الجواب لانه فأتوا عليه وحيث قد تمثيل المصنف وغيره لاني الاستفهامية الآية فيه نظرا للأولى التمثل باني يحيي هذا والله بعد موتها وفيه أن جعلها استفهامية على الوجه الذي ذكره الشارح فظاهر وحيث فلا حاجة لتكلف الحذف وذكر الفضائل

أن أي في الآية بمعنى حق وأنه معنى ثالث لها ورد سبب النزول وهو ما روي أن اليهود كانوا يقولون من بشرنا امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول وهو الذي جزم به ابن مالك والشيخ أبو حيان ولم يذكر فيه خلافاً وجعل ذلك على ما ذكروا فيها فعل دون ما ذكروا فعل بعدها اسم كقوله تعالى أيا من ساها وفيه نظرا لأن من ساها المراد به المس فقيل فكذلك ما شبهه وقوله قيل وتشعل في مواضع التفتيم ينبغي أن يقول لا تشعل الا في مواضع التفتيم كما هو مقصود على ما يظهر وقد تنقل في الايضاح عن علي بن عيسى الرعي ومنه المصنف بقوله تعالى أيا من يوم الدين أيا من يوم القيمة قلت في تمثيل المصنف بهذا الآية نظرا لعله كلام يحكى عن الانسان الذي يحسب أن لن يجمع عظامه وذلك لا يقصد تخفيف يوم القيامة الذي لا يقربه والمشهور عند النحاة أنها كفى تشعل في التفتيم وغيره ص (وأي الى أخوه) ش أي اذا كانت استفهاما فلها استعمالات أحدها بمعنى

فذكر ذلك عند رسول الله فقلت الآية (قوله أي على أي حال) تفسير لها بمعنى كيف والعالم في أي هذا فأتوا أو ورد (وأخرى العلامة أبو حيان على ذلك ما حاصله أن أي اذا كانت شرطية أو استفهامية له الصدق فلا يعمل فيها ما قبلها تأمل وقوله على أي حال أي من قيام أو اضطرار وقوله ومن أي شق أي من خلف أو أمام (قوله الماتى) بفتح التاء أي مكان الانيان (قوله موضع الحرق) أي وهو القبل دون الدبر وما يورث بذلك أن الله تعالى قال في آية فأتوه من حيث أمركم الله إذ يفهم منه أن هم مؤمنون باليوم الآخر بالانسان منه وغير الدبر مأموور بالانسان منه اجابا فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر وأخذ السبعة من الآية بجواز انيان المرأتى في دبرها وتناولوا الآية على أن المراد فأتوا سرنكم أعذار الحرق وهي النساء فيصدق بالانيان في أي موضع ورد عليهم بيان الحرق بمعنى الحرق وهو القبل فتشبهه الفرج بالأرض المحروقة والتي بالبدن والذكر بالحرث والوليد بالنبات (قوله ولم يحى أي زيد) أي من غير ابله الفعل لها وهذا يحتمل زوجه ويجب أن يكون بعدها فعل (قوله بمعنى كيف هو) أي أصحح أم شتم

فذكر ذلك عند رسول الله فقلت الآية (قوله أي على أي حال) تفسير لها بمعنى كيف والعالم في أي هذا فأتوا أو ورد (وأخرى العلامة أبو حيان على ذلك ما حاصله أن أي اذا كانت شرطية أو استفهامية له الصدق فلا يعمل فيها ما قبلها تأمل وقوله على أي حال أي من قيام أو اضطرار وقوله ومن أي شق أي من خلف أو أمام (قوله الماتى) بفتح التاء أي مكان الانيان (قوله موضع الحرق) أي وهو القبل دون الدبر وما يورث بذلك أن الله تعالى قال في آية فأتوه من حيث أمركم الله إذ يفهم منه أن هم مؤمنون باليوم الآخر بالانسان منه وغير الدبر مأموور بالانسان منه اجابا فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر وأخذ السبعة من الآية بجواز انيان المرأتى في دبرها وتناولوا الآية على أن المراد فأتوا سرنكم أعذار الحرق وهي النساء فيصدق بالانيان في أي موضع ورد عليهم بيان الحرق بمعنى الحرق وهو القبل فتشبهه الفرج بالأرض المحروقة والتي بالبدن والذكر بالحرث والوليد بالنبات (قوله ولم يحى أي زيد) أي من غير ابله الفعل لها وهذا يحتمل زوجه ويجب أن يكون بعدها فعل (قوله بمعنى كيف هو) أي أصحح أم شتم

وأخرى بمعنى من أين قال الله تعالى أنى لك هذا أى من أين لك وأما متى وأين فليسؤال عن الزمان اذا قيل متى حثت أو أين حثت قبل يوم الجمعة أو يوم الخميس أو شهر كذا أو سنة كذا وعن علي بن عيسى الر بى أن أبا ناسر سئل فى مواضع التخصيم كقوله تعالى يسأل أبا ناسر يوم القيمة يسألون أبا ناسر يوم الدين

(قوله وأخرى بمعنى من أين) أى هو ذلك لا يجب أن يكون بعدها فعل وظاهره أن أنى فى تلك الحالة متضمنة لمعنى الاسم والحرف معا وهما الظرفية والابتدائية وسيأتى عن بعض النحاة ما يخالف ذلك قال (٣٨٩) فى عروس الأفراح والفرق بين أنى

ومن أين أنى سؤال عن المكان الذى دخل فيه الشيء ومن أين سؤال عن المكان الذى برز عنه الشيء اه (قوله أى من أين لك هذا الرزق الخ) أى وليس المراد كيف لك هذا بليل قوله قالت هومن عند الله (قوله أنى كل يوم) لانه كان يحمد عندها فأكهة الشتاء فى الصيف وفاكهة الصيف فى الشتاء هاته ليس المراد المكان حقيقة وإنما راد به ما برز من قولهم من أين وجهه نلت ما نلت (قوله وقوله تستعمل) أى دون أن يقول وضعت (قوله إشارة إلى أنه) أى أنى وقوله مشفركأى مشفرا كما لفظيا وقوله بين المعنيين أى معنى كيف ومن أين (قوله ويحتمل أن يكون الخ) عطف على يحتمل الأول أى وإشارة إلى أنه يحتمل أن يكون معناه (الخ) وحاصل كلام الشارح أن المصنف عبر بتسعمل

(وأخرى بمعنى من أين نحو أنى لك هذا) أى من أين لك هذا الرزق أنى كل يوم وقوله تستعمل إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن يكون فى أحدهما حقيقة وفى الآخر مجازا

يكون المأى موضع الحزن فقتضى عدم الازدواج من الالفاظ إذ ليست محلا للحزن الذى هو طلب التسليم وهو بذلك أن الله تعالى قال فى الآية الأخرى فأوتيه من حيث أمر الله أنه يفتهم منه أن ثم موضع ما يؤمر بالالتزام منه وغيره مما أمر به اجاعا فلم يبق محمل لم يؤذن فيه إلا الدبر وإنما قلنا يجب أن يكون بعدها فعل حيث لا ثم وهو الالامس أياها لا ثم يسمع أنى ز يدعى معنى كيف هو وكيف هذه التى كانت أنى معناها هى الاستفهامية استعملت فى الأخبار مجازا فإذا قيل أفل هذا كيف شئت بمعناه فاعله على الحالة التى لو قيل كيف شئت أى حال شئت لا حيث بها ومثلها أنى فى هذا المقصد وقيل إنها شرطية فالمعنى أن شئت فأوأ وحذف الجواب لانه فأوأ فاعله فهو بمعنى كيف الشرطية واختلف هل الفعل بعدها فى موضع جزم أو لا ككيفه إذ ليست جازمة (وأخرى) أى واستعمالها مرة أخرى أن تكون (بمعنى من أين) فتضمن الظرفية والابتدائية وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن زكريا يا مريم (أنى لك هذا) أى من أين لك هذا الرزق أنى كل يوم وكان يحمد عندها فأكهة وقت غير أياها وقد تكون بمعنى أين فقط فتضمن الظرفية دون الابتدائية كيف ومن أحسن أمثلة قوله تعالى أنى يعصى هذه الله بعد موتها وبه مثل الاعلم والثانى بمعنى من أين وهى عبارة يسبوه بكقوله تعالى أنى لك هذا أى من أين والفرق بين أين ومن أين أن أين سؤال عن المكان الذى حل فيه الشيء ومن أين سؤال عن المكان الذى برز منه الشيء ويقع فى عبارة كثيرا أنها بمعنى أين والظاهر أن مرادهم من أين وأنه تجوز فى العبارة والثالث بمعنى متى وقد نفل عن الضمالة فى قوله تعالى فأوأ وحركتم أنى شئتم ويرد سبب النزول وأما تشييل المصنف وغيره لأنى الاستفهامية بقوله فأوأ وحركتم فففيه نظر لانها لو كانت هنا استفهامية لا كتبت بما بعدها لان من شرط الاستفهامية أن يكتفى بما بعدها من فعل كقوله تعالى أنى يكون لى ولد أو اسم مثل أنى لك هذا والذى اختاره أيضا أوجبان أنها فى هذه الآية شرطية وأقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية وجوابها محذوف وقال قطب الدين الشارح أنى شئت فى هذا لانه الكرهية بمعنى من أى جهة شئت وجه لها هذا المعنى قسما غير كونها بمعنى من أين وهو فاسد لان قولنا من أى جهة شئتم مساو لقولنا من أين شئتم فتكون بمعنى من أين (وتنبه) لا يخفى أنك يمكن أن تستعمل لفظ أنى فى جميع مواضع هذه الالفاظ المستفهم بها عن التصديق تقول فى أنى بدأت عمرا قائم أى الرجلين قائم وفى قائم أى قائم فاعل زبدى الأمرين فعل وذلك فى الجميع كما تقول فى ماسم أبىك أى شئ أسسه وفى ما ما هيته أى شئ

(٣٧ - شروح التخصيص ثانى) يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فهما وأن يكون حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر وأما الإشارة إلى ما قاله بعض النحاة أن أنى فى قوله لا تكون بمعنى كيف معناه أين دائما لكن تكون من قبلها اسم مقدره كقضى الالام أو ظاهرة كقضى البت وذلك لان قول المصنف أنها تستعمل بمعنى من أين صادق بما إذا كان ذلك على جهة احتجاج من أوردوه والخامس أن المصنف إنما عبر بتسعمل دون وضعت إشارة إلى أنه يحتمل احتمالات ثلاثة وهذا ما يفيد كلام المحقق وسم والذى فى الحفص أن قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثانى الذى ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى من أين وأن الأول للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصاى لفظه بالاستعمال الثانى

فهذه اللفظة كثيرا ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام منها الاستبطاء نحوكم دعوتك وعليه قوله تعالى متى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله

(قوله) ويحتمل أن يكون معناه أي معنى أن يفعله ابن أي لا مجموع من ابن وقوله الانما أي (قوله من ابن الخ) خبر مقدم وعشرون متندا مؤثرا ولما صغفه وقوله من أي الظاهر أنه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله أي من أن عشرون لسا والجملة مؤكدة لما قبلها ويحتمل أن يكون (٣٩٠) تأكيداً للمراد من ابن وجود الفصل ١٥ بس (قوله على ما ذكره الخ)

متعلق بقوله أن يكون معناه أن لا في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كافي وقوله من ابن عشرون لساناً من ابن \* أو مقدرة كقوله تعالى أني للهنا أي من ابن على ما ذكره بعض النصارى ثم ان هذه الكلمات الخ انما عبر بالكلمات ليحصل الاسم منها والخرف (قوله كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) أي الذي هو أصلها فيكون استعمالها في ذلك الغير مجازاً لمناسبة بين المعنى الأصلي وذلك الصير مع وجود القرينة الصارفة عن اعادة ذلك المعنى الأصلي الذي هو الاستفهام وما ذكرناه من أن استعمال تلك الكلمات الاستفهامية في تلك المعاني المخارة للاستفهام مجاز هو ما يفيد كلام الشارح في المطول والظاهر أنه مجاز مرسل كما يأتي بيانه (قوله بحسب معونة) أي اعادة القرائن الدالة على تعيين ما يناسب المقام وهو متعلق بتستعمل أو يمحذوف أي وتعين ذلك الغير (قوله كالاستبطاء) أي تأثر الجواب (قوله نحوكم دعوتك) أي نحو قولك لخطاب دعوتك فاما

ويحتمل أن يكون معناه أن لا في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كافي وقوله من ابن عشرون لساناً من ابن \* أو مقدرة كقوله تعالى أني للهنا أي من ابن على ما ذكره بعض النصارى ثم ان هذه الكلمات الخ انما عبر بالكلمات ليحصل الاسم منها والخرف (قوله كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) أي الذي هو أصلها فيكون استعمالها في ذلك الغير مجازاً لمناسبة بين المعنى الأصلي وذلك الصير مع وجود القرينة الصارفة عن اعادة ذلك المعنى الأصلي الذي هو الاستفهام وما ذكرناه من أن استعمال تلك الكلمات الاستفهامية في تلك المعاني المخارة للاستفهام مجاز هو ما يفيد كلام الشارح في المطول والظاهر أنه مجاز مرسل كما يأتي بيانه (قوله بحسب معونة) أي اعادة القرائن الدالة على تعيين ما يناسب المقام وهو متعلق بتستعمل أو يمحذوف أي وتعين ذلك الغير (قوله كالاستبطاء) أي تأثر الجواب (قوله نحوكم دعوتك) أي نحو قولك لخطاب دعوتك فاما

تصريحه \* من ابن عشرون لساناً من ابن \* أي من ابن عشرون لساناً هو تأكيداً لما قبله فلم تضمن معنى من قصر مع افتقار بهذا أن أي التي ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من ابن كافي الآية وبمعنى ابن فقط كافي اليت ويحتمل أن تكون بمعنى ابن فقط دائماً لأنها تارة تصرح بـ معناه كافي اليت وتارة تقدر كافي الآية على ما ذكره بعض النصارى (ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية) (كثيرا ما تستعمل) أي تستعمل كثيرا (في) مواضع أخرى (غير الاستفهام) التي هي أصلها فتكون في ذلك الصير مجازاً المناسبة معونة في رد فائدة في المقام وذلك (كالاستبطاء نحو) قولك لخطاب دعوتك فاطا في الجواب (كم دعوتك) فليس المراد استفهامه عن عدد الدعوة بلهـ بها ولا يتعلق بها غرض فقرينة الاستبطاء واستفهامه مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام ما هي وفي من جبريل أي متى جبريل وفي كم عدد هذا أي متى هو وفي كيف زيد أي حال عليه زيد وفي أي هو أي مكان فيه هو وفي متى تقوم أي زمان تقوم فيه وفي أي تذهب أي مكان تذهب فيه ثم يعني وأبان عموم وخصوص فان متى أعم وأى وما بينهما عموم وخصوص من وجه كما سبق وأما البقية فالظاهر أنها مما يتباينان وان تلازم بعضها فان قلت قد قال المنطقيون ان مقولة الكم أعين مقولة الكيف ووجودا ولازم منه أن يكون المسؤول عنه بكم أعين من المسؤول عنه بكيف اما مطلقاً ومن وجه قلت لا شك أن الكم كيف لا كون تريد طوله على وجه مخصوص هو كم وهو كيف ولكن لفتد كم لا يصح أن يحصل موضعه لفظ كيف والخص قد يوجد على وجه يستعمله لفظ لا يستعمله لفظ الموضوع لا اعم الا ترى أنك لا تقول كم زيد الا اذا أردت أجزاءه وانما الاستعمال الاعم متعدد أذى أجزاء يصح ارادة كل منها بخلاف كيف ولا تكاد العرب تجزى كيف دراهم كم تريدكم عددها وأيضاً كانت كيف بمعنى كم لصح أن تقول في نحوكم عمة كايبر روحاً كيف عمة كاي وهو ظاهر الامتناع لتغاير المعنى ص (ثم هذه الكلمات كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) ش يعني أن هذه الكلمات الموضوع للاستفهام قد تستعمل في غير مجازا فمن ذلك الاستبطاء كقولك كم ادعوك لمن أكثر من دعائه ويحتمل أن يكون أريد به التي عن التانو والاحسن أن يجعل الفصل مضارفاً يقال كم ادعوك لانه أدل على بقاء الطلب والاستبطاء بخلاف دعوتك قد يمد من موضع قد في الجواب كم دعوتك فليس المراد استفهام المتكلم عن عدد الدعوة بلهـ ما لا يتعلق بغرض فقرينة الاستبطاء والتعجب مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام ومع جعل الخطاب بالعدد الله على قصد الاستبطاء والعلاقة السببية وبيان ذلك أن السؤال عن عدد الدعوة الذي هو مدلول اللفظ مسبب عن الجهل بذلك العدد والجهل بمسبب عن كثرة عاداته في جعل القليل وكثرة مسببة عن الاستبطاء فاطلق اسم السبب وأراد السبب في بوسائط والاولى اسقاط الوسائط التي لا حاجة لها وذلك بأن تقول الاستفهام عن عدد الدعا مسبب عن تكرار الدعوة وتكررها مسبب عن الاستبطاء فهو من باب استعمال اسم السبب في السبب ومثل ما قيل هنا قال فيها مثله أيضاً من قوله تعالى متى نصر الله فالاستفهام عن زمان النصر يستلزم الجهل بذلك الزمن والجهل به يستلزم استبطاءه عادة وأدناه

في الجواب كم دعوتك فليس المراد استفهام المتكلم عن عدد الدعوة بلهـ ما لا يتعلق بغرض فقرينة الاستبطاء والتعجب مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام ومع جعل الخطاب بالعدد الله على قصد الاستبطاء والعلاقة السببية وبيان ذلك أن السؤال عن عدد الدعوة الذي هو مدلول اللفظ مسبب عن الجهل بذلك العدد والجهل بمسبب عن كثرة عاداته في جعل القليل وكثرة مسببة عن الاستبطاء فاطلق اسم السبب وأراد السبب في بوسائط والاولى اسقاط الوسائط التي لا حاجة لها وذلك بأن تقول الاستفهام عن عدد الدعا مسبب عن تكرار الدعوة وتكررها مسبب عن الاستبطاء فهو من باب استعمال اسم السبب في السبب ومثل ما قيل هنا قال فيها مثله أيضاً من قوله تعالى متى نصر الله فالاستفهام عن زمان النصر يستلزم الجهل بذلك الزمن والجهل به يستلزم استبطاءه عادة وأدناه

أذن كان قد ربا كان معلوما بنفسه أو أماراته الحالة عليه واستبعاد مستلزم استبعاد (قوله لأنه) أي الهدد كان لا يغيب الخ وهذا على نحو ذوق أي وانما كان الغرض من هذا التركيب التعجب لأنه الخ (قوله في عدم إصباره) أي وهو عدم إصباره في بمعنى من الساتبة أو انمن من طرفية المطلق في المقصد أي تعجب من حال نفسه المحقق في عدم إصباره كذا ذكر بعضهم وهذا مبني على أن المستقيم عنه عدم إصباره وليس كذلك لأن معنى العبارة أي شيء ثبت في حال كوني لأرى الهدد أي أي حالة حصلت في منتهى رؤيته فالأولى أن يقال المعنى تعجب من حال نفسه في وقت عدم إصباره فالمراد به حال نفسه هنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤية الهدد مع حضوره بحسب غلظه أو لا فكانت سببا لعدم الرؤية بترك الحالة أو ما غلظه بصرا أو مرض عينه أو نحو ذلك (قوله ولا يغيب الخ) على هذا وذوق عطف على قوة تعجب من حال نفسه أي لأنه استقيم عنها لا يغيب أي أنه لا معنى لاستفهام العاقل كسليمان عن حال نفسه لأن العاقل أدرى بحال نفسه من غيره فكيف يستفهم عنهما من الغيب ولما امتنع جل الكلام على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية به جل على التعجب مجازا لأن السؤال عن الحال وهو السبب في عدم الرؤية يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقوعا وأدعاها ذلك التعجب معنى قائم بالنفس يحصل من ادراك الأمور القليلة الوقوع الجملة والسبب فاستعمال لفظ الاستفهام في التعجب مجاز مرسل من استعمال اسم اللزوم في اللازم وما ذكره الشارح (٣٩١) من أن العاقل لا يستفهم عن حال نفسه من الغر لا رد عليه أن

والتعجب نحو ما لي لأرى الهدد لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه الصلاة والسلام إلا بانه فلما لم يصبر مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إصباره ياء ولا يغيب أي أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشف نظر سليمان إلى مكان الهدد فلم يصبر فقال ما لي لأراه أي معنى أنه لا يراه وهو حاضر لآثره

ومع جهل المخاطب بالعدد الدال على قصد الاستبعاد والمعلقة أن السؤال عن هدد الدعوة الذي هو مدلول اللفظ يستلزم الجهل بذلك العدد والجهل به يستلزم كثرته فأنشأ وأدعا ما أنه لا يصبره الإدراك من أول وهلة وكثرته تستلزم بعدد من الإجابة عن زمن السؤال والبعد يستلزم الاستبعاد فهو كالمجاز لم يرسل للمعلقة الزمن من استعمال الدال على المنزوم في اللازم ومثل هذا يتقرر فيما مثل به هنا أيضا من قوله تعالى متى نصر الله (و) كالتعجب هو) قوة تعالى حكاية عن سليمان على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (ما لي لأرى الهدد) فإن الغرض من هذا التركيب التعجب لأن انقطع غرضه من إجابة دعائه أو بعد تصدرا لإجابة وكلام المصنف يقتضي أن ذلك لا يختص به كم لأنه قال في الإيضاح وعليه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وكلام الخطيب يقتضي أنهم أن ذلك لم يقط وليس كما قال ومن ذلك التعجب ونعني ما ليس بمعقول ويجزوه

الإنسان عنها كأن يقال ما لي أرى دون سائر المسلمين أي ما السبب الذي صار متعلقا به وحالا من أحوالي فأوجب أذني ومن المعلوم أن السبب في عدم رؤيته لهدد حال متفصل عنه وجنود فلا يتم ما ذكره الشارح من التعليل ولما أمكن جعل السؤال في الآية على الحال المتفصلة التي يمكن السؤال عنها أخرى الاستفهام الواقع فعلى الاستفهام الحقيقي عند التخصيص وبالله أشار الشارح بقوله وقول صاحب الكشف الخ وهو مبتدأ خبره يدل الخ (قوله وهو حاضر) أي والهدد حاضر وهذه الجملة حالية وقوله لآثره متعلق بقوله لآره وأصله أن سليمان حازم عدم رؤيته مع حضوره وترد في السبب المانع من الرؤية مع حضوره هل هو سائرته عنه أو غير ذلك ككونه خلفه أو على عينه أو يسارته فقال الحاضرين عن ذلك السبب الذي منعه فقال لهم ما لي لأرى الهدد أي ما السبب في عدم رؤيته وبالحال أنه حاضر هل هو سائرته عن أو غير ذلك ككونه خلفي كذا فرجنا العدوي ووافقه ما في سم وفي ابن يعقوب في بيان كلام الترخي الذي كور هنا ما حصله أن سليمان لما نظر لكان الهدد فلم يصبر وتوقف السبب المانع من الرؤية هل هو سائرته متعلق بمنععه من الرؤية مع كونه حاضرا أو ليس هو سائرته مع كونه حاضرا بل غيبته فلما تردد في ذلك السبب حال الحاضرين عن ذلك السبب أفدى وأوجب منع الرؤية من كونه سائرا أو غيبته عنه فلاذن فقال لهم ما لي لأرى الهدد أي ما السبب في عدم رؤيته هل هو سائرته مع كونه حاضرا أو غيبته فلاذن ٨١ وبما كانت التقرير الأول أقرب لكلام شارحنا وعلى كل من التقريرين فالمسؤول عنه ليس حال من أحوال نفسه فلذا صرح السؤال عنه (قوله وهو حاضر) لظنه مضمورة

(قوله أو غير ذلك) أي كونه متخلفه (قوله ثم لاح) أي ظهره لآعلى وجه الجزم بدليل قوله بعد ذلك كانه يسأل الخ (قوله فأضرب عن ذلك) أي عاذ كرم الجزم بحضوره المشارة بقوله وهو حاضر والمراد أضرب السؤال الذي كان على وجه الاحتمال وتساوي الأمرين والاحتمال الاول هنا يناسب الاحتمال الاول المذكور سابقا والثاني هنا يناسب الثاني فيما مر وقوله فأضرب عن ذلك أي حال كونه مستفهما بقوله أم كان من الغائبين أي بل أكل من الغائبين فأم منقطع لا متصلة لأن شرطها وقوع الهمزة قبلها (قوله كانه يسأل عن صحة ملاحه) أي هل ملاح له من كونه غائبا صحيح أم لا وضرب كانه لسلمان (قوله يدل على أن الاستفهام على حقيقته) كذا في بعض النسخ من غير زيادة ليقبل بدل (٢٩٢) وهي ظاهرة بوافهما ماله العلامة السيد في شرح المفتاح ونصه الذي يظهر مما ذكره صاحب الكشف على ما في

أو غير ذلك ثم لاح أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أو غائب كانه يسأل عن صحة ملاحه يدل على أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال نحو فإين تذهبون)

الهدد كان لا يفيج عن سليمان صلى الله على نبينا وعليه وسلم إلا بأنه فلما يبصره تعجب من حال نفسه وهدد برؤيته والتعجب منه في الحقيقة غيبتهم غير أن ما يصل على ظاهره من السؤال عن حال نفسه من عدم الرؤية لأن الإنسان أعرف بحال نفسه غالباً فلا يستفهم عنها كذا يقال ولكن هذا في الأحوال التي لا تخفى عن صاحبها كقباضه وقعوده وجوعه وعطشه فلا يقال ما حالي أي أأفام أو أفعدا وأنا جاع أو لاد أو أمان كل من الأحوال المنفصلة أو ما في حكمها فيجوز أن يستفهم الإنسان عنها كما يقال ما لي أذى دون سائر المسلمين أي ما السبب الذي صار متعلقاً وسالماً من أحوالي فأوجب أن ياتي بهم الآن يقال إن الحال المنفصلة ليست في الحقيقة حال الإنسان ولما يمكن حمل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التي يمكن فهم الاستفهام بأوجب على الاستفهام الحقيقي عند بعض الناس كالزنجري حيث قال تظلم سليمان عليه السلام إلى مكان الهدد فلم يبصره فقال ما لي أذا ما على معنى أنه لا يراه لسائر تعلق به فتعجب من الرؤية مع وجوده أو لا سائر مع الحضور بل لغيبته يعني فهو يسأل الحاضر بن حقيقة عن السبب الذي تعلق به فأوجب منع الرؤية فنصار كمال من أحواله من سائر مع غيبته فلا إذن ويدل على أنه سأل حقيقة عما خفى عليه بناءً وهذا الكلام على التردد ثم لاح أنه غائب يعني لو سأل أوجب الجزم بالتنبيه وذلك قال فأضرب عن ذلك السؤال الذي سكت على وجه الاحتمال وتساوي الأمرين وأخذ يقول أو غائب كانه يسأل عن صحة ملاحه فهذا الكلام من الزنجري يدل على أنه حمل الكلام على الاستفهام حقيقة بالوجه السابق كإيناً ووجه التجوز بناء على أن الاستفهام التعجب أن السؤال عن الحال أي عن السبب في عدم الرؤية يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقولاً أو أذا ما إذا التعجب معنى فأم بالنفس يحصل من أدراك الأمور العقلية الوقوع بالجهولة السبب فاستعمل لفظ الاستفهام في التعجب مجازاً من استعمال الدال على المزوم في اللازم (والتنبيه على الضلال نحو) قوله تعالى (فإين تذهبون) يشترك الاستفهام في أن التعجب عما خفى سببه والاستفهام يكون عما خفى نحو ما لي لأرى الهدد وتقول أي رجس هو التعجب ومن ذلك التنبيه على ضلال الخاطب نحو فإين تذهبون

أن عدم الرؤية قد يكون لحائل في جانب الرئي وقد يكون لحائل في جانب المرئي فوجه ما لي لأرى الهدد أن كان استفهماً والوعد عن حائل في جانب الرئي بوجوب عدم الرؤية فلا يمكن حمل الاستفهام على حقيقته إلا بمعنى الاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب وإن كان استفهماً عن حائل في جانب المرئي بوجوب عدم الرؤية كالسائر فيجوز أن يكون الاستفهام على حقيقته فإن قصد به التعجب جهل إرادة المعنى الحقيقي بمجرد الاتصال كان كناية وإن قصد به المعنى لطيف مع التعجب كان من مستنعات الكلام وهذا ظهور الجع من كون الاستفهام على حقيقته وكونه للتعجب وظهور الجع من كلام الشارح من أن كلام صاحب الكشف لا يدل على أن الاستفهام على حقيقته على النسخة الثانية وبين كلام السيد في شرح المفتاح الفائل أن كلام صاحب الكشف ظاهر في أن الاستفهام على حقيقته لما علمت أن مراد الشارح عدم الدلالة قطعا و مراد السيد ظهوره في حقيقة الاستفهام أعبداً الحكيم (قوله فإين تذهبون)

ومما أوجب كقولك لمن يسيء الأدب ألم أؤدب فلانا إذا كان عالما بذلك وعليه قوة تعالى أم نهك الأولين ومما الأمر نحو قوله تعالى  
فهل أنتم مسلمون ونحوه فسلم من مدكر

أي فليس القصد الاستفهام عن مدحهم بل التنبيه على ضلالهم واتهم لامتدحهم بصريحه والعلاقة بين الاستفهام المدلول للثقل  
اللفظ وبين التنبيه المدح كروا في روم بيان ذلك أن الاستفهام عن الشيء كالطريق في هذا المثال يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه  
ذهنه إليه فإذ أسلك طريقا واضحا للصلاة كان ذلك غفلة منه عن الانشغال بالطريق فإذ تنبه عليه ووجه ذهنه إليه كان تنبيهه على  
صلاة فالاستفهام عن ذلك يستلزم توجيه ذهنه إليه المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا (٣٩٣) قال السيد فاستعمال صيغة الاستفهام في

التنبيه للمدح كور من استعمال  
اسم المزموم في الإلزام قال  
عبد الحكيم وثالث أن يحصل  
اللفظ مستعلا في الاستفهام  
ليتوصل به إلى التنبيه  
على طريق الكتابة أو  
يحصل اللفظ مستعلا في  
الاستفهام مع التنبيه على  
أنه من مستبعدات الكلام  
وكذا يقال فيما يجيء به يد  
واعلم أن استعمال أداة  
الاستفهام في التنبيه  
للمدح كوردون التوبيخ يكونه  
طريق ضلال يضمن  
معنى لطفا وهو الإشارة  
إلى أن كون ذلك الأمر  
ضلالا أمر واضع يمكن في  
العصره مجرد الإلتفات  
إليه بأن المخاطب أعلم  
بتلك الطريق من المتكلم  
من حيث إتيانه بالاستفهام  
الذي من شأنه أن يماوجه  
لن هو أعلم بالمستفهم  
عنه وكثيرا ما يؤكده  
استعمال الاستفهام في  
التنبيه على الضلال

والوعد كقولك لمن يسيء الأدب ألم أؤدب فلانا إذا علم المخاطب (ثالث) وهو أنك أقبت فلانا فيهم  
معنى الوعد والتفويض فلا يحمده على السؤال

أجلس القصد منه استعمال مدحهم بل التنبيه على ضلالهم واتهم لامتدحهم بصريحه وصح كثيرا  
ما يؤكده هذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فقال لمن ضل عن طريق القصد بذلك إلى أن نذهب قد  
ضلت فارجع وهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يحد من الإنكار والتوبيخ والعلاقة بين التنبيه  
على الضلال والاستفهام أن في الاستفهام تنبيه المخاطب على المستفهم عنه وثالث مستلزم توجيه  
القلب وتوجيه القلب إلى الطريق الذي قرأه واضع الفساد والهلاك والضلال مستلزم تنبيه إلى  
الضلال الذي هو لازم للتنبيه عليه فهو مجاز زمر من استعمال الدال على المزموم في الإلزام في الجملة  
وقد تضمن التنبيه على الضلال على وجه الاستفهام إشارة لطيفة إلى أن ادراك الضلال مجرد التنبيه  
وإن المنبه كونه أعلم حتى أتى به بطريق الاستفهام التي اغمايو جعلها هو أعلم بالمستفهم عنه (وكذا وعد  
كقولك لمن يسيء الأدب معك ألم أؤدب فلانا) وإنما يكون وعيدا (إذا علم) المخاطب بالسوء  
للاذنب (ثالث) التأديب فلا يحصل كلاما على الاستفهام لأنه يستدعي الجهل وهو عالم أنك عالم  
بتأديب فلان بل يحمله على مقصودك من الوعد بقرينة كراهية الإساءة المقضية لزجره بالوعد  
والعلاقة كون الاستفهام عن شأن الأدب في الإساءة مشعرا ومنه على أنه إساءة لا يترجم عنها  
والتنبيه على ذلك إيجاز من المتكلم وعيد فهو مجاز زمر من استعمال اسم الملايين فيما لا يسهل بالزوم

وجهه السكاك من استفهام التوبيخ والإنكار ومنه قول أبي عمرو بن العلاء ولا عصى أين عزب غصنك  
عقلك ومن ذلك الوعد كقولك لمن يسيء الأدب ألم أؤدب فلانا إذا كان عالما بذلك ومن ذلك التقرير  
وسياق تقرير حقيقة وقد جعل منه السكاك على ما وجد في بعض نسخ المفتاح قوله تعالى أنت  
قلت الناس اتخذوني وهو مشكل لأن ذلك لم يقع منه وسياق حل هذا الإشكال في آخر الكلام  
إن شاء الله تعالى ثم يكون المقر به تالبا للهمة كأم من أن المستفهم عنه ما حل الهمزة وقد تقدم ما عليه  
من الأمثلة فان أردت التقرير بالجملة قلت أقمت وان أردت التقرير بالمفعول قلت أزيد اضرب وان  
أردت التقرير بالفعل قلت أنت فعلت فان قلت لو كان الاستفهام فيه عن الفاعل لا يستدعي العلم  
بالنسبة في قوة تعالى أنت قلت الناس وهو القول والمفعول مقصود في قوله ولما كن مدعوين من  
عيسى صلى الله عليه وسلم وهو لم يقه فلم يقع التصديق بأصل النسبة فلا تكون صورة الاستفهام هنا عن

بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق السواب يا هذا إلى أين نذهب فقد ضلت فارجع وهذا أقدم التنبيه على الضلال لا يحد  
عن الإنكار والتوبيخ (قوله إذا علم المخاطب ذلك) هذا ظرف لمدح أو توبيخ أو وعيد إذا علم المخاطب السوء لا يحد عن التأديب  
الحاصل منك فلان أي وأنت تعلم أنه يعلم ذلك فلا يحصل كلاما حينئذ في الاستفهام الحقيقي لأنه يستدعي الجهل وهو عالم أنك عالم  
بتأديب فلان بل يحمله على مقصودك من الوعد بقرينة كراهية الإساءة المقضية لزجره بالوعد والاستفهام هو الوعد الزوم  
فإن الاستفهام بنيه المخاطب على إساءة إساءة الأدب وهذا يستلزم وعيدا لا تصافه بإساءة الأدب فهو مجاز زمر من استعمال اسم المزموم في  
الإلزام وثالث أن يفعل الكلام من قبل الكتابة بأن يفصل اللفظ مستعلا في الاستفهام ليتنقل منه إلى الوعد أو مستعلا في ما على أن  
يكون الوعد من مستبعدات الكلام

ومنها التقرير بوضع شرط في الهمزة أن يليها المقرب به كقولك أنت فعلت إذا أردت أن تقر به بأن الفعل كان منه وكقولك أنت فعلت إذا أردت أن تقر به بالفاعل وذهب الشيخ عبد القاهر والساكي وغيرهما إلى أن قوله أنت فعلت هذا بابا كقولنا يا إبراهيم من هذا الضرب (قوله والتقرير) أي اعتراف بالشيء واستعمال الحقيقة الاستفهام في ذلك مجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد كإني أتيت بانه (قوله

أي جعل الخطاب من إضافة المصدر لقوله أي جعل المنكلم الخطاب على الاعتراف بالأمر الذي استقر عنده من ثبوت شيء أو نفيه كما يأتي في نحو أليس الله بكاف عبده أو أنت قلت للناس الآية (قوله وإليه) أي إلى الأقارب واللباءة والطلب وهذا تفسير لقوله وإليه مخاطب للاعتراف بالأمر يكون لغرض من الأغراض كان يكون السامع منكرا للواقع ذلك الفعل من الخطاب فتردد أن يسمعه منه من غير قصد لحقيقة الاستفهام المستلزم الجهل أو يكون في السامع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب (قوله بإيلاء) متعلق بمحذوف حال أي حال كونه ملتبيا بإيلاء المقرب به وهو ما يعرفه الخطاب الهمزة والحال تفهم الشرطية ولذا قال الشارح أي بشرط أن يذكرك الخ (قوله ما جعل الخطاب الخ) (٣٩٤) أي لفظ جعل الخطاب بقرينة قوله بذكر وقوله على الأقارب

أي عدوله (قوله من إيلاء المسؤول عنه الهمزة) أي فلما صرف الاستفهام للتقرير كان الأولى الهمزة هو المقرب به لأن التقرير أي جعل الخطاب على الأقارب تابع للاستفهام لأن الجواب في الاستفهام القرار فالاستفهام مستلزم للجهل على الأقارب في الجملته فيعتبر في التقرير ما يعتبر في أصله والكاف في قول المصنف كإيمر للتشبيه أي إيلاء مثل الإيلاء الذي مر في حقيقة الاستفهام وتوضيحه أن الهمزة قد سبق أنها تأتي للاستفهام وقد تأتي لتقرير ولا نكار فإذا أتت لهما وليها المقرب به والمنكر كليهما المستفهم عنه في حال كونها للاستفهام

في الجملة (وكان تقرير) ويكون لغيره أحدهما التصديق والتثبيت كقولك عند ادراك انتقام أو اليوم والعزم على الشروع فيه لا على طريق الوعيد والتعريف أقلت فلا يعني أنك قتلت قطعا فلا يتحقق من اليوم أو القتل والعلاقة فيه أن الاستفهام مقصود لكون المستفهم أعلم بحيث لا ينكر بل يحقق ما استفهم عنه فاستعمل في التقيق الذي لا ينكر توسعا وبجاء باللامسة الزروية في الجملة كما تقدم والاخر جعل الخطاب على الأقارب الجاهل أو على ذلك الأقارب والزامه بالأفرض من الأغراض كان يكون السامع منكرا للواقع ذلك الفعل من الخطاب فتردد أن يسمعه منه من غير قصد لحقيقة الاستفهام المستلزم الجهل أو يكون في السامع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب أو لمحو ذلك وكون (إيلاء المقرب به الهمزة) يعني أنك تفهم التي أردت أن تفهم الخطاب على الأقارب مواليا الهمزة (تجاسر) أي كاذ في حقيقة الاستفهام من أنك تفهم المستفهم عنه مواليا الهمزة والأفراد أي جعل الخطاب على الأقارب تابع له لأن الجواب في الاستفهام إقرار بالاستفهام مستلزم للجهل على الفاعل وانما قلنا صورة الاستفهام لأنه لا ينبغي أن الاستفهام هنا ليس على حقيقة قلت قد قيل اتخذوا عيسى الها وهذا القول لو صدر عنه لكان التعبير عنه بالتخو في فعله في الاستفهام فاصل النسبة معلوم بهذا الاعتبار قال في الإيضاح وذهب الشيخ عبد القاهر والساكي إلى وجاعته في قوله تعالى قالوا أنت فعلت هذا يا كهنتا يا إبراهيم انه من هذا الباب لانهم لم يستفهموا هل وقع كسر الاصنام بل أرادوا أن يقر بكونه قد فعله فانما سألوا عن الفاعل ولذلك أشاروا إلى الفعل بقولهم أنت فعلت هذا يا كهنتا ولذلك قال

وحينئذ فأتى في حالة كونها التقرير والانتكار والتفصيل الذي مر في الاستفهام من كون المقرب به أو المنكر ما الفعل أو وقد الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرهما من الفضلات تقي كان المقرب به والمنكر واحدا من هذه كلن واليا الهمزة كأن المستفهم عنه أما أن يكون هو الفعل أو الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرهما من الفضلات تقي كان المستفهم عنه واحدا من هذه كلن واليا الهمزة (قوله في تقريره) أي الخطاب بالفاعل أي إذا أردت أن تحمله على الأقارب بالفاعل فانت عالما بأنه ضربه ولكن قصدت تقريره بالفعل لغرض من الأغراض التي مررت ونحوها (قوله وأنت ضربت في تقريره بالفاعل) أي المعنوي لا الاصطلاحي لأن أنت مبتدأ ومثله قوله تعالى سبحانه أنت فعلت هذا يا كهنتا يا إبراهيم أنليس مراد الكفار بل على الأقارب أن كسر الاصنام قد كان بل جعله على الأفراد بأن الكسر لم يكن إلا منه وبدله هذا أشارتهم لفعل وقوله تعالى أنت فعلت هذا فأنها تقتضي أن المطالب الأقارب للفاعل لا بالفاعل وقول إبراهيم لم يمل فعله كبيره هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب غلط ولم أقص (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس بقية الفضلات فتقول في إدراك زيد في تقريره بالمجرور أو أكل جئت في تقريره بالحال



قال الشيخ لم يقولوا ذلك عليه السلام وهم يريدون أن يقولهم بأن كسر الاصنام قد كان ولكن أن يقر بأنه كان وكف وقد أشاء الله  
إلى الفعل في قولهم أنت فعلت هذا وقال عليه السلام بل فعله كبيرهم وهذا لو كان التقرير بالفعل في قولهم أنت فعلت لك

قوله وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت أي كأيضا ليعني جل الخطاب على الأقرار بما عرفت أي أنه يطلق بالقرين بطريق  
الاشتراك والذي قصد المصنف من المعنيين هو المعنى الأول أي جل الخطاب على الأقرار بما عرفت وهذا اقتصر الشارع عليه في حل  
المقن والدليل على أن المصنف قصد ذلك أي لفظ به في قوله بعد بإيلاء المقر به إذ لو قصد المعنى الآخر لقال بإيلاء المقر وحذف قوله به  
وعطف التثبيت على التحقيق في كلام الشارع للتفسير فالمراد بالتحقيق تحقيق النسبة وتثبيتها وأعلم أن استعمال الاستفهام في كل من  
معنى التقرير مجاز ومرسل والعلاقة في الأول الإطلاق والتقييد وذلك لأن الاستفهام طلب الأقرار بالجواب مع سبق جهل المستفهم  
فاستعمل لفظه في مطلق طلب الأقرار ثم في طلب الأقرار من غير سبق جهل (٣٩٥) وقول بعضهم العلاقة الزوم لأن

الاستفهام عن أمر معلوم  
للخطاب يستلزم جله على  
أقراره لكونه معلوما له فيه  
أن الزوم لا يكتفي في بيان  
العلاقة لوجوده في جميع  
العلاقات والعلاقة في  
الثاني قبيل الإطلاق  
والتقيد لأن الاستفهام  
عن الشيء يستلزم تحقيقه  
وتثبيته بالجواب فاستعمل  
اللفظ في مطلق التحقيق  
والتثبيت وفيه هذا الدرس

هو الإطلاق والتقييد  
المعتبر علاقة كما هو ظاهر  
وقيل إن العلاقة الزوم  
لأن الاستفهام يلزمه  
التحقيق والتثبيت وفيه  
ما مر من البحث فلهذا  
الأولى أن استعمال الاستفهام  
في التحقيق على طريق  
الكتابة أو أمانه من مستبعات  
الكلام كما مر (قوله يعني  
أنك ضربه النسبة) قال

وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت يقال أضربت زيدا يعني أنك ضربه البتة (والانكار كذلك  
الأقرار في الجملة فاستعمل الاستفهام في مطلق طلب الأقرار من غير سابق جهل مجازا مرسل فيعبر  
في التقرير بما يعبر في أصله فإذا أردت جله على الأقرار بأصل الفعل قلت أضربت زيدا فلهذا على  
الأقرار بصدور الضرب وإذا أردت جله على الأقرار بالفعل قلت أنت ضربه إذا كان الغرض  
الأقرار بالاضراب أو المفعول قلت أضربت إذا كان الغرض الأقرار بالمفعول أو بالمجرور وأما الفاعل  
صليت أو أحوال أرا كباحث وعلى هذا القياس وضعت الهمزة بإيلائها المقر به لأن التفصيل  
المذكور لا يجري الأقاب بخلاف فعله فلا تكون التقرير بنفس النسبة الحكيمة فقط كأيضا لعل زيد  
عاجز عن إثباته عندئذ ويرجوه وكذا ما سواه من أدوات الاستفهام غير الهمزة فقام التقرير بما يطلب  
أصوبها كنكم أعتك ومن أضربت منكم وماذا صنعت معكم عند قيام القرينة في الكل على أن  
المراد التقرير بالانكار مثلا (والانكار) أي رد الاستفهام بالانكار حاله كونه (كذلك) أي

بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل وفيه نظر لجواز أن تكون  
الهمزة فيه على أصلها أذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عاقلين بأنه عليه السلام هو الذي كسر  
أصنامهم انتهى قلت ما قلته من عبد الظاهر والساكن أي أنما هو تقرر لكون المقر به هو الفاعل لا الفعل  
وهذا لا يناسب قولهم لو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل ولا يناسب أيضا كرهذا  
بعد قوله المقر به ما يلي الهمزة وعلى كل تقدير يقول المصنف أذ ليس في السياق أنهم كانوا عاقلين فيه نظر  
أما ولا فلا دليل لا ينصير فيما تضمنه السياق وهم كانوا كفارا ولم يكن فيهم من يقدم على كسر  
أصنامهم وأما ما قلته صلى الله عليه وسلم بل فعله كبيرهم فأنه بل في الغالب إذا وقعت الجملة بعدها  
كانت ضاربا عما قبلها على وجه الإبطالة ولو كانت استعظاما محضاً قصد الإبطالة بالنفي كانتهم قالوا له  
أنت فعلت فقال لم أفعل بل فعله كبيرهم وأما ما قبل القرائن السابقة من لا كيد أصنامكم وقولهم  
قالوا معناني ذكرهم قال الخطيب ولو سلم فلا يلزم من عدم علمهم مدعى المصنف لأنه ما دعى  
لزوم عدم العلم بل ادعى عدم لزوم العلم وقوله (والانكار كذلك) أي في إيلاء المنكر الهمزة

سمي بتبني أن يكون المراد أنه أن كان ضرب الخطاب مجهولاً لتقصه فالتقص داخل خبره على وجه التثبيت وإن كان معلوماً فالتقص  
تثبيتاً لعلامة بكونه معلوماً كانه يقول هذا معلوم قطعاً فلا تنظم في إنكاره تأمل (قوله والانكار) ما مر عطف على الاستنباط وقوله  
كذلك حال من الانكار والمشار إليه التقرير أي حال كون الانكار كما تأمل التقرير في إيلاء المنكر الهمزة فقول الشارع بإيلاء الجواب  
للراعي من التشبيه وانظر فصل الشارح بين المفسر والمفسر بالنال وذلك لأن المنكر الهمزة في المفعول مع أن مثال المصنف وهو  
قوله أغفر الله دعوت مثال فلو كان التفسير قبيل المثال وطأ مثال المصنف بقوله والمفعول كان أحسن وفي بعض النسخ إسقاط المثال  
بعد قوله كذلك وعليه فلا إشكال والعلاقة بين الاستفهام والانكار أن الاستفهام عنه مجهول والجهول منكر أي ينفي عنه العلم فاستعمل  
لفظ الاستفهام في الانكار لهذا الملازمة المحضة لاجازة الإرسال بمعرفة الفرائض الحالية قال ابن يعقوب وذلك كرهية أن انكار الشيء  
يعني كراهته والتقرير عن وقوعه يستلزم عدم توحه ذهن اليهو هو يستلزم الجهل به والجهل يقتضي الاستفهام والأحسن أن يقال

الجواب فعلت أو لم تفعل وفيه نظر لولا أن تكون الهمزة مفعولة على أصلها لأليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا على ما عليه السلام والى كسر الاسم وتقول أن يدا ضربت إذا أردت أن تقر به بان مضروبك

ان استعمال الاستفهام في الانكار كما كناية أو أنهم من مستبعدات الكلام كأم (قوله أعير الله دعون) فالله اعلم والمنكر كون المدعو غير الله (قوله يا بلال الخ) وذلك لأن ما لا انكار إلى النفي فكأن أدا التثنية تدخل على ما رده بدينه كذلك تدخل المضاع على ما رده من الفعل وما بعده (قوله أو تقتل الخ) تمامه \* ويستوفى زرق كأمثال أغوال \* قال الشارح في أول بحث التشبيه أي يقتل ذلك الرجل الذي وعدني والحال أن مضاعج سيف منسوب إلى مشافير العين وسهام محدودة الاتصال صانعة مجزئة اه وهذا يقتضي أن قوله أقتلني بالياء التثنية لا بصيغة الخطاب وإنما يمكن هذا من انكار الفاعل أعني كون ذلك الرجل مضمومة قاتلا وإنما يقتضيه غيره لأن الشاعر ذكر ما هو مانع من الفعل حيث قال والمشرق الخ فانه مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لانه لكل (٢٩٦) أحدها لهذا الرجل فقط وحينئذ فلا يكون الانكار متوجها

للمضاعف لغيره وجود المانع فتعين أن يكون الانكار متوجها إلى نفس العدل (قوله والفاسل) نحو أعير الله دعون أي يا بلال المنكر الهمزة كالفعل في قوله \* أقتلني والمشرق مضاعج \* والفاعل في قوله تعالى أنهم يشعرون رجعتك والمفعول في قوله تعالى أعير الله الخ فدلوا وأما غير الهمزة فيمضي بالانكار لكن لا يجري فيه هذا التماسيل ولا يكثر سكوت الهمزة قلنا لم يصح عنه (ومنه) أي من مجي الهمزة للانكار

كالأقارب إله المنكر الهمزة والعلاقة أن المستفهم عنه محمول والمجهول منكر أي متني عن العلم فاستعمل لفظ الاستفهام في الانكار بهذه الالابية المحضة كما أن الأرسالي جموعة القرائن الخالية فادا أريد انكار نفس الفعل أوليت الهمزة الفعل كقوله \* أقتلني والمشرق مضاعج \* العلم بأنه ليس المراد انكار كون ذلك الرجل مضمومة قاتلا وإنما يقتضيه غيره لأن المشرق المضاعج وهو السيف المنسوب إلى مشافير وهو موضع تصنع فيه السيف مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لانه معد لكل أحده فقط ولو كان المراد أن ذلك الرجل لا يصلح قتل وليس أصله كما قيل يذكركم النص بالمشرق وإذا رد الانكار للفاعل أو للفاعل فيقال مثلا أنت قلت بدعني فحققت له وانكار كون القاتل أنت وإذا أريد انكار المفعول قيل أخيرا عملت أو لا أقبل مثلا انحصار صليحت أو مجرورا قيل في الحين ظهرت أو لم تظهر قيل أمع أهل الخير حضرت وقس على هذا فرض الانكار في الهمزة كما هو مقتضى التشبيه لأن هذا التفصيل إنما يجري فيها كما تقدم في الأقرار وأما غيرهما فالانكار كما تقدم فيه أيضا إنما هو فيما يطلب بها فتكون هل لانكار النسبة كما قال هل المجرم محسن لاحدكم لانكار المدفوع قال \* كرمي فعل الطالب من معروف أي لا يفعل شيئا من أعداد المعروف ويقال من ذا يريد من هو طالب وماذا ينبغي المريض وقس على هذا (ومنه) أي وما جاءت فيه الهمزة للانكار (نحو أعير الله دعون) فالمنكر هنا المفعول وهو غير الله عز وجل لا نفس الدعا وقد يكون المنكر الفعل

أي المفعول لا الاصطلاح (قوله أم يشعرون الخ) أي فالمنكر كونهم هم القاصمين لا نفس الفضة لرجة لأن القاصم لها هو الله تعالى (قوله أعير الله الخ فدلوا) فالمنكر كون المضاعف الله وأما أصل الاقتداء فلا يتعلق بانكار وهذا بخلاف قوله تعالى اتخذ أصناما آلهة فان الاقتداء منكر وغير مسلم (قوله وأما غير الهمزة الخ) هذا جواب عما يقال ان تعسيدا المنص

بالهمزة في قوله يا بلال المقر به الهمزة وقوله بعد الانكار كذلك يقتضي أن كلام المنكر بالانكار لا يكون (أليس) بغير الهمزة وليس كذلك (قوله فيمضي بالانكار) هذا جواب أما وقد حذف جوابها في الطول وهو سائق (قوله هذه التفصيل) أعني أن المنكر يكون ناسبا أو الفاعل أو المفعول أو غيره من الفضلات ومن أن الانكار كذلك يكون ناسبا أو الفاعل أو المفعول أو غيره من الفضلات بوجه ذلك أن غيرهما إنما يكون لمنى مخصوص فعمل مثلا ومضمومة لطلب التصديق فإذا استعمل في المنكر أو الانكار كانت المنكر والنسبة المحكومة أو انكارها فقط كما يقال هل زيد طاهر عن ذائق عند ظهور مجرى وغيره من أدوات الاستفهام يعني ما عدا الهمزة إنما يكون للمنكر فيما يطلب تصورها وهو مدلولها أو لانكارها من الهدوء والزيان أو المكان والحال والمعاقل وغيره كهم أعتك ومن ذا ضربت وماذا صنعت معكم عند تقديم المنكر يتفق الكل على أن المراد المنكر أو الانكار وحسب اختلاف الثاني في غير الهمزة أن يكون المنكر أو انكار كل ما يليه من فعل أو فاعل أو مفعول أو غيره من الفضلات (قوله ومنه ليس الله الخ) إنما فصله لأن فيه الاعتبار بين انكار الثاني ونكر بالانبات أو بالي هذا المثال من الخلاف كما يأتي بيانه (قوله الانكار) أي الإبطال كما في المنفى

(قوله أليس الله بكاف عبده) أي فليس المراد به الاستفهام بل المراد إنكار ما دخلت عليه الهمزة وهو عدم الكفاية فيكون المراد  
الاثبات فلذا قال المصنف أعاقه كفاية فأنكاره يعني ليس مقصودا بالذات بل وسيلة للإثبات على أبلغ وجه وهذا الكلام رد على من  
شوهم من الكفرة أن الله تعالى ليس بكاف عبده (قوله لأن أنكاره يعني في قوله) أي التي وهذه مقدمة صغرى والكبرى المذكورة  
في المتن ومجموعهما دليل على ما ذكر من أن المراد من الآية الإثبات (قوله وفي التي إثبات) أي التي وإنما كان كذلك لأنه لا واسطة  
بينهما فثبتتني أمدهما ثبت الآخر قال سم وإذا ناملت أمثلة الانكار وجدت معنى التي في جعلها لكن تارة تكون لنفس  
المذكور وتارة تكون للماضي وانفاؤه كإلى أصعب ذلك الآخر وهذا تعلم صحة إطلاق أن الاستفهام الإنكاري في معنى التي (قوله  
وهذا المعنى) أي تصحى أن الله تعالى كاف عبده (قوله إن الهمزة فيه) أي في هذا التركيب وهو أليس الله بكاف عبده (قوله  
لتقرير بما دخله التي) وعلى هذا يصح أن يقال إن الهمزة فيه لتقرير (٢٩٧) كما يصح أن يقال إنها لأنكار ومثل  
أليس الله بكاف عبده قوله

(أليس الله بكاف عبده أي الله كافي) لأن أنكاره يعني في قوله (وفي التي إثبات وهذا) المعنى  
(مراد من قال إن الهمزة فيه لتقرير) أي لجلل الخطاب على الإقرار (بما دخله التي) وهو الله  
كاف (لابانتي) وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل  
بما يصرف الخطاب

قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فليس المراد به الاستفهام بل المراد إنكار ما دخلت عليه الهمزة  
وهو التي فيكون المراد الإثبات (أي الله كاف عبده) وذلك لأن أنكاره يعني في قوله التي (وفي  
التي إثبات) أي لا واسطة بينهما إذ الكلام رد على من شوهم من الكفرة أن الله تعالى ليس بكاف  
عبده (وهذا) المعنى وهو تحقيق أن الله تعالى كاف عبده هو (مراد من قال إن الهمزة فيه)  
أي في أليس الله بكاف عبده (لتقرير) أي لجلل الخطاب على الإقرار (بما دخله التي) وهو الله  
كاف (لا) لجملة على الإقرار (بالتي) وهو ليس الله بكاف عبده وإنما صرح في الآية بهذا التقرير  
لأن الرد على من عسى أن يشوهم أليس بكاف أو على من زل منزلته فيقرر بأقرار الخطابين بأن الله

كفو له تعالى (أليس الله بكاف عبده) فالمنكر عدم كفاية الله عبده قوله (لأن التي التي إثبات) يعني أن  
الإنكار إذا دخل على التي كان للتي التي وهو إثبات وثبت قبل أن أمده بيت فالتعريف  
أنتم خير من ركب الخطايا • وأندى العالمين بطون راح

نقله ابن النخعي في أماليه ولولا مراحمته في تقرير المدح لما قيل ذلك قوله (وهذا مراد من  
قال إن الهمزة فيه لتقرير) يعني أن من قال إنها لتقرير أراد تقرير ما دخله التي وهو الله كاف  
عبده ومن قال لأن أنكاره أراد أنكار الجملة المنفية والأول موصى قول الزمخشري أن الهمزة في  
قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير لتقرير ومقالة متعبد أن كان الخطاب في ألم تعلم التي  
صلى الله عليه وسلم وأولاد من المسلمين وإن كان الخطاب ينسب للكافر الجاحد لقدرة الله سبحانه  
وتعالى فيستدل أن يقال الاستفهام التوبيخ معنى أنهم وهو على عدم العلم وإن كان مع الكافر  
المعادي لسانه فقط فيصح أن يكون استفهام إنكار وتكذيب لهم فيما ينضمه كفرهم من قولهم أن

(٣٨ - شروح التلخيص ثاني) بل لتقرير التي قلت ما سبق يحول على ما إذا أريد التقرير برسم من فعل أو فاعل أو مفعول  
أو غير هاتئ أريد التقرير برأيه منها وجب أن يلى الهمزة وما هنا يحول على ما إذا أريد التقرير برأيه كما أن أريد ذلك لا يكون بما  
دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه الخطاب من ذلك الحكم الذي اشتغل عليه الكلام الذي فيه الهمزة وإن لم يكن وباللها كما ذكره  
الشارح أه وهو موافق لما ذكره القري من أن اشتراط المصنف فيما سبق إيلاء المقربة الهمزة ليس كإيلاء كرامة العلامة بس أن  
قول الشارح فالتقرير لا يجب إلخ أي عند القائل أن الهمزة في الآية المذكورة دون نحوها لتقرير كإيلاء المقربة الهمزة ليس كإيلاء كرامة العلامة بس أن  
المصنف لأن الهمزة في هذا عنده لأن أنكاره لتقرير برأيه قول من قال أن قول المصنف ما جاء التقرير برأيه المقربة الهمزة فلا يصح  
كفايته نظر لأن المصنف لا يوافق هذا القائل في جعل الهمزة لتقرير في هذا بل جعله لأن أنكاره لأن أنكاره في الهمزة وليس فيها الهمزة  
ولما في هذا السال من اختلاف فصله بقوله ومنه وجبت في كلام المصنف يصح كما على محتمله

(قوله من ذلك الحكم) أي مما يتعلق بذلك الحكم الداخلة عليه الهمزة مثلاً أنت قلت للناس الخ الحكم فيه ثبوت قوله للناس اتخذوني الخ الذي يتعلق بعدم القول لهما ذلك (قوله إثباتاً أو نفياً) فميم فيما يعرفه الخطاب من الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة أي كان ما يعرفه الخطاب إثباتاً أو نفياً أي ثابتاً أو نفيّاً (قوله وعليه) أي وقد ورد عليه أي على النفي (قوله بما يعرفه (٢٩٨) عيسى من هذا الحكم) أي مما يتعلق بهذا الحكم وهو أنه لم يقل اتخذوني وأبي الهيثم

من دون الله فإذا أقر عيسى بما يعلم وهو أنه لم يقل ذلك أنقطع أو هام الدين ينسبون إليه اقتضاه الألوهية وكنههم إقراره وأما الحجة عليهم (قوله لا بأنه قد قال ذلك) أي لا لتقرر بأنه قد قال ذلك أقول هذا مستحيل في حقه عليه السلام ثم إن ظاهره أنه لو كان التقرر على ظاهره كان بالفعل مع أن الذي ولي الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لا بأنه قد قال ذلك دون غيره (قوله وقوله) مبتدأ وجوزوا الإنكار كذلك مقول القول وقوله دل خبر قوله يعني أقول المصنف والإنكار كذلك دل بمومه على ما قاله الشارح كما هو ظاهر أذهول ليس مقصوداً على الإنكار غير الفعل بل معناه أن المنكر سواء كان فعلاً أو مفعلاً أو مفعولاً أو خبراً من المتعلقات يجب أن يلى الهمزة كالقرينة (قوله ولما كانه) أي لانكار الفعل صورة أخرى

من ذلك الحكم إثباتاً أو نفياً وعليه قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأبي الهيثم من دون الله فإن الهمزة فيه لتقرر رأي بما يعرفه عيسى عليه الصلاة والسلام من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم وقوله والانتكار كذلك دل على أن صورة انتكار الفعل على نبي الفعل الهمزة ولما كانه صورة أخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة أشار إليها بقوله (ولانتكار الفعل صورة أخرى وهي نحو أزيدا ضربت أم عمر الخ) (يرد الضرب بينهما)

كأن لا استلزامه انتكار النفي أي نفيه حيث يظهر بذلك الإقرار أنه لا سبيل إلى الإقرار بنفي الأثبات للهمزة لكل أحد ولعلنا ندفع هذا الجمل إلى الأقرار لا يكون إلا بذلك الأثبات فاستقيم من هذا الكلام أن التقرر بربستلزم انتكار غير المحمول على الإقرار به وأنه لا يجب أن يكون الإقرار فيه بالحكم المولى للهمزة بل بما يعلمه الخطاب فيكون بالأثبات ولو لم يكن النفي كافياً لآية ويكون بالنفي ولو لم يكن الأثبات كافياً قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأبي الهيثم من دون الله قال الهمزة فيه لتقرر بما يعلمه نبي الله عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام والذي يعلمه هو أنه ما قال لهم اتخذوني لأنه قال لهم ذلك فإذا أقر عيسى بما يعلم وهو أنه ما قال ذلك أنقطع أو هام الذين ينسبون إليه ادعاءه الألوهية وكنههم إقرار عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام فقامت الحجة عليهم وهذه الآية بما خرج مما تقدم من أنه يلى المقر به الهمزة لأن المقر به فيها نفي النسبة وليس المراد إظهار أن غير عيسى قال هذا القول دون عيسى بل المتبادر بأن أنه لم يقله تكذيباً للذين لأن غيره قاله دونهم ثم قول المصنف والإنتكار كذلك تضمن أنه إذا رد انتكار الفعل حمل موال الهمزة فيقال لانكار صوم الحر مثلاً أصح الحر ولما كان لانكار الفعل صورة أخرى لا يلى فيها الهمزة الفعل أشار إليها بقوله (ولانتكار) أصل (الفعل صورة أخرى وهي) أن يلى الهمزة معول الفعل المنكر ثم يعطف على ذلك المحمول بأم أو بنفيها (نحو) فوق (أزيدا ضربت أم عمر) وانما تكون صورة هذا الكلام لانكار أصل الفعل إذا قلته (لن يرد الضرب بينهما) أي يبين زيد وعمر وتريد الضرب

الله تعالى ليس كذلك وهذه الاحتمالات الثلاثة في أن الخطاب لأسلمين أو لأحد المسلمين أو لأحد من مشركي أهل مكة أو المنكرين بالسنتهم وهم اليهودي أقوال ثلاثة حكاهها الإمام فيما بعد إليه نسباً ثم تردون أن تسألوا رسولكم فالتظاهر أن الخطاب إلى من تصلى فواحد من أصحاب ذلك الضمير قوله (ولانتكار الفعل صورة أخرى) يعني أم قديلي الاسم الهمزة ويكون المنكر الفعل وذلك بأن يكون الفعل ذا تاريين اسميين لا يتجاوزهما فإذا أنكر وقوعه من أحدهما أو على أحدهما لم منه انتكار الفعل (كقولك أزيدا ضربت أم عمر) حيث لا يمكن ضرب ثالثاً إذا كان للانتكار فانه انتكار لضرب كل منهما وبازمن ذلك انتكار الفعل لأن في المتعلق نفي المتعلق ولذلك قال (لن يرد الضرب بينهما) يعني إذا علم أن الضرب لا يتجاوزهما الثالث ومنه قوله تعالى آله كرين حرم

الخ وضابطها أن يلى الهمزة معول الفعل المنكر ثم يعطف على ذلك المحمول بأم أو بنفيها وسواء كان معول الفعل الوالي الهمزة من مفعولاً كما في مثال المصنف قال في الطول أو كان فعلاً نحو أزيدا ضربت أم عمر ولن يرد الضرب بينهما وهو معنى على مذهب من يميز تقديم الفاعل على عامله أو كان ظرفاً زمانياً أو مكانياً نحو أفي الليل كان هذا أم في النهار لن يرد الكون فيها أو في السوق كان هذا أم في المسجد لن يرد الكون فيها أو في الغد ذلك من الجملات هذا ولما لا يكون لانكار غير الفعل صورة أخرى كالم فاعل مثلاً أزيدا ضاربك أم عمر وابن الدليل الذي ذكره الشارح والماتن فإن ثبت هذا أمكن حمل الفعل في المتن على معناها لنحو (قوله لن يرد الضرب) أي

حالة كونه مقولاً لمن ورد الضرب بعينه ما الخ (قوله من غير أن يعتقد الخ) بيان لترديد الخطاب الضرب بينهما ما كان الأولى أن يقول بأن يعتقد عدم تعلقه بغيرهما والافتراض لا يصح لانه يصدق بما إذا كان الخطاب خالي من تعلقه بنات في نفس الامر بخلاف ما إذا اعتقد عدم تعلقه بغيرهما فان الترتيب يكون للفعل من أصله والحاصل أن المراد بترديد الضرب بينهما أن يعتقد الخاصرتعلقة في نفس الامر بأحدهما من غير تعيينه (قوله فإذا أنكرت تعلقه بهما) فيه إشارة إلى أن المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلقا بالفعل فان أنكارهما من هذه الحية يستلزم أنكار الفعل لانهما على وفي المثل يستلزم في الحال فانكارهما من هذه الحية لتوهم التصديق بالذات وهو أنكار الفعل كذا في سم (قوله لا يذهب عن محل يتعلق به) وقد المحصر ذلك المثل في ز يدور على الترتيد باعتبار اعتقاد الخطاب وقد في التكلم ذلك المثل في ز يدور على انقضاء الفعل من أصله وخاصة أن الخطاب إذا أدى حصول الضرب بأحدهما في ز يدور على الترتيد كان هذا احصاءه في أحدهما فإذا قلته أزيد اضربت أم عرا بإدخال همزة لا أنكار على أحد الأمرين وإدخال أم على الآخر كنت (٢٩٩) منكراً أن يكون عمله أحدهما وأنكار محل الضرب أنكار لازم

محل الضرب أنكار لازم  
وأنكار لازم يستلزم أنكار  
الملزوم وبهذا الاعتبار صار  
أنكارا متعلقاً بأحدهما  
كتابة عن أنكار أصل  
الفعل فالهمزة هنا شملت  
استعمال الكتابات لانها  
مروضة لأنكار ما عليها  
كذا قرئ شئنا العدوى قال  
العلامة يعقوب وهذا  
شئ وهو أنه أن يرد أن  
موالاتهم للفعول في  
الانكار تدل على في أصل  
الفعل ولو ذكره مفعول  
وموالاتها للمفعول تدل على  
نفيه عن المفعول المذكور  
خاصة في صورة الترتيد  
كاهو ظاهر عبارة المصنف  
لم يصح لانه في ذكر

من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما فإذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفيت عنه أصله لانه لا يذهب عن محل يتعلق به  
بأن لا يعتقد تعلقه بغيرهما وذلك لان الفعل إذا كان منصرفاً في تعلقه بهما في نفس الامر تقول في أنكارا التصديق على أهل بلدك تصدقت أم على غيرهم لان التصديق منصرف تعلقه في أهل البلد وغيرهم أو في زعم الخطاب كافي المثال لزم من أنكار تعلقه بهما انحصار فيه أنكار أصله لان الفعل لا يذهب عن محل يتعلق به فإذا نفي محله لم ينفى به وهذا الاعتبار صار أنكارا متعلقاً بكتابة عن أنكار أصل الفعل فالهمزة شملت هنا استعمال الكتابات وعلى هذا قوله تعالى قل ألا كرم أم الاتنين أم ما شملت عليه أرحام الاتنين فان الفرض أنكاراً أصل الضرب لما في بطون الانعام وليس له فيما في بطون الانعام محل وعمره كاعليه الكثرة وههنا شئ وهو أنه أن يرد أن موالاتهم للفعول في الانكار تدل على نفي أصل الفعل ولو ذكره المفعول وموالاتها للمفعول تدل على نفيه عن المفعول المذكور خاصة في صورة الترتيد كاهو ظاهر عبارته لم يصح لانه في ذكر المفعول تقدم وتأخر ليدل على نفي الفعل حال كونه متعلقاً بذلك المفعول وان أن يرد أن موالاتهم تدل بشرط أن لا يذهب كرمه مفعول سوى الفاعل أم الاتنين فان المقصود أنكاراً أصل الضرب وما خرج في قالب طلب التعيين وكذلك الله أذن لكم لانه إذا نفي الفعل عن الفاعل نفي عن انتفى الفعل من أصله ويكون استفهام الانكار بكم وكيف مثل كم تدعون وكيف تؤذي بالكم ثم استفهام الانكار على قسمين أحدهما باربعه التوبيخ وهو من أنكر عليه إذا نهى عما كان ينبغي أن يكون هذا هو أعصيت بك وأبعثني لا ينبغي أن يكون كقولك لرجل يركب الخطأ تركب في غير الطريق والفرض منه التندم على ماض والأزداع عن مستقبل ويقال أين مغيبك للتوبيخ والقرع قال تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون وضابط هذا القسم أن يكون ما يلي الهمزة نفيه واقعا لكنه مستقيم الثاني التكذيب وضابطه أن يكون ما يلي المفعول تقدم أو تأخر لم يدل على نفي الفعل حال كونه متعلقاً بذلك المفعول وان أن يرد أن موالاتهم تدل بشرط أن لا يذهب كرمه مفعول سوى الفاعل لم ينفى قوله ولا أنكار الفعل صورة أخرى لان هذا الحصر أعني حصر الضرب بشئ لا في مفعولين أو أكثر واجب أنكار أصل الفعل ولو في حال موالاته بالفعل حال صح كونه متعلقاً بالمفعول وإذا لم يكن حصره فإن أنكار الفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم ذلك المفعول وتأخر لا لا أصل الفعل فكيف يجعل التأخير دائماً لأنكاراً أصل الفعل والتقديم لأنكاراً بشرط الحصر فالتقديم والتأخير حيث شئنا أو بان فكيف يخص التقديم بكونه صورة أخرى مع الحصر والفرض أن الصورة مع التأخير أيضاً بشرط الحصر والحاصل أن حصر المتعلق لا يذهب عن وفي الفعل أم لا عطف عليه بأم وشبهها أم لا حيث أن يرد في أصل الفعل وان لم يكن حصر لم يقد في أصل الفعل تقدم المفعول وتأخره فم إذا قيل مثلاً أزيد اضربت احتل أن أراد اضربت زيداً بل غير ما بهية وأن أراد اضربت زيداً من غير قصر من المسامحة وإذا قيل اضربت زيداً احتل على وجه التساوي في ضرب زيداً يفتق مع ضرب الغير تأخر انتهى

وهذا التوكيد اما كونه بمعنى ما يقتضي ان يكون نحو اعصيت ربك

(قوله والانتكار) أي الاستهزام الانتكاري وهو من أنكر عليه أذاته (قوله اما التوبيخ) ظاهره أن الانتكار لا يخرج عن هذه الأقسام فتكون الأمثلة السابقة (٣٠٠) داخلة في هذه الأقسام كقوله أعير الله ندعون فيصرون يكون

التوبيخ أي لا ينبغي أن يكون واقعاً نحو قوله اتقناني الخ التكذيب في المستقبل أي لا يكون هذا وهكذا

قوله هم وقوله اما التوبيخ أي التعبير والتفريع على أمر قد وقع في الماضي أو على أمر خف وقوعه في المستقبل بأن كان

المخاطب يصدق أن وقوعه في القسم الأول يفسر التوبيخ بما يقتضي الوقوع

أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان لا أن العرف أنك إنما تقول

ما كان ينبغي لك هذا فلا تن أن أصدر منه وفي القسم الثاني يفسر بما لا يقتضي

الوقوع أي لا ينبغي أن يكون هذا الأمر الذي أنت أيها المخاطب بصدده وقصد

فالتفريع من التوبيخ الندم على ما مضى والاندفاع عن مستقبل (قوله أي

ما كان ينبغي الخ) هذا إذا كان التوبيخ على أمر واقع في الماضي لأن المنق

إنما هو الاتباع أو ما الفعل فهو واقع (قوله نحو أعصيت ربك) أي نحو

قوله لمن صدر منه عصيان أعصيت ربك أي ما كان

ينبغي لك أن تعصيه (قوله والصان واقع) أي فلا يكون الانتكار فيه للتكذيب (قوله وما يقال الخ) أو

خاصة أن الانتكار التوبيخي إذا كان واقعاً في الماضي لتضمنه الوقوع والتفريع يقال في الاستهزام في التوبيخ

العقوب والتثيت أي يتحقق ما يعرفه المخاطب من الحكم في هذا الجمل السابق من أن التوبيخ يقال بهذا المعنى

ويعصيان واقع لكنه منكر وما يقال أنه للتفريع فمناه التصيق والتثيت

يقصده وقوله والانتكار الفعل صورة أخرى لأن هذا الحصر أعني حصر الضرب مثلاً في مفعولين أو أكثر

بوجب انتكار أصل الفعل ولو في حال مولد الفعل حال كونه متعلقاً بالمفعول وإذا لم يكن حصر فالانتكار

للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم ذلك المفعول أو تأخر لا لأصل الفعل فكيف يجعل التأخير داعياً

لانتكار أصل الفعل والتقديم للانتكار بشرط الحصر والتقديم والتأخير حيث شئت معاً وإن فكيف يخص

التقديم بكونه صورة أخرى مع الحصر والفرض أن الصورة مع التأخير أيضاً بشرط الحصر والحاصل أن

حصر التعلق لا يمتنع على الفعل أم لا عطف عليه بأم وشبهها لا حاشأ برذني أصل الفعل وإن لم يكن حصر

بمضرت زيد بل على وجه الأرجح وأن يراد ما مضرت زيداً من غير تعرض لمساواة وإذا قيل

أضربت زيداً احتل على وجه التساوي في ضرب زيد فقط مع ضرب الغير تأمل (والانتكار) في

الجملة يكون على وجه لانه (اما) أن يكون (التوبيخ) أي التعبير والتفريع على أمر قد وقع وذلك يقال الانتكار التوبيخي يتضمن التقرير أي التثيت والتعقيب وذلك فسر التوبيخ بما يقتضي

الوقوع بقوله (أي ما كان ينبغي أن يكون) ذلك الأمر الذي كان لا أن العرف أنك إنما تقول ما كان ينبغي

لأنه هذا ما صدر منه وذلك (نحو) قولك لمن صدر منه عصيان أعصيت ربك) كأنك تقول ما هذا

العصيان الذي صدر منك فانه لم يكن مما ينبغي أن يصدر منك ولتضمن الانتكار التوبيخي لوقوع التقرير يقال في أمثلته أنها للتقرير بمعنى أنه يفيد

التعقب والتثيت وليس المراد بالتقرير فيه جعل المخاطب على الإقرار بالفرض من الأغراض بل المراد

الهمزة فيه غير واقع وقصد تكذيبهم فيه وسواء كان زعمهم صريحاً أم لا فسر هذا أم لا زاماً مل

أشهد وأخلفهم ساقهم لما جزموا بذلك من شاهد خلق الملائكة كانوا كمن زعم أنه شهد خلقهم

وتسمية هذا الاستهزام انتكاراً من أنكر إذا جحد وهو ما يعني لم يكن كقوله تعالى أفاصفاكم ربكم بالنبين

وانتقم الملائكة أنا أو بمعنى لا يكون نحو أنكم كموها وقوله

أأزله أن قلت دراهم خاله • زيارته اني اذا التيسيم

ويقال منى قلت الجسد وجل الزعشري تقديم الاسم في قوله تعالى أأفأنت تكبره الناس حتى يكونوا

مؤمنين وقوله تعالى أأفأنت تسبح الصم أو تهدي الصم على أن العصى أأفأنت تقدر على أكرامهم على

سبيل الصدا أي بما يقدر على ذلك الله ولم يقدر السكا في تعصداً على جله على الابتداء دون تقدير

التقديم كما هو أحد الاحتمالين الذين ذكرهما في أأفأنت فلا يقدر نفوي الحكم ونقل في الأيضاح

عن السكا أن الله قال أأفأنت تغفل عما سبق في تأخير بمن أأفأنت الابتداء واحتمال التقديم

وتفاوت المعنى بينهما فلا يحمل قوله تعالى أأفأنت لكم على التقديم فليس المراد أن الأذن يسكنون الله

دون غيره ولكن إجماله على الابتداء مراد به تقوية حكم الانتكار قال المصنف وفيه نظر لانه أن أراد

أن الاسم إذا كان مظهر أوولى الهمزة لا يشق وجه الانتكار إلى كونه فاعلاً لما بعده فمضوع أو أراد

أو بمعنى لا ينبغي أن يكون كقولك الرجل يضع الحق انتهى فليس أحسن فلا تلزمه كقولك الرجل يترك الحق في هذه الزمان  
أنذهب في غير الطريق والقرص بذلك تنبيه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيقبل أو يرجع عن فعل ما به وما لا يتكذب بمعنى لم يكن  
كقوله تعالى أفاصفاكم بربكم بالبين واتخذتم الملائكة نساء وقوله أصطفى البنات على البين أو بمعنى لا يكون نحو أن لا تكلموها وأنتم لها  
كلهون وعليه قول امرئ القيس

أنتقلني والشرقي مضاجعي \* ومنه تنقري كآتياب أغوال

فمن روى أنتقلني بالاستفهام وقول الآخر

أ أتزل أن قلت حرامهم خالدا \* زيارته اني اذا لم يسم

والانكار كالنفي يرتبط أن بلي المنكر الهمزة كقوله تعالى أغبر الله دعوت أغبرائه أو اتخذوا نبيا أشرا منا واحد اتبعه وكقوله تعالى

(قوله أو لا ينبغي أن يكون) هذا إذا كان الانكار للتوبيخ على أمر خفيف وقوعه في (٣٠١) المستقبل (قوله نحو أن تعصى ربك)

أي نحو قولك لن هم بالعصيان ولم يقع منه أن تعصى ربك أي أن هذا العصيان الذي أنت بصدد عمله لا ينبغي أن يصدر منك في الاستقبال وهذا التوبيخ لا يقتضي وقوع الموعظ عليه بالفعل كما هو ظاهر وأغاب يقتضي كون الخطاب بصدد الفعل كذا ذكر العلامة العتقوني وفي عهد الحكميم ويس أن تنقسم الانكارا للتوبيخ بالإنبي

(أو لا ينبغي أن يكون نحو أن تعصى ربك أو لا تكذب) في الماضي (أي لم يكن نحو أفاصفاكم بربكم بالبين) أو لم يفعل ذلك (أو) في المستقبل (أي لا يكون نحو أن لا تكلموها) أي أن لم يكن

التنمر والحق الذي يقتضيه التوبيخ (أو) يكون للتوبيخ على أمر خفيف وقوعه بان كان الخطاب بصدد أن يوقعه فيكون المعنى أنه (لا ينبغي أن يكون) هذا الأمر الذي أنت أيها الخطاب بصدد عمله وفصده (نحو) قولك لن هم بالعصيان ولم يقع منه (أن تعصى ربك) فكانت تقول هذا العصيان الذي نوبت لا ينبغي أن يصدر منك في الاستقبال وهذا التوبيخ لا يقتضي الوقوع بالفعل كما هو ظاهر ولكن يقتضي كون الخطاب بصدد الفعل فالنفي لا يقتضي فيه الإيعاز أن ما هو الموعظ كالأوقع (أو لا تكذب) عطف على قوله أما للتوبيخ أي الانكار أما أن يكون للتوبيخ بوجهيه وأما أن يكون للتكذيب في الماضي (أي لم يكن) بمعنى أن الخطاب إن ادعى وقوع شيء فبماضي أو نزل منزلة المدعى أي بالاستفهام الانكارى تكذيبه في مبدعاه في الماضي وذلك (نحو) قوله تعالى (أفاصفاكم بربكم بالبين) واتخذتم الملائكة نساء أي لم يفعل هذا الذي تدعون أي لم يخصكم بالبين ويقتضين الملائكة نبات كما هو مقتضى اعتقادكم لتعالسه عن الولد مطلقا (أو) للتكذيب في المستقبل أو في الحال (أي لا يكون) بمعنى أن الخطاب إذا ادعى أو نزل منزلة من ادعى أن أمرا من الأمور يقع في المستقبل أو في الحال أي بالاستفهام الانكارى تكذيبه فيما ادعى وقوعه في الاستقبال أو في الحال (نحو) قوله تعالى (أن لا تكلموها) وأنتم لها كلهون

أه فيبعد ذلك أن قدر تقدم وتأخر والافلا في مذهب إليه فهذه الصورة مما منع هو ذلك فغنى انتهى بمعنى فيلزم أن لا يحصل الانكار في نحو أنت فعلت على شيء من التقدير عند ولا شك أن كلامه

أن يقال ذلك لن هم به ولم يقع منه ولا ينافي ما قاله الشيطان ذكر أن في التفسير بقوله لا ينبغي أن يكون لأن أن وأن خلطت المضارع للاستقبال لا يختص بكونه بل هي محتملة للحال معها (قوله أو لا تكذب) عطف على قوله للتوبيخ بوجهيه الانكار التكذبي بالانكار الإبطالي أيضا وقوله في الماضي أي فيكون بمعنى لم يكن وحاصله أن الخطاب إذا ادعى وقوع شيء فبماضي أو نزل منزلة المدعى في الاستفهام الانكارى تكذيبه في مبدعاه (قوله أفاصفاكم بربكم الخ) أي خصمكم وهذا خطاب لمن اعتقد أن الملائكة نبات الله وأن المولى خصا بالذكور وخص نفسه بالنبات أي لم يكن الله خصمكم بالفضل الذي هو الأولاد الذكور واتخذ نفسه أولاداً دونهم وهم النبات بل أنتم كاذبون في هذه الدعوى لتعالسه سبحانه عن الولد مطلقا فليس المرادون يفهمون تكذيبهم فيما قالوه لأن التوبيخ بصيغة الماضي على فعل حصل من الخطاب (قوله أو في المستقبل) أي فيكون بمعنى لا يكون قال سم سكت عن الحال لعدم تأييد العاقل لا يدعي التلبس بما ليس متلبسا به حتى يكذب نعم يتأني فيه فيني الأنياف والساقة أه كلامه وفي إن يعقوب والأطول أن الانكار الإبطالي إذا كان عني لا يكون بكون الحال والاستقبال وكان المصنف سكت عن الحال لأنه أحر من الماضي والمستقبل وتأمله (قوله أن لا تكلموها) الأهمر والاستفهام ونزل من مضارع مرفوع بالواحة والكاف مفعول به والميم علامة الجمع والواو الاستيعاب

[illegible]

السم خير من ركب المطايا • وأندى العالمين بطون راح

[illegible]

الذي سبق في نحونا  
ضربت وأنت ضربت وهو  
ضرب من احتمال الابتداء  
واحتمال التقديم وتفاوت  
المعنى في الوجهين فلا يحتمل  
نحو قوله تعالى الله أنث  
لكم على التقديم فليس  
المراد أن الأذن يسكر من  
الله دون غيره ولكن أجله  
على الابتداء مراد منه  
نفوة حكم الاستكرانه

تلك الهداية أو الخطة عني أنكرهكم على قولها ونفسركم على الإسلام

فالكفرة ادعوا انهم يلزمون ما يكرهون أو تزول أمرنا من ادعى ذلك لنسبهم بالرسول حرسا لا يبغي في زعمهم أي أن يلزمكم هذه الحجة أي العمل بالشرع الذي قامت عليه الحجة والعهدة أو أن يلزمكم قبول العهدة بانسحاب الشرع الذي قامت عليه البينة والحال أنكم لتلك الحجة أو الهداية كارهون والتنفيد بالكره قلنا كيد لان الزموا بقول الاعتداء أي العمل بالشرع لا يكون الاحمال الكراهية بمعنى أن معتذر الرسول لا يقع مناذق بالازام وانعاعلتنا لا البلاغ لا الاكراه اذا لا كراهي في الدين وهذا انساب عدم الامر بالجهد وانعاعلتنا كذلك لان الازام ان لم يكن معنا الازام بالجهد كان معناه التكليف بالقبول ولا يصح نفسه لوفوعه وهو ظاهر ان كل معنا لا يتحقق لكم القبول حال الكراهة والرسول لا يكون منهم مشكلا فان التقدم والتأخر لا يتعلق بكون المنكر أو المستفهم عنه الاسم الذي يلي الهمز مقدور

نظرة عامة أراد أن يوضحها التركيب أعني ما يكون الاسم الذي يلي الهمزة فيه مظهر الابدع توجه الانكار الى كونه والخال فاعمال الفصل الذي بعده فهو ممنوع وان اراد انه يفسد ذلك ان قدر تقدم وانحر والافلا على مذهب الهم ففاسق فهذه الصورة

وَضَمَّ الْمِصْرَ وَاجْبَحَ بَحْثَ وَلِيَّاهُ وَهِيَ مُصَلِّ كَإِذَا عُنْدَ بَنِ الْمَالِ تَرَجَّاعَ مَعَ جَوَازِ السَّكُونِ عِنْدَ سَيُوبِهِ وَنُتِيَ وَفَدَقَرْتِ أَنْزِلَ مَكْمَاهَا بِالسَّكُونِ كَذَلِكَ بِسَ (قُوَّةُ تَقَا: الْهَدَايَةِ) تَفْسِيرُ الْقَبِيرِ الْمُنْصَوْبِ وَهُوَ الْهَاءُ وَالْهَدَايَةُ فِي الْأَصْلِ الدَّلَالَةُ الْوَصْلَةُ الْطَلُوبُ وَأَوْدِيَهُمَا هُنَا مَاتَرَبَّ عَلَيْهِمَا بِحَسَبِ الشَّانِ مِنْ اتِّبَاعِ الشَّرْعِ فَطَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدَةُ وَالْعِلْمُ بِهِ وَأَنَّ الْمَرَادَ بِالْهَدَايَةِ هُنَا الْاِهْتِدَادُ أَوْ عِلْمُهُ فَلَا تَزَامُ مِنْ حِسَابِ الْأَكْرَاهِ عَلَى مَا هُوَ سَبَقَ فِي حَصُولَةِ مِنْ اتِّبَاعِ الشَّرْعِ وَالْعِلْمُ بِهِ (قُوَّةُ أَوْاجِبَةٍ) أَيْ مَا تَقِي طَلَّتْ عَلَى الْعِلْمِ بِالشَّرْعِ وَالْاِكْرَاهِ عَلَيْهِمَا مِنْ حِسَابِ الزَّمَانِ قَبُولُهُمَا هَتَرَبَّ عَلَى ذَلِكَ الْعِلْمِ بِالشَّرْعِ أَيْ لَا تَكْهَرُ هَكَمَ عَلَى قَبُولِ تَقَا: أَيْ مَاتَرَبَّ عَلَى قَبُولِهِ الْعِلْمُ بِالشَّرْعِ (قُوَّةُ مَعْنَى أَنْ تَكْهَرُ هَكَمَ عَلَى قَبُولِهِمَا) أَيْ أَلْفَةً أَذْهَى الَّتِي يَنْسَبُهَا الْقَبُولُ فَهُوَ رَاجِعٌ لِاحْتِمَالِ الثَّانِي وَقُوَّةُ وَتَقْسِرُكُمْ أَيْ تَقْهَرُكُمْ وَتَنْكِرُكُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَهَذَا الْمُنْسَلَبُ لِلتَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ أَيْ هَدَايَتُهُمْ وَرَاجِعٌ عَلَى طَرِيقِ الْكَلْبِ وَالشَّرِّ الْمَشْرُوشِ كَذَلِكَ رِيضَتُنَا الْعُدُوِّ وَقُوَّةُ وَتَقْسِرُكُمْ مِنَ الْفَسْرِ وَهُوَ الْقَهْرُ نَقَالَ فُسِّرَ عَلَى الْأَصْرِ قَسِرَ بَابُ ضَرْبٍ فَهَرَقَهُمْ وَهَرَأَفَ لَنْكِرُكُمْ هَكَمَ لَكِنْ تَقَسَّرَ فِي التَّعْيِيرِ وَأَعْلَمَ أَنْ تَعْمَلَ هَذَا الْخُطَابُ بِذِكْرِ لِسَانِ قَا: أَمَّا الْعُدَاةُ الْمُرْجِيَّةُ لِنُفْرَةِ الْكَافِرِينَ وَلَا تَنْهَارَ عَدِمَ حَاطَةَ النَّاصِحِ إِلَى قِتَالِ التَّصَوُّحِ لِأَنَّ الْمُنْفَعَةَ لِلتَّصَوُّحِ فَالْكَافِرُ إِذَا نَفَصَتْ رِجْلَاهُ ثُمَّ أَحْسَنَتْ مِنْهُ بِالْأَلَاةِ فَطَلَّتْ لَسْتُ أَفْهَرُكُمْ عَلَى قَبُولِ نَصِي وَلَا فَائِظًا عَلَى تَرْكِهِ وَتَأْمَعُ عَلَى السَّلَاحِ وَالنَّصِحِ كَلَنَ ذَلِكَ أَدْعَى الْقَبُولِ لِمَا فِيهِمْ تَرْكُ الْاِقْتِصَارِ عَلَى عَدَمِ السَّمَاعِ وَالْقَبُولِ فَافْهَمُ لَثَلَايَا قَالِ أَنْ تَعْمَلَ هَذَا الْخُطَابُ بِفَهْمِ التَّوْحِيصِ فِي التَّكْلِيفِ وَتَرْكُ الْمُبَالَغَةِ فِي الْقُرْصِ كَذَا ذِكْرُ الْعَقُوبِ



حماهم وذلك فيه على ما تقدم لا يقال قد بل الهمزة غير المتكررة غير ما ذكرتم كافي قوة **•** أنتقلني والمشرق مضاجعي **•**  
 فان معناه انه ليس بالذي يحيى منه ان يقتل مثل دليل قوله

بخط غطط الكبر شخناقه **•** لقتلني والمري ليس يقتل

لانا نقول ليس ذلك معناه لانه قال والمشرق مضاجعي فذكر ما يكون منعمن الفعل والمنع انما يحتاج اليه مع من يتصور صدور الفعل  
 منه دون من يكون في نفسه عاجز عنه ومنها اليهكم نحو اصلواتك تأمرك ان تترك ما بعيداً باؤنا وان تفعل في أمواتنا ما نشاء

(قوله والحال انكم لها كارهون) الظاهر ان هذه الحال مؤكدة (٣٠٣) لما استلزمه العامل اعني لزومكم

والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الازام (والتحكم) عطف على الاستبطاء وعلى الانكار  
 وذلك اسم اختلفو في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجيع معطوف على الاول او كل واحد عطف  
 على ما قبله (نحو اصلواتك تأمرك ان تترك ما بعيداً باؤنا) وذلك ان شمعاً عليه الصلاة والسلام  
 كان كثير الصلوات وكان قومه اذا راوه يصلي تضاحكوا فتعذروا بقولهم اصلواتك تأمرك  
 الزايم سدا المعنى كرهوا أو أجبروا على هذا يكون الخطاب لاسقاط منارات العداوة المرجحة لنفرة  
 الكافرين أو لظاهر عدم حجة الناصح في قتال النصوص لان المنفعة للنصوص فانك اذا نصحت  
 رجلاً لم احسب منه بالايابة فقلت له استأمرك على قبول نصي ولا تأتلك على تركه وانما على  
 ابلاغ النصيح كان ذلك اذني لقبول ما قبله من ترك الامتناع على عدم السماع والقبول ومن اظهار ان  
 لأجبهه فافهم ثلاثاً يقال فيهم منه الترخص في التكليف وترك المبالغة في القرض وقد بين بما نقرر  
 ان التوبيخ بشارك التكذيب في الشيء ويختلفان في أن الشيء في التوبيخ متوجه لقبول المدخول الهمزة  
 وهو الانباء ومدخولها واقع أو كذا وقع وفي التكذيب متوجه لنفس مدخولها المدخولها غير واقع  
 فافهم (و) كالتحكم أي يكون حرف الاستفهام كغيره كالتحكم وهو الاستعزاء والعجزة فهو ما معطوف  
 على الاستبطاء مع ان المعطوفات اذا تعددت انما تعطف على ما عطف عليه أو كلها وما على الانكار  
 بناه على أن كل واحد منها يعطف على ما قبله وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكافرين في شأن  
 شعب علي بنينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (اصلواتك تأمرك ان تترك ما بعيداً باؤنا) فليس المراد  
 به السؤال عن كون الصلاة أحرمة بما ذكر وهو ظاهر بل قصدهم لعنة الله عليهم الاستغفار بشأن  
 شعيب في صلواته فكأنهم يقولون لا قربة لك فوجب اختصاصك بأمرنا ونهينا لا هذه الصلاة التي تلازمها  
 وليست هي ولا أنت بشي وبس هذا الاعتراض صارت الصلاة كائنت في كونه سدا الامر نفس الامر  
 لها مجازاً عقلاً كما تقدم ان في هذا التركيب مجازاً اسناداً ما قبله أيضاً باعتبار أنه الاستفهام لغوي  
 والعلاقة ان الاستفهام عن كون الصلاة أحرمة يناسب اعتقاد مخاطب أنها أمر وتوعدنا ذلك يقتضي  
 الاستعزاء بالاعتقاد اذ ليس بمأمر أو نهى فهو من المجاز المرسل لعلاقة الزوم في الجملة (و) كالتعقيب  
 (نحو) فوك (من هذا) لقصد احتقارهم مع أنك تعرفه والملاقة أن المحقر من شأنه ان يجهل لعدم  
 الاهتمام به فيستفهم عنه فيستفهم الزوم في الجملة والفرق بين التعقيب والاستعزاء ان التعقيب فيه اظهار حقارة  
 التقدير والتأخير لا ومن ذلك التهمك في قوله تعالى قالوا يا شعيب اصلواتك تأمرك ان تترك ما بعيداً  
 باؤنا وقد تقدم تفسير التحكم في باب المسند اليه وقد قيل ان تعذراً الآية تأمرك ان تأمر ان تترك

لان الازام بالشي يقتضي كراهته (قوله يعني لا يكون هذا الازام) أي لا يكون من الزام لامة الهداية ولا قبول الحجة الفاعلة على العمل بالشريع لان هذا لا يكون إلا من الله فاقضى على الابلاغ الا لا كراه وهذا الكلام من فوج لقوم من الذين اعتقدوا انه يهقر أمته على الاسلام ولا يقال ان هذا الكلام يقتضي عدم الامر بالجهاد مع أممهم به قطعاً لانا نقول لم يرسل بالجهاد احداً من الانبياء الا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كذا قرر شيخنا العدوي وقد بين بما تقرر وان التوبيخ بشارك التكذيب في الشيء ويختلفان في أن الشيء في التوبيخ متوجه لقبول المدخول الهمزة وهو الانباء ومدخولها واقع أو كذا وقع وفي التكذيب متوجه لنفس مدخولها

مدخولها غير واقع فافهم (قوله والتحكم) أي الاستعزاء والعجزة (قوله اختلفوا في انه الخ) أي في جواب انه الخ لان الاختلاف انما هو في جواب هذا الاستفهام لانه (قوله أو كل واحد الخ) ظاهره كل العطف بحرف مرتب كالنحو ثم حتى أو كان غير مرتب كالواو وأوام وتصل بعضهم عن النكاح ابن الهمام أن محل هذا الخلاف ما لم يكن العطف بحرف مرتب والا كان كل واحد معطوفاً على ما قبله انما فاعلم ان غرة الخلاف الذي ذكره المشرح ظاهر فيما اذا كان المعطوف عليه أو لا ضميراً ويجوز ان قلنا القول بان الجمع معطوف على الاول لا بمن اعادة الخافض مع الجميع عند غير ابن مالك وعلى القول بان كل واحد معطوف على ما قبله فلا يحتاج لأعادة الجمع الاول كما في مرتب بل يوزن ويؤمرو

بلغت الاستفهام لما وصف الله تعالى العذاب باسمه من شدته وقضاة شأته أراد أن يصور كنهه فقال من فرعون أى أتعرفون من هو  
 في فرط عتوه وتجبره ما تلصقكم به عذاب يكون هو العذب به ثم عرف حاله

الاستفهام عن الشيء مسبب عن الجهل به والجهل به مسبب عن كونه هائلا لأن الأمر الهائل من شأنه عدم الإدراك حقيقة أوضاعه  
 (قوله بلغت الاستفهام) أى والجهل استثنائية فهو بل أى فرعون المقيلا كشدته العذاب بسبب أنه كان متزعا عما عدا لا يكف  
 عتوه (قوله على اختلاف الرايين) أى في الاسم الواقع بعد الاستفهامية فالأخص بقول أن الاسم مبتدأ مؤخر ومن الاستفهامية  
 خبر مقدم وسببه يقول بعكس ذلك (قوله وهو ظاهر) أى لأن الله (٣٠٥) لا يخفى عليه شئ حتى يستفهم عنه

(قوله بل المراد أنه) أى  
 المولى سبحانه وقوله العذاب  
 أى عذاب فرعون لبقى  
 إسرائيل (قوله بالشدّة)  
 أى عابدا على شدّته

بلغت الاستفهام) أى عن نفع المسم (ورفع فرعون) على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره وبالعكس  
 على اختلاف الرايين فإنه لا معنى لطبيعة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله العذاب  
 بالشدّة والقضاة زادهم تهو بلا يقوله من فرعون أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيمته  
 فما تلصقكم به عذاب يكون العذب به مثله

وقضاة أمره أى شاعته  
 وقبحته حيث قال  
 سبحانه من العذاب المهيّن  
 ولا شك أن وصف العذاب  
 بكونه مهينا لمن عذب به  
 يدل على شدّته وشانته  
 (قوله زادهم) أى زاد  
 المظالمين تهو بلا وأصل

من فرعون) بلغت الاستفهام) وذلك بأن قرأه ابتغى المسم (ورفع) أى مع رفع (فرعون) فيكون فرعون  
 مبتدأ ومن الاستفهامية خبره وأمن مبتدأ وترعون خبره على الرايين في الاسم بعدم من الاستفهامية  
 حقيقة الاستفهام فيها غير مراد وإنما المراد تقطيع أمر فرعون والتهو بل شأنه وهو مناسب  
 هنا لأنه لما وصف عذابه بالشدّة زادت في الامتنان على نبي إسرائيل بالانجاس منه هول بشأن فرعون  
 وبين قضاة أمره بل علم بذلك أن العذاب المهيّن منه غاية في الشدّة حيث صدر عن هوشيد الشكبة عظيم  
 في عتوه وشدة الشكبة عبارة عن نهاية التكبر والتبرر وعدم الإين بشئ من الأشاء فكأنه فعل تخجناهم  
 من عذاب من هو غاية في الشدّة والعتو والفساد وتأهيك بعذاب من هو مثله ولما كان الفرض  
 من التهو بل بشأن فرعون غاية تأ كيد شدّة العذاب الذى نجينا ناس إسرائيل منه أ كذا أمره زادة

التهو بل حصل من قوله  
 المهيّن (قوله أى هل تعرفون  
 من هو الخ) أى هل تعرفون  
 الذى هو فى ذلك غاية تهو  
 هو محذوف أى قبل  
 تعرفون فرعون الذى هو  
 غاية في عتوه المفرط أى  
 طغاه الشدّد وشكيمته  
 الشديدة أى تكبره وتجبره  
 الشديدين قوله في فرط  
 عتوه وشدة شكيمته من  
 إضافة الصفة للموصوف  
 والشكبة في الأصل جلد

بلغت الاستفهام ورفع فرعون وذلك قال تعالى أنه كان عاليا من المشرقين فذكر ذلك عقبه يرشد  
 لأرادة التهو بل وذلك قال تعالى وما أدراك ما به وفي العيصين عن ابن عباس رضى الله عنه ما  
 مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخميس إلى آخره والتعظيم قرىب من التهو بل ومن  
 ذلك الاستبعاد مثل قوله تعالى أفلم يعلم الذى كرى وقد جاءهم رسول مبين أى يستبعد ذلك عنهم بعد أن  
 جاءهم الرسول ثم ولو اعنه هذا ما ذكره المصنف في التلميح وزاد في الإيضاح أنه قد رآه التجب  
 والتبرع معا كقوله تعالى كيف تكفرون وزاد أيضا الأمر تهو قوله تعالى فهل أنتم مسلون وقوله  
 تعالى هل من مذكر وقد تقدم أن هل تستعمل في التثنية فهذا أيضا ما نحن فيه وزاد غيره التهديد  
 ومثله بألم أو ذب فلا نأ وقد تقدم القليل وهو بعد ولا شك أن معناه ما تقارب وزاد أيضا العرض نحو  
 الأتزل فخصيب خيرا والخصيب كقول المتن يعتلمهم فلم يذهب أما ذهب ولزجر كقول المتن  
 يؤذى أباء فتعل هذا ذكر الثلاثة في الصباح وقد أتى المهمة الأمر كاقبل في قوة سبحة وتعالى  
 وقل الذين آووا الكتاب والأمين أسلم معناه أكلوا وأتوا في المهمة لتسوية المصريح بها كقوله تعالى  
 سوا علمهم أنذرتهم لم تنذرهم وغيرها كقولهم عاصبه وتعالى حكاية وإن أدري أقر بيب أى بعدلوا

(٣٩ - سروح التلميح ثانيا) يجعل على أف الفرس كى به هنا عن التكبر والتعبر والظفر (قوله فما تلصقكم  
 به عذاب الخ) أى عتوه وأخوف وأشدّ وقد نصيحتكم منه فلنذكر في (قوله بكون العذب به) بكسر الهمزة على صيغة اسم الفاعل ويدل  
 على ذلك قوله بعد زادة لتعرف حاله وتهو بل عذابه فإن الهاء في حاله وعذابه لفرعون كما هو ظاهر والضمير في مثله يرجع إلى هو  
 ملتبس بفرط العتو وشدة الشكبة وتوضيح ما في المقام أن تقول إن المراد بهذا الاستفهام تقطيع أمر فرعون والتهو بل بشأنه وهو  
 مناسب هنا لأنه لما وصف عذابه بالشدّة زادت في الامتنان على نبي إسرائيل بالانجاس منه هول بشأن فرعون وبين قضاة أمره بل علم  
 بذلك أن العذاب المهيّن منه غاية في الشدّة حيث صدر عن هوشيد الشكبة عظيم في عتوه وشدة شكيمته من عذاب من هو غاية في  
 العتو والتبرر وتأهيك بعذاب من هو مثله وحينئذ فلا تنقأكم تشكرونى فكيف تكفرون

بِقَوْلِهِ اللَّهُ تَعَالَى كُلُّ مَا لَكُمْ مِنَ الْمَرْفُوعِ وَمِنَ الْاسْتِيعَادِ خَوَاتِمُ لَهُمْ الذِّكْرُ وَفِيهِ جَاهِدُكُمْ رَسُولُكُمْ بَعِثُوا مَنْ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقُلُوا لِمَنْ جَاهِدُوا وَمِنَ التَّوْبِيعِ وَالتَّجِيبِ جَمِيعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاقًا جَاهِدُكُمْ كَيْفَ يَكْفُرُونَ بِمَا تَكْفُرُونَ وَالْحَالُ أَنْتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُ الْقَصَّةُ أَمَا التَّوْبِيعُ فَلَنْ يَكْفُرَ عَنْ هَذَا الْحَالِ نَبِيُّ عَنْ الْإِسْمَالِ فِي الْفُسْطَلَةِ وَالْجَاهِلِ وَأَمَا التَّجِيبُ فَلَنْ يَكْفُرَ عَنْ هَذَا الْحَالِ نَبِيُّ أَنْ لَا يَكُونَ هَذَا الْعَالَمُ عَلَيْهِ بَابُ أَنْ يَكْفُرَ وَمَسْئُورُ الْفِعْلِ مَعَ الصَّارِفِ الْقَوِيَّ مَعْنَى تَجِيبُ وَتَنْظَرُ أَتَاهُمْ وَنَا النَّاسَ بِالرِّبِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ

بقوله ولهذا أي ولاجل التحويل (٣٠٦) بشارة فرعون (قوله انه كان عالما) أي في ظلمه من السرفين في عتوه فكيف

(ولهذا قال انه كان طالبا من المسرفين) زيادة لتعريف حاله وتمويل عيادته (والاستبعاد نحو أني لهم الذكرى) فإنه لا يجوز زججه على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقسمة قوله (وقد جاءهم رسول من ثم نزلوا عنه)

في تعريف حاله وفي التوبيل بعدا ببقوله تعالى (انه كان عالما) في علمه (من المفسرين) في عذره فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله لو كان الامر الهائل من شأنه عدم الادراك حقيقة او ادعاء زعمه ذلك ان من شأنه أن يكون مجهولا لئلا عنه فيعين التوبيل والاستغفار ملاسة فاستعمل لفظ أحدهما في التوجيه (و) كرا الاستبعاد أي عد الشيء بعدا والفرق بينه وبين الاستبعاد أن الاستبعاد عد الشيء بلبا في زمن انتظاره وقد يكون مجهولا منتظرا أو الاستبعاد عد الشيء بعدا حسا أو معنى وقد يكون متكررا أو متكررا متغيرا أو متغيرا متكررا بما يصلح الحمل الواحد دلها وأختلف مفهومهما والاستبعاد (لحم) قوله تعالى (أفأنتهم الذ كرى وقيل جهم رسول ميسين ثم نزلوا عنه) فان

أوسعيد السيراقي علمت في الدار أم عمر وهذا ليس باستفهام والتكليم بجزءة المسؤول عنه والمخاطب  
بجزءة السائل وقد خرجت المهمة أيضاً عن مضاهاتي رأيت مثل ما وقع أخبرني قال في المصباح وقد تأتي  
النافعة في المدح كقولها

مدافراغ قوادى حسن صورتہ • نقلت ہل ملکذا الشخص أم ملک

أوفى النعم كقول زهير

فما أدري وسوف إخال أدري • أفوم آل حسن أم نساء

### أوالتمدة في الحب كقوة

فإنه باطلات القاع قلنا • لا يلى سكن أم لى من البشر  
وعليه اعتراض سابق فى البدع والحق فى أكثر هذه الأمور وجوعا إلى الاستفهام الحقيقى (سببه)  
هذا النوع من خروج الاستفهام عن حقيقته يسمى الاعتات وسماه ابن المعتز تجاهل العارف وهل  
نقول أن معنى الاستفهام فيه موجودا ضمن الية معنى آخر ويجرد من الاستفهام الكلمة محل نظر  
والذى يظهر الأول ويساعده ما قدمناه عن التنوين من أن لكل تكون للاستفهام مع بقائه معنى التبري  
وقال التنوين أيضا فى خوا الحاقها بالحاقه ليس استفهاما محضا ومما رجح الأول أن الاستفهام فى  
قولك كم أدعوك معناه أن العاقل موصول إلى حد لا أعلم عدده فانا نطلب أن أهم عدده والعادة تقضى  
بأن الشخص أنما يستفهم عن عدد ما صدر منه إذا استقر فى بعله وفى طلب فهم عدده ما يشعر

فصلوا الانزل عندنا كافي سم (قوله وهو ظاهر) اى لاسم الحفصة

الاستفهام عن العالم بصفات الأمور وظواهرها مع مناقاة العمل الحالية لأن الجاهل الحالية تنافي الجدل على الاستفهام الحقيقي وإذا امتنع حل الاستفهام هنا على حقيقته طلب به معنى يناسب المقام فيعمل عليه والمناسب هنا هو استبعاد ذلك كرههم بدليل قوله وقد جاءهم رسول عيسى ثم تولوا عنه وأيضاً مثل هذا الكلام عرفنا أن المراد به الاستبعاد فكانه قد قبل من أين نفهم التذكرة والرجوع للحق والجمال أنه جاءهم رسول يعلون أمانته يقولوا وأعرضوا عنه عيسى أن الذكري يعيد من حالهم وغاية البعد التي لذلك وتوجيه الصلابة بين الاستفهام والاستبعاد أن الاستفهام مسبب عن استبعاد الوقوع لأن بعد الشيء يقتضي الجهل به والجهل به يقتضي الاستفهام عنه

انتهى من تقريره الصدوق (قوله أى كيف يد كرون) هذا محل معنى مفيد لثبوت النفي والاثبات فليست كيف مستفهمان عن الحال فلا بد أن مقتضاه أنى هنا جمعي كيف سمع أى يجب حيث أن يلها فاعل ولم يلها فاعل بل هى بمعنى من أى فلو عرجه كان أحسن (قوله وأدخل) أى وأشد دخولا (قوله فى وجوب الازدكار) أى فى (٣٠٧) ثبوت التذكار (قوله من كشف

الدخان) تنازعه أعظم

وأدخل وأعمل الثانى قيل

أن هذا الدخان علام من

علامات يوم القيامة وهو

ما ذهب إليه ابن عباس

لقوله عليه الصلاة والسلام

أول الآيات الدخان وزنول

عيسى بن مريم وإن يخرج

من قبره من تنشق الناس

إلى الخضر وروى أن حذفه

قال يارسل الله وما الدخان

فقال عليه السلام هذه

الآية فارتقب يوم تاتي

السماة دخان ميعن ثم قال

عيسى ما بين المشرق

والغرب يبعث أربعين يوما

وله أما المؤمن فحسبه

منه كهية الزكاه وأما

الكافر فهو كالسكران

يخرج من مضجعه وأذنيه

ويزه والذى ذهب إليه ابن

مسعود أن المراد بالدخان

في الآية ما يرى في السماء

عند الجوع كهية الدخان

قال لانه عليه السلام

لما دعا فرشا فكذبوه

واستعصوا عليه قال اللهم

أعني عليهم يسبح كسبح

يوسف وفي رواية اللهم

اجعل عليهم سننا كسني

يوسف فأخذتهم سنة

حصت كل شئ أكلونها

الجلود والميتة من الجوع

أى كيف يد كرون وشعظون ووفون بما وعدوه من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقبائحهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الازدكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات والنبات من الكتاب المجز وغيره فليد كروا وأعرضوا عنه

الاستفهام الخفى لا يصح من علام الغيوب مع منافاة الجملة الحالية فان مثل هذا الكلام عرفا كما يراد به الاستعداد فهو دليل قرائن الأحوال للاستعداد كراهم فكانه قيل من أين لهم التذكير والرجوع لثبوت الحال أنهم جاهلوا رسولهم يقولون أمانته يقولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذى كرى بعدة عن حالهم وغاية العبد الذى نلت تفسير نفسه بمعنى ما يقتضى النفي والاثبات بأن قيل كيف يد كرون وشعظون ووفون بما وعدوه من الإيمان أن كشف العذاب عنهم وقبائحهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الازدكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكتاب المجز وغيره من المجزات فليد كروا بل أعرضوا وأعمالنا تفسير معنى الآية تقدم أنى إذا كانت بمعنى كيف لم يلها بالفعل والعلاقة أن المؤول به بمبدأ الازدكار أى شأنه أن يكون مجهولا

بالاستعطاء وأما التجب فالاستفهام معه مستر لأن من تعجب من شئ فهو بلسان الحال سائل عن سببه وكأنه يقول أى شئ عرض لى فى حال عدم رؤية الهدى وأصله أى شئ عرض لى لكنه قلبه إلى نفسه مبالغة فى الصفة وأما التنبيه على الضلال فى نحو قول الإنسان أن تذهب مرىبا التنبيه على الضلال فالاستفهام فيه خفى لأنه يقول أى خبرنى إلى أى مكان تذهب فأى لا أعرف ذلك وقاية الضلال لا يشعر بها أن انتهى ما فاقوه تعالى فإن تذهبون فأنى ما يحصل به تحقيق المرامنة وأما التقرر فأعلم أنهم لم يقصوا عن مرادهم فهل يقولون أن المراد به الحكم بثبوته كقولك قررت هذا الأمر أى أنتم فيكون حيث ذكره المان المذكور عقب الازدكار واقع نصا كان أم اثباتا لتقرر برفى أن تشرح الفعل وهو الشرح والمراد أنه طلب اقراء المخاطب مع كون السائل يعلم فهو الاستفهام بقر المخاطب أى يطلب منه أن يكون سقرا به ورأيت فى كلام أهل الفن ما يقتضى كلام الاحتمالين وأنت إذا ثبتت الأمثلة فى ذلك قطعت فى بعضها بان المراد الاول كقوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهران جعلناه تقرر وفى البعض بان المراد الثانى كقوله تعالى أنت فعلت هذا بالهتاه فأنهم يطلبون إقراره كما صرح به المصنف فى الإيضاح وينتظرون جوابه فلذا أورد الاستفهام التقرر بالمعنى الاول فذلك خير صرف وإن أورد الثانى فهل معنى الاستفهام ما قبله أولا الذى يقتضيه كلام الجسم أنه لا والذى يظهر خلافه وأقدم عليه دقيقة وهى أن الاستفهام طلب الفهم ولكن طلب فهم المستفهم أو طلب وقوع فهمهم لم يفهم كانوا من كان فإذا قال من يعلم قيامه يدعوه ويحضر بكر الذى لا يعلم قيامه هل قامه يقدد طلب من المخاطب الفهم أعنى فهمهم كإذ تقرر وهذا فلا بد فى حدود الاستفهام عن يعلم المستفهم عنه وإذا لمثل ذلك أنزاحت عنه شكوك كثيرة وظهر لك أن الاستفهامات الواردة فى القرآن لا مانع أن يكون طلب الفهم فيها مصروفا إلى غير المستفهم والمستفهم عنه فلا حاجة إلى تصفات ككثير من المفسرين وهذا الجبلى لك أن الاستفهام التقرر فى هذا المعنى حقيقة وأن قوله تعالى أنت قلت الناس اتخذوا فى حقيقة فانه طلب به أن يقر بذلك فى ذلك المشهد العظيم تكديبا

وينظر أحدهم إلى السماء فينظر كهية الدخان وفى رواية كان إذا كلم أحد آخر فلما رآه قام يوسف فقال يا محمد إنك حجت تاجر بطاعة الله وبصلة الرحم وإن قولك قد جعلكوا فادع الله لهم فأزل الله عز وجل فارتقب يوم تاتي السماة دخان ميعن إلى قوله أنكم تاتون (قوله وهو) أى ذلك الأعظم والأدنى (قوله وأعرضوا عنه) أى بحيث لا تدرى بصيته جدا

(ومنها) أي من أنواع الطلب (الامر) وهو طلب فعل غير كف

فيسأل عنه وانما ينبغي على العلاقة في استعمال الاستفهام لغيره لاستبعادهم بأه فليأمل (ومنها) أي من أنواع الطلب (الامر) وهو إذا أريد به هذا النوع من الكلام كما هنا يجمع بأوامر وهو التصاري وتخصيلا لفهمهم أنه لم يقل ذلك وهذا ما قدمنا الوعد به في قوله تعالى فأين ذهبون فان قلت المقرز به هو ما يلي المهمة كالمقرز فيلزم أن يكون طلب منه أن يقر بأنه قال ذلك وهذا لم يطلب بل طلب منه أن يقر بالأواقع والواقع أنه لم يقل قلت بل المطلوب منه أن يقر بالأمر الواقع منه ولنا في هذا قولهم ان المقرر به هو ما يلي المهمة فان المراد أن المقرر به هو الفاعل وتقديره أنت فعلت أم غيره فقد طلب منه أن يقر بالفاعل منه ومن غيره وهذا معنى قولهم ان المستفهم عنه ما يلي المهمة وان كان المستفهم عنه في قولك أن يذيقهم أم عمرو كلام من زيد وعمر ولكن مقصودهم ما يليهم من مستمع معاده أو مستند اليه كذلك وقد اخبرني الشيخ هذا قول السكاكي ان ذلك استفهام تقرير بعد أن كان في غاية الشاعية وأقمع لك إمكان جعل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقة فتابع تزعم الباري عز وجل من أن يطلب الفهم لنفسه تبارك وتعالى وهذا ما قدمنا الوعد به وأما استفهام الانكار فقد يكون الاستفهام به لطلب فهم السامعين لذلك الشيء التكريفي كونه وأما التحكم فقد يكون فيه الاستفهام أيضا مصروفا إلى الخطاب وأما التخيير فقد يكون استفهاما معني أن ذلك وصل في الحقايرة إلى أن لا يعلم حقيقة فستفهم عنه وأما الاستبعاد فيمكن فيه ما سبق في التنبيه على الضلال والأمر يجوز أن يكون منه هو ما مع بقاء مقصد اقحام الناس حالهم وطلب تفهم بذلك والعرض والتضيض والجزو المبالغة لا تصدق في اجتماع الاستفهام مع كل منها فمما حاصله تكميل المحاطة على معنى الاستفهام مع معنى آخر بجأنة القرآن القفلية أو الحالية وما يؤيد ما قلناه من ابن الحاجب قال في شرح الفصل ان الطلب لا يمكن أن يشتمل مراداه فروع آخر من الطلب بل قد يشتمل ويراد به الخبر وأما طلب آخر فلا وأنت محمد كثير من هذه المعاني السابقة طلبا فإذا تكلفت ليقام معنى الاستفهام فيه وأن القرينة دلت على ارادته في آخره مخلصت من هذا (تنبيه) قوله سبحانه يجب أحدكم أن ياكل لحم أخيه ميتا لتحمل أن يكون استفهام تقرير وكذا صرح بعضهم ووجهه أنه طلب منهم أن يقر ولا يخفى أنهم في ذلك ولهذا قال سبحانه التقدير لا تفهم لما استفهموا استفهام تقرير على اجوابه إلا أن يقولوا لا جعلوا كأنهم قالوها وهو قول الفارسي والزمخشري ويحتمل أن يكون استفهام انكار بمعنى التوبيخ على محبتهم لاكل لحم أخيه فيكون مبنية والمراد بمحببتهم لاكل لحم أخيه غيبته على سبيل المجاز وحافكروهم بمعنى الأمر أي أكرهه فقبل ان فكرهته وأمر وقد باق الأمر بصيغة الماضي نحو اتق الله أمر وتفضل خبرا يرب عليه ويحتمل أن يكون استفهام انكار بمعنى التوبيخ لاجلهم لما كانت حالهم حال من يدعي أنه يجب أكل لحم أخيه نسب اليهم ذلك وكذبوا فيه ويكون فكرهته موصفيا (تنبيه) نقل الشيخ أبوحيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون بهل انما تستعمل فيه المهمة ثم نقل الشيخ عن بعضهم أن هل تأتي تقريرا وانبا تأتي قوة تعالى هل في ذلك قسم في جرح ما يقول المخبري هل هل أتى على الانسان التفرير ففصل على انها بمعنى قد كما هو مذهبه فان المهمة مقدره قبله فالقرير حقيق بالهمة وقال شيخنا أيضا ان طلب بالاستفهام تعين أو توخي أو انكار أو توبيخ كان بالهمة تدون هل هل أن ردها أحد كان بهل ولا يكون بالهمة ومرادها بالجملة القسم الثاني من قسمي الانكار المتقدمين ومرادها بالانكار القسم الاول فتعين في هل التي للسعد الاستثناء مثل وهل يحجازي الا لكفور وهل أتانا من ربيعة أو مضرب لا يجوز أن يذلا لا من ص (ومنها الامر الخ) ش من أنواع الطلب الامر وهو يعني أم حقيقة في القول الطالب

(قوله الامر) اعلم أنه إذا أريد به النوع من الكلام كما هنا يجمع على أوامر وإذا أريد به الفعل جمع على أمور ومن ارادة الفعل به قوله تعالى وشاورهم في الامر أي في الفعل الذي تعزم عليه وهو حقيقة في القول المخصوص بمجاز في الفعل وقبل مشترك لفظي بينهما وقبل معنوي وأنه موضوع للقدر المشترك بينهما والمناسب أن يراد بالامر هنا الامر اللفظي لان الكلام في الانشاء وهو لفظي لا الامر النفسي على ما عند الأصوليين ولا ينافي هذا قول المصنف بعد وصيئته لان الامانة بيانية كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وهو طلب فعل الخ) طلب مصدر مضاف إلى مفعوله وهذا تصرف لا الامر النفسي وليس الكلام فيه لان الكلام في أنواع الطلب اللفظي فلو قال طلب فعل بالقرول كان أولى ولعل الحامل على هذا التفسير قول المستن لا في الاظهر أن صيغة الخ تأمل كذا في يس وقد يقال ان التصريف صالح لكل من الامر من النفسي واللفظي فالمراد بالطلب ما هو أعم من اللفظي والنفسى وأنه لفظي فقط وهو المناسب

الكلام فيه لأن الكلام في أنواع الطلب اللفظي وقوله بعد وصيئته امنا في بيانية واعلم أن كلامنا القول على

والامر مشترك بين القضي والنفي وعن صريح الاشتراك العلامة القرافي في الحصول وقوله طلب كالجنس شمل الدعاء والنهي والالتباس ونحو عنه اخبروا الاثنا عشر بالطلب ونحوه باضافة الطلب لفعل النهي بناء على أنه طلب تركه وقيل هو طلب كنه فراد غير كف لاجل أن يخرج منه فالتنبي خارج من التعريف على كلا القولين وقوله على جهة الاستعلاء أي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة كقول السيد عليه فعل كذا أو لا كقول العبد عليه فعل كذا حال كونه طالبا للعلو يخرج للدعاء والالتباس لان الاول من الادنى والثاني من المساوي بخلاف الامر فانه يشترط فيه طلب الامر والعلو وقد علمت أن المراد بطلبه العلو أن يعد نفسه عاليا باظهار حاله العالي وذلك بان يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على وجه التواضع والانتقاض فسمي بميله في كلامه الى العلو بطلبه سواء كان عاليا في نفسه أو لا ويقولنا يشترط في الامر طلب الامر العلو يتدفع ما يقال ان تعريف الامر المذكور يصدق بالتثنية والعرض والاستفهام حيث كان كل لطلب الفعل استعماله ووجه الدفع أنه لا يشترط الاستعلاء فيها وان وجد في نفس الامر وانما يشترط في الامر وأورد على التعريف أنه غير مانع لصدقه بأمر تك يفعل كذا فانه ليس بأمر مع صدق الحديث عليه وذلك أن تقول ان كان التعريف حدا للامر النفسي فلا يراد لصدقه عليه وان كان التعريف للامر القضي فلا يراد لان هذا غير داخل تحت الجنس وهو الطلب القضي وأنه غير جامع لانه يخرج عنه (٣٠٩) نحووا كقتل عن القتل فان هذا امر وهذا خارج بقوله غير كف لان هذا طلب كف وأجيب بأن المراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة فتدخل نحو كقتل عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة بالتعريف وهذا اصدق بما اذا كان طلب الفعل غير كف أو طلب الفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة فالاول نحوو ثم والثاني نحوو كف عن القيام فانه طلب للفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة وأورد

على جهة الاستعلاء

حقيقة فيه واذا اريد به الفعل وهو مجاز فيه يجمع بأمر ومن ارادة الفعل بقوله تعالى وشاورهم في الامر أي في الفعل الذي تعزم عليه ويعرف امر اذابه المعنى الاول بأنه طلب فعل غير كف طلبا كاتنا على جهة الاستعلاء فخرج عن الطلب الغير ونحوه بالفعل النهي بناء على أن المطلوب تركه الفعل ونحوه غير كف النهي أيضا بناء على أن المطلوب به فعل هو ~~كف~~ فالتنبي يخرج عن التعريف على كلا التقديرين ونحو بقوله على جهة الاستعلاء الدعاء والالتباس لان الاول من الادنى والثاني من المساوي بخلاف الامر فيشترط فيه طلب الامر العلو ومعنى طلب العلو أن يعد نفسه عاليا باظهار حاله العالي يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على وجه التواضع والانتقاض فسمي عرفا بميله في كلامه الى العلو بطلبه سواء كان عاليا في نفسه أو لا وقلنا فيشترط فيه الخ ليخرج بذلك ما يصدق عليه انه طلب للفعل ليجبا وكذا ان يدعى المشهور وصيغته نحووا ~~كف~~ زيدا والمقتضى باللام نحوو يعرض زيد واسم الفعل نحوو زيدا وذلك قال (والاظهر أن هذه الصيغة موضوعة لطلب الفعل استعماله) وينبغي أن يقول طلبا حازما فانه يدخل في عبارته المنسوب والصحيح أن صيغة افعل موضوعة للإيجاب وان كان الامر لاهم منه ومن المنسوب والمصنف لم يفرق بين الامر وبين صيغة افعل والتعديس ما قلناه وقوله الاظهر يحتمل أن يراد به كونها طلب الفعل ليعكون دفعها لمن ادعى أنها حقيقة في الاباحة مثلا ويحتمل أن يعكون دفعها لقول من قال انهم لطلب ولكن

على هذا الجواب أنه يقتضي أن يخرج عن التعريف كف عن الكف عن القتل لانه طلب فعل هو كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة مع أن هذا امر وأجيب بأن كف مأخوذ من الكف مطلقا وهو انما يتعلق بالكف عن خصوص القتل والمطلق والمبني تغايران (قوله على جهة الاستعلاء) المتبادر تعلقه بقوله طلب أي الطلب على طريق الاستعلاء ويحتمل أن يكون حال من فعل لانه وصف بقوله غير كف والمعنى طلب فعل غير كف حال كونه على جهة الاستعلاء في طلبه وانما قيد بذلك ليكون التعريف المذكور لاهم لارتفاعه في الارتفاع عند الاشعري وأتباعه علموا اشتراط الاستعلاء والعلو في الامر وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الامر والحاصل أن في الامر مذاهب قبل يشترط فيه كل من الاستعلاء والعلو وقبل لا يشترط فيه شيء منهما وقيل يشترط فيه العلو دون الاستعلاء وقبل بالعكس وهو ما سمي عليه الشارح ودليل كل من هذا القول المذكور في كتب الأصول وأورد على اشتراط الاستعلاء في معنى الامر قوله تعالى حكايه عن فرعون ماذا تأمر ون فقد استعمل الامر في طلب ليس فيه استعمال لان فرعون لا يرى استعمالا في الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الاوهمية لنفسه فلو كان الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر لما قال فرعون ماذا تأمر ون وأجيب بأن المراد ماذا تشيرون من المؤامرة بمعنى المشاورة وبأنه احتقر نفسه بصدوقه بهجرة موسى ولا يفتي أن كلاما من الجوابين خلاف الظاهر فلذا كان الصحيح أن الاستعلاء ليس بشرط في الامر

(قوله وصيغته تستعمل في المع) هي صيغته المفعولة المتداولة كثيرا وهذا قولنا لم يأت في المتن قوله والأظهر إلحاق إضافة صيغة  
 قاضيه لسان لأن من إضافة الأعم للاخص أي والصيغة التي هي الأمر بناء على أن المراد الأمر القلبي ولا شك أنه نفس الصيغة وهذا  
 الاحتمال هو الظاهر لأن الكلام في الأمر القلبي أو أن إضافة حقيقية وهو من إضافة الحال للقول بناء على أن المراد الأمر القلبي  
 النفس ويدل ذلك قول الشاعر فيما يأتي فالمراد بصيغته المع لكن لا يخفى أن الكلام في الأمر القلبي الذي هو من أقسام الأنشاء  
 الآتية إلى هذا استطراد زيادة (٣١٠) الفائدة ثم على هذا الاحتمال ربما بهم أن اختلاف

الآتي في معنى صيغة  
 الأمر أعلاه عند القائلين  
 بالكلام النفسي أما عند  
 النافين به كالمعتزلة فلا  
 يجري فيها خلاف وليس  
 كذلك كما بينه حواشي جمع  
 الطوامع وغيرهم (قوله  
 تستعمل في معان كثيرة)  
 أي بمحسنة وعشرين  
 معنى كرها أهل الأصول  
 وذكر المصنف فيما يأتي  
 بعضها منها (قوله هي)  
 أي الصيغة وأبرز الضمير  
 بل هي الصيغة على غير من  
 هي وقوله أي الحقيقة  
 (قوله اختلافها كثيرا)  
 حاصله أن الأصوليين  
 اختلفوا في المعنى الذي  
 وضعه في صيغة الأمر فقل  
 وضعت للوجوب فقط  
 وهو مذهب الجمهور  
 وقيل للندب فقط وقيل  
 للقدرة المشتركة بينهما وهو  
 مجرد الطلب على جهة  
 الاستعلاء فهي من  
 قبيل المشترك العنصري  
 وقيل هي مشتركة بينهما  
 اشتراكا ظاهريا بوضع  
 لكل منهما استقلالاً

وصيغته تستعمل في معان كثيرة فاختلوا في حقيقة الموضوعية هي لها اختلاف كثيرا والمالم تكن  
 الدلائل مفيدة للقطع بشئ قال

على جهة الاستعلاء كالنهي والعرض والاستفهام حيث يكون كل الطلب الفعل استعلاء له لا يشترط  
 الاستعلاء فيه وإنما يشترط في الأمر وأورد على هذا التعريف عدم تناوله لصوكف ودور ونحوه  
 فيفسد عسكه ولكن هذا الإراد بناء على أن التعريف للأمر النفسي والقلبي معا أو إرادته القلبي  
 فقط وهو المناسب هنا لأن الكلام في الإنشاء لغة وهو قلبي وأما أن يريد به النفسي على ما عند الأصوليين  
 فلا إيراد لكن لا يحتاج إلى زيادة قوله غير كاف لأن الطلب النفسي للفعل هو الأمر أصلا حاول  
 دل عليه لاندفع الفصل ونحوه وطلب الترك نهي ولولد عليه كف وأترك ونحوه وزيادة من زاد  
 بناء على إرادة النفسي مدلول عليه بغير كف اصطلاح منه غير مسلم فعمان اعتربت الحقيقة في الحد  
 مطلقا لم ير الدفن على التعريف لأن الكفلة حيتان أحداها حاشية كونه فعلا من جهة  
 الأفعال المقدورة والأخرى حاشية كونه كفاعة فعل آخر فإذا اعتربت الحقيقة الأولى فكيف يصديق  
 عليه ولو كان فعلا أنه طلب فعل كسائر الأفعال لا يصدق عليه أنه طلب كف عن فعل آخر فهو النهي  
 فلا يخرج الأول ولا يدخل الثاني فضع التعريف إذ كلفه قيل طلب فعل من حيث أنه فعل وكف من  
 ذلك ولا ندفع الفعل نهي فهو طلب كف عن فعل آخر أي طلب كف عن الكف المتعلق بالفعل والكف  
 من الكف يحصل بالفعل فهو من حيث أنه كف عن فعل آخر لا يصدق عليه أنه طلب الفعل من حيث  
 هو ولكن على هذا الاحتجاج إلى زيادة قوله غير كاف كذا قبل ولا يخفى ما فيه من التعسف إذ عكن أن  
 يقال في قولنا كف ولا ندفع الفعل طلب كف فممكن أن يعتبر فيه ما عاهد فممكن فعلا وبالنظر  
 إلى متعلقه فيكون كفاعة فعل تأمله ثم أن الأصوليين اختلفوا في وضع صيغة الأمر فقل وضعت  
 للوجوب فقط وهو مذهب الجمهور وأقبل للندب فقط وقيل للقدرة المشتركة بينهما وهو مجرد الطلب  
 على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما بوضع لكل منهما استقلالاً وقيل بالتوقف  
 أي عدم الدراية وهو شامل للتوقف في كونها للوجوب فقط أو للندب فقط والتوقف في كونها  
 للقدرة المشتركة بينهما أو مشتركة بينهما يعني أن الالافين شأما ذكر وقيل هي مشتركة بين الوجوب  
 اشتراط العلق كالعتلة أو لم يشترط الاستعلاء ولا العلق كالاحكام فخر الدين وأتباعه مستدلين بقوله تعالى  
 ماذا أمر ون ولا حاجة فيه أما كونهم متفقين الأمر بمعنى المشورة والفعل وأما لان فرعون اذ ذلك كان  
 مستعليهم وكلامه في الإيضاح يدل على إرادة كونها الطلب الفعل لأنه استدلل على ذلك بأطباق آفة  
 الافة على إضافة هذه الألفاظ للأمر فهو لهم صيغة الأمر واستدل المصنف عليه ببيان الذهن عند سماع  
 هذا الألفاظ إلى ذلك وهذا ابتاع منه على أن التبادر علامة الحقيقة كما هو المشهور وإن كان قد منع ذلك

وقيل بالتوقف أي عدم الدراية وهو شامل للتوقف في كونها للوجوب فقط أو للندب فقط وقيل  
 فقط أو للندب فقط والتوقف في كونها للقدرة المشتركة بينهما اشتراكا ظاهريا بوضع لكل منهما استقلالاً  
 والندب والباحة وقيل موضوعه للقدرة المشتركة بين الثلاثة أي الأذن في الفعل والاكثر على أنها حقيقة في الوجوب فقط (قوله ولما  
 لم تكن الدلائل) أي الأدلة التي ذكرها أصحاب الأقوال المذكورة (قوله بشئ) أي من الأقوال المذكورة (قوله قال المصنف  
 أي عشرين الماهو الأظهر عند ملق وتعليه

المصنف

والاظهار ان مسيغته من المقرة باللام نحو احضر زيد وغرها نحو اكرم عمراور ويذكر اموضوعة لطلب الفعل استعماله

(قوله من المقترنة) أي من الصيغة المقترنة باللام فمن لسان أنواع الصيغة وقصة كلام المصنف هذا أن الصيغة الباقية على الطلب هي الفعل في قولنا الضرب زيد مبتدأ وأن اللام فريضة على إرادة الطلب وعلى هذا فالإضافة في قولهم لام الأمر لأدنى ملاحظة أي اللام المقترنة بصيغة الأمر ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الحال على الطلب (قوله وغيرها) أي ومن غير المقترنة باللام (قوله نحو أكرم عرا) هذه الصيغة فعل محض (قوله ورويد بركرا) رويد هنا اسم فعل بمعنى على القبح عشي أمهل وقد تكون مصدرًا منصوبًا بضم المصاد والمأمور بهما منصرا تصغير الترخيم والأصل ادواها (٣١١) مصدرًا روذ فقلارو ودرعرا

المصنف (والظاهر أن مسغنه من المقترة باللام نحو يحضر بدو غير هانحو أكرم وراو ويدكر) فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعماله سواء كان اسماً أو فعلاً (موضوعه لطلب الفعل استعماله)

والنسب والاباحة وقيل لقدر المشترك بين الثلاثة أى الأذن فى الفعل ولم تقدر الحلائل قطعا  
لشيء مما ذكره من المصنف بشي منها ولكن أشار الى ما هو الاظهر عند مقولة ما رنه فقال (والاظهر)  
من تلك الاقوال (ان صيغته) أى الامر والاضافة بياضة أى الصيغة التى هى الامر لان الكلام  
فى الصيغة كما تقدم لافى الكلام النفسى انما لا يناسب هنا ثم لما كان المراد بالصيغة هذا ما دل على طلب  
فعل غير تصرف استعلاء سواء كان ذلك الدال اسما وفعلأشار الى بيان ذلك بقوله (من) الصيغة (المقترنة  
بالام) فمن لبيان أنواع الصيغة (بمحو لضرب زيد) فهم من هذا ان الصيغة الدالة على طلب الضرب  
هى الفعل واللام قرينة على ارادة الطلب وبمحو محتمل أن تكون الجموع من اللام والفعل هو الدال  
(و) من (غيرها) أى غير المقترنة بالام (نحو) قولك (أكرم عرا) هذه الصيغة فصل بعض  
وقولك (زويد بكرة) هذه اسم فعل أى أمهل بكرة فريد صغيرا وادام مصدر أو ودعنى أمهل  
تيم غير ترقيم استعمال اسم فعل بمعنى أمهل (موضوعة) خبر قوله والاظهر أى الاظهر أن الصيغة  
المذكورة بأواعها موضوعة (اطلب الفعل استعلاء) وقد تقدم المراد بالاستعلاء طلب  
العلو بمعنى عدل الامر نفسه عاليا باظهار اللفظة سواء كان طالبا فى نفسه أم لا واعلم انك ان دقت  
النظر فى قولهم مثلا صيغة الامر موضوعة لتدل على طلب الفعل وحدته لا على موضع بحث لانه ان اريد  
بالطلب الكلام النفسى كان لهذه الصيغة الانشائية حينئذ معنى خارجي فتكون خبرا وان اريد به

ما يطول ذكره وقد تكلمنا عليه في شرح مختصر ابن الحاجب . في على المصنف اشكال وهو ان قوله  
الانظر ان صيغته موضوعة لطلب الفعل وقوله لتبادر الذهن اليه عند جماع هذه الصيغة يقتضي ان  
يجرد سمعها بغير تبادر الذهن اليها امر وذلك متى اشتراط الاستعلاء وان كان تبادر اليها بغير  
الاستعلاء فلتبادر بشرط القرينة شأن الجهاز لا الحقيقة ثم لو اراد هذا المكان الاستدلال على الاستعلاء  
لا على كونها المطلب وهو خلاف ما سبق . ويرد على المصنف النهي فانه طلب لفعل لان مطلوبه كف  
النفس . وخرج بقوة الاستعلاء العطاء والتماس . واعترض على المصنف بان اسم الفعل لا يسمى امرا  
في اصطلاح النحاة . واجيب بانه يسمى امرا في اصطلاح اهل المعاني . وقد عذبه صاحب الفصل امرا  
وقول المصنف لطلب الفعل استعماله لا يقتضي انه لوجب بآؤه . ولقد بجاؤه همه بعضهم ورعا

لأنه على لفظ الفعل تأمل (قوله ما دل الخ) أي لا خصوص فصل الامر والمضارع المقرون بلام الامر على ما أشهر وقوله ما دل أي لفظ دل بجادته ولو طريق التضخيم كافي الفعل (قوله اسماء) أي كروبو وكل مصدر في نحو ضرب ما زيد وقوله أو فعلا أي كعمل الامر والمضارع المقرون بلام الامر وهو ظاهر في الأول وأما الثاني فخل نظر لاحتمال أن يقال الدال على القلب مجموع الفعل واللام كما مر (قوله موضوعه لطلب الفعل) ظاهره وليندفع أن الجهر على أنه حقيقة في الوجوب يؤيد كون مراد المصنف بهذا الظاهر عدم عده السند من الأغوار الأسماء مع أنه أحق بالاعتناء عنه فكون الظاهر عند المصنف كون الصفة موضوعه لأقدار المشكوك بين

**الوجوب والتدب كذا في الفري**





كلا باحة كقولك في مقام الاذن جالس الحسن أو ابن سيرين ومن أحسن ما جاء فيه قول كثير

أسيب بن نوا وأحسنى لاملومة \* لهننا ولا مقلبة إن تقلت

أي لا أنت مقلوب ولا مقلبة ووجه حسنه اظهار انما وقع الداخل تحت لفظ الامر حتى كانه مطلوب أي مهما اخذت في حق من الاسماء والاحسان فان ارضه بغاية الرضا فعملني بهما واقترى (٣١ ٣)

فن المعاني وليس منه  
الانكسار العدول من  
الحقيقة الى التوزع بالامر  
والاستفهام ولا أثر لها  
فيما ذكره اه أطول ولم  
يتعرض الشارح للعلاقة  
المجاز في ذلك التفسير وتعرض  
لها أهل الاصول فلا بأس  
بذكرها في مواضعها  
وقول الشارح أي لتفسير

طلب الفعل استعلاء  
صادق بما اذا كان ذلك  
الغير طلبا من غير استعلاء  
وبأن لا يكون طلبا أصلا  
وقوله كالأباحة وذلك  
اذا استعملت صفة الامر  
في مقام توهم السامع فيه  
صدم جواز الجمع بين  
أمرين والعلاقة بين الطلب  
والأباحة الموجبة لاستعمال  
لفظه فيها اشتراكا كما في  
مطلق الاذن فهو من  
استعمال اسم الاخص في  
الاعم مجازا من سلالان  
صيغة الامر موضوعه  
للاذن فيه المطلوب طلبا  
جازا فاستعملت في التأذن  
فيه من غير قيد يطلب  
وأن العلاقة بينهما التضاد  
لان أباحة كل من الفعل  
والتركض تضاد احباب

(كلا باحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وأن لا يجالس أحدهما أصلا

فيه فليزم عليه أن تكون مجازا في ذلك التبر (كلا باحة) وذلك (نحو) قولك (جالس الحسن أو ابن سيرين) يعني انه يباح لك أن تجالس أحدهما أو كليهما وأن لا تجالس أحدهما وتنفارق الاباحة التفسير الذي به نحو هذا التركيب بان لا يجوز الجمع بين الامرين في التفسير دون الاباحة وظاهره أن مفيد الاباحة هو الصفة لا الأروا وكانه على هذا غير متعين عند التصورين ان مفيد الاباحة أو والتحقق أن المستفاد من الصفة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد التفسيرين مشلا وما واد ذلك من جواز الجمع بينهما وتوهمهما فبالقرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الاذن العام فهو من استعمال الاخص في الاعم مجازا من سلالا وهذه العلاقة ولو كانت عامة

أو ابن سيرين أي أصبحت محالة أيهما شئت قلت ان كانت أو في هذا المثال في بابها فالعني جالس أحدهما فان أراد أن ذلك لا يجب فهو ممنوع وما الذي صرفه عن وجوب مجالسته أحد لاسبغه وهو صريح اللفظ وكون الاصل الجواز أو الحظر لا يقتضي ذلك وإن أرادوا مع ذلك أنها كالأباحة عني ان محالة أيهما شاء مباحة فذلك لا يدفع الجواز ثم تفسيره أو حينئذ للتفسير يمثل خذ من مالى درهمما أو دينارا وإن كان المراد أنهم يعني الواو الذي صرفه عن وجوب مجالستهما كقولك جالس الحسن وابن سيرين والصفة يقولون ان أو في هذا الاباحة وكلامهم مشكل لانهم يبن قائل انها بمعنى الواو وانها لا أباحة ولا أدري ما الذي اقتضى أنها لا أباحة اذا كانت بمعنى الواو وهذا رأى ابن مالك وخيضاً أوحيان يقول هي ليست بمعنى الواو والفرق بينهما أن الواو قال جالس الحسن أو ابن سيرين كانه أن يجالس أيهما كان وحده وأن يجالس معهما وإذا قال جالس الحسن وابن سيرين كان له أن يجالس معهما وليس له أن يجالس أحدهما وحده قلت ولا أدري ما الذي أباح به مجالستهما معاً اذا كانت أو على معناها الحقيقي ولا أدري ما الذي منع أن يجالس كلا وحدهما اذا في الواو وهي لا تدل على المحبة فعملوا كانت مجالسة الحسن وابن سيرين حراما فقال جالس الحسن أو ابن سيرين فلما أنها لا أباحة عني أنه أباح مجالسته أحدهما لأنه أمر بهما والامر بعد الحظر لا أباحة على التصحيح والعلاقة بين الاباحة والطلب ان كلا منهما ما دون فيه ولا يقال الحرثية لان المباح جنس لقواجب على قول فان كلا منافي للمباح المستوي الطرفين وليس جنسا لا واجب فاما ذلك فقد غلط فمعا لا كبر ثم قولهم الشيء ان كان أصله على التصريح ثم أمر بهما للتفسير يمثل خذ من مالى درهمما أو دينارا وإن لم يكن فهو لا أباحة مثل جالس الحسن أو ابن سيرين فحسب كلام عجيب فان الاباحة في جالس الحسن أو ابن سيرين ليست من اللفظ وكذلك التصريح في خذ درهمما أو ديناراً بل من خارج فيحذف كل من هذين المثالين كالأخر يقتضي أباحة أحدهما والتفسير أو ما أباحه الاخذ من أحدهما وامتناع ذلك في المثال الآخر فليس من اللفظ ثم ان الاصوليين قاطبة قسروا الاباحة بالتصريح وان كان التحقيق خلافه فان الاباحة هو اذن في الفعل واذن

(٤٠ - شروح التلخيص ثاني) أحدهما (قوله نحو جالس الحسن الخ) أي الفالحا طلبهم عدم جواز مجالستهما لما كان

بينهم من سوء المزاج فأباح به مجالستهما وتنفارق الاباحة التفسير الذي قد تستعمل فيه صيغة الامر أيضا ويثابرون به بنحو هذا التركيب بأنه لا يجوز الجمع بين الامرين في التفسير دون الاباحة ثم ان ظاهر المصنف كالأصوليين ان مفيد الاباحة هو الصفة وأدعى هذا قرينة على ذلك وعند التصورين أن مفيد الاباحة أو ولكن التحقيق أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في

والتهديد كقولك لعبدك مولاه وقد أجبته أستم مولاه وعليه أعمالوا ما أستم <sup>والتجيز</sup> فكيف حال يدعي أمر اعتقده أنه ليس في وسعه  
أنفذه وعليه فأمر أسورة من مثله

أحد الشئتين أو الأثناء وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما أو امتناعهما هو الفرائض (قوله والتهديد) وذلك إذا استعملت صيغة  
الامر في مقام عدم الرضا بالأمور به والعلاقة بين الطلب والتهديد الموجبة لاستعمال اللفظ فيه ما يبين أن شبه التضاد باعتبار المتعلق  
وذلك لأن الأمور به ما واجب وينسب إليه ما حرام أو مكروه ولهذا يقال التهديد لا يصدق إلا مع الحرم والمكروه  
وقرر بعضهم أن العلاقة بينهما السببية لأن إيجاب الشيء ينسب عنه الخوف على مخالفته أو المشابهة بجميع ترتيب العذاب على  
كل من الامر والتهديد عند الترك (٣٩٤) ولا يخفى تقرير الاستعارة (قوله أي الخوف) يعني مطلقا سواء كان

بصاحبة وعبد مبدئين  
أو مجمل فالأول كأن يقول  
السيد لعبدك دم على عصيانك  
فالعصا أمامك والثاني كما  
في قوله تعالى أعملوا ما أستم  
أنفسه فاسترون مناهم هو  
أما كم فهذا يتضمن  
وعيداً مجزئاً وإنما كان  
هذا تهديداً للظهور أنه  
ليس المراد أمرهم بكل  
عمل شأراً ولا نكراً  
الأحوال الدالة على أن المراد  
الوعيد لا الإجمال (قوله  
وهو أعم من الإنذار) أي  
فيكون الإنذار داخل في  
التهديد فلذا لم ينس عليه  
(قوله لأنه لا يبلغ الخ) أي  
لأن الإنذار لا يبلغ مصحوب  
بالخوف وكان الأوضح  
لأنه يخوف مع إبلاغ  
وذلك كاقيل في قوله تعالى  
قل تمثوا فإن مصيركم إلى  
النار فصحة تمثوا مع

(والتهديد) أي الخوف وهو أعم من الإنذار لأنه إبلاغ مع الخوف وفي الصحاح الإنذار تخويف  
مع دعوة (تمثوا عا لواما شتم) لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل شأراً (والتجيز نحو فأن أسورة  
من مثله) أنليس المراد طلب آتيا منهم أسورة من مثله  
يتقوى اعتبارها في المباح والفرائض (و) كالتهديد أي الخوف بصاحبة وعبد مبدئين أو مجمل (نحو)  
قوله تعالى (اعملوا ما أستم) أي فسترون جوامعاً ما مكروهو يتضمن وعيداً مجزئاً وإنما كان تهديداً للعلم  
بأن ليس المراد أمرهم أن يفعلوا ما شأوا وقرائن الأحوال تدل على أن المراد الوعيد لا الإجمال والتهديد  
مع الوعيد المبدئين كان يقول السيد لعبدك دم على عصيانك فلعصا أمامك ثم التهديداً أعم من الإنذار  
لأن الإنذار لا يحتل من اعتبار زيادة على الخوف لأنه إبلاغ تخوف مع إبلاغ كاقيل في قوله تعالى قل  
تمثوا فإن مصيركم إلى النار فصحة تمثوا مع ما بعدها تخوف بإمر مع إبلاغه وأما تخوف مع دعوة لما  
ينبغي من الخوف وهو قرب من الأول ويشترط في الدعوة أن تكون نصلاً لكل تخوف مبلّغ قبل  
وقوع الخوف يتضمن الدعوة فلهذا لم ينس منه ثم شرط في الإنذار أن يكون محرراً لا فرق بينه  
وبين التهديد واضح وهو ظاهر قولهم الإنذار تخوف مع إبلاغ وإن لم يشترط وهو المتبادر لأنه يقال  
لمن أعلم قوماً بأن جيشاً يصعبهم أنه أنذرهم ولم يرسل بذلك فالتأشير أن يقال في الفرق تخوف  
الشك بما يكون من قبله تهديد وما يكون مطلقاً إنذار ولكن على هذا يكون الإنذار أعم تأمل  
في هذا المقام والعلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق  
إلا مع الحرم والمكروه (و) كالتجيز أعما لهذا التجيز نحو قولك لمن يتوهم أن في وسعه أن يفعل  
فعلاً ما فاعله أي فأنك لا تستطيع (نحو) قوله تعالى (فأن أسورة من مثله) أنليس المراد به أمرهم

في الترك ينظم أدنين معاً والضمير إذن في أحدهما دابته . الثاني التهديد مثل أعمالوا ما أستم وفيه  
خروج عن الإنشاء فإن التهديد خبر دل على إرادته القرينة والعلاقة فيه الأخذ وذلك لأن إرادة  
الإيجاب والتهديد بصيغة واحدة وإن جازنا استعمال اللفظ في حقيقته وبجوارف ومعنييه الحقيقة  
وهذا أحسن ما يحتل بقولنا شرط استعمال المشترك أو الخفضة والمجاز في معنيهما عدم التضاد أي عدم  
تضاد الاستعمال لعدم تضاد المعنيين الثالث التجيز كقوله تعالى فأن أسورة من مثله أنليس المراد

ما بعدها تخويف بإمر مع إبلاغه من الغير والتهديد هو الخوف مطلقاً سواء كان مصحوباً  
بإبلاغ أو لا بأن كان من عند نفسه فيكون أعم من الإنذار لأنه تخوف مقصد والمقصد أخص من المطلق (قوله وفي الصحاح الخ) حاصله  
أن التهديد أعم من الإنذار لأن الإنذار تخوف مع دعوة لما ينبغي من الخوف وأما التهديد فهو تخوف مطلقاً لا إنذاراً أخص من التهديد  
على ما في الصحاح وكذا على ما قبله لكن الفرق بين ما في الصحاح وما قبله من جهة أن الإنذار على ما في الصحاح لا يكون إلا من الرسول  
لكونه اعتبر في مفهومه الدعوة والإنذار على ما قبله يكون من الرسول ومن غيره لأنه اعتبر في مفهومه الإبلاغ وهو أعم من الدعوة لأنه  
يكون من الرسول ومن غيره لأنه يقال لمن أعلم قوماً بأن جيشاً يصعبهم أنه أنذرهم ولم يرسل بذلك (قوله والتجيز) أي أن صيغة  
الامر قد تستعمل للتجيز وذلك في مقام إظهار عجز من يدعي أن في وسعه وطاقته أن يفعل مثل الأمر الفلاني لا إذا حاول فعله بعد جماع  
صفة الأمر ولم يكنه فعله ظهر عجزه من حيث

(قوله لكونه محال) أي لكونه الاستماع لسورة من مثله محال من جهة أن ذلك خارج عن وسعهم وطاعتهم فإذا حاولوا بعد سماع الصيغة ذلك الاستماع ولم يمكنهم ظهر عجزهم فإن قلت لم لا يكون المراد هنا من الصيغة الطلب وتأمين التكليف بالحال لاستحالة وجود الاستماع من المثل والتكليف بالحال جائز أو واقع قلت القرائن هنا تعين إرادة التجهيز لأقامة الحجة عليهم في تلك الآيات والعلاقة بين الطلب والتجهيز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فإن التجهيز في المستحلات والطلب في الممكنات أو السببية لأن المحاب شيء لا قدرة عليه يستلزم التجهيز عنه (قوله متعلق بفاو) أي فهو متعلق لغو والضمير لعيدنا أي فعيننا والمعنى حيث نذون كتبتي ويب عما نزلنا على عبدنا فإولئك من شخص مماثل لعبدنا في كونه أميالا يكتب بسورة فالمآتي منه موجود والمآتي به مجهوز عنه ومن على هذا ابتدائية (قوله أوصفة الخ) عطف على قوله متعلق (٣١٥) بفاو أي أو متعلق بمحذوف صفة

لسورة فيكون الطرف مستقرا (قوله والضمير) أي من مثله لما نزلنا أولعبدنا أي لكونه المعنى

على الأول فإولى بسورة من وصفها أنه لمن مثل ما نزلنا في حسن النظم وغرابة البيان أي من جنسه فتكون من تعيينية مشوبة ببيان وعلى الثاني فإولى بسورة كائنه من مثل عبدنا فن على هذا ابتدائية وبراد على هذا الوجه عمل عبدنا مثله في مطلق الشبهة من غير شرط الأمية لفحز الكل كذا في ابن يعقوب فالجهوز عنه على كلا الوجهين هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها من جنس المنزل أو من مثل عبدنا وما علم أن الذي يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الامتناع لعدم

لكونه محالا والطرف أعنى قوله من مثله متعلق بفاو والضمير لعبدنا أوصفة لسورة والضمير لما نزلنا أولعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الأول أن يكون الضمير لما نزلنا قلت لأنه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلاو الطبة

حقيقة على وجه التكليف بالاتيان بسورة من مثله وإنما المراد اظهار عجزهم عن الاتيان لأنهم إذا حاولوا بعد سماع الصيغة ذلك الاتيان ولم يمكنهم ظهر عجزهم ولا يقال لم لا يكون من التكليف وفائنه أن يكون من التكليف بالحال لاستحالة وجود الاتيان من المثل والتكليف بالحال جائز أو واقع لأننا نقول القرائن هنا تعين إرادة التجهيز لأقامة الحجة عليهم في ترك الاتيان والعلاقة بين الطلب والتجهيز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فإن التجهيز في المستحلات والطلب في الممكنات ثم الجهرور أعنى من مثله يحتمل أن يتعلق بالفعل الذي هو فإو أو بتعين حيث نذ أن يعود الضمير في عبدنا فيكون المعنى فإو أي من هو مثل عبدنا في كونه أميالا يكتب بسورة مما يأتي به عبدنا وهذا يقتضي وجود مثل عبدنا في كونه أميالا يكتب وهو صحيح ولا يصح أن يعود الضمير على هذا المنزل لأنه بمنزلة أن يكون المعنى فإو أي من هو مثل ما نزلنا من الكلام البليغ بسورة وهذا يقتضي أن يوجد مثل المنزل في البلاغة وهو غير صحيح لأنه ليس في طوق البشر وإنما لا يقتضي وجود مثل المنزل لأن هذا هو المفهوم من مثل هذا الكلام عرفا فإنا إذا قلنا اتق من الحاسه وهي شعر الجماعة يبيت أفاد وجود الحاسه على وجه مثل معنى اتق برجل أو جناح من العقدة على معنى أن العقدة لم توجد فلا يوجد جدر لجها ولا جناحها أحقال على لا يرتكب في تراكب البقاء شهادة الذوق والاستعمال فلهذا يتعين أن يكون الضمير على هذا التقدير عائد لعبدنا لما نزلنا ولا يخفى أن هذا التعيين بناء على أن أعجاز القرآن لكونه خارجا عن حلق البشر وأما أن يبيننا على أنه في طوقهم وصرفوا عنه لم يفقر لهدنا وأعلم أن ما ذكر من اقتضا ذلك التقدير وجود المثل إنما هو من أجل على أن المقصود الاتيان به من غير ما أريد الشيء فان المنابر حيث نذ وجود ذلك الشيء وأما أن جعل على معنى طلب الاتيان بفرد من أفراد منقول من فلا يسلب عدم صحتها في تراكب البلاغة عرفا كما يقال اتق من هذا النوع بفرد أعجازك لا تجده على معنى أنه لا قدره فإنه صحيح فافهم طلب ذلك منهم قال بعضهم لا محال قلت ذلك كلف بالحال جائز على الصحيح لكن القرائن تفيد القطع

القدرة على الموصوف مع وجوده ووصفه كما يقال اتق ثوب ملبوس لا ملبوس الأمر موجودا تمتعت القدرة عليه وألعدم القدرة على الموصوف لا تتأذى وصفه فإن امتناع الاتيان بذلك القيد كما يقال اتق ثوب قدري أربصون ذوا عاوا الغرض أنه لا يوجب موصوف بهذا الوصف وإنما كان المفهوم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده ووصفه ولعدم القدرة على الموصوف لا تتأذى وصفه لأن الوصف واقع في حيز الأمر به فيفهم أن الامتناع لا امتناع الوصف أو الامتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه (قوله على الأول) أي على الاحتمال الأول وهو جعل الطرف لقرائن متعلقا بفاو (قوله قلت أنه) أي كون الضمير واجبا لما نزلنا مع جعل الطرف لغو متعلقا بفاو أو يقتضي الخ وذلك لأن المعنى عليه فإو أي من هو مماثل لما نزلنا من الكلام البليغ بسورة ولا شك أن هذا يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلاو الطبة وهذا غير صحيح لأن القرآن لا مثله

(قوله شهادة الذوق) متعلق بقضي أي أن ذلك الاقتضاء المذكور هو الفهم من مثل هذا الكلام عرفا كما يشهد بذلك الذوق السليم فانك اذا قلت اتقى بيت من الجاسة وهي ديوان الشر المتعلق بالصناعة أو لوجود الجاسة عرفا بشهادة الذوق وجله على مثل معنى اتقى رجل أو جناح من العنقا على معنى أن العنقا لم توجد فلا يوجد جله ولا أجناسها احتمال عقلي لا يرتكب في تراكب البغاه بشهادة الذوق والاستعمال فلهذا تعين أن يكون التعبير على تقدير كون الطرف لخواثد العبد نالا لما نزلنا ولا يخفى أن هذا التاميم بناء على أن اعجاز القرآن لكونه خارجا عن طرق البشر وأما أن قلنا أنه في طوق فهم وصفه لم يقتض لهذا (قوله اذا التهجيز) أي على هذا الاحتمال لا بما يكون عن المآني به أي وهو السورة أي عن الآيات بها مع وجود المآني منه وهو المثل وهذا على الاقتضاء (قوله أن بأوامره) أي من المثل الذي فرض موجودا (قوله بخلاف ما إذا كان) أي الطرف (قوله فان المجوز عنه هو السورة الموصوفة) أي فيكون الوصف في جزأ المآني به فيكون مجوزا عنه (قوله باعتبار انتفاء الوصف) متعلق بالمجوز أن السورة الموصوفة مجوز عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده فان وصفها هو كونها من مثل المثل والمثل لا مثل له وإذا اتقى الوصف اتقى الموصوف من حيث هو موصوف والحاصل (٣١٦) أن المعنى عند جعل الطرف صفة لسورة أنهم عاجزون عن الآيات بسورة

متصفة بكونها من مثل القرآن لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة على الواقع وانتفاء ذلك الوصف في الواقع لا انتفاء المثل وحيث ذلك ليس ذلك التجيز للانتفاء المثل من أصله اذ ثبت ثبوت الوصف لسورة منه وقد يقال ان التجيز عن الآيات بالسورة الموصوفة صادق بان يكون لعدم القدرة على الموصوف مع وجود وصفه وصادق بما إذا كان لعدم القدرة على الموصوف لا انتفاء وصفه وحيث فلا وجه لاقتصار الشارح

بشهادة الذوق اذا التهجيز انما يكون عن المآني به فكان مثل القرآن ثابتا لكونهم مجزوا عن أن بأوامره بسورة بخلاف ما إذا كان وصف السورة فان المجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التجيز باعتبار انتفاء المآني به منه قلنا احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساع في اعتبارات البغاه واستعمالهم فلا تعد ادب ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل منحه والله أعلم وبمحتمل أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لسورة فيمنع ذلك بضم أن يعود الضمير لعبدنا أو أولا نزلنا فيكون المعنى على الاول ما أتت بسورة كانت من مثل عبدنا في الآية وعدم الكتابة فيكون ابتداءية وعلى الثاني ما أتت بسورة من وصفها أن من مثل ما نزلنا أي من جنسه وحقيقته فتكون من بعضه آيات وهو صحيح لان المجوز عنه حيث هو السورة الموصوفة لصفه هي كونها من مثل المثل أو من مثل عبدنا وضايف أن المعنى بفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الآيات بالأمور ان الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجود وصفه كما يقال اتقى ثوب ملبوس الامر فيلبوس الامر موجودا وامتنع القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لا انتفاء وصفه فيلزم امتناع الآيات به ذلك القصد كما يقال اتقى ثوب فيه أربوع ذراعا والفسر أن لا يوصف موصوف بهذا الوصف وكلا المعنيين بضمائر عرفا لان الوصف في جزأ الأمور به يفهم أن الامتناع لا امتناع الوصف أو لامتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه بخلاف ما تقدم فبين أن يكون لعدم القدرة عليه بعدم ارادة هذا فانه غير مناسب لما هو المقصود قطعان التجيز والملاقة فيه أيضا المضادة وهو أيضا خبر

على كون التجيز باعتبار انتفاء الوصف اللهم الا أن يقال اقتصار الشارح على ذلك لانه الواقع لان التجيز يخصه وبالحاصل أنه اذا كان المعنى فأوامر مثل ما نزلنا بسورة لم وجود المثل للقرآن لوقوع المثل في جزأ المآني منه والعرف قاض بذلك الاستعمال وان كان المعنى فأنوار سورة كانت من مثل ما نزلنا فلا يقتضي وجود المثل للقرآن لوقوع المثل في جزأ المآني به المجوز عنه فاذا قلت اتقى من مثل السقاء يجناح اقتضى ذلك ثبوت مثلها بخلاف لو قلت اتقى بجناح من مثل العنقا فانه لا يقتضي ثبوته والذوق السليم شاهد صدق بذلك (قوله فان قلت فليكن الخ) أي فان قلت عند جعل الطرف لقوا متعلقا فأتوا ترجيع الضمير نزلنا لا يجعل التجيز باعتبار المآني به معنى يلزم ثبوت المثل للقرآن بل يجعل التجيز باعتبار انتفاء المآني منه وهو المثل بان يكون لهم قدرة على الآيات بسورة من مثله الآن المثل متفهم قادر على الآيات بسورة الا أنه لا مثل له حتى بأوامره بسورة وحيث فلا يقتضي ثبوت المثل ولا ينتج مجزهم باعتبار المآني به وحاصل الجواب أن الاستقراء دل على أن مثل هذا التركيب به فهمه الذوق أن التجيز باعتبار المآني به لا باعتبار المآني به منه وحيث فلا يقتضي ثبوت المثل فلهذا احتمال الخ أي قلنا جعل التجيز باعتبار المآني به منه احتمال عقلي بخلاف كون التجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه شائع لان القيود يحط القصد (قوله ولبعضهم الخ) أراد به الطبع في سوانح الكشاف



لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشرًا مع إصرار الخاطئين على دعوى الرسالة وأما قوله تعالى حكايه عن الرسل أن نحن البشر  
مشكلكم ولكن الله من على من يشاء من عباده في حياته والنص

القلب لا تنزى بل أيضاً ما يكون المراد ما أنتم الاشر منكم لا بشرًا على منابر الرسالة (قوله لا اعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتبار المناسب  
(قوله لا يكون بشرًا) أي وإنما يكون ملكًا (قوله مع إصرار الخاطئين) أي هذا الخطاب وقوله على دعوى الرسالة أي المستترضة  
لنفي البشرية بهسب زعم المتكلمين وحيث كان الرسل مصرين على دعوى الرسالة المتناقضة للبشرية بهسب اعتقاد المتكلمين صاروا  
بهمسب اعتقاد المتكلمين بمنزلة (٢١٨) من ادعى نفي البشرية صريحاً لانهم في اعتقادهم ادعوا ما يستلزم

نفيها وهو الرسالة ولا فرق  
بين من ادعى نفي شيء ومن  
ادعى ما يستلزم نفيه ولما  
حاولهم منكرين البشرية  
وخطبهم بما خاطبهم  
فظهر من هذا أن القصر  
في هذا المثال مبني  
على مراهقة حال المتكلم  
والخطاب بخلاف المثال  
السابق فإن القصر فيه  
مبني على رعاية حال  
الخطاب فقط (قوله لما  
اعتقدوا) يتخفف المس  
وقوله من التثافي الخ بيان  
لما وافقوا اعتقاد التثافي  
لأن الرسول لجسالة قدره  
يترفع في رأيهم عن البشرية  
والتفرد خاصة عقولهم  
حيث لم يرضوا بشيء  
الرسول ورضوا لآله أن  
يكون جبراً (قوله فقلوا)  
أي القائلون وقوله هذا  
الحكم أي المستلزم لنفي  
البشرية بهسب زعمهم  
(قوله فدادعوا التثافي)  
أي بهسب زعمهم (قوله  
حيث قالوا أن نحن

الاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرًا مع إصرار الخاطئين على دعوى  
الرسالة) فترجم القائلون بمنزلة المنكرين البشرية لما اعتقدوا اعتقاداً تاماً من التثافي بين الرسالة  
والبشرية فقط وهذا الحكم بأن قالوا أنتم الاشر منكم أي مرسومون على البشرية ليس لكم  
وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هناك تساؤل وهو أن القائلين قد ادعوا التثافي بين البشرية  
والرسالة وقصروا الخاطئين على البشرية والخطابون قد اعترفوا بأنهم مرسومون على البشرية  
حيث قالوا أن نحن الاشر منكم فكأنهم سلوا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى جوابه بقوله (وقولهم)  
أي قول الرسل الخاطئين (أن نحن الاشر منكم) باب (بجاء ان الخ) وأراه العنان اليه بتسليم  
بعض مقدماته  
أي أنهم يتفوقون عن أنفسهم البشرية ولكن يزعمهم بمنزلة المنكرين البشرية (لاعتقاد) أو شك  
(القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرًا) أي ما يكون ملكًا (مع إصرار الخاطئين)  
بهذا الخطاب (على دعوى الرسالة) فصار الرسل في اعتقاد المتكلمين بهذا الكلام بمنزلة من  
ادعى نفي البشرية صريحاً لانهم في اعتقادهم ادعوا ما يستلزم نفيها وهو الرسالة ولا فرق بين من ادعى نفي  
الشيء ومن ادعى ما يستلزم نفيه وقد تقدم أن التنزيل أصله تشبيه المنزل بذي المنزلة والتنزيل هنا منشؤه  
اعتقاد المتكلمين ما ادعى الخطابون ثبوته يستلزم نفي المصور فيه فقد روي فيه حال المتكلم والخطاب  
بجلاء ما تقدم فنشأ حال الخطاب فقط وإنما خاطبهم بهذا الخطاب ليقولوا ما أنتم رسل الذي هو  
مرادهم لأنه في زعمهم أبلغ أن كنهم قالوا أنكم تهاون من الضروريات وهو ثبوت البشرية وأنتم لا تعتدون  
الاتصاف به إلى الاتصاف بنقيضها الذي نبش مع الرسالة ولهذا كان قصر قلب وقول أنه يمكن أن يكون  
قصر اقراء جري على الظاهر من غير تنزيل فكأنهم قالوا ما اجتمعتم لكم البشرية في الرسالة كما تجتمعون  
أو قصر قلب لا تنزى بل أيضاً ما يكون المراد ما أنتم الاشر منكم لا بشرًا على منابر الرسالة ولما كان  
مختلفة سؤال وهو أن يقال مخاطبة الكافرين للرسل بالخصم المذكوب يقتضي أن الرسل فهم أو أنهم  
مرادهم وإن المعنى ما أنتم الاشر لا رسل بقرينة من القرائن لأن الغالب أن إيراد الكلام في  
المخاورات يكون على وجه يفهم الخطاب به المراد منه والاخلاص الخطاب بهما عن الفائدة تقول الرسل  
على نييتنا عليهم الصلاة والسلام أن نحن الاشر منكم فظاهر اقراء بجاء عنه الكفرة وتسليم لخصم  
على وجهه وذلك اقراء بنفي الرسالة وهو محال فما المراد بهذا القول أشار إلى الجواب عن ذلك فقال  
(وقولهم) أي وقول الرسل للكافرين (أن نحن الاشر منكم) باب (بجاء ان الخ) أي عما شاته  
يعلم فيه النفي والاثبات دفعة واحدة وهذه المزية لا تعالوا بشركها فيها التقديم وأكرماتسعمل انما في

الابشر منكم) أي لا ملائكة (قوله فكأنهم سلوا انتفاء الرسالة عنهم) (البعث)  
أي مع أنه ليس كذلك (قوله من باب بجاء ان الخ) أي عما شاته والجري معه في الطريق من غير مخالفة في السلوك ومناهة أن  
تربا لا قاصحك فتمثله في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت إلى منزلة أزالته (قوله وإراه العنان) عطف لازم  
(قوله بتسليم بعض مقدماته) الباء السببية متعلقة بجاء ان الخ لأنه اذا سلم بعض مقدماته كان ذلك وسيلة لاصفاها لما يأتي به بعد  
ذلك فيعبر عما يأتي به بعد ذلك ويضع وأما اذا عرض من أول وهلة ربما كان ذلك سبباً لتفريه وعدم إصفاه وعندها المراد ببعض  
المقدمات التي سلمها الرسل هنا المقدمة الصغرى أي كونهم بشرًا أو ما كون البشر لا يكون رسولاً وهو الكبري فلم يسلمها الخ

والثاني قول امرئ القيس \* ألا بها الليل الطويل ألا بعلى

ورذلك بأنهم صرحوا بأن الليل يكون النسوية أيضا وجعلوا منه قوله تعالى أو لا تصبر أو أبان أو لا حد الشيقين أو الأشياء فلا دلالة لها على النسوية تأمل ٨١ غنبي (قوله غنبي الأبحاث) هذا شروع في الفرق بين الأباحة المتقدمة والنسوية المذكورة هنا وكان سائلا سألة وقال له أحدهما لازم للأخر فالفرق وحاصل الفرق بينهما أن الأباحة مخاطب بهما هو يصدق أن يتوهم النعم من الفعل فضايل بالاذن في الفعل مع عدم الخروج في الترك كما في قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا والنسوية مخاطب بهما هو يصدق أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محليهما من الفعل ومقابلته أرجح من الآخر وأنفع منه فيدفع ذلك ويسوي بينهما والأقرب كما قال العلامة يعقوب أن الصيغة في النسوية اخباريون الأباحة ويحتمل أنها الانشاء (٣١٩) النسوية والأخبار بالباحة على

بعد (قوله والثاني) أي تستعمل صيغة الامر في التثنية وهو طلب الامر الضرب الذي لا طعامة فيه والعلاقة بين الامر وبينه الاطلاق والتقييد لان الامر طلب على وجه الاستعلاء فاطلق عن قيده ثم قيد بالهوب الذي لا طعامة فيه أو النسبة لان طلب وجرد التثنية الذي لا مكان له سبب في تنبيه (قوله نحو ألا بها الخ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة التي أولها فقتلتك الخ وقبل البيت المذكور

وليل كوخ البصر أدنى حدوه \* على بأزراع الهموم ليتلى فقلت له لما أعطى بصلبه وأردف أعجازا وما بكل

ألا بها الليل الطويل ألا بعلى \* بصبح وما الاصبح منك بأمثل

ففي الأباحة كان الخطاب يتوهم أن الفعل محذور عليه فأذن له في الفعل مع عدم الخروج في الترك وفي النسوية كأنه يتوهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه فدفعت ذلك وسوي بينهما (والثاني نحو ألا بها الليل الطويل ألا بعلى \* بصبح وما الاصبح منك بأمثل

أذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل بين السبب وعدمه ومثل هذا النسوية في التثنية فالصيغة في المحلي ليس المراد بها الامر بالانجلاء ولا الامر بالصبر بل المراد كانت عليه القرائن النسوية بين الامر وبين الفرق بين النسوية والأباحة أن الأباحة مخاطب بهما هو يصدق أن يتوهم النعم من الفعل فضايل بالاذن وفي المخرج كما في قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا والنسوية مخاطب بهما هو يصدق أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محليهما من الفعل ومقابلته أرجح من الآخر وأنفع منه فيدفع ذلك ويسوي بينهما والأقرب أن الصيغة في النسوية اخباريون الأباحة ويحتمل انشاء النسوية وأخبار الأباحة على بعد العلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان النسوية بين الفعل والترك وأباحة كل منهما مضاد إيجاب أحدهما وتزده الأباحة بعلاقة مطلق الاذن (و) كذا (الثاني) أي طلب محبوب لا طعامة فيه والامر طلب على وجه الاستعلاء ولاختلافهما كانت الصيغة مجازا في التثنية على ما مر عليه فيما استظهره كاتقدم والعلاقة بينهما واضحة بناء على جواز التعمير بطلب في آخر ذلك (نحو) قول امرئ القيس (ألا بها الليل الطويل ألا بعلى) \* بصبح وما الاصبح منك بأمثل

المراد بالانجلاء انكشافه بالاصباح ظهوره والصباح فكأنه يقول انكشاف أيها الليل الطويل إلى انخبره السابع القيس قول امرئ القيس ألا بها الليل الطويل ألا بعلى \* بصبح وما الاصبح منك بأمثل

فان الليل لا بعلى أن يطلب منه الانجلاء وانما هذه الصيغة كناية عن غنى أمنية فيكون باقيا على انشائه وجعله تنبئا لآثر جبال التي لا بعد ومن شأن الحب أن يستبعد انجلاء الليل والياء ناسبة في قوله لا بعلى لا شياغ الكسرة لقصد التصريح لأنهم لم يروا أصل الكلمة كقوله (قوله ألا بعلى) الباعية ناسبة لا شياغ الكسرة لأنهم لم يروا أصل الكلمة كقوله \* أيتها ليك والابانة هي \* كذا ذكر بعضهم وفي الأول لا يبعد أن يقال انما هو أصل الاضرووزة الكلمة إلى أصلها وليست لا شياغ والابانة و قال بعض الافاضل الباء في بعلى ناسبة في كل التسع لكن ليست لا شياغ بل ياء الفاعلة وحينئذ فالمراد من الليل البهيم ولو كانت لا شياغ مارست وربما كان في قول الشاعر حلا واستطاعته تلك اللمعة إشارة إليه المراد بالانجلاء انكشافه بالاصباح ظهوره الصبح وهو العبر وأول النهار فكأنه يقول انكشاف أيها الليل الطويل طول الأبرج معه انكشاف وقوله وما الاصبح منك بأمثل أي بأفضل كلام تقدرى كأنه يقول هذا الليل لا طعامة في زواله طوله طول الأبرج معه انكشاف وعلى تقدير انكشافه فلا يصحح لا يكون أفضل منه عندى لفاصاني الهموم والآخران فيه كما أقاسمها في الليل فليل قد شاركه النهار في مقاساة الهموم لا شرا كهمما



والدعاء اذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع بخوب اغفر لي ولو ادى والالتباس اذا استعملت فيه على سبيل التلطف معقول  
 لي يساويك في الرتبة افعل بدون الاستعلاء والاحتقار نحو اقواما انتهملون

في علمنا هو فراق الحبيب فطلب التماس ليس غلوه عن حال لان بعض الشر أهون من بعض (قوله في وسعه) أي وسع الليل وقد  
 يقال انه يجوز التكليف بما ليس في الوسع لان التكليف بالحال جائز فيمكن أن يكون هذا منه فالاحسن في التعليل أن يقول لان  
 الليل ليس بما يؤمر ويحاطب لانه ينبغي أن يكون المكلف عاقلًا فهم الخطاب (قوله يعني ذلك) أي الانحلاء فكأنه يقول لستك  
 تصلي (قوله من تباريح الجوى) التباريح بالحاء المهملة الشدة تدب مع تبريح بمعنى الشدة والجوى بالميم الخرقفة وشدة الوجع من  
 سوز أو غشق (قوله ولا تسلطه الخ) (٣٣٠) علة مقذمة على المعلول وهو قوله كما لا طماعة أي وكاه

لا طماعة في الانحلاء  
 تلك البسطة لا تسلطها أي  
 لصداها طوله جذوا هو  
 هطف على قوله انليس في  
 وسعه فهو دليل آخر على  
 أنه ليس الفرض طلب  
 الانحلاء فكان للتعليل  
 (قوله فلهذا) أي فلاجل  
 عدم الطماعة في الانحلاء  
 والانكشاف حل الامر  
 على التقى ليناسب حال  
 التشكي من الاحزان  
 والمهموم وشذتها لانه  
 لا ياسبها الاعدم الطماعة  
 في انحلاء الليل وذلك  
 لانها لاكثرها وزومها الليل  
 بعد الليل معها على انزل  
 وانما جرت العادة بان من  
 وقع في ورطة وشدة يتسارع  
 بالاياس وينشك فيمظهرها  
 بعد الخصة وأما لو كانت  
 مرجوة الانكشاف لم  
 تستحق التشكي من ليها

انليس ذلك في وسعه لكنه يعني ذلك تخلصا عن رضى له في الليل من تباريح الجوى ولا تسلطه تلك  
 البسطة كما لا طماعة في انحلائها فلهذا جعل على التقى دون التبري (والدعاء) أي الطلب على  
 سبيل التضرع (بخوب اغفر لي والالتباس كقولك لي يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء)  
 والتضرع فان قيل

طولا لا يربى معه الانكشاف ولذلك حصر الامر بالانحلاء فنبأ واردة الطول الذي لا ينتهي في الليل  
 عند المحققين مشهور ومعلوم وهذا حال الشاهر • وليل الغيب بلا آخر • ولما ظهر أن ليس المراد أمر الليل  
 بالانكشاف انليس بما يؤمر ويحاطب بذلك حل على التقى ليناسب حال التشكي من الاحزان والمهموم  
 وشذتها اذ لا ياسبها الاعدم الطماعة في انحلائه لانها لاكثرها وزومها الليل بعد الليل معها على انزل  
 وانما قلنا كذلك لما جرت به العادة أن من وقع في ورطة وشدة يتسارع الى نفسه الاياس ولذلك ينشك  
 منظر البعد النجاة وأما لو كانت مرجوة الانكشاف لم تستحق التشكي من ليها الملازمة وقوله • وما  
 الاصباح منكم بأمثل • أي افضل كلام تقدرى على هذا فكأنه يقول هذا الليل لا طماعة في زواله  
 لكثرة آثره وزومها وشذتها بظلمته فلا تنكشف بانكشافه وعلى تقدير الانكشاف فالاصباح  
 لا يكون أمثل منه لزوم الاحزان على كل حال (و) كذا الدعاء وهو الطلب على وجه التضرع والخضوع  
 وذلك (نحو) فوئك (رب اغفر لي) ويكون من الأدنى الى الأعلى فلو قال العبد لربه على وجه  
 الخطة اعطى مكان أمره وان ذلك بعد الأمر من العبد سوء أدب لان الأمر لا يكون إلا مع استعلاء كما  
 تقدم ولكن أرد على اشتراط الاستعلاء في معنى الأمر قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون  
 فقد استعمل الأمر في طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره  
 لادعائه الاوهية (و) كذا الالتباس وذلك كقولك لي يساويك رتبة أي في الرتبة (افعل) كذا  
 مثلا حال كون ذلك القول كأننا (بدون الاستعلاء) المعبر في الأمر وبدون التضرع المعبر في الدعاء

• ألم تأينك والانباء تنى • الثامن الدعاء وهو الطلب من الأعلى على سبيل التضرع مثل اللهم اغفر لي  
 • التاسع الالتباس وهو الطلب من المساوي كقولك لي يساويك رتبة اسقني ماء • قلت  
 والدعاء والالتباس استعمال افعل لهما حقيقة فلا ينبغي أن يعدا معا نحو بحث فيه صيغة الأمر من حقيقة

للملازمة (قوله والدعاء) هو كما قال الشارح الطلب على سبيل التضرع أي التذلل والخضوع سواء كان الطالب أدنى أو أعلى أي  
 أو مساويا في الرتبة وعلى هذا القول العبد ليس به على وجه الخطة اعطى مكان أمره وان ذلك بعد الأمر من العبد سوء أدب لان الأمر  
 لا يكون إلا مع استعلاء كما تقدم والعلاقة بينه وبين الأمر الاستسلاق والتفقيده وكذا يقال في الالتباس الآتي (قوله الالتباس)  
 وبقاله السؤال (قوله لي يساويك رتبة) أي في الرتبة وانظر هل المراد المساواة في نفس الأمر أو لو لم يحسب زعم المشكك ولعل الثاني  
 هو الظاهر (قوله بدون الاستعلاء) أي حال كون ذلك القول كأننا بدون الاستعلاء أي اظهار العساو المعبر في الأمر أي بدون  
 التضرع المعبر في الدعاء فقول بدون الاستعلاء قيد في الالتباس ولا ينافي في الدعاء ثمان ظاهرا ما قرر أن مناط الامرية في الطلب  
 هو الاستعلاء ولومن الأدنى ومناط الدعاء في الطلب التضرع والخضوع ولومن الأعلى كالسيد مع عبده ومناط الالتباس في الطلب  
 هو التساوى مع تقى التضرع والاستعلاء وعلى هذا اذا صدر الطلب من الأعلى للداني في الرتبة كالسيد مع عبده أو صدر من الأدنى

أى حاجة الى قوة بدون الاستعلاء مع قواثلين يساويك رتبة قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم  
الساوي فيوز أن يتحقق من المساوي بل من الأدنى أيضا

ولا ريد أن يقال المساواة تنافي الاستعلاء لانقول الماقي المساواة هو العلوا الاستعلاء فان الاستعلاء  
كما تقدم هو عذ الأمر نفسه عاليا يكون الطلب الصادر منه على وجه العطفه كما هو شأن  
العلى وهذا المعنى أعنى جعل الأمر نفسه عاليا في أمره يصح من المساوي بل يصح من الأدنى فان  
دعاوى النفس أكثر من أن تسمى وظاهرا من رتبة مناسط الأمر في الطلب هو الاستعلاء ولومن  
الأدنى ومناسط الدفاع فيه التضرع والخضوع ولومن الأعلى كالمستمع عبيده ولا يكاد يتصور على  
حقيقته ومناسط الالتئاس فيه التساوي مع نفي التضرع والاستعلاء لكن ذكرى المطلوب أن الالتئاس  
يكون معه تضرع ويخضع لا يبلغ الى حده في الدفاع وعلى ما تقره إذ أصدر الطلب من الأعلى الى الأدنى  
هذا ما ذكره المصنف وزاد غير مشياً آخر ويمكن أن ترادف تلك الزيادة فنقول حينئذ العاشر الذنب  
وهذا لم يفتح لعدة المصنف لانه اقتضى كلامه أن يصح فعل حقيقة في الذنب أيضا هو داخل في  
حقيقة الفعل وهو انما يذكر هنا ما خرج عنها غير أن النصيح أن صيغة الفعل قلند بجواز وعدوانه  
قوة فكأنه هو والشافعي نص على أن الأمر فيه للإباحة وأنه من الأمر بعد الحظر ونقل صاحب  
التغريب قولاً أنها واجبة اناطلها العبد وجعلوا منه التأديب مثل كل مما يليك فان الأدب مندوب  
إليه لكنه متعلق بحماسن الأخلاق فهو أخص من المندوب وقد نص الشافعي في الام والبرطوى  
والرسالة على أن الاكل من غير ما يليه اذ لم يكن نحو التحرر حرام الحادى عشر الارشاد كقوله تعالى  
واستشهدوا شهيدين من رجالكم قال القرطبي والامام الارشاد الذنب لمصلحة الدنيا والى آخره فحصل أن  
يكون قسمين المندوب يحصل به مهلتان دنوية وأخرى فكون حكماً شرعياً وبمقتضى أن يكون  
من فروع الاشارة والاختيار ذلك من جهة في الدنيا فيكون قسماً آخر ليس من الحكم الشرعى \* الثاني  
عشر الاذواء هو فعل يتعمق فهم من عدده من التهديد ومنهم من جعله قسماً آخر وأهل اللغة قالوا التهديد  
التضييق والانذار والابلاغ فهم متقابلان \* الثالث عشر الامتنان هو فكلوا بحمدكم الله والظاهر  
أنه قسم من الاباحة لكن معه امتنان \* الرابع عشر الاكرام مثل قوله تعالى ادخلوها بسلام وهو  
أيضاً من الاباحة \* الخامس عشر الاحتقار هو اذ انتم ملقون وفيه نظراً أيضاً ولولا أن الالفاء صحر  
لكنت أقول انه أمر اباحه \* السادس عشر الكون كقوله تعالى كن فيكون وهو غير بين التفسير  
الآن هذا أعم \* السابع عشر الخيبة هو اذ لم تسع فاصنع ما شئت اذ الواقع أن من لم يسع يعمل  
ما يشاء وقبل المعنى اذ او حدث الشيء مما لا يستصاحبه فافعله فيكون اباحه وقد قدم أن غالب هذه  
الاستعمالات ينقل صيغة فاعل الى النبر \* الثامن عشر بمعنى الانعام مثل كلوا من طيبات ما رزقناكم  
ذكره الامام في البرهان قال وان كان فيه معنى الاباحه فالظاهر منه ذكر التبعة \* التاسع عشر  
التغريض كقوله تعالى فاقض ما أنت فاض زاده الامام أيضاً \* العشرون التهجيد كره الهندي  
ومثله بقوله تعالى قل كوفوا بحجزة وقد تقدم التمثيل في غيره وذكره أيضاً العبادى في ترجمة الفارسي  
من اصحابنا ومنه بقوله تعالى انظر كيف خسرنا اذ الامثال والظاهر انه أمر يجب معه تعجب \* الحادى  
والعشرون الأمر بمعنى التكدب ذكره العبادى عن الفارسي أيضاً كقوله تعالى قل فأتوا بالنوراة  
فأتوا بها وقوله تعالى قل هل يهدى هؤلاء الذين يمشون بأنهم سيرون الله سمع قوله  
مثل فانظر ماذا تريد ذكره عن الفارسي أيضاً \* الثالث والعشرون الأمر بمعنى الاعتناء ذكره العبادى  
أيضاً في ترجمة غير الفارسي ومنه بقوله تعالى انظروا الى غرما اذا نعر \* الرابع والعشرون التصرير

فالمصدر رغبة على نقي  
الاستعلاء والتضرع سواء  
صدر من الأعلى أو من  
الأدنى رتبة أو من الشخص  
لساوية وحينئذ فلا  
مفهوم لقول المصنف  
يساويك كما هو المستفاد  
من كلامهم ولعل المصنف  
انما خص المساوي بالذكر  
نظراً للشأن لأن الطلب  
بدون استعلاء ويخضع  
شأنه أن يكون من المساوي  
كذلك اقرضنا العدوى  
(قوله أى حاجة الى قوة  
بدون الاستعلاء مع قوله  
لن يساويك رتبة) مع أن  
المساواة تستلزم عدم  
الاستعلاء (قوله قد سبق  
أن الاستعلاء لا يستلزم  
العلو) أى لا يكون لازماً  
للساوي قد وجد العلو  
بدون استعلاء وقد وجد  
الاستعلاء بدون علو لأن  
الاستعلاء كما مر عذ  
الأمر نفسه عالياً بان يكون  
الطلب الصادر منه على  
وجه العطفه وهذا المعنى  
أى جعل الأمر نفسه  
عالياً في أمره يصح من  
المساوي في نفس الأمر  
ومن الأدنى لان دعاوى  
النفس أكثر من أن تسمى  
وحينئذ فصاح لقوله  
بدون استعلاء مع قوله  
لن يساويك لان خارج الأمر  
(قوله فيصوز أن يتحقق)  
أى الاستعلاء من المساوي

لان الثاني للمساواة انما هو العلوا الاستعلاء

(قوله ثم الامر) أي صيغته (قوله قال السكاكي حقه الفور) أي حقه أن يدل على وجوب حصول الفعل الأمر به عقيب ورود الامر في أول أوقات الاسكان وجواز التراخي حتى يقرض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين أيضا فان قيل افعل افعل معناه افعل فوراً ولا يدل على التراخي بالقرينة ومتى انتفت انصرف الفور ومن جهة ما ريد على ذلك القول أنه لو كان مدلول الامر والفور لغة لا يحتاج لزبادة الفور في حذو ومقابل هذا (٣٣٣) القول يقول ان صيغة الامر مدلولها طلب ماهية الفعل مطلقا لا بقيد المرة

أو التكرار ولا بقيد الفورية أو التراخي فيكون الأمر

محصلا للأمر بالاتيان

فالفعل الأمر به على سبيل

الفور أو التراخي ولا يتعين

أحدهما في مدلولهما إلا

بقرينة (قوله لانه الظاهر

من الطلب) أي انما كانت

صفة الأمر حقه الفور

لان كون الفعل المطلوب

بهما مطبوعا على الفور هو

الظاهر من الطلب لان

مقتضى الطبع في كون

الشيء مطلوباً أنه لا يطلب

حتى يحتاج لوقوعه في

الحين كما اذا قلت اسقي

فلما رد طلب السقي حينئذ

وهذا شأن الطلب في الجملة

عند الانصاف وكل ما يعرض من غير هذا

فليس من مقتضى الطلب

ولا يفي أن بيان كون

الفور هو الظاهر بما ذكر

مشتمل على اثبات القصة

بالفعل مع أنها لا تنتبذ إلا

بالنقل وأيضا استفادة فورية

السقي انما هي لفريضة

العطش (قوله عند

(ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب) عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء

كالمستدغم عنده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم واحد منهما وهو بعيد (ثم الامر) أي صيغته اذا

استعملت في شيء فاختلف في المطلوب بهما بعد الاختلاف في كونها للوجوب فيه أو لغيره كما تقدم

وبعد كون الرابع فيها أنها تسمى أمر حقيقة سواء كانت فيما استعملت فيه للوجوب أو لغيره فتسبل

حقه مطلقا كونه مطلوبا فيقتل بالفور أو بالتراخي ولا يتعين أحدهما في مدلولها بالقرينة (وقال

السكاكي حقه الفور) يعني أنه اذا قيل افعل معناه افعل فوراً ولا يدل على التراخي بالقرينة ومتى

انتفت انصرف الفور (لانه) أي انما قلنا حقه الفور لان كونه المطلوب بهما مطبوعا على الفور هو

(الظاهر من الطلب) أي لان الذي يدور للفعل بالنظر لاستعمال الصيغة هو الفور فان مقتضى الطبع

في كون الشيء مطلوباً أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين كما اذا قلت اسقي فلما رد طلب السقي

حينئذ وهذا شأن الطلب في الجملة عند الانصاف وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى

الطلب الا يرى الى الاستفهام والنداء فان المستفهم عنه والمنداد انما يراد الجواب بالالزام فوراً واما

الثاني كذلك ولا يفي أن بيان كون الفور هو الظاهر بما ذكر مشتمل على قياس الامر على الاستفهام

والنداء وهو قياس في اللغة فان لم يقس عليه خلافاً معنى لانه تعالى أن الامر به يعتبر فيه ما يعتبره بما

وان كون الطلب الحاجب لا يغفل عن اثبات اللغة بالفعل مع اختصاص البيان بما ذكر يقال فيه

انما ذلك لفريضة العطش وانته لو كان مدلوله الفور لغة لا يحتاج الى زبادة الفور في حذو الامر تأمل

فان يجاء به الى أن الامر مشترك بين ممان أحدهما التحريم كأنه الاصوليون فاذا كان كذلك

الاستعمالان لفعل الامر مجازاً فله كرهذا أولى لانه استعمال حقيقي عند الفاعل به لا بدع في استعماله عند

غيره في التحريم مجازاً بل لغة المضادة ويمكن أن يعل به بقوله تعالى قل تعمو فان مصركم الى الدار كنتم

يعدونه فان مصركم الى النار فانه لا يناسب التحريم وكذلك يعم بكفره كما لا يلائم أن أصحاب النار

الخالص والعشرون التعجب لموا حسن زد وقد ذكره السكاكي في استعمال الانشاء معني التحريم

وقال بهذا المعنى فما تنظر من (ثم الامر قال السكاكي حقه الفور الخ) ش اختلف الناس في

صفة الامر عند تحريدها عن القرائن هل تقتضي الامتثال على الفور أم على التراخي أم لا يدل على

أحد ما قبل على الاعمال بالجهور على الآخر ونسب الى الشافعي رضي الله عنه وأكراهه وقيل على

الفور ونهت على الخفية وهم يشكرونه وهو اختار أبي حامد المروروزي والصرفي من أصحابنا والمتولي

كما ذكر في كتاب الزكاة وقيل على التراخي وهذا القول نهل عن كثير من استدلاله عليه بما يقتضي

أن مرادهم أنه لا يوجب الفور فهو قول الجمهور واطلاق التراخي على ذلك لا بدع فيه الا ترى أن قول

الساس أجعب الخ على الفور والتراخي قولان يعنون بالتراخي جواز التأخير ولم يقل أحد انه يجب

الانصاف) أي عند انصاف النفس الى عند الجملة والجسدال (قوله كما في الاستفهام والنداء) (ولتبادر

فانه لا يخفى أنهم ما يقتضيان الفور فلا دل مقتضى فور الجواب عن المستفهم عنه والثاني مقتضى فور الإقبال للمنداد ولا يظهر

لاقتضائهما الفور به بسبب سوى كونهما المطلوب مع اشتراط إمكان المطلوب والامر كذلك يشترط كهما في اقتضاء الفور به ولا يقال

ان هذا قياس في اللغة والقصة لا شئت بالقياس على التصديق لا نقول ليس المراد القياس بل المراد أن هذا اقرب مقتضى على حقه

الفور كذلك ذكر الشيخ بس واعترضه العلامة يعقوبي بأن الامر ان لم يكن مقياساً عليهما فلا معنى لدالتهما على أن الامر يعتبر فيه

ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع واردة التراخي والحق خلافه لما تبين في اصول الفقه  
ما يعتبر بهما (قوله عند الامر بشئ) أي بفعل من الافعال (قوله بخلافه) أي بضد كما يظهر من تقييد الشارح وقوله بعد  
الامر بخلافه أي وقبل فعل ذلك الخلاف (قوله الى تغيير الامر الاول) متعلق بتبادر أي بتبادر الفهم فبما ذكرنا في تغيير المتكلم بالصيغة  
الامر الاول بالامر الثاني (قوله دون الجمع واردة التراخي) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما  
ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وهذا تعلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه  
مضى جازا التراخي يمكن الجمع لان أحد الامرين أو كلاهما على (٣٣١٠) التراخي ويلزم من تغيير الاول كونه  
على الفور حيث غير بما

(ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير) الامر (الاول دون الجمع) بين الامرين  
(وارادة التراخي) فان المولى اذا قال لعبد قم ثم قاله قبل أن يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم  
الى تغيير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما  
(وفيه نظر) لانا لا نسلم ذلك

(ولتبادر الفهم) أي وقتنا مضاهفه العود لتبادر الفهم (عند الامر بشئ) أي بفعل من الافعال  
(بعد الامر بخلافه) أي بضد كما يظهر من التمثيل (الى تغيير) متعلق بتبادر أي بتبادر الفهم فبما ذكرنا  
الى تغيير (الامر) أي تغيير المتكلم بالصيغة الامر (الاول) بالثاني (دون الجمع) أي من غير أن يتبادر  
أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما (وارادة التراخي) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد  
جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وهذا يعلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه حتى  
حازا التراخي يمكن الجمع بأحد الامرين أو كلاهما على التراخي ويلزم من تغيير الاول كونه على الفور حيث  
غيره بما يفقه فثبت به المطلوب من كونه على الفور وانما قلنا يتبادر منه التغيير لان المولى اذا قال لعبد  
قم ثم قال اضطجع الى المساء يتبادر الى الفهم أن الامر بالقيام ساقط عنه بالامر بالاضطجاع الى المساء  
ولا يفهم منه أنه أراد الجمع بينهما تراخي أحدهما عن زمان الآخر فأنك اذا قلت لرجل قم للصلاة  
ثم قلت له ارقأ الى الوقت فهم أن المراد من الاول قم الآن لتقوم الوقت اذا مضى الامر قبله ومن الثاني  
ارقد من الآن الى الوقت (وفيه نظر) أي وفيمذا كرمنا بينه التبادر الى التغيير نظرا لانه لا يسلم التبادر

تأخيره وأما القول بان الامر على التراخي يعني أنه يجب تأخيره فقد قيل امام الحرمين في البرهان وفي  
المخص انه ليس معتقداً أحد قلت ورويت في العدة في الاصول لابن الصباغ ان طائفة من الواقفة قالوا  
لا يجوز نه على الفور وهذا يجذب في قول الامام انه ليس معتقداً أحد لكن قال عنهم انهم خرقوا  
الاجماع وقيل بالوقف يعني لا أدري وقيل بالوقف يعني أنه مشترك ومحل الاحتجاج على هذه المسئلة اصول  
الفقه واستدل السكاكي بانه الظاهر من الطلب وقد نزع في ذلك المثال الذي ذكره من اسقى الماء  
لا يدل لان معه قرينة وهوان طلب الماء انما يكون لعطش يوجب الفور واستدل أيضاً بان من قال  
لعبد اعمل كذا ثم قال لا تفعل كذا يفهم منه أنه يرجع عن الاول ولو لم يكن للفور لما فاض ذلك وعادة  
المصنف دون الجمع واردة تراخي والى صواب ان يقول أو ارادة التراخي والاطلاق المصنف ليس بجيد فان  
السكاكي قيد الامر من المضاد من مثل قم ثم تقول اضطجع فانه لا يمكن ارادة الجمع لاحتضانه ولا التراخي  
قال المصنف (وفيه نظر) يمكن أن يراد بالتفريق أصل الدعوة فان الحق أنه ليس على الفور ويحتمل

(قوله مع تراخي أحدهما) أي القيام والاضطجاع أي أحد كان واردة القيام فقط وهم ويرد هذا الدليل الذي ذكره المصنف  
بان تغيير الامر الاول بالثاني واقضاء الفور به انما نشأ من القرينة وهي قوله الى المساء في المثال لان العادة جارية بان منطق  
القيام لا راديه التأخير الى الليل ولما أمر بالاضطجاع المبدوء وموقوف ورود الصيغة الى المساء فهم تغيير الاول فلو خلا الكلام عن  
القرينة كما لو قال قم ثم قال اضطجع من غير أن يزيد الى المساء يتبادر التغيير (قوله وفيه نظر) أي لما قاله السكاكي من  
اقضاء الامر الفور به ونظر والتفريق راجع لتفريق خليفه ويحتمل أن المراد وفيه أي في كل من دليليه نظر (قوله لانا لا نسلم ذلك) أي  
حاذ كرمنا البليغين أعني التبادر والظهور

استعلاء كذلك صفة النبي موضوعه لطلب الترك استعلاء قول الشارع لأنه أي الاستعلاء التبادر لغيرهم أي والتبادر أماراً حقيقة لأنه ناشئ عن كثرة الاستعمال فإذا كان بلا فرق بينه دل على الحقيقة وأعلم أن في صفة النبي اختلافاً كالاختلاف في صفة الأمر من كونها موضوعه لطلب الترك المجازم وهو الحرمة أو الغير المجازم وهو الكراهة أو القدر المشترك بينهما وهو طلب الترك استعلاء فتشمل التصريم والكراهة والأول هو قول الجمهور والآخر هو قول المصنف وهو الأمر في الاستعلاء وأما لفظ نهى فمدلوله الصيغة التي تستعمل للتصريم والكراهة اتفاقاً قيداً المنصف التشبيه بالأمر بالاستعلاء ليقيد أنه ليس فيه ما قيل في الأمر بالنهي إلى الفور والتكرار قال النبي للفور والتكرار جزماً لأنه دفع المفسدة فعلي هذا إذا قيل لا تنسرباً لغيره لا بعد مجتلا لنهي الأناكف في الحال فلو شرب بعد النبي ثم كف لا يكون مجتلاً لعدم الفور الذي اقتضاه النبي والمراد بذكر الأمر الكف دوامه فإذا عاد بعد الكف لا يكون مجتلاً وقال السكاكي الأشبه أن النبي والأمران وردا لقطع الواقع كان يقال للتحرك أسكن أو لا تنصرف كان مدلولهما المرة وإن وردا لاتصافه بمدلولهما الاستمرار كان يقال للتحرك تحرك أو لا تنسكن ومحملة أن كل من الأمر والنهي المطلق دلالة على شيء من التكرار وعدمه بل كل منهما مؤذن إلى القرينة فإن كان المراد منه ما قطع الفعل (٣٣٥) الواقع في الحال كأنه قال وإن كان المراد منهما اتصال الفعل

(وقد يستعمل في غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض

الآتي بصيغته نفسه على ما بان كان كذلك فهو نهى حقيقة وإن وردت بصيغته مع تخضع من الأدنى فهي دعاء وإن وردت من مساو وهي التماس وانما قلنا أن شرط كون صيغته نهياً حقيقة الاستعلاء لأن ذلك هو التبادر والتبادر أماراً حقيقة لأنه ناشئ عن كثرة الاستعمال فإذا كان بلا فرق بينه دل على الحقيقة يعني وكما قلنا في الأمر هاتين الأمر لطلب استعلاء فتشمل التذنب والوجوب على ما اختار المصنف خلافاً للجمهور في كونها ملو جوب فقط فنقول ههنا أيضاً لطلب الكف استعلاء فتشمل التصريم والكراهة وقد التشبيه بالأمر بالاستعلاء ليقيد أنه ليس فيه ما قيل في الأمر بالنهي إلى الفور والتكرار فإن النبي للفور والتكرار جزماً لأنه دفع المفسدة فعلي هذا إذا قيل لا تنسرباً لغيره لا بعد مجتلا لنهي الأناكف في الحال فلو شرب بعد النبي ثم كف لا يكون مجتلاً لعدم الفور الذي اقتضاه النبي والأمران وردا لقطع الواقع كان يقال للتحرك أسكن أو لا تنصرف كان مدلولهما المرة وإن وردا لاتصافه بمدلولهما الاستمرار كان يقال للتحرك تحرك أو لا تنسكن ولا يخفى ما في قوله لاتصافه لأنه في معنى الاستمرار فكأنه قال وإن أريد بهما الاستمرار فهما للاستمرار تأمله (وقد يستعمل) النبي بمعنى صيغته (في غير طلب الكف) استعلاء الذي هو عنه الأصيل على قول من قال أن مدلوله طلب فعل هو الكف عن الفعل بناء على أنه لا يكلف إلا بعد عدم القدرة على عدمه والكف المدكور هو فعل يحصل بشغل النفس بضد لنهي عنه ويستدعي تقدم الشعور بالمكفوف وقد يخفى حقيقته لانفعول عن حقيقتها تستعمل مجازاً في أحد أمور منها الكراهة وهو كثير ومنها

المراد منهما اتصال الفعل الواقع كأنه لا استقرار الدوام في جميع الأزمات التي يقدر المكلف عليها وما قاله خلاف التصديق والتصديق عندهم الأول (قوله) وقد يستعمل أي النبي بمعنى صيغته وحاصله أن صفة النبي قد تستعمل في غير ما وضعته على جهة المجاز كالتهديد والدعاء والاتقاس واختلاف فيما وضعت له فقبل أنها وضعت لطلب كف النفس بالاستغفال بأحد أعضاده وقبل أنها وضعت لطلب ترك الفعل أي لطلب

عدمه (قوله في غير طلب الكف) الإضافة إليه بدأى الطلب الذي مع الاستعلاء السابق بأن يكون لا طلب أصلاً أو طلب بدون استعلاء وقوله كما هو أي طلب الكف عن الفعل مذهب البعض أي كما هو معناه الأصلي على مذهب البعض وهم الأشاعرة فأنهم يقولون أن مدلول النبي طلب الكف عن الفعل استعلاء متعلقه أي المطلوب به فعل هو كف النفس عن الفعل وكلامه يقتضي أن النبي حقيقة في الطلب المذكور الأعم من التصريم والكراهة كما تقتضي كلامه سابقاً أن الأمر حقيقة فيما يعم الإيجاب والنسب والجمهور على أن النبي حقيقة في التصريم والأمر حقيقة في الإيجاب (قوله كما هو) أي طلب الترك مذهب البعض أي كما هو للمصنف الأصلي للنهي على مذهب البعض وهو أبو هاشم الجبائي وكثير من المعتزلة فيقولون أن مدلول النبي طلب عدم الفعل متعلقه أي المطلوب به هو عدم الفعل المعبر عنه بالترك واستدل الأولون وهم الأشاعرة بأن عدم الفعل نفي محض وهو غير مقيد ولا يكلف إلا بالأفعال لكونها المقدورة للخصص وبأن عدم الفعل مستمر من الأزل فلا يكون أثراً للقدرة الحادثة فتعين أن يكون متعلق النبي الكف المذكور إذا هو فعل يحصل بشغل النفس بضد لنهي عنه وأجاب أبو هاشم بأن عدم الفعل واستمراره مقدور باعتبار أن الشخص قادر أن يفعل ذلك الفعل فيزول استمراره بعدم الفعل من هذه الجهة يكون مقدوراً وصالحاً لأن يكون أثراً للقدرة الحادثة واستدل أبو هاشم بما قاله بأن الناس يمدحون من دعى إلى الزنوتز كه وإن لم يظفر به بالهم أن فعل الضد ورد عليه بأننا لنسلم أنهم قد حوزوا على عدم الفعل بل

أو الترتيب كقولك لعبد لا يمتثل أمرى

عده حقه على فعل الضد وهو كلف النفس عن الرضى بالاشتغال بغيره ففصل من هذا أن الأشاعر يقولون المطلوب النهى الكف والمعترضة بقولون المطلوب به الترتيب في الأول لا يحصل الامتثال بالتروك لأن قصد كان ترك ذاهلاً وناسياً لأن الكف يستندى بتقديم الشعور بالمتكفوف عنه وحصول الامتثال بالتروك المذكور على الثاني لأن عدم الفعل لا يستندى الشعور به فان قلت يلزم على الأول انهم من ترك شرب الخمر من لا ذهولاً وناسياً لعدم امتثاله ولا فائول ذلك قلت الامتثال شرط الثواب وأما انفاء الامتناع فكأن فيه عدم الفعل وعلى القول الثاني وهو أن المكلف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى أي بما يقتضى النهى كما قلنا لكن لا بد في الثواب من نسبة التروك المستلزمة للشعور ثم قولهم (٢٣٦) ان كف دواى النفس يحصل بشغلها بالضديطيل عن لاداعية كالانبياء

(أو) طلب (الترتك) كاهو مذهب البعض فانهم اختلفوا في أن مقتضى النهى كلف النفس عن الفعل بالاشتغال باحداً من اعداء أو ترك الفعل وهو نفس أن لا تفعل (كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرى كلف النفس)

عنه (أو) في غير طلب (الترتك) على وجه الاستعلاء في هو معناه الاصل على قول من يقول ان مدلوله طلب عدم الفعل وهو المبرع عنه بالترتك بناء على أن القدرة عليه بسبب القدرة على التمسك بصدق المنهى لان عدمه متحقق حينئذ ولا يستندى تقديم الشعور به ولكن الجارى على اللسان أن التروك به في الكف فيستندى تقديم الشعور بالبال فيجب لم يتخطر بباله فعل أصلاً ولم يفعله انه تركه وعلى الأول وهو أن المكلف به الكف فلا يفعله مفتضى النهى الامتناع استعمر المنهى فتركه فلا يمتثل النهى من لم يفعل المنهى ذاهلاً عنه فيلزم انه ولا فائول به إلا أن يقال الامتثال شرط الثواب وشرط انفاء الامتناع في عدم الفعل وعلى الثاني وهو أن المكلف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى أي بما يقتضى النهى ولكن لا بد في الثواب من النسبة المستلزمة للشعور ثم قولهم ان كف دواى النفس يحصل بشغلها بالضديطيل عن لاداعية كالانبياء وأيضاً حاصل كلف الدواى عدم العمل بمقتضاها بسبب التمسك بالصدق وذلك هو حاصل القول الاخير فقد عاذا امرأى انه لا قدرة على المنهى بسبب التمسك بالصدق مطلقاً والامتناع ساقط بعدم التمسك بالفعل المنهى عنه ولو بلا شعور والثواب لا يندفع من التمسك على كلا القولين ولذا قبل ان الوصول الأول قريب من الثاني وان الخلف بينهما لا تظهر له مرة بنسبة انه يعقوب (قوة) بالاشتغال الخ متعلق به مدخوف أى ويتحقق كلف النفس عن الفعل بالاشتغال الخ وليس متعلقاً بكف لاقضائه أن مدلول النهى الكف مع الاشتغال مع أن مدلوله الكف فقط كذا قررنا فينا العدو (قوة) وهو نفس أن لا تفعل

التهديد كقولك لمن لا يمتثل أمرى ومنها الاباحة وذلك في النهى بعد الايجاب قاله اباحة التروك ومنها بيان العاقبة كقوله تعالى ولا تحسن الله غفلاً أي عاقبة الظلم العذاب لا الغفلة كذا قيل وعلى أن النهى على الله عليه وسلم لا يخاطب عقل ذلك قلت التي على الله عليه وسلم منى عن كل ما منى عنه غير ما لا محاسن وأما خطابه بذلك مع القطع بأنه لا يصدر منه فعله ليعلم ان غيره منى عنه

أى نفس عدم الفعل وقدره بذلك لان التروك يطلق على انصرف القلب عن الفعل وكلف النفس عنه وعلى فعل والصدق على عدم فعل المقدور وقصد على ما في المواقف وهذه المعاني ليس شئ منها جازاً وهما وانما المراد عدم فعل المقدور مطلقاً كذا في عبد الحكيم واذا علمت أن التروك يطلق على ما ذكرنا فلا اعتراض على الشارح في نفسه والتروك بعدم الفعل (قوله كالتهديد أى كالتخويف والتوعده) فاما مثال لغير الطلب الذي تستعمل فيه صيغة النهى مجازاً (قوة لا يمتثل أمرى) أى ترك أمرى وانما كان هذا من باب الالتماس الضموري بأن السيد لا يأمر عبده بترك امتثال أمره لان المطلوب من العبد الامتثال لاداعيه ودل على التوعده استحقاقه العقوبة بعدم الامتثال والتهديد بخير المعنى اذ كانه قال مسترئ ما يلزم على ترك الامر والعلاقة بين النهى والتهديد السببية لان النهى عن الشئ يسبب عنه التخويف على مخالفة

واعلم أن هذه الأربعة أعني التقى والاستفهام والامر والنهي تشترك في كونها مفرقة فدل على تقدير الشرط بعدها

(قوله وكالدعاء والاتماس) عطف على قوله كالتهديد وأورد عليه أنه لا يصح التمثيل به الاستعمال مصحفة النهي في غير طلب الكف أو الترك لأن كلا منهما مطلق **ككف** على القول الأول وطلب تركه على القول الثاني لا على سبيل الاستعلاء وقد يجاب بأن في كلام المصنف هذا والتقدير يفرضه تستعمل في غير طلب الكف استعلاء وهذا صادق في غير الطلب أصلاً كالتهديد والطلب لا على وجه الاستعلاء كالدعاء والاتماس كما مرشده إليه إعادة الكافي وأن إضافة طلب الكف العهد أدى في غير طلب الكف المعهود وهو ما كان على جهة الاستعلاء كما مرنا في ذلك سابقاً وسأصل ما ذكره الشارح أن مصيغة النهي قد تستعمل في الدعاء مجازاً وذلك إذا كانت على وجه التضعف والتذلل كقولنا ربنا لا تؤاخذنا وقد تستعمل (٣٣٧)

وكالدعاء والاتماس وهو ظاهر (وهذه الأربعة) يعني التقى والاستفهام والامر والنهي (يجوز تقدير الشرط بعدها) وإيراد الجواز عطفها

ما يلزمك على ترك الامر والعلاقة بين النهي والتهديد استلزام انتهى الوعيد ومن جملة ما تستعمل فيه الصيغة لغرض ما تقدم من الدعاء بأن تكون من الأدنى إلى الأعلى كقولنا ربنا لا تؤاخذنا والاتماس بأن تكون من المساوي كقولك لا تعص ربك أيها الآخر والعلاقة مجرد الطلب فهي من استعمال ما لا يخص الذي هو طلب الكف استعلاء في الأعم القبي هو مطلق الطلب (وهذه الأربعة) يعني التقى والاستفهام والامر والنهي (يجوز تقدير الشرط بعدها) فيقول الجواب بعدها يجوز وما بان المقدّر مع الشرط وذلك لأن الأربعة تشترك في الطلب حقيقة وطلب النهي يشعر بأنه أعطاء طلب الامر يرتب عليه غالباً وأما كونه مطلقاً بالذات فنادر فيكون ضغون متعلق الطلب بناء على الغالب سيما في ذلك المترتب فصيح تقدير ذلك المشعور شرط البكون ما ذكر بعده جواباً لأن الشرط القوي سبب في المعنى فيخرج ذلك الجواب بذلك المقدّر وهو الذي مر عليه المصنف وقيل الجواب يجوز ومن بنفس متعلق الطلب لأنه في معنى الشرط من غير حاجة لتقدير شرطه أصلاً وقيل يجوز منه لينبأ به عن ذلك الشرط وهما متقابلان وأما قال يجوز لأنه يجوز أن يقع ما بعده ما على الاستئناف ولو صح كونه جواباً ثم الشرط المقدّر ما انفص من باب أولى ومثله الامام بقوله ولا تعصين الذين قد أولوا ومنها الدعاء مجوزاً لا تزغ قلوبنا ومنها الاتماس **ككقولك لتتذكر** لا تفعل وهذا الظاهر أن مصيغة لا تفعل فيها حقيقة ومنها اليأس كقوله تعالى لا تعذبوا وقد كفرتم بعدها عا، كم ولا يخفى ما في هذا ومنها الارشاد كقوله تعالى لا تأثروا عن أشياء اد تبدلتم تسوكم كقوله في البرهان وفيه نظر بل هو التحريم وينبغي أن يمثل به بقوله عز وجل ولا ياب كاتب أن يكتب كما علمه الله فمَنْ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا التَّسْوِيَةَ مِثْلَ أَصْبَرُوا وَلَا تَصْبِرُوا ومنها الإهانة مثل أخسروا فيها ولا تكلهون ومنها التي تنصو كقوله لا ترحل أيها السباب ومنها الامتنان نحو ولا تأكلوا ومنها الاحترار والتقليل كقوله تعالى ولا تمدن عينيك فهو احتقار لدنيا قالة الامام في البرهان وفيه نظر بل هو التحريم ومنها المحو ولا تقوا ما يدينكم إلى التهلكة وفيه نظر لأنه نهى تحريم وغالب ما تقدم من المعاني التي استعملت فيها صيغة افعل يمكن ورودها هنا (وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ) س أي هذه الأنواع الأربعة من الإنشاء وهي التقى والاستفهام والامر والنهي

يؤخذ من الأمثلة والأفلا محو قوله أن يبتك أضرب بيد في السوق إذا لامع في لثوانا تعرفني يبتك أضرب بيد في السوق فكلام المصنف مجمل لا يفهم منه المراد صريحاً وأوجه الاختصار والإدكال على الموقف وقد أشار الشارح في حله لسان المراد ثم إن مراد المصنف بالجواز الجواز في الجملة والأفلا قصدت السببية وجب الجزم وإن لم تقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف على حسب المعنى المراد من يجوز نظر الجواز رفع ما بعده ما على الاستئناف ولو شوح كونه جواباً ثم إن ظاهر المصنف أن مصيغة الامر والنهي والتقنى إذا استعملت في غير معانيها الحقيقية لا يجوز تقدير الشرط بعدها يعني مع أداته ولا بمن هذا لأن تقدير الشرط قد يغفل عن تقدير أداته فهو الاس مجزى عن باع الهم أن خبيره ولو قال تقدير صرف الشرط لكان مستلزماً لتقدير الشرط إذا لا يكون تقدير صرف الشرط بدون تقدير الشرط واعلم أن هذه الأربعة فرائض للسذف فاطلاق جواز التقدير معها ونقيضها مع

كقوله **لَيْسَ بِي مَالَانْفَقَ** أي إن أرقفه وقول **أَيْنَ يَتَكَلَّمُ أَزَلُّهُ** أي إن تعرفني به وقول **أَكْرَمَنِي** أي إن تكرمني **قَالَ اللَّهُ** تعالى **قَبْلَ أَنْ يَمُنَ** لأنك لم يرضَ بالمؤمن **فَأَقْرَأَ الرِّفْقَ** فقد جعله **الْجَحْمَ** على الوصف وقال **السَّكَاكِي** الأولى طمعا على الاستئناف دون الوصف **لَمَّا لَمْ يَبْقَ زَكَرَ** بأهلها السلام وأراد الاستئناف أن يكون جواب سؤال المقدّم عنه ما قبله فكان **لَمَّا لَمْ يَبْقَ** ولما قبل ما تضمنه مقال برئتي ولكنك داخل في المطلوب بالدهاء وقول **لَا تَشْتَبِهُنَّ بَيْنَهُنَّ** أي إن لا تشتم

غيره أو جود القرينة في قوة بعدوى غيره القدر ينقسم الاستدلال على القرينة بل لا الحذف فيها لا يفتقر إلى القرينة لأنها انقسمت  
فإن قيل لا يصح أن حذف الشرط من مباحث الإيجاز وليس له اتفاق بهذا المقام والحق عنه ههنا من فصول الكلام (قوله يجوز ما  
بان الضمير مع الشرط) أي مع اضماع الشرط وقبيل الحلق الشرط على نفس الفعل وهو صحيح كما يطلق على نفس ان وعلى التعليل  
وما ذكره المصنف والشارح من أن الجزم بالأداة المقدرة مع فعل الشرط  
الحاصل من الجملتين فهو مشعر (٣٣٨)

يجز ما بان المضمر مع الشرط (كقولك) في التني (ليست لي مالا أنفقته) أي بان أرزقه أنفقته (و) في الاستفهام (أين يتك أنزلك) أي بان تعرفني به أنزلك (و) في الأمر (أكرمني أكرمك) أي ان تكرمني أكرمك (و) في النهي (لا تشنني يكن خيرالك) أي بان لا تشنني يكن خيرالك وذلك لان الحامل للتكلم

مضمون المذكور أو ما لا يزمه وقد نل لما قدر فيه الإلزام في التني بقوله (كقولك) في التني (لست لي مالا أنفق) يجوز أن يفتي الخفي وهو أن يكون له المال هو الذي بقدر فيه الشرط لكره ما كان وجود المال اللازق عروته فقال في تفسير الشرط (أي أن أنزعه أنفق) وهو ظاهر (و) كقوله في الاستفهام (أين يبتك أنزل) ولما كان المراد من الاستفهام تعريف المسؤول عنه وهو مكان البيع حتى كانه يقول عرفني مكان يبتك قدر الشرط بمعنى التعريف فقال (أي أن تعرفني) أي أن تعرفني مكان يبتك أنزله، لما تقدم أن المسؤول عنه يكون سببا لما يترتب عليه فهذا مما قدر فيه الإلزام فلما نل السؤال عنه وقد يقال انه مما قدر فيه نفس المسؤول لان الاستفهام سؤال التعريف أي طلب التعريف (و) كقوله في الإعراب (أكرمني أكرمك) وظاهر أن المقدر هنا شرط من الأكرام ولذا ثبت حال في تفسيره (أي أن تكبرني أكرمك) كقوله في النبو (لا تشنني يكن خيراك) ولما كان المطلوب في التني الكف كان الترتيب انما هو على نفي المنهى فلذلك قدر الشرط متصفا فقال (أي أن لا تشنني يجوز أن يجوز ما بعده المضارع وانما قال يجوز لانه لا يجب بل يجوز نفسه على الاستثنائي وفي جازمه أهوال الاول ان كلامها ضمن معنى حرف الشرط وقطعه فني أسلم تسلم أن تسلم وتسن أسلم معنى أن تسلم ونسب هذا للتل وسببه واختاره ابن مالك الثاني أن جملة الشرط حذف وتاب هذه الامة عنها في العمل وهذا مذهب الفارسي والسبب في صحه من عصفور الثالث أن الجزم بلام مقدرة الرابع أنها يجوز مع بشرط مقدورها واختاره شخصاً أبوحيان أي قبل الجزم وبعد هذه الامور وهذا هو الذي قاله المصنف فوقعه يجوز تقدير الشرط بعدها أي بعد التني والاستفهام والامر والنهي وانما

الاستفهام تعريف المسؤول عنه وهو مكان البيت حتى كانه يقول عرفني مكان بيتك قدر الشرط من معنى التعريف على قوله أي أن تصرف نفسك الخ الظاهر أن أعرفه لأن السبب هو المعرفة سواء كانت بشرية الخطاب أو بدونه (قوله أن لا تشتم) يفهم من تقدير المصنف الشرط في الامتلاء المذكورة أن الشرط يقدر من جنس ما قبله من إثبات أو نفي لا تشتم بقدر أن لا تشتم كما قال المصنف لأن تشتم وفي أكثر من تقديران تكرمي لأن لم تكرمي لأن الطلب لا يشعر بشك وشك من باب ضرب ونصر كفي القاموس (قوله وذلك) أي وما من ذلك أي بيان تقدير الشرط بعد ذلك بعدة المذكورة وحاصله أن هذا من الأربعه لطلب والتحكم بالكلام الطلي أمان يكون مقصوده أطلوب لأنه وعنوانه وأمان يكون مقصوده المطلوب بالغيره بحيث يتوقف ذلك الغرض على المطلوب فإذا ذكر بعد الكلام الطلي ما يصلح توقفه على المطلوب فنحن الخطاب أن المطلوب مقصود لأجل ما ذكر بعد الطلب لأن نفسه فيكون معنى الشرط ظاهر في الكلام الطلي المصاحب لذلك الشيء الذي يصلح توقفه على المطلوب فأنسب تقدير الشرط لو جود معناه في الكلام



(قوله على الكلام الطلي) أي بخلاف الكلام الخسري فإن الحامل عليه أفادة الخطاب لمضمونه أو لازم مضمونه (قوله أمالذاته) أي وهذا قادر (قوله أولنصره) أي أو مقصودا لنصر ذاته بحيث يتوقف ذلك الناصر على حصول ذلك المطالب وهذا هو المناسب فقول الشارح على حصوله أي حصول المطالب وقوله وهذا أي عرفت ذلك الناصر على حصول المطالب هو معنى الشرط فإذا ورد بجماع عقب الأمر نحو أكرمني أكرمك كان المطالب مقصودا بالنصر فأكرام الخطاب لتكلم مقصودا لأجل إكرام المنكلم للخطاب وإذا اقتصر على ذلك الأمر نحو أكرمني بلا زيادة كان محتملا لأن يكون مقصودا لذاته ولا يكون مقصودا لنصره فإذا كان المطالب مقصودا لذاته فلا يقدر الشرط بخلاف ما إذا قصد لنصره (قوله لتوقف الخ) علة لقوله أولنصره أي أو مقصودا لتكلم لنصره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أي لازمه إذا الشرط هو التعلق وبزعمه التوقف (قوله فإذا ذكرت الطلب) أي الكلام الطلي وقوله بعده أي بعد ذلك (٣٣٩) الطلب وقوله ما أي شيئا وقوله يصلح

توقفه أي توقف ذلك الشيء فهو أكرمك بعده أكرمني بأن قلت مثلا أكرمني أكرمك فقد ذكرت الطلب وهو أكرمني وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطالب الذي هو إكرام التعلق بالخطاب بخلاف ابن يترك أضرب زيدا في السوق فإن ضرب زيد في السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفة أليت اللهم الآن يكون المراد أضرب زيدا في السوق أمام يترك (قوله غلب الخ) جواب إذا وكون فاعل غلب والمطوب يمثل إكرام المنكلم في المثال السابق (قوله لأنك) أي لأجل ذلك المذكور بعده وهو

على الكلام الطلي كون المطالب مقصودا لتكلم أمالذاته وألغيره لتوقف ذلك الناصر على حصوله وهذا معنى الشرط فإذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطالب غلب على ظن الخطاب كون المطالب مقصودا لذلك المذكور بعده لأن نفسه فيكون إذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء تظاهرا ولما جعل الفاعلة الأشياء التي يضرها الشرط بعدها

يكن خيرا وذلك لما تقدم أن الطلب يقتضي أن المطلوب بان لم يكن طلبه لذاته فالامر يرتب عليه فإذا أتى بهذا الطلب ما يصلح أن يرتب على المطالب بجزء جوابا لشرط مقدور على ذلك المطالب أو بجزء من ذلك المطالب لاقتضائه ذلك المترتب كما يقتضيه الشرط فتاب عن الشرط أو تضمنه على ما تقدم من الخلاف في موجب جزاء الجواب فذكر الشيء الذي يصلح أن يرتب على المطالب بعد ذلك كقول المطالب الذي هو مضمون جملة الطلب ففهم توقف ذلك الشيء على المطالب من إثبات أو نفي كما يرتب الجواب على الشرط ولهذا قيل إن الشرط بقدر من جنس ما قبله من إثبات أو نفي فلي لا تشتم بقدران لا تشتم كما قال المصنف لأن تشتم وفي أكرمني بقدران تكرمني لأن لم تكرمني لأن الطلب كالمقرر لا يشتم بذلك وقبل يجوز تقديره بخلافه لا القرينة وعليه يجوز إذا قلت لأخص تعاقب بجزء تعاقب على تقدير أن تخص تعاقب وكذا إذا قلت أترك الذنب تعاقب فيقدر أن ترك الذنب تعاقب فليقدر أن ترك الذنب تعاقب ولكن تقدير الإثبات بعد النفي على هذا أشهر من العكس لأن في النفي تعرضا لذلك المثبت وهو المنفي

حصل الجزم بعد الأربع لأن الشرط سبب الجزاء أعني سببا في الإعيان وإن كان سببا في الأذهان فتناسبا وبما ذكرناه يعلم الجواب من كونه لم يقع الجزم بعد النداء وإن كان أيضا طلبا لافرا في الطلب الذي يجوز جوابه أن يكون مقصودا منه فائدة سبب ترتب عليها والنداء ليس فيه طلب غير إقبال الخطاب وقد أورد على تقدير الشرط قوله عز وجل قل للذين آمنوا ينفروا وأطاعوا كان التقدير أن يضل لهم ينفروا والزم من القول الغفران وأجيب بأن عنه القول لهم يهرب وقد يخلف الغفران

(٤٣ - شرح التلخيص ثاني) ما يصلح توقفه على المطالب (قوله لأن نفسه) أي لأن نفس ذلك المطالب (قوله فيكون إذا) أي إذا ذكر بعده ما يصلح توقفه على المطالب وغلب الخ (قوله معنى الشرط) وهو توقف الشيء على الشيء (قوله في الطلب) أي في الكلام الطلي وهو متعلق بظاهرا الذي هو خبر يكون وقوله مع ذلك الشيء أي الذي يصلح توقفه على المطالب وهو الجزء وهو متعلق بالمطالب أي فيكون معنى الشرط ظاهرا في الكلام الطلي المصاحب لذكر ذلك الجزء أي وحينئذ فتناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام وقد يقال الكلام مستغن عن تقديره لتضمن الكلام الطلي في المثال (قوله ولما جعل الخ) هنا جواب عما يقال أن المصنف قد ذكر أن الأمور التي يقدر الشرط بعدها أو بمعنى أن العادة عدو ما خسة زيادة العرض لما وجه مخالفة المصنف لهم وحاصل الجواب أن العرض لما كان موادا من الاستفهام وليس مستقلا كان داخل فيه فذكر الاستفهام معنى عنه والصفة نظروا إلى التفصيل فعدوها خسة وإن كانت ترجع لاربعة على جهة الإجمال

وأما العرض فيقولون إن لا يترد الاستغفار تصبихا أفعال تنزل فوالمن الاستغفار وليس به لأن التقدير أنه لا ينزل فالاستغفار من عدم النزول طلب للعامل

(قوله خمسة) أي والحال أن المصنف ذكرها أربعة فربما يتوهم أن المصنف أغفل ذكر جزم الجواب بعد العرض الذي هو الأساس في كلامهم ولأوجهه أشار الخ واعرّض على الشارح بأن التصابيحا الأسماء التي في غير الشرط بعدها أكد من خمسة لأن ظاهر عباراتهم تشمل الدعاء والاتماس والتخصيص بل والترحى عند دعاءهم وكذلك الحمد الذي يعني الطلب بحوائج الله امرؤ فعل خبرا يثبت عليه الآن يقال كلام الشارح معنى على قول من جعل الدعاء

(٣٣٠)

خمساً أشار المصنف إلى ذلك بقوله (وأما العرض كقولك ألا تنزل عند تصبихا) أي أن تنزل تصبихا (فوالمن الاستغفار)

فلما ناسب الترتيب عليه كان قريسا بخلاف الأثبات فلم يتضمن الشعور بالمعنى من حيث أنه معنى ولما خفف أن يتوهم أن العرض أغفل ذكر جزم الجواب بعده مع أنه وارد بينه وبين داخل في الاستغفار فقال (وأما العرض) وهو طلب الشيء طلبا بلاحت ولا تأكد (كقولك ألا تنزل تصبихا) يعني وكذا التخصيص وهو طلبه مع تأكد وحث كقولك ألا تنزل تصبихا (فهو غير خارج عما ذكرناه لأنه) (فوالمن الاستغفار) لأنه لا يستفاد الأمن لأنه فهو داخل في الاستغفار ونفي له أن يذكر أن الترحى أجازم الجواب بعده فلا خلفه بالتخي كقائه فهو داخل في حكاية التي أيضا وانما قلنا أن العرض داخل في الاستغفار لأننا إذا قلنا ألا تنزل تصبихا أملا فالهمزة فيه للاستغفار في الأصل ومنع في الحال من إرادته الاستغفار كون عدم النزول في الحال وفي الاستقبال معلوما بقرينة من القرائن وأزيل منة الدعاء لهم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الفرض والاستغفار إنما يكون من المجهول حالا واستقبالا مع تعلقي الفرض ولما نعتد الاستغفار الحقيقي ليس له وأول عدم تعلقي الفرض لما منع وقيل بغيره ونحوه بالقول وأصله أغفر وألحكه جاء على المعنى كقوله قال زيد فاعلم ويكون لفظه نعت ومنه حافض زيد لغيره وانما قال لا يخرج من نظرية الآية قوله تعالى قل الذين آمنوا بشعوا الصلاة وأما قوله تعالى في فهم لمن يفعل وليأمرني على قراءة الف رفع فقال لا يخرجني أم على الصلة وقال السكاكيني على الاستغفار كله قبل ما تمنع قال برئني فلم يكن داخل في المطلوب بالدعاء ولا يكون صفة لما يلزم عليه من عدم استجابة الدعاء فان بقي ما في حياته ذكر بأعلى صلواته والسلام فلت يرد عليه شيئا أن أحدهما أن هذا الحدوث الذي فر منه لازمه على قراءة الجزم فلهما كان عذرهما كان عذرا عن كونه صفة وعن استجابة الدعاء الثاني أن هذا الذي ذكره من عدم استجابة الدعاء لا يرتب عليه عذره بخلاف الاستغفار فانه يلزم عليه أن يكون أخبر بأنه برئ منه فإزم الخلف وهو ممتنع في هذا المثل وأجيب عن هذا بأنه لا يلزم الخلف بل يلزم عدم ترتب الفرض فان التقدير عليه لبرئني وفيه نظر وانما الصواب أن المراد أدب العلم والنسوة كما ذكره المفسرون والسلف وقد وقع ذلك واستجبت دعوتهم صلى الله عليه وسلم وحصل له مقصوده تمامه قبل موت يحيى عليها الصلاة والسلام من (وأما العرض إلى آخره) ش العرض كقولك ألا تنزل تصبихا تصدق أم مولد عن الاستغفار

والاتماس داخلين في الأمر به على أنه طلب فعل غير كف فقط وعلى قول من يقول لأجزاء الترحى ولا جزم بعده أو أنه رأى دخول الترحى في التخصيص في العرض كذا قبل وقبه أن هذا الجواب لم يتم بالظن لورود الخبر الذي يعني الطلب (قوله أشار المصنف إلى ذلك) أي المرد ذلك أي إلى رد حلها خمسة وأنه كان عليهم أن يعلموا أنه بعد لأن العرض مولد من الاستغفار (قوله وأما العرض) أي وهو طلب الشيء طلبا بلاحت وتأكد وكذا التخصيص وهو طلبه مع تأكد وحث كقولك ألا تنزل تصبихا (فهو غير خارج عما ذكرناه لأنه) (فوالمن الاستغفار) لأنه لا يستفاد الأمن لأنه فهو داخل في الاستغفار ونفي له أن يذكر أن الترحى أجازم الجواب بعده فلا خلفه بالتخي كقائه فهو داخل في حكاية التي أيضا وانما قلنا أن العرض داخل في الاستغفار لأننا إذا قلنا ألا تنزل تصبихا أملا فالهمزة فيه للاستغفار في الأصل ومنع في الحال من إرادته الاستغفار كون عدم النزول في الحال وفي الاستقبال معلوما بقرينة من القرائن وأزيل منة الدعاء لهم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الفرض والاستغفار إنما يكون من المجهول حالا واستقبالا مع تعلقي الفرض ولما نعتد الاستغفار الحقيقي ليس له وأول عدم تعلقي الفرض لما منع وقيل بغيره ونحوه بالقول وأصله أغفر وألحكه جاء على المعنى كقوله قال زيد فاعلم ويكون لفظه نعت ومنه حافض زيد لغيره وانما قال لا يخرج من نظرية الآية قوله تعالى قل الذين آمنوا بشعوا الصلاة وأما قوله تعالى في فهم لمن يفعل وليأمرني على قراءة الف رفع فقال لا يخرجني أم على الصلة وقال السكاكيني على الاستغفار كله قبل ما تمنع قال برئني فلم يكن داخل في المطلوب بالدعاء ولا يكون صفة لما يلزم عليه من عدم استجابة الدعاء فان بقي ما في حياته ذكر بأعلى صلواته والسلام فلت يرد عليه شيئا أن أحدهما أن هذا الحدوث الذي فر منه لازمه على قراءة الجزم فلهما كان عذرهما كان عذرا عن كونه صفة وعن استجابة الدعاء الثاني أن هذا الذي ذكره من عدم استجابة الدعاء لا يرتب عليه عذره بخلاف الاستغفار فانه يلزم عليه أن يكون أخبر بأنه برئ منه فإزم الخلف وهو ممتنع في هذا المثل وأجيب عن هذا بأنه لا يلزم الخلف بل يلزم عدم ترتب الفرض فان التقدير عليه لبرئني وفيه نظر وانما الصواب أن المراد أدب العلم والنسوة كما ذكره المفسرون والسلف وقد وقع ذلك واستجبت دعوتهم صلى الله عليه وسلم وحصل له مقصوده تمامه قبل موت يحيى عليها الصلاة والسلام من (وأما العرض إلى آخره) ش العرض كقولك ألا تنزل تصبихا تصدق أم مولد عن الاستغفار فيه فذكره من غيرهما

(قوله فوالمن الاستغفار) أي الإنكار في لانه في معنى التي وقد دخل على فصل معنى فيقيد ثبوت الطلب ولأن أن الاستغفار الإنكار في أصله الحقيقي جعل على الإنكار لما ناسبه المقام المقتضي لأنظار محبة عند مدخوله فالعرض فوالمن الاستغفار الحقيقي وان كان واسطة فقط ما قال أن الذي بعد الشرط بعده الاستغفار الحقيقي والعرض لم يتوهم منه وانما فوالمن الإنكار في حقيقة فلا يكون ذكر الاستغفار مغنيا عن العرض كما قررنا في الدعوى وما علمت من أن هذا الاستغفار الإنكار وأن الإنكار الثاني إثبات ظهر في صحة تقدير الشرط متبعا بعد لأن الشرط المقدر بعده الأسماء يجب أن يكون من جنسها أم في الأثبات والتي فلا يجوز رفعه في المرتب بعد الثاني وبالعكس خلافا للسكاكيني المجهول ذلك فهو بلا على الفرقية

وليس

وهو محال وتقدير الشرط في غير هذه المواضع تقرينة جائز أيضا كقوله تعالى فإلهه هو الولي أي أن أولادنا وليا بالحق فإلهه هو الولي بالحق لا ولي سواه وقوله اتخذوا أقربين ولولا ما كان معهم من إله لكانت هي أولى ما كان معه إله لئلا يذنب

(قوله وليس) أى العرض (قوله لأن المهمة) أى فى المثال المذكور الممثل به للعرض وحاصله أن المهمة فى المثال المذكور لا استفهام دخلت على فعل منى وجميع جهه على حقيقة وهو الاستفهام عن عدم النزول العلم به فعمل على الإنكار لعدم النزول فتولم عنه عرض النزول على مخاطب وطلبه منه (قوله امتنع جهه) أى حيل الاستفهام فى المثال (قوله العلم بعدم النزول) أى والاستفهام الحقيقى أنما يكون عند الجهل وقد يقال إن العلم بعدم النزول فى الحال لا يمنع أن واد حقيقة الاستفهام عن عدم النزول فى المستقبل لا يقتولن تعلم عدم سفرهم لأن أناس فرغوا الآن يقال هذا لتعليل لعدم إرادة الاستفهام عن عدم النزول فى الحال وفى الكلام مقتضى مطوية وهى وليس المراد الاستفهام عن عدم النزول فى المستقبل إذ السؤال عنه لا يتعلق به غرض والاستفهام أنما يكون عن الجهل حالاً أو استقبلاً مع تعلق الغرض به (قوله مثلاً) راجع للنزول أى والعلم بعدم الحدث (قوله فتولم عنه) أى عن امتناع حيل الاستفهام على حقيقته (٣٣١) (قوله ففرغوا من الحال) أى وهو العلم

وليس شيئاً آخر برأسه لأن الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منقٍ امتنع جله على حقيقة الاستفهام  
للمعلم عدم التزول ملاقة قوله فجمونه قرينة الحال عرض التزول على مخاطب طلب منه (ويجوز)  
تقدير الشرط (في غيرها) أى في غير هذه المواضع (القرينة) تدل عليه (لأنها) تخذوا من دونه أو لياها  
فانته هو الذى يصح أن يأمر أو أداها وليس معنى فانته هو الذى يصح

بعدم النزول والاضافة  
اليان وقوله فتوهمه أى  
بواسطة جده على الإنكار  
أن إنكار الثاني يتوهمه  
طلب ضده وعجته فى  
المثال المذكور إنكار عدم  
النزول يتضمن طلب  
النزول وعرضه على  
المخاطب فيكون اللفظ  
الموضوع لطلب الفهم  
مستحلفا في طلب الحصول  
(قوله وطلبه منه) تفسير  
للمطلب (قوله ويجوز تقدير  
الخ) لما ذكر المصنف  
تقدير الشرط بعد الأمور  
الأربعة السابقة أشمل  
الى تفهم الحكم وأنه جائز  
في غيرها أيضا تنكيرا  
للفائدة وأناسا تصدروه

جعل على الإنكار بقرينة الظهار محبة ضل من حولها ومعلوم أن إنكار التي يتولى منه طلب ضده  
ويحبته فتعين الكلام طلب التزول وعرضه على الخاطب ولكن بردعي هذا أن الطلب الذي هو  
العرض لم يتوكلن الاستفهام الحقيقي الذي ضمنه بعده وانما توكلن مجازة الذي لم يذ كر أن الجواب  
يخرج بعده تامله نذك كر أن تقدير الشرط لا يختص بعدية الامور الاربعة السابقة فقال (ويجوز)  
تقدير الشرط مع الانيان بالجواب (في غيرها) أي بتغير هذه الاربعة (القرينة) دللت  
على ذلك وذلك (لحم) قوة تعالى (أم اتخذوا من دينه) وليا فاعلموا اني (فقوله تعالى فاعلموا  
الذي جواب بشرط مقدر (أي أنا) ارادوا وليا ليعق) فاعلموا اني يجب أن يتولى وحده ويعتقده  
هو المولى والسبلا لما شاركه أحد في ذلك والقرن نحو حود الفاء الحواسية في الجملة دلالة أدق الاستفهام

فلذا كيجزم الفعل في جوابه كما يجزم في جواب الاستفهام وأعماله بقل أنه استفهام لأنه لا يريد نقل ما في الخارج لما في ذهن فانه عارف قلت وقد تقدم أنه يمكن رجوعه الى الاستفهام وكان المصنف يريد أنه لما كان مسقفا استفهام ألحق بالاستفهام وكلام غيره يقتضي أنه نوع خاص من الطلب يجزم الجواب بعده كما يجزم بعد الاربعة من (ويجوز في غيره القريئة) ش أي يجوز في غيره هذه الامور تقدير الشرط نحو فاقه هو الولي التقدير ان ارادوا وليا بحيث فاقه هو الولي لا غيره، والفا معي القريئة

(قوله في غيرها) أي بعد غيرها (قوله أي في غير هذه الموضع) يعني التي حزم فيها المضارع فلا يراد أن قوله أم اتخذوا الاستسقام يكون داخلًا لما سبق لأن الاستسقام هنا غير حقيقي بل نوعي بمعنى أن يتخذوا الله وليًا والذي مر الاستسقام الحقيقي (قوله أقر بنته نبل عليه) وذلك كالنقل في الآية ما أخرجه على الجملة الاسمية فأنها تدخل في تلك الحالة على جواب الشرط مع دلالة الاستسقام في الجملة قبلها على انكار اتخاذ سواه تعالى وليًا (قوله فأنه هو الولي) هذه الجملة تدل على جواب الشرط الم حذف أي أن سواه أرادوا أم أوليا بمعنى فلنخذوا الله وحده لا اله هو الولي لأنفس الجواب وذلك لأن ولايته سبحانه وتعالى وجوبها ثابت مطلقا أي سواء أرادوا أم اتخذوا أم لم يردوه وحينئذ أرادوا الولي لا تكون متباني كون الله تعالى هو الولي فلامعنى لعلته على ذلك الشرط متى المسمى المستند وخبره الفصل لقصر الأفراد كما يشهد قول الشارح فأنه هو الذي يجب أن تولى وحده لأن الآية زالت في حق المشركون القائلين بشركة الغير مع الله في كونه وليا معبودا بالحق وليس لقصر القلب على ما فهمه بعضهم وهذا الوجه نشأه من قوة تعالى أم اتخذوا من دونه ويريد عليه بأن لفت دون تسمي الأفراد أيضا (قوله أي أن أرادوا أم أوليا بمعنى) أي بل أنسادوا لخلل وسواؤا لأحلاما لا

(قوله أن يتولى) يضم النامى بقضو ليل وقوله ويعتد الخ تفسيره لقبه (قوله وقيل الخ) وجهه ما بهداه الله المصنف أن  
المصنف يجعل الفاعل الآتية رابطة لجواب شرط مقدر وهذا القيل يجعل الفاعل للتعليل وليست عاطفة لجلبه على جملة أخرى  
ولا حاجة إلى تقدير الشرط وحاصل هذا القيل أن الاستفهام هنا انكارى بمعنى النفي والتي هنا يصح أن يترتب عليه ما بعد  
الفاء ترتب العلة على المعلوم والسبب على المسبب ألا تسلك أنه لو قيل لا ينبغي أن يقض غير الله والله واجب أن الله هو الولي بمعنى كان  
المعنى محضاً وحديثاً فلا داعى لتقدير الشرط لعدم الحاجة إليه وحديثاً فالفاء السببية عطفت جهة السبب على السبب (قوله  
انكارى بفتح) كذا في بعض النسخ وفى بعضها انكارى بفتح وهذا الاختلاف فيه على القولين وذلك لأن أم منقطعة بمعنى بل والأصل  
بل اتخذوا والاستفهام الانكارى (٣٣٣) وأولاه منكرة في سياق النفي فتفيد العموم وحديثاً فيكون قوله أم

اتخذوا من دونه أولياء  
انكاراً لكل ول غير الله  
سواءه وتعالى من غير  
خلاف بين القولين وإنما  
الختلاف في الفاعل هل  
يجرد العطف كما هو هنا  
القول أو إله رابطة لجواب  
الشرط المقدر كما يقول  
المصنف فخط الخالفين  
القولين قبول الشارح  
وحديثاً ترتب الخ (قوله  
بمعنى أنه لا ينبغي الخ) أشار  
إلى أن هذا الاستفهام  
الانكارى بمعنى النفي وأن  
المتنى إنما هو الانتباه  
لا الاختاذل وأفع (قوله  
وحديثاً) أى وحينئذ كان  
ذلك الاستفهام انكارياً  
بمعنى النفي (قوله يترتب  
عليه الخ) أى ترتب  
السبب على السبب بحسب  
الوجود وترتيب المسبب  
على السبب بحسب العلم  
(قوله كما يقال الخ) هذا  
تنبيه يفتق عليه وذلك

أن يتولى وحده ويعتقد أنه الولي والسيد وقيل لا شك أن قوله أم اتخذوا انكاراً بفتح بمعنى أنه لا ينبغي  
أن يقض من دونه أولياء وحديثاً يترتب عليه قوله تعالى فقل هو الولي من غير تقدير بشرط كما يقال  
لا ينبغي أن يعبد غير الله فقل هو المستحق للعبادة وفيه نظر إذ ليس كل ما فيه معنى النفي حكمه  
حكم ذلك النفي  
في الجملة فبما على انكار اتخذوا متعالي أولياء فيهم منه صريحاً أن من أراد أن اتخذوا متعالي فهو  
في ضلال وهلاك وبهم منه ضمناً أن من أراد أن لا يصح له وأراد أن لا يسلك بالمرءة التي لا تنقسم  
فليخضع الله تعالى وليادون غير محظف الشرط وأتى بلازم الجواب في موضعه فأصل الكلام على هذا  
أن أرادوا أولياء بلا بطلان أى بلا ساد وظل وصفاً ولا تألوا ولا ما لا يلبخضوا الله تعالى ولأنه تعالى  
هو الولي المنفرد بالقدره العلية والمشيئة التامة والعزة الباهرة وصح الجواب بضم الجمله لكونه علة  
للعوابع كما قدرنا وعلى هذا الإردان يقال لا يصح الجواب بالجملة إلا بمعنى الشرط لمضيه ودلالها  
على الواجب أن أرادوا الولي لا يكون سبباً في كون الله تعالى هو الولي وإنما قلنا أن هذا ليس مما تقدم  
لأن الاستفهام الحقيقي لا يصح هنا وإنما المراد به الانكار بمعنى لا ينبغي أن يقضوا غير الله تعالى ولياً  
ولا جيل أن هذا معنى الكلام قيل لم يصح أن يترتب فقل هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل  
والسبب فكأنه قيل لا ينبغي أن يقض من دون الله ولياً بسبب أن الله هو الولي والسيد فلا يقض غيره  
فمحتمل الاحتياج إلى تقدير الشرط المذكور كما لا يقدّر في قولك مثلاً لا ينبغي لك أن تعبد سوى الله  
تعالى فقل هو المعبود أى إنما كان لا ينبغي لك ما ذكر بسبب أن الله تعالى هو المعبود حق وعطف  
الجملة السببية على مسببها موجود وبأى ما يعرف منه ذلك أن شاء الله تعالى في الفصل والوصل ورد  
بأن الكلام إذا كان بمعنى كلام آخر لا يلزم فيه أن يكون كهو في كل شىء لجواز أن يخالفه في بعض  
في ذلك وحذف الجملة الشرطية أطلق الجمهور حوازه فأما حذفها بقاءه أن لا كثروا على الجواز ذهب  
بعضهم إلى أنه لا يحذف الفعل الأعم بقاءه لأن في قوله متفاجها وهو التخذ كره الشيخ أبو حنيفة في تفسير  
قوله تعالى فاب عليكم وإن كان اختار في شرح التسهيل الجواز مطلقاً ويجب أن يستثنى من عبارة  
من تكلم على حذف فعل الشرط أن سيقا قيف وإن أحسن المشركون استجارته فالكلام حديثاً  
انما هو في حذف جملة الشرط بأسرها وأما حذفها مع إن فالزحتمى كثيراً الاستعمال ورد عليه الشيخ

اتخذوا من دونه أولياء  
انكاراً لكل ول غير الله  
سواءه وتعالى من غير  
خلاف بين القولين وإنما  
الختلاف في الفاعل هل  
يجرد العطف كما هو هنا  
القول أو إله رابطة لجواب  
الشرط المقدر كما يقول  
المصنف فخط الخالفين  
القولين قبول الشارح  
وحديثاً ترتب الخ (قوله  
بمعنى أنه لا ينبغي الخ) أشار  
إلى أن هذا الاستفهام  
الانكارى بمعنى النفي وأن  
المتنى إنما هو الانتباه  
لا الاختاذل وأفع (قوله  
وحديثاً) أى وحينئذ كان  
ذلك الاستفهام انكارياً  
بمعنى النفي (قوله يترتب  
عليه الخ) أى ترتب  
السبب على السبب بحسب  
الوجود وترتيب المسبب  
على السبب بحسب العلم  
(قوله كما يقال الخ) هذا  
تنبيه يفتق عليه وذلك

لأن الفاعل السببية لترتب ما قبلها على ما بعدها على ما قبلها ترتب العلة على  
المعلوم وليست رابطة لجواب شرط مقدر فقلها الفاعل في الآية أم اتخذوا معنى لا ينبغي أن يقضوا (قوله وفيه نظر) أى  
في ذلك القيل نظر (قوله إذ ليس كل ما فيه معنى النفي) ما ذكرناه في القيد (٢) وفيه صفة لها وقوله معنى النفي فاعل بالنظر  
والشئ متضاف الموهو واقع على القيد أيضاً وقوله حكمه بالمصنف ليس والضمر المضاف إليه يرجع إلى ما وحكمه الثاني منصوب  
على أنه مفعول مطلق أى ليس حكمه حكمه وضمير راجع إلى أى ليس كل لفظ به معنى لفظ آخر حكمه حكمه ذلك اللفظ  
الآخر مثلاً اللهم تاتى الانكارى قوله أم اتخذوا وإن كان فيما معنى لا ينبغي لكن ليس حكمه حكمه لا ينبغي لأن الفاعل بعد  
لا ينبغي في التعليل بل يضاف إلهاماً بعد أم اتخذوا (٢) السوابق أن حكمه حكم الخ جملة اسمية خبر ليس له معصية

والطبع

(قوله والطبع) أى الصقل (قوله لا تضرب زيدا) يضم اليا على أن لا نافية أى لا ينسب أن تضربه وقوة الفاء أى التعليية العاطفة لجهته خبره على مثلها (قوله استفهام انكار) أى حال كونه استفهام انكار بمعنى لا ينسب (قوله فانه لا يصح الابل والاحالية) أى لا ينافى لما فيه من عطف الجملة (٣٣٣)

والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو أخوك بالنافى بخلاف لا تضرب زيدا فهو أخوك استفهام انكار فانه لا يصح الابل والاحالية (ومنها) أى من أنواع الطلب (النداء) الوزم فانك اذا قلت مثلا لا تضرب زيدا دعى ان الاستفهام لانكار لم يصح أن تعطف عليه قولك فهو أخوك بالفاء وانما يصح فيه وهو أخوك على الحالية مع أنه بمعنى لا تضرب زيدا وهذا الكلام أعنى قولك لا تضرب زيدا لما كان اخبارا فى المعنى لانه معنى لا ينبغي أن تضرب يصح أن تعطف عليه الجملة المذكورة فتقول لا تضرب زيدا فهو أخوك بلا تشديد شرط والشاهد فى صحة هذا الكلام وهو لا تضرب زيدا فهو أخوك دون أن تضرب زيدا فهو أخوك النون الثانية عن تنصيص الاستعمال ووفش هذا التنظير بان أنضرب زيدا انكار لنفس الضرب وقولك لا ينبغي أى لا يليق أن تضرب زيدا الذى هو معنى المفسره وهو لا تضرب بان لا انكار معناه النفي ولو فسرنا بالنهي يجوزنا انكاره انكارا

للا نفاء وللإبقاء الضرب وهما مختلفان فلم يتحقق كونهما بمعنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان معنى ويختلفان فى الوزم والاستدلال حيث بطل فيه هذا التنظير يعود دعوى ثم منع قولنا لا تضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الجملة للعطف فلا يصح كما فى قوله

أحاول ارشادى فعلى مرشدى \* اذ لا يحسن التقدير هنا ولكن هذا لا يرد على المصنف لانه انما ادعى جواز التقدير وانما راعى من جعل كلامه على وجوب التقدير تأمله والله أعلم (ومنها) أى ومن أنواع الطلب (النداء) وهو طلب الاقبال حسا ومعنى يحرف نائب مناب أو عسواء ممكن ذلك الحرف مسطورا كيزيدا ومقدرا كيو سف أعرض عن هذا ولا يجزم الفعل بعيد مجوا بالان مفاد الحرف ومذله أذعر وأما الاقبال فهو مطلوب بالوزم لان الانسان انما يذنب الاقبال فليس فيه ما هو كالتصريح بالشرط كما فى الطلب السابق بخلاف ما لو صرح بالفعل فقبل قبل جازم الفعل بعده جوابا بان يقال مثلا اعلك وهذا انما يعلم به أن النسي للضمي ليس كالصرح وأبو هاشم حروفه البعيد وقد ينزل القريب كالبعيد لقله أو قوم أو لتزليل المنادى منزلة ذى غلبة له نظم الامر المدعوه أو حبان حيث خلدوا ن فعلتم فتاب عليكم بان حذف سوف الشرط وفعله لا يجوزنا لا بعد الامر ونحوه بما يصح من جوابا غير أن الشج نقل عند قوله تعالى فيسمعان بالله ان ارتدتم عن الفارسى جواز ذلك وتقديره كقائل فيسمعان قالونه تكلفوا ولم يتعمه وكذلك نقله عن الرخصى فى تقديره فى قوله تعالى قاله هو الولي ولم ينكره قال السكاكي وغيره يصفى الجزاء كقوله تعالى قل أرايت ان كان من عند الله الا يعوذ كرقبه انه يحذف الشرط والجزاء معا قال الشاعر

فالت بنات العيا سلى وان \* كان فقرا معنما فالت وان

ونص ان مالك وان عصفور على أن ذلك ضرورة وغيرهما أطلق الجواز هذا فاحذف طمع فضاء ان فان حذف ان ايضا فالظاهر جوازه اذ دل عليه دليل من (ومنها النداء الخ) ش أى الخمس من أنواع الانشاء النداء وحقيقته طلب اقبال المدعو على الداعي بأحد حروف مخصوصة وأحكامها معلومة

السبب فى شرح المفتاح عدم جواز كون الضامق قوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولية فانه هو الذى لا تعليل لانه ليس معنى الماضى فلا يصح أن يعطى بما هو ماض وفيه بحث اذ يكتفى فى صحة التعليل باستفادة العوام من الجملة الاسمية التى خبرها صفة تشبهية بمعنى المقام لشمولة الماضى على أن الفريضة قائمة بان مصب الانكار اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد بزمن فتدبر اه غفره

وقد تستعمل صيغته في غير معناه كالاعتراف في قولنا: إن أقبل ينظم

(قوله وهو طلب الأقبال) أي طلب التكميل اقبال الخطاطب حسا أو معنى فالأول كاز بدو الثاني نحو باجبال وبما هو المراد الطلب القلبي لأنه هو الخشوع من أقسام الانشاء (قوله بجرف) الباء لانه (قوله نائب مناب أدهر) أي يكون الحرف نائب مناب أدهر لا يجوز الحرف بعد جوابا لا يقال ادفعه فلا على طلب الأقبال فكأنه قيل أقبل وحسنه فيجزم الفعل في جوابه لا تقول مقادا الحرف ومدلوله أدهر وأما الأقبال فهو مطلوب بالقرمز لان الانسان أعياى الأقبال فليس فيه ما هو كالنصرح بالشرط كافي الطلب السابق بخلاف حال النصرح بالفعل فقيل أقبل جازحزم الفعل جوابا بأن يقال مثلا أعلك ومن هذا تعلم أن الشيء الضعيف ليس كالنصرح اه يعقوب ومن هنا يعلم أن جعل النداء من أقسام الطلب لانه على طلب الأقبال لزوما تأمل واعلم أن الحروف التي يطلب بها الأقبال الثلاثة مناب أدهر خمسة منها أي أوهيا وهما موضوعان لنداء البعيد وقد ينزل غير البعيد وهو الحاضر منزلة البعيد لكونه تأمها أو ما هو حقيقة فيحصل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعيد في اهلاء الصوت ولتنزيل النادى منزلة ذي غفلة العظم الامر المدعوه حتى كان النادى غافل عنه مقصرا لم يف بما هو حقه من السعي والاجتهاد الكلي فيستعملان في فنقول مثلا هيا فلان تنها للهرب عند حضوره ومنها أي والهزم موضوعان لنداء القريب (٣٣٤)

وهو طلب الأقبال بجرف نائب مناب أدهر لفظا أو قدرا (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الأقبال (كالاعتراف في قولنا: إن أقبل ينظم

حتى كان النادى غافل فيه مقصرا فيستعملان في فنقول مثلا هيا فلان تنها للهرب عند حضوره وأي والهزم منها القريب وقد ينزل البعيد كالقريب لحضوره في القلب فصار كالنصرح ود الحاضر كقوله هيا حبيب القلب عني لا تزول هيا ما ياتها قبل تكون لهما معا وقبل بمحضة البعيد فلا تستعمل في القريب الا تنزيهه منزلة البعيد اما الاستبعاد الذي نفسه عن حال النادى فكذلك لانها مع أنه أقرب اليان من جبل الوريد واما الاستعظام الامر المدعوه حتى كان النادى مقصرا في أمر غافل عنه كما تقدم كقولك يا هذا قم على لسان الجد في أمر يدك ولو كان النادى كذلك واما الحرص على اقباله فصار اقبال النادى كالبعيد لان النفس اذا اشتدت حرصها على الشيء صارت كل ساعة قبل وقوعه في غاية البعد فتقول يا غلام ياد ياد يا هذا فاعطشان واما بالبدلة فكأنه بعيد لا يسمع فنقول تنبيهها الغافل واما لاختطاطه شأنه فكأنه بعيد عن مجلس الحضور فتقول من أنت يا هذا (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء (في غير معناه) الاصل وهو طلب الأقبال وذلك (كالاعتراف) وهو الحث على لزوم الشيء كما (في قولنا: إن أقبل) اليك أو إلى من حضر معك حال كون ذلك المقبل (ينظم) أي يظهر

على أنه حاضر في القلب لا ينيب عنه أصلا حتى صار كالنصرح ود الحاضر كقوله أنسا نعان الازد تيقنوا هيا بك في دبر قلبى سكان ومنها يا واختلف فيها فقال ابن الجاحظ انها حقيقة في القريب والبعيد لاستعمالها مع السواء ودعوى الجاحظ في أحدهما بخلاف الأصل وقال الزمخشري انها حقيقة في البعيد ولا تستعمل في القريب إلا مجازا تنزيهه منزلة البعيد اما الاستبعاد

في النحو وقد يستعمل في غير معناه مجازا فن ذلك الاعتراف هو في الاصطلاح الزام الخطاطب العكوف على ما يحمد عليه والمراد به هنا الابتلاء وقد تستعمل فيه صيغة النداء كاتقولان ينظم وينشك من الظلم

الدهاءى نفسه عن مرتبة النادى أي تصور نفسه في مكان بعيد عن تلك الحاضرة كقولنا يا هذا قم على لسان الجد في أمر يدك ولو كان النادى مقصرا في أمر غافل عنه مع شدة حرصه على الامتثال نحو يا هذا الرسول بلغ والحرص على اقبال النادى أي الرغبة والرشاقه فصار اقباله كالبعيد لان النفس اذا اشتدت حرصها على الشيء صارت كل ساعة قبل وقوعه في غاية البعد فتقول يا غلام ياد ياد يا هذا فاعطشان ونحو يا موسى أقبل أو تنبيهه على بلادة النادى فكأنه بعيد عن التنبيه لا يسمع نحو تنبيهه يا هذا الغافل واسمع أو لاختطاط شأنه فكأنه بعيد عن مجلس الحضور فنقول من أنت يا هذا (قوله لفظا أو قدرا) أي حاله كون ذلك الحرف مغفورا كما زيد أو قدرا نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله أي صيغة النداء) من إضافة الدال للذلول (قوله في غير معناه) أي الاصل فيكون استعمال صيغته في ذلك الغير مجازا واعلم أن سنان حقيقة النداء وتولية لغوية ومجازاته بيانية وكانت اخترا الحقيقة أو مجازا من مجازات توليفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا المصنف اه أطول (قوله وهو طلب الأقبال) أي الطلب المتقدم فالاشتقاق للهد وهذا سنان لمعناه الاصل (قوله كالاعتراف) وهو الحث على لزوم الشيء وهذا سنان لغوي معناه (قوله لمن أقبل) أي اليك أو إلى من حضر معك (قوله ينظم) حال من فاعل أقبل أي يظهره لظلم أحده وبت الشكوى به

بما نلوم والاختصاص في قولهم أنا أفضل كذا أي الرجل ونحن نفعل كذا أي القوم واغفر اللهم لنا أيها العصابة

(قوله قصد) حاش من الكاف في قولك أي كقولك هذا اللفظ حال كونك قاصدا به اغراءه (قوله وحشه على زيادة التظلم) تفسير لاغراءه والتظلم هو الشكاية من الظلم وعبر بالزيادة لأن أصل التظلم حاصل منه (قوله الشكوى) يقال شكوت فلانا شكوة وشكوى وشكاة إذا أخبرت عنه نسوة فهو شكي وشكوى (قوله لأن الاقبال حاصل) على حذف أي ولست قاصدا بقولك بما نلوم طلب اقباله لأن الاقبال حاصل والحاصل أن قولك بما نلوم لمن جاءه يتظلم ليس المراد به طلب الاقبال بل كونه حاصلًا وإنما الغرض به اغراء ذلك المتظلم على زيادة التظلم وبث الشكوى وحيث نفع اللفظ الموضوع لطلب اقبال الخطأ طبع على التكلم مستعمل في طلب اقباله على الأمر الذي يناديه به على جهة الجواز المرسل والعلاقة بالاطلاق والتقييد (قوله والاختصاص) هو في الأصل قصر الشيء على الشيء وفي الاصطلاح تخصيص حكم على بعضهم باسم ظاهر صوته بصوت متنادي أو معروف بال أو بالإضافة أو بالعلاقة فمثال كون الدال على التخصيص المذكور ضرورة المنادى هو قولك أنا أفضل كذا أي الرجل ومثال المعروف بال قولك نحن العرب أخشى من بدل الانبياء لا تؤثرت ومثال العلية

(٣٣٥)

ومثال الانضافة نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر

تقوله وبنا بما يكشف الضباب والذلاله على التخصيص المذكور يندى العلية نادى في كلامهم فإن الغرض من الاختصاص اما الانقضاء كما اذا تضمن التخصيص بذلك الحكم السرفع كما في قولك نحن العرب أكره الناس للضيف ونحوه على أيها الجواد يعتمد التقدير أو المسكنة والتواضع كما في قولك أنا أيها المسكين أطلب المعروف ونحوه أيها العبد ففسر إلى الله أو مجرد تأكيد مدلول الضمير كقولك أنا أي الرجل أتكلم فيما يتعلق

بما نلوم قصد إلى اغراءه وحشه على زيادة التظلم وبث الشكوى لأن الاقبال حاصل (والاختصاص في قولهم أنا أفضل كذا أي الرجل) فقولنا أيها الرجل

تظلم التقية وبث الشكوى به (بما نلوم) فالتكثير لا يرد بقولك بما نلوم طلب اقباله حاشا ومعنى لحصوله وإنما أردت اغراءه وحشه على زيادة التظلم الذي هو بث الشكوى وكثيرا ما يؤخذ المراد بالتركيب فقال بما نلوم بما نلوم في حال تطلعه اظهارا لرجته ونحوه كما دعا به على الشكوى ذكر الخلق على وجه السداء أو يصح أن تضمن معناه كان يقال بما نلوم ما شئت فهذا موضع الشكوى والعلاقة بين النداء وبين الأمر المستعمل هو فيه أن اغراءه من لزوم الاقبال اذ لا معنى لاغراءه غير المقبل معنى بأن يكون بحيث لا يسمع (و) كذا الاختصاص وهو في الأصل معلوم وفي الاصطلاح أن يؤتى بما يدل على تخصيص حكم معين بضيم التكلم بشرط أن يكون الدال على ذلك التخصيص صوت متنادي أو معروف بال أو بالإضافة أو بالعلاقة أو ما ضرورة المنادى فكما (في قولهم أنا أفضل كذا أي الرجل) فإن أيها الرجل أصله أن يستعمل دال على تخصيص معين لطلب الاقبال متعول وكان هو التكلم عند قصد تقدير متنادي من نفسه مبالغة كما هو الأصل في هذا المثال ثم نقل لطلبي التخصيص لا يفيد كونه لطلب الاقبال فهو كالمجاز المرسل فيفيد تخصيص مدلوله المعروف بالضيم بحكم ذلك الضيم ولما نقل من السداء التزم فيه حكم المنقول عنه من بناء أي على الضم كالتكرار المقصود وتواضع المحلى بال أيها بالرفع على أنه صفة من جهة المعنى فهذا مما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محلى في الحالة الأمانة النصب على المعقولة بتقدير رفع بما نلوم فإنه ليس ندما صيغة لأن الغرض من الخطأ قبل تظلم ولكنه ترغيبه في شكوى التظلم ومن ذلك الاختصاص كقوله أنا أفضل أي الرجل واغفر الله لنا أيها العصابة أي خصصا به دون الرجال

بما نلوم (قوله أنا أفضل كذا أي الرجل) أنا مبتدأ وجلة أفضل كذا خبره وأي معنى على الضم في محل نصب معقول هذوف وجو بأي أخش والرجل بالرفع نعت لاى باعتبار لفظها والجملة في محل نصب على الحال واعلم أنك اذا قلت بأيها الرجل كانت يا طلب الاقبال أيها متنادي معنى على الضم في محل نصب والرجل نعت لاى في الحقيقة هو المنادى رأى وصلة لندائه ومقتضى التخصيص المنادى يطلب الاقبال الذي استغنى عن أنا كرم الضيف أيها الرجل كان معناه أنا كرم الضيف في حال كونى مختصا من بين أفراد الرجال بأكرام الضيف فقولك أيها الرجل أكرام الضيف مدلول الرجل بالكرام الذي نسب لمدلول أنا وهو التكميل فقولك أيها الرجل بيان لمدلول أنا فأصل أيها الرجل كالتعميم في حال السداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال فالطلق عن قصد وهو طلب الاقبال ثم في ذلك التخصيص بما نسب لمدلول الضيف كالأكرام فكأن سدا علاقة الاطلاق والتقدير يظهر لك أن الجواز أيها وأنت خير إن هذا خروج عن الموضوع أذ كلامنا في استعمال صيغة السداء كساق غير معناه مجازا وهذا الذي استعمل في غير معناه الأصلي أيها الرجل وهو ليس صيغة السداء كالإيضاح وأجيب بأن بالما كراما استعمالها مع أدوات النداء زلت منزلة أدواته كذا قرئ بضما العدوى رحمه الله

(قوله أمسه) أى الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص المنادى بطلب الخ أى ولو كان المنادى هو المتكلم وذلك عندئذ  
 تجوز بمنادى من نفسه مبالغة كاهو الأصل في هذا المثال (قوله ثم جعل) أى أيها الرجل مجرد عن طلب الأفعال أى عن نقله  
 لمطلق التخصيص لأن المتكلم لا يطلب أفعال نفسه فإن هذا الباب يحىء في المتكلم ما وحده أوع الغير (قوله ونقل) أى ثم نقل  
 بعد التجزيع بدع طلب الأفعال إلى تخصيص مدلوله بما نسب إليه وحيث فهو مجاز مرسل علاقته بالإطلاق والتقييد أيها الرجل  
 خبر يستعمل بصورة النداء فتجزأ كما يستعمل الأمر بصيغة الخبر نحو أحسن زيدوا الخبر بصيغة الأمر نحو والوالدان وضعن (قوله  
 إلى تخصيص مدلوله) أى مدلول أيها الرجل وهو ذات المتكلم هنا المعبر عنها بالخبر (قوله بما نسب إليه) أى بالحكم الذى نسب  
 إليه ويربط به كإفعل كذا في المثال المذكور أو الجار والمجرور متعلق بتخصيص ضمير إليه لآدلول وإنما كان الحكم الذى هو أفعل  
 كذا منسوبا لمدلول أى أمر يتطابق ما علمت أن مدلوله المتكلم المعبر عنه بالضمير وقد أخبر بذلك الحكم عن الضمير (قوله أذليس المراد  
 الخ) حيلة لقوله ونقل الخ أعيا عما نقل عن أصله لاذ كر لانه ليس الخ وإذا كان المراد من أى ووصفها ما دل عليه ضمير المتكلم  
 السابق ولم يرد به الخطاب كان قولنا أيها الرجل وما ماله صورته صورة النداء وليس نداء وحيث أنه فلا يجوز فيه اظهار عرف النداء لانه  
 لم يبق فيه معنى النداء أصلا لحقيقة كآنى باز يدول بجازا كآفى المتجيب عنه والتسويد فانهم لما نادى دخله ما معنى التجب والتضع  
 معنى بالآما احضر أيها الماسعى بتجب منك ومعنى يا محمد ما احضر يا محمد ما شئت أن اليل فلما لم يبق في الكلام معنى النداء أصلا  
 كره التصريح بإدائه كذا نقل عن الشارح (قوله ووصفه) وهو الرجل في المثال المذكور لانه معنى الكلام المختص (قوله الخطاب)  
 خبر ليس (قوله بل مادل) أى بل المراد بأي ووصفه معنى دل عليه أى على ذلك المعنى وقوله ضمير

(٣٣٦)

فاعل دل وقوله المتكلم أى  
 الذى هو أنافى المثال السابق  
 مثلا فمراد المتكلم بالرجل  
 نفسه (قوله فأيها الخ)  
 تفرع على ما تقدم من  
 قوله ثم نقل الخ أى أذ علمت  
 أنها نقلت عن معناها  
 الأصل وهو النداء فاعلم  
 أنه التزم فيها حكم المنقول

أصله تخصيص المنادى بطلب أقباله عليه ثم جعل مجرد عن طلب الأقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله  
 من بين أمثاله بما نسب إليه أذليس المراد بأي ووصفه الخطاب بل مادل عليه ضمير المتكلم فأيا  
 مضموم والرجل مرفوع والمجموع في محل نصب على أنه ماله وهذا قال (أى مختصا) أى مختصا  
 (من بين الرجال).

هو أخص على أن الجملة حالة ولما كان اسم الاختصاص في محل النسب على المفعولية وعمله جملة حالة  
 صرح أن يشمر معنى تلك الجملة مع ممولها بقوله (أى) أفعل ذلك (مختصا) أى مختصا (من بين الرجال)  
 واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب والاختصاص حقيقة اسم ظاهر بعد ضمير متكلم أو مخاطب

هـ من النداء على الضم لأن كل ما نقل من باب إلى آخر فاعرابه على حسب ما كان عليه كآفى العناية (قوله مضموم) وقد  
 أى معنى على الضم لانه ذكر متعصوفة في محل نصب بفعل محذوف وجو بانقذروا أخص (قوله والرجل مرفوع) أى على أنه مفعول لاى  
 نظر القتلها والرفع هنا اتفاقا كآفى الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه والحاصل أن ضم أى ورفع تابعه حكمه لآلهما فى  
 النداء بان نقلها بحالهما فى النداء واستعمال في غير وهذا اندفع ما يقال إذا كانت أى مفعولا لأخص ولم يكن معه نداء أصلا لا لفظا  
 ولا معنى لم يكن هناك ما يقتضى النامعى الضم ورفع التابع ثم إن المراد بالرفع هنا الضم وهو ضم اتباع لآشاء فاندفع ما يقال انظر  
 ما العامل للرفع في هذا التابع ألا يصح أن يكون هو العامل في المتبوع أو تنسبه لأن أخص هنا إنما يقتضى النسب لا الرفع وكذلك  
 أذعوا وأنادى في باب النداء إنما يقتضى النسب وهذا الاشكال جارى سائر توابع المنادى المرفوعة سواء كان المنادى بالأو غيرها  
 قال الدماميني ولم أفقه على جواب ولا حيلة لتاكفاه بعضهم أن العامل فيه عامل المتبوع باعتبار تركيبه بكيفية التى يسهول  
 أو نظيره وقد رتبنا بالسهول (قوله والمجموع الخ) ظاهره مجموع أيها الرجل وفيه نظر إذ الحال إنما هو جملة الاختصاص أى الفعل المقدر  
 أى أخص فكان الأولى أن يقول في محل نصب على أنه مفعول الفعل المقدر الذى هو حال وأجاب الشيخ بس بأنه يمكن الاعتذار بأن  
 العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر في متعلقه محكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال تسعيا ثم إن كون الجملة  
 الاختصاصية في محل نصب على الحال ليس بالآزم أذ قد تكون معترضة لا محل لها وذلك في صورته فإذا كان الدال على التخصيص مرفعا  
 بال نحو نحن العرب أقرى الناس الضعيف فإن الجملة الاختصاصية هنا معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها من الأعراب ولا يصح  
 جعلها حالة ألا يصح نسب الحال عن المبتدأ عندئذ يوهى ومن تبعه (قوله ولهذا قال الخ) أى مفسر البراء من الجملة الواقعة حالا  
 (قوله مختصا الخ) أى أنا أفعل كذا حال كونه مختصا بهذا الفعل من بين الرجال لما في ذلك من الصعوبة (قوله أى مختصا)



بيان لحاصل المعنى وأتى بهذا البيان دفعاً لتوهم تعيين التأويل بمقتضى ما زاد في الحروف المقيدة لكثرة التخصيص وإشارة إلى أن زيادة البناء هنا لم تنفد شيئاً بل مختصاً مشتملاً على قوله وقد

(٣٣٧)

وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة لمحوها والتجيب نحو يا أبا العاصم والتوجه نحو كافٍ نداء  
الاطلال  
وأما المعروف بالفتح فقولهم نحن العرب أمضى من بطل والجملة في نحو هذا المثال استثنائية إذ لا يصح نسب الحال عن المبتدأ وأما الإضافة فتصوfoه صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الأنبياء لا نورث  
وأما بالعطف على وجه الندوة فقولهم بنا جميعاً يكشف الضباب والغرض من الاختصاص إما  
الافتقار كما إذا تضمن التخصيص ذلك الحكم الترفع كما في قولهم نحن العرب أقرى الناس مضيئاً أو  
المسكنه كقولك أنا أيها المسكن أطلب المعروف أو مجزئاً كقوله لنول الضمير كقولك أنا أيها الرجل  
أنتكلم بمصالحى وتستعمل صيغة النداء مجازاً في أشاء منها الاستغاثة نحو قولنا بالله أي بالله أعتنى في  
شدائد الدنيا والآخرة في كفايتها والعلاقة بينهما مطلق التوجه إلا أن النداء الذى هو طلب الإقبال  
لأن المستغاث قد وقع التوجه إليه أو هو من استعمال الألف في الاختصاص حيث استعمل المطلق طلب  
الإقبال الذى هو النداء في طلب الإقبال بخصوص الإغاثة ومنها التهجيب كقولك عند شهود كثيرة  
الماء ليلام والعلاقة مشابهة للتهجيب منه النادى في أنه ينبغي الإقبال على كل منهما ومنها التصر  
والتعزى كفى نداء الاطلال والمنازل والمطابخ نحو ذلك كنداء التوجع منه والمنفجع عليه والعلاقة  
في هذا التشبيه كون كل ينبغي الإقبال عليه بالخطاب كالنادى لانهما لهما واستلاء القلب بشأنها  
مستند إليه حكم على معنى التخصيص والتأكيد أى هذه صيغة على الضم كمالها في النداء وليست  
منادى وزعم السيراني أنها في الاختصاص معربة ويجوز أن تكون خبر مبتدأ تقدير هو أيها الرجل  
أى المخصوص به وأن تكون مبتدأ تقدير أيها الرجل المخصوص بالمدح كور وذهب الاخفش إلى أنه  
منادى قال ولا يمتنع أن ينادى الإنسان نفسه كقول عمر رضي الله عنه كل الناس أفنهم منك يا عمر وإذا  
تأملت ما ذكرنا علمت أن الاختصاص على قول الجمهور ليس طلباً على رأى الاخفش طلب لانه نداء ولا  
يكون ذلك في ضمير الغائب فلا يجوز اللهم اغفر لهما أيها العصابة قال سيبويه أراد أن يقول كد لانه قد  
أختص حين قال أنا ولكنه أكد ولم يعرف التخصيص باللفظ أيها وأنا بها وانما وقع علماً ومضافاً أو مفعلاً  
بالألف واللام وقد خالف النداء في أنه لا يبدأ بمول يستعمل بشارتاً عرف النداء واستعمل معاً بالالف  
واللام وهو أقسام قسم منقول من النداء وهو ما سبق وقسم تتبع فيه النقل مثل نحن العرب أقرى  
الناس المضيئ والمضيئ وقسم يجوز فيه الامران وهو خمسة أهل كقوله صلى الله عليه وسلم لسان من أهل البيت  
وآل نحو نحن آل فلان كرام ومعر من معاشر الأنبياء لا نورث وبني اتان بنى نزل لاندى لاي والعلم  
نحوك اللهم زجر الفضل بنا جميعاً يكشف الضباب (تيسيه) اختصر المصنف من الانشاء الظلمى  
على ما ذكره وبني عليه الترجى فهو لعل الله أن ينالنا خير ونقل الترافى الإجماع على أنه انشاء وإذا كان  
الترجى انشاء فهو طلب كالترجى وما قبل من أنه قد يكون لعل اشفاقاً لتوقع محذور كقوله تعالى لعل  
الساعة قريب إن سلم لا يقضى على غيره مما فيه طلب ولا يقال استغنى بذكر التترجى عن ذكر الترجى  
لانها ما بان مختلفان ولانه قال في التترجى انه قد يتنبى بعل فيعطى حكم ليت وتوقع لعل للتقليل عند  
السكاكى والاختفى والاستفهام عند الكوفيين كما سبق ولشك عند الفراء والموال قال التترجى  
في الأقصى القريب وقد تجبى لعل للاشفاق والتقليل والاستفهام مع قاصد معنى الترجى وأما القسم

الاستغاثة (الخ) أى على  
سبيل المجاز المرسل من  
استعمال الألف في الاختصاص  
وذلك لأن صيغة النداء  
موضوعية لمطلق طلب  
الإقبال فاستعملت في طلب  
الإقبال أى لمخصوص  
الإغاثة (قوله بالله) أى  
بالله أقبل علينا يا غنا  
قوله والتجيب (قوله  
بينه وبين النداء المشابهة  
من جهة أنه ينبغي الإقبال  
على شكل من المنادى  
والتجيب منه (قوله  
بالله) يقال ذلك عند  
مناجاة كثره أو كثره  
حلاوته أو برودته أو  
فائته فيها منها فكانه  
لغربة الكثرة المذكورة  
يدعو به يستغفره ليتجيب  
منه (قوله والقصر  
والتوجه (الخ) العلاقة  
بين النداء وبين هذه  
الأشياء المشابهة في كون  
كل ينبغي الإقبال عليه  
بالخطاب للاهتمام به واستلاء  
القلب بشأنه (قوله كما  
في نداء الاطلال) هذه  
أشبه التصر ولا يظهر  
أن شأنها مثال للتوجع  
وان أوهم صيغة خلاف  
ذلك وإن ذلك عبران يعقوب  
بقوله ومنها التصر والتعزى  
كما في نداء الاطلال

(٤٣ - شرح التلخيص ثانياً)

التوجع بأمرضى وباسقى والاطلال جمع طلل وهو ما شئ من آثار الأبرار وذلك قوله  
الألف مباحاً أيها الطلل إلى • • • • •

ثم ان خبر قد يقع موقع الانشاء اما المتناول أو لاظهار الحرص في وقوعه كأمس

قوله (والمنازل) كما في قولك يا مئذني ولم ينزل فلان تحسرا وتحذرا عليه وكما في قول الشاعر  
أما منازل سلى أين سلكه \* من أجل هذا بكيناها بكيناك  
أي من أجل عدم وجدان سلى بكينا على سلى وبكينا على المنازل فتقوله بكيناها أي بكينا على سلى وقوله بكيناك أي بكينا  
عليك أيها المنازل (قوله والمنازل) أي الأبل كما في قولك يا فقيها وبنا فقيها تحسرا عليها وكما في قوله  
يا فقيها جذي فقد أفتت أنا بك في \* صبري وعري وإن دعاي وأحلاسي (٣٣٨)

والمنازل والطاير وما أشبه ذلك (ثم ان خبر قد يقع موقع الانشاء اما المتناول) بلفظ الماضي دلالة  
على أنه كانه وقع نحو وفعل الله التقوى (أو لاظهار الحرص في وقوعه كأمس) في بحث الشرط  
من أن الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يحصيل اليه حاصله لا محذور في الله  
فماض

(ثم) لفظ (الخبر) الذي تقدم انه هو ما دل على نسبة خارجية تطابق أو لا تطابق (قديم) مجازا  
(موقع الانشاء) الذي هو الكلام الذي لا نسبة له خارجا وانما وجد نسبت به وقوع الخبر موقع  
الانشاء (اما) أن يكون (الفاعل) (المتناول) كان بقصد طلب الشيء وصيغة الامر هي الدالة عليه  
فيعدل عنها الى صيغة المضى الدالة على تحقق الوقوع فتأول لا تصفه كما يقال وفعل الله التقوى ولما  
كان من أسباب التحقيق الطلب استعملت صيغة ذلك السبب في ذلك السبب لعلاقة الزموم في الجملة  
(أو) أي واما أن يكون (لاظهار الحرص في وقوعه) واظهار الحرص عما يستدعي الاشتغال  
لما تضمنه من الخش على الوقوع (كأمس) في محبت الشرط وهو أن الطالب اذا عظمت رغبته في شيء  
فهو انشاء اجماعا كما في قوله القرافي أيضا قيل وانما لم يذكره لكونه ليس طلبا لانه لما كيدا لخبر مثل  
واقعه لا فعلى أو الطلب على سبيل الاستعطف مثل عيبك أخرني وفيه نظر لان تأكيد الطلب طلب  
ولا ينصرف ذلك في الاستعطف فانك تقول بالله اضر بزيد وأما التضييض فهو انشاء فقد ذكره  
المصنف في باب التني وحده فسماه منه وأما العرض فهو انشاء وقد جعله موداعا عن الاستفهام  
وورد عليه أنه كان ينبغي أن يجعل العرض قسمين الاستفهام كاحصل التضييض قسمين التني  
أو يجعلهما قسمين بآسهم لان حرف الاستفهام في كل منهما لان في كل منهما اذا استفهام اتصل  
بها لا بل أولى لان هلا استعمل فيها هل التني ثم يدل على الاستفهام عند معناه لاجزاء من التني  
وأما لا تنزل عندنا فان المسمرة لم تنتقل عن الاستفهام قبل العرض لغيره من (ثم ان خبر قد يقع  
موقع الانشاء) ش يعني أن الخبر أي صيغته وهي ما ليست من صيغ الانشاء فدل نستعمل ويراد بها  
الانشاء وذلك اما المتناول نحو غفر الله لك فانه أبلغ من رب اغفره فان صيغة غفر أصلها المضى والماضى  
لا يتعلق بالطلب بالتحذير عنه بذلك يحصل به تفاؤل ومسرورة ولقصد التفاؤل محبت الغفلة مغارة  
والعطفان ناهلا والديغ سلبا الآن هذه العلة فاصبر من صور التبيير بالخبر عن الانشاء على الماضي  
وقد يوثق بصيغة الخبر لاظهار الحرص على وقوع المطلوب وقد مر هذا في صيغ الشرط كقولك أحيأ

الإنشاء كقائمة الثاني  
والاحلاس جمع حلس  
وهو كساه يطرح على  
نهر البعير والانشاع  
جمع نصح بكسر النون  
وهو ما ينسج عريضا  
للتصدير أي الخزام في  
صدر البعير (قوله وما  
أنشبه ذلك) عطف على  
الاستغانة وذلك كالندبة  
وهي نداء التوجع منه  
أو التفتيح عليه كقولك  
يا أسامو يا محمداه كأنك  
تدعوه وتقول له تعال فانا  
مشتاق اليك (قوله ثم  
الخبر) أي الكلام ان خبري  
وهو ما دل على نسبة  
خارجية تطابقه أو لا  
تطابقه (قوله قديم) أي  
مجازا لعلاقة الضدية  
أو غيرها مما يحيا في بيانه  
قريبا (قوله موقع  
الانشاء) وهو الكلام  
الذي لم يقصد مطابقتها  
لنسبته الخارجية ولا عدم

مطابقته لما لا نسبة له خارجا وانما وجد نسبت به نفسه (قوله اما المتناول) أي ادخال السرور على المخاطب (والدعاء)  
كان بقصد طلب الشيء وصيغة الامر هي الدالة عليه فعدل عنها الى صيغة المضى الدالة على تحقق الوقوع فتأول لا تصفه (قوله بلفظ  
الماضي) متعلق بقوم وانما لم يلفظ الماضي لان المتناول لا يكون إلا بالماض ع والبالاسم (قوله وفعل الله التقوى) أي الأهم  
وفعل فاعل بالفعل الماضي الدال على تحقق الحصول لموضع الانشاء لا ادخال السرور على المخاطب بنص حصول التقوى (قوله في  
وقوعه) ضمن الحرص معنى الرغبة فلذا عاده في ولم بعده يعي ويشير للضمين المذكور قول الشاعر اذا عظمت رغبته (قوله يكثر  
تصوره اياه) بغيره يكثر وتصوره تصور على الفاعلة (قوله فربما يحصيل اليه) أي غير الحاصل حاصله أو حاصله أن الطالب لشي إذا  
عظمت رغبته فيه كثرت تصوره وانفتحت صورته مطاوعة في خياله فيحصل له أن مطلوبه غير الحاصل حاصل من زمان ماض فربما بالماض

والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل الوجهين أو الاحتمالين من صورته الامر بقول العبد للولي اذا حوّل عنه وجهه ينظر المولى الى ساعة

المفيد للحصول للدلالة على الحرص في وقوعه لان التعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول المطلوب لكثرة التصور المطلوب لكثرة الرغبة والحرص في وقوعه (قوله والدعاء) مستنداً وقوله يحتملها خبراً وأشار المصنف بذلك الى أن اظهار الحرص والتفاوت لا تنافي بينهما فالبليغ احضارهما معاً في التعبير بصيغة الماضي عن الطلب والاستحضار أحدهما (قوله أى التفاؤل واطهار الحرص) أى يحتمل أنه يريد التفاؤل ووقع الرجعة للمخاطب قصد الادخال السرور عليه أو يريد اظهار الحرص في الوقوع حيث عبر بالماضي لكثرة التصور والتأني عن كثرة الرغبة قضاءه (٣٣٩)

معاً (قوله فهو ذا هسل عن هذه الاعتبارات) لانه انما يقول ما يصح منه غير ملاحظ لشي من الاعتبارات المناسبة لقامات ايراد الكلام وعلى هذا فالمراد بالبليغ من يراى ما ذكر لكونه قوة على ذلك ولولم يكن له قوة في سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة كالاجتهاد فيكنى لاعتبار التكتين معرفتهما وقصد هما ولا يلزم أن يكون لصددهما ملكة بقدرها على كل كلام بليغ كذا في يس وقوله عن هذه الاعتبارات اعترض بأن الاول أن يقول عن هذين الاعتبارين وأجيب بأن غير البليغ لما كان

(والدعاء بصيغة الماضي من البليغ) كقوله رحمه الله (يحتملها) أى التفاؤل واطهار الحرص وأما غير البليغ فهو ذا هسل عن هذه الاعتبارات (أو الاحتمالين من صورته الامر) بقول العبد للولي ينظر المولى الى ساعة دون انظر لانه في صورته الامر وان قصد به الدعاء والشفاة

يكفر صورته اياه لان حصول الوقوع لا يزول عن الخاطر بل يفر عما يحتمل اليه حاصلات فيعبر عنه بصيغة الحصول بما في ذلك التخييل فالتعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول المطلوب لكثرة التصور المطلوب لكثرة الرغبة المقترنة بالافتقار الى الخيال والافتقار الى الخيال على التمكن من المطلوب على وجه المبالغة فيقول البليغ ذلك كقولك رزقي الله لقاطئ ثمان اظهار الحرص مع التفاؤل لا تنافي بينهما فالبليغ احضارهما في التعبير بصيغة الماضي عن الطلب واليه أشار بقوله (والدعاء بصيغة الماضي من البليغ) كأن يقال رجل الله (يحتملها) أى يحتمل التفاؤل واطهار الحرص يعنى أنه يحتمل أن يريد التفاؤل ووقع الرجعة للمخاطب قصد الادخال السرور عليه أو يريد اظهار الحرص في الوقوع حيث عبر بالماضي لكثرة التصور والتأني عن كثرة الرغبة قضاءه للمخاطب حيث كان ما ينفعه في هذه المنة بالنسبة للكلام أو يريد هما معا وانما قال من البليغ لان غير البليغ انما يقول ما يصح من غير ان يراى هذه الاعتبارات في موارد المقامات والمراد بالبليغ من يراى ما ذكر لان له قوة عليه ولولم تكن له قوة في سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة

الله السنة بمعنى الدعاء بما فيها والدعاء بصيغة الماضي اذا صدر من البليغ احتمل التفاؤل واحتمل اظهار الحرص معاً لانه قد يردهما بخلاف غير البليغ فانه لا يعلم ذلك ولا يتصور هذا الكلام عن نظر كاسبق في نظيره وقد باقى الانشائية بصيغة التعبير بقول العبد للولي اذا حوّل وجهه اليه ينظر المولى الى فانه أكثر تأدياً من قوله انظر الى بصيغة الامر وان كان الامر يشترط فيه الاستعلاء والاستعلاء هنا الا أنه لما كان صيغة امر اجتنب وعلى السكاكى حسنه بأمر آخر وهو أن فيه كناية لانه ذكر الامر وأراد المزموم لان وقوع النظر لازم لقوله ينظر أى لان في الغالب فلت فيه نظر لان حطانه كناية كان خبر الفظا ومعنى وكان حقيقة وهو قد جعله انشاء بصيغة الخبر وأفهم كلامه أنه مجاز فليأتمل وأما

ذا هسل عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ عبر بالشارح بالجمع هكذا اقترضنا القيد وعبر تأمله (قوله أو الاحتمالين) أى التحيز والتأني لا يكون هذا اللفظ الماضي وكذا ما بعده بل بلفظ المضارع (قوله بقول العبد للولي) أى اذا حوّل عنه وجهه (قوله لانه في صورة الامر) أى المشرع بالاستعلاء الثاني للأدب (قوله وان قصد به) أى بالامر والواو الصالى أى والحال انه فاصد بذلك الامر الدعاء والشفاة قال المولى عبد الحكيم لم يدعك في الكتب المشهورة في الاصول الشفاة عن معاني الامر ولعلها دأب في الفقه فان الطلب على سبيل التصريح ان كان لنفسه فهو دعوته وان كان لغيره فهو شفاة فالمراد بالدعاء هنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاة اه وعلى هذا فنقول الشارح وان قصد به الدعاء أى كافى هذا المثال وقوله أو الشفاة كافى قول عمر وليد العبد المعروض عنه ينظر المولى الى عبد ساعة وفي بعض النسخ والثقة ومعناها طلب المصلين سعيهم أن يشقى عليه

أولجل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب من لا يجب أن يكذب الطالب والمخبر ذلك (تنبيه) ما ذكرناه في الأبواب الخمسة السابقة ليس كالمعتاد بل كغيره من كتمان الحكم الأنشائي في حكم انكسر فظهر ذلك باننا نامل

(قوله) أولجل المخاطب على المطلوب أي على تحصيل المطلوب لكن لا بسبب اظهار الرغبة بل بسبب كون المخاطب لا يجب تكذيب المتكلم فإليه في قوله بأن يكون السببية والحاصل أنه قد عبر بالخبر ووضع الانشاء لاجل جعل المخاطب وهو السامع على تحصيل المطلوب لكون المخاطب لا يجب تكذيب المتكلم فإليه في الكلام الخبر المقصود منه الانشاء يسمى ويبادر في تحصيل المطلوب خوفاً من نسبة المتكلم (٣٤٠) للكذب والقرص أن المخاطب لا يجب ذلك وظهر من هذا

(أولجل المخاطب على المطلوب بان يكون) المخاطب (من لا يجب أن يكذب الطالب) أي ينسب إليه الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك تأتي غداً مقام اتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غداً صرت كذا بمن حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر (تنبيه) الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة) يعني أحوال الانشاء والمسند اليه والمسند

كلاجهتاد (أو) أي وما ان يكون (لجل المخاطب على) تحصيل (المطلوب) لا بسبب اظهار الرغبة بل (بان يكون) أي بسبب كون المخاطب (من لا يجب أن يكذب) أي أن ينسب (المطالب) الى الكذب فيكذب مني للجهول بتشديد الفاعل كقولك لصاحبك أفلان أنت تأتينا غداً مكان اتني غداً ولأنه لما كان من لا يجب أن ينسب الى الكذب وقد عبرت في الانشاء بصيغة انكسر فإذا لم يأت غداً كان سبباً في كون كلامك محسب الظاهر كذا وكسر اما يؤكده هذا القصد بعد قوله أنت تأتينا بقوله انك أن تكذبني في هذا المقام أفلان والعلاقة في هذين أيضاً السببية والسببية لو جرد مطلق التحقق بالشيء في الاول والدعوى في الثاني \* ولما فرغ من أنواع الانشاء وما يستعمل فيه كل منها اصابته وتفرعاً وذلك ليس فيه بيان أحوال جميع أجزاء الجملة الانشائية على أن الاعتبارات المذكورة في الأبواب الخمسة السابقة يجرى الكثير منها في الانشاء فقال (تنبيه) الانشاء الذي لا بد له أيضاً من مسند اليه ومتعلقات ان كان المسند فعلاً أو ما في معناه وهو الاصل في الانشاء ومن نسبة بينهما ما تم الفائدة (كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة) المعقودة لحوال

يجعل المخاطب على المطلوب منه أي رغبه فيه بان يكون المخاطب ورغب في تصديق الطالب فإذا قال له أنت تحسن الى غداً وقصد أن لا يكذبه أحسن اليه فان قلت الفرض أنه انشاء فكذبه لا يحصل أبداً سواء أحسن اليه أم لم يحسن قلت وإن كان انشاء الآن صيغة الخبر فربما توهم السامع أنه خبر فكذبه والاحسن أن يقول يجب أن لا توهم كذبهم لم يفهم ارادة الانشاء ومن جمعي الانشاء بلفظ انكسر قوله تعالى والوالدات رضعن أولادهن وقوله تعالى لا يحسه الا المطهرون وقيل انه منهي مجزوم ولكن ثبت السنن انما الضمير كقوله صلى الله عليه وسلم انما لم تره ذلك الا بأحرار وقال القاضي أبو بكر في كل ما يقال انه خبر بمعنى الانشاء انه يأتي على خبريته ولا يلزم الخلف بالنسبة الى العصاة فإنه خبر عن الحكم الشرعي وفيما قاله بحث محله أصول الفقه وأما استعمال صيغة الانشاء للخبر فقد تقدم كثيراً في صيغة الفعل (تنبيه) الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة

في بعضها اه قال المولى عبدالحكم أراد ببعضها الصورتين الأخيرتين التين وقع فيهما الفعل المستقبل موقع الطلب بان يقال ان حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الحال فخذ الزايم وأريد المعلوم في خلاف الصورتين الأولى التين وقع فيهما الفعل الماضي موقع الطلب فان حصول الفعل في الزمان الماضي ليس لازماً لطلب الفعل فلا يصح جعلهما كتابة بل يتعين كونهما مجازاً امامهم لعل علاقة الضدية أو الاستتارة لعلاقة تشبيه غير الحاصل بالحاصل لتساؤل ولقرص على حصوله اه قال ابن السبكي في عروس الافراح وما ذكر من الكتابة فيه نظر لانه اذا جعل ذلك الخبر من باب الكتابة كان خبراً للفظا ومعنى والقرص أن انشاء صيغة الخبر فأماله (قوله في كثير الخ) انما قال في كثير بل جعله لان المسند في الخبر قد يكون مفرداً وقد يكون جملة بخلاف المسند في الانشاء فانه لا يكون الا مفرداً كذا قيل ويؤد عليه هل زيداً فأمه فأمه هل هو في

ومتعلقات

ومتعلقات الفعل والقصر (فليعتبره) أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر (الناظر) بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائي امامؤكد وغيره وكذا السند اليه فيه اما محذوف

الاستاد والسند اليه والسند ومتعلقات الفعل والقصر في النسبة أو في التعلق (فليعتبره الناظر) أي فليأخذ الناظر في أحوال الكلام ذلك الكثير الذي وقع فيه الاشتراك بين الخبر والانشاء بالنسبة الى الانشاء سبحانه عرفة بالنسبة للخبر فيما تقدم فان من له نور البصيرة وقوة الادراك لا يخفى عليه اعتباره في الانشاء كغيره مشلاتقول هنا كما تقدم الكلام الانشائي أيضا امامؤكد كقولنا اضرب اضرب في تأكيد الامر بالضرب لاقتضائه المقام أو غيرهم كد كقولنا اضرب دون تكرار او السند اليه فيه اما محذوف كما يقال عند السؤال عن زيد بعد ذلك هل قام أو فاعدا ومذ كرك كان يقال ابتداء هل زيد قام أم لا في غير ذلك من كونه مقصدا أو مؤخرًا كقولك في التقديم هل زيد قام وفي التأخير هل قام زيد كونه معرفًا كالنار ومذكرا كهل رجل قام وأمر أو كذا السند اسم كقولك هل زيد فاعدا وفعل أن زيد بافرغدا مطلق كالثاني أو مقيد بفعل كهل أنت ضارب عمرا وأشرط هل أنت قام إن قام عمرو ومتعلقات المستندان كان فعلا أو معناه امامؤخرة كالمثال أو مقدمة كهل زيد اضربت مذ كورة كالمثال أو محذوفة كهل أنت معط والتعلق والنسبة اما بقصر كلام ضرب الأزيد ولا يضرب الا زيد بناء على أن هذا هي أو بغيره قصر كلام ضرب زيد أو يضرب زيد عمرا والاعتبارات أيضا كما تقدم فنقول في تعريف السند اليه بالاضمار كهل أنا قال مراد امثلك لان المقام تسكروا وانطاب كهل أنت قائم أو الغيبة كهل هو قائم والتأكيد لان الخطاب بصدد الامتناع من الامتنال كبادر بدارين نصحك عند ابائته الصبح والحذف لان ذلك كراعيته كان نقول كما تقدم في سؤالات عن زيد بعد ذلك هل قام أو جاهل وعلى هذا فاقص وقال في كثير لان بعض ما تقدم لا يجري في باب الانشاء ككون المستند اليه قائم يجري في الخبر ومن الانشاء ان لا يكون في الانشاء الامقر دا كذا قيل وفيه نظر لخصه أن يقال هل زيد أو قام فان قيل هو في تأويل هل قام أوزيد قلنا كذلك في الخبر نعم التأكيد لظن خلاف الحكم أو لا انكار لا يجري هنا وانما يجري التأكيد لوجه آخر كما اشترط اليه فان قلت هذا التنبيه القاصر هو الذي يتعلق بعلم المعاني لانه هو الذي أشير فيه الى الاحوال التي تراه لطابقة الكلام لمقتضى الحال واما جميع ما سبق في هذا الباب مما سوى ذلك وكذا في باب القصر فمرجه الى بيان أصل المعنى في البابين وإلى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الأصل ونفث وتظيفة الصور والافعال قلت قد تقدم مثل هذا البحث مرارا وجوابه أن معرفة استعمال المعنى يتحقق بعلم المعاني من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخفى جرحه لعدم الموجب وذلك هو قائم دائما كرو هو ظاهر وأريد كره لوضوحه وعدم غيره وهذا التقدم من علم المعاني وأيضا جميع ما فصل في هذا الباب كتقديم الصور

فليعتبره الناظر) ش لما قدم الابواب الخمسة السابقة على الانشاء من أحوال الاستناد والخبر والسند والسند اليه وأحوال متعلقات الفعل والقصر أراد أن يبين أن غالب ما سبق اعتبارا في الخبر يمكن أن يعتبر في الانشاء من الحقيقة والمجاز وكونه عقليا وغيره وكون الخطاب مؤكدا وغير

لان بعض ما تقدم لا يجري في الانشاء لان التأكد في الانشاء لا يكون للشك أو الانكار من الخطاب ولا ترك التأكد لسلوه من الابقاع والانتزاع بل لكونه بعدد ما في الاقبال أو غير ما منه وقيل انما قال في كثير لان حذف السند لا يكون في الانشاء بخلاف الخبر وشارة الى أن ما ذكر من الاحوال في الابواب الخمسة في الخبر لا تأتي في كل باب من تلك الابواب الخمسة بالنسبة لكل نوع من أنواع الانشاء وهي الاستفهام والتعجب والامر والنهي والتداء وان كان ما ذكر باقي في بعض انما مل (قوله والقصر) معطوف على أحوال بخلاف ما قبله فانه معطوف على المضاف اليه (قوله فليعتبره الناظر) أي فليأخذ الناظر في أحوال الكلام ذلك الكثير الذي وقع فيه الاشتراك بين الخبر والانشاء بالنسبة الى الانشاء سبحانه عرفة بالنسبة للخبر فيما تقدم فان من له نور البصيرة وقوة الادراك لا يخفى عليه اعتباره في الانشاء كغيره مشلاتقول هنا كما تقدم الكلام الانشائي أيضا امامؤكد كقولنا اضرب اضرب في تأكيد الامر بالضرب لاقتضائه المقام أو غيرهم كد كقولنا اضرب دون تكرار او السند اليه فيه اما محذوف كما يقال عند السؤال عن زيد بعد ذلك هل قام أو فاعدا ومذ كرك كان يقال ابتداء هل زيد قام أم لا في غير ذلك من كونه مقصدا أو مؤخرًا كقولك في التقديم هل زيد قام وفي التأخير هل قام زيد كونه معرفًا كالنار ومذكرا كهل رجل قام وأمر أو كذا السند اسم كقولك هل زيد فاعدا وفعل أن زيد بافرغدا مطلق كالثاني أو مقيد بفعل كهل أنت ضارب عمرا وأشرط هل أنت قام إن قام عمرو ومتعلقات المستندان كان فعلا أو معناه امامؤخرة كالمثال أو مقدمة كهل زيد اضربت مذ كورة كالمثال أو محذوفة كهل أنت معط والتعلق والنسبة اما بقصر كلام ضرب الأزيد ولا يضرب الا زيد بناء على أن هذا هي أو بغيره قصر كلام ضرب زيد أو يضرب زيد عمرا والاعتبارات أيضا كما تقدم فنقول في تعريف السند اليه بالاضمار كهل أنا قال مراد امثلك لان المقام تسكروا وانطاب كهل أنت قائم أو الغيبة كهل هو قائم والتأكيد لان الخطاب بصدد الامتناع من الامتنال كبادر بدارين نصحك عند ابائته الصبح والحذف لان ذلك كراعيته كان نقول كما تقدم في سؤالات عن زيد بعد ذلك هل قام أو جاهل وعلى هذا فاقص وقال في كثير لان بعض ما تقدم لا يجري في باب الانشاء ككون المستند اليه قائم يجري في الخبر ومن الانشاء ان لا يكون في الانشاء الامقر دا كذا قيل وفيه نظر لخصه أن يقال هل زيد أو قام فان قيل هو في تأويل هل قام أوزيد قلنا كذلك في الخبر نعم التأكيد لظن خلاف الحكم أو لا انكار لا يجري هنا وانما يجري التأكيد لوجه آخر كما اشترط اليه فان قلت هذا التنبيه القاصر هو الذي يتعلق بعلم المعاني لانه هو الذي أشير فيه الى الاحوال التي تراه لطابقة الكلام لمقتضى الحال واما جميع ما سبق في هذا الباب مما سوى ذلك وكذا في باب القصر فمرجه الى بيان أصل المعنى في البابين وإلى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الأصل ونفث وتظيفة الصور والافعال قلت قد تقدم مثل هذا البحث مرارا وجوابه أن معرفة استعمال المعنى يتحقق بعلم المعاني من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخفى جرحه لعدم الموجب وذلك هو قائم دائما كرو هو ظاهر وأريد كره لوضوحه وعدم غيره وهذا التقدم من علم المعاني وأيضا جميع ما فصل في هذا الباب كتقديم الصور

فما تقدم فان من له نور البصيرة وقوة الادراك لا يخفى عليه اعتبار ذلك في الانشاء كغيره (قوله)

امامؤكد كقولك اضرب اضرب في تأكيد الامر بالضرب لاقتضاء المقام (قوله أو غيرهم كد) كقولك اضرب دون تكرار او لا يجري في الانشاء التضييع على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة لتأكيده وتركه من جعل التكرار كغيره والتكرار بالعكس وتزليل العالم منزلة الجاهل وبالعكس (قوله اما محذوف) كان يقال عند السؤال عن زيد بعد ذلك هل قام أو فاعدا

أومد كور إلى غير ذلك

الذكر لغير ذلك من كونه  
مقدماً أو مؤخرًا كقولك  
في التقديم هل زيد قائم  
وفي التأخير هل قائم زيد  
وكونه معصفاً كما مثل  
أو منكرًا كهل رجل قائم  
أو امرأة وكذلك المسند  
فيه إما اسم كقولك هل  
زيد قائم أو فعل كقولك  
هل زيد بافر غدا مطلق  
كلنا لنين أو مقيد بفعول  
كهل أنت ضارب عمرا  
أو بشرط كهل أنت قائم  
ان قام عمرو ولا يثنى  
حذف المسند في الانشاء  
بضلاف الخبر كما في عبد  
الحكيم وكذلك التعلق  
والنسبة في الانشاء إما  
بمصر كالتضرب الازيدا  
أو بضميره كالتضرب زيدا  
وليضرب زيد عمرا وأعلم  
أن الاعتبارات المتلصبة  
لهذه الأحوال السابقة  
في الخبر تجري في الانشاء  
فيقال قدّم المسند إليه في  
الانشاء لان التقديم هو  
الاصل ولا مقتضى العدول  
عنه وسدق لكون ذكره  
كالبيت ادلالة القرينة  
عليه فكان تقول في  
السؤال عن زيد بعد  
ذكره هل عالم أو جاهل وذكر  
لتحويل على أقومع الليلين  
العمل والتفت وعرف بالانشاء  
كهل أنا تامل من ادى منك

على الحكم لعدم استيفائه في فن آخر ولما كتبه الاعتبارات مقصدة في الخبر  
لم يوصلها هنا وأصل الانشاء المحكوم عليه يحتاج الى تفصيله ليتبين  
أصل المراد للالتفتي الفصاحة التي هي أصل البلاغة  
ومثل ذلك يقال في باب القصر أعني في  
سبب تفصيله تأمل  
والله أعلم

مؤكد أي غير ذلك مما لا يخفى على الفطن والله تعالى  
أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلم تسليما كثيرا  
تم  
الجزء الثاني وبه الجزء الثالث وأتم الفصل والوصل

لان المقام التسليم والخطاب كهل أنت قائم والفتية كهل هو قائم أو كذلك كون الخاطب بصدد الامتناع عن الامتنال (فهو س)  
كقولك لن يصيبك عندا بآيته (ع) بادربعل كذا وعلى هذا القياس والله الهادي للصواب • واليه المرجع والمآب •

شخصا الصدوق (قوله أقام زيد) أي فقد تصورت القيام وزيدا والنسبة بينهما سألته عن وقوع النسبة بينهما هل هو محقق خارجيا أولا فإذا قيل قام حصل التصديق والحاصل أن السائل عالم بأن بينهما نسبة ملتزمة بالوقوع أو الالاقوع ويطلب تعيين ذلك وكذا يقال في المثال الثاني (قوله في الالامية) لكن دخول الهمزة على الجملية الفعلية أكثر (قوله غير النسبة) الأولى غير وقوع النسبة أولا وقوعها وذلك كدراك الموضوع والمحمول والنسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب وإنما كان الأولى ما قلناه لأن كلامه يشهد أن ادراك النسبة من

غير النسبة من حيث وقوعها أو الالاقوعها فدخل فيه ادراك ذات النسبة وأعلم أن الفرق بين الاستفهام بالهمزة عن التصور والاستفهام بها

عن التصديق من وجهين لغظي وهو أن ما صلح أن يؤول بعده بأم المنقطعة دون المتصلة استفهام عن التصور وما صلح أن يؤول بعده بأم المتصلة فظهر استفهام عن التصديق

ومعنى وهو أن الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن فيها بين نوبتها ونفيها والاستفهام عن التصور يكون عند التردد في تعيين أحد الشئتين بقى شئ آخر وهو أن جعل

الهمزة في المثالين المذكورين لطلب التصور يلزم عليه طلب تحصيل الحاصل وذلك لأن تصور الطرفين

غير النسبة

(كقولك أقام زيد) في الجملية الفعلية (وأز يد قائم) في الالامية (أو) لطلب (التصور) أي ادراك

النسبة وذلك (كقولنا) في طلب التصديق بمضمون الجملية الفعلية (أقام زيد) فقد تصورت القيام وزيدا والنسبة بينهما سألته عن وقوع تلك النسبة خارجيا فإذا قيل قام حصل ذلك التصديق (و) في طلب التصديق بمضمون الالامية (أز يد قائم) فقد تصورت أيضا الطرفين والنسبة وسألته عن وقوعها خارجيا فإذا قيل في الجواب هو قائم حصل التصديق (أو التصور) معطوف على التصديق أي تكون الهمزة للتصديق وقد تقدم وتكون التصور وهو ادراك غير النسبة الالاقعية والالاقعية بمعنى أن ادراك أن النسبة العلانية واقعة أو ليست واقعة تصديق كما تقدم وادراك ما سوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هي مورد الإيجاب والسلب تصور فطلب التصور ثلاثة أقسام أحدها طلب تصور النسبة

أخرى بامع واستفهاما ثالثا فتكون أم منقطعة ويكون ذلك استفهاما عن التصديق ثالثا الاستفهام بالهمزة عن التصديق أيضا وقد يأتي في بعض المثل قريبة ترجح أو تعين الاتصال كقولك أريدت أم غنبت أو الانقطاع كقولك أفت أم طلعت الشمس ولذلك اجتمع العقل والنقل على أن أم منقطعة في قوله لعاني الهم أزل جل يشون بها الهم أيد يمشون بها ورفقت الهم الأكرام أم الهم الأهانة فلكانت متصلة قطعاً فقد اتفقا في التركيب اللغوي واختلاف في المعنى قطعاً ومن الأمثلة المحتملة أيضاً قولك أعندك زيد أم عنك عمرو والطاهر فيه الاتصال واضبط هذا المثال فستحتاج إليه فيما بعد وإذا قلت أقام أم لم يقم فكذلك غير أنه يبعد أن تكون أم فيه منقطعة لأنه يلزم أن يكون فيه اضرب عن الأول إلى الاستفهام عن الثاني وذلك إنما يكون في سنن لا يستلزم الاستفهام عن أحدهما الاستفهام عن الآخر ولا شك أن قولك أقام يفهم ما يفهمه قولك أم لم يقم من التردد في القيام وشهد بما قلناه قول الزمخشري في قوة تعالى ألتا تصرون أم أنا خير أم فيه متصلة وأن المعنى أقل تصرون أم أبصرتم وقد نقل ابن عطية وغيره هذا التقدير عن سيبويه فإن فهم متوهم أنه لا يصح قولنا أقام أم لم يقم لعدم فائدة ذكر كرام فلهذا الآية الكريمة بتفسير سيبويه والزمخشري فاطلعت فوهمته ثم له من الفائدة تعيينه لطلب التصديق وقد يقال كيف تكون أم فيه متصلة وقد قلنا أن أقام زيد معناه أم لم يقم وأنه استفهام تصديق فإذا صرح بهذا المعنى فقل أم لم يقم كيف يتقلب استفهام تصور كما سبق وإذا قلت أز يد عمرو قائم فلا يخفى أنها متصلة وأنه استفهام تصور عن المسند إليه وإذا قلت أقام

(كقولك)

حاصل قبل السؤال لأنه متصور للسند إليه وهو الالامية وللسند وهو الالامية في

الأنافيل السؤال بعده فلا تفاوت تصور الالامية بعد السؤال وقوله في الحصول للسائل بل هو حاصل في الحالين ولا يصح أيضاً أن تكون لطلب التصديق لأن التصديق حاصل للسائل قبل السؤال لأنه أدرك قبل السؤال أن أحد الأمرين حاصل في الالامية وهذا الإدراك عين التصديق والحاصل أن الهمزة في المثالين لا يصح أن تكون لطلب التصور ولا لطلب التصديق لما فيه من طلب تحصيل الحاصل وأعجب بأنه يصح أن تكون لطلب التصور والمراد التصور على وجه التعيين أي تصور المسند إليه من حيث أنه مسند إليه وتصور المسند من حيث أنه مسند وهذا غير التصور الحاصل قبل السؤال لأنه تصور المسند إليه والمسند من حيث ذاته ما هو تصور على وجه الإجمال وبما قلناه أن السائل تصور قبل السؤال ذات الدليس وذات العمل وأما الموصوف منها بكونه في الالامية في تصور له فإذا